



ما فات الانصاف من مسائل الخلاف

تأليف

الدكتور فتحى بيومى حمودة

أستاذ النحو المشارك

بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها

ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف

تأليف

الدكتور / فتحي يومى حمودة

أستاذ النحو المشارك

بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى خادم الحرمين جلالة الملك فهد بن عبد العزيز ربيع الحياة وشرائها في
العالم العربي والإسلامي .

وإلى الجامعة العملاقة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ورائدها
ومديرها سعادة الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي ذلك الإنسان في طبعه
العميق في عمله الناجح في تخطيطه وتقديره للذين يتعاونون معه .

كتب إلى حين فكرت في إجازة من العمل بعنوان : شكر وتقدير :
المكرم الدكتور فتحي يومي حمودة : يسر جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
أن تقدم لكم خالص الشكر والتقدير على جهودكم العلمية خلال سنوات عملكم
التي قضيتموها بالتدريس في الجامعة ، والتي كان لإسهامكم خلالها عظيم الأثر
في إنجاز ما حققته الجامعة من أهداف .

والجامعة إذ تعرب لكم عن تقديرها لتأمل أن تستمر صلتكم بها للتعاون على
ما يحقق المقاصد النبيلة التي نسعى جميعاً لتحقيقها ونسأل الله لكم دوام
التوفيق .

وأشهد أن المدة التي قضيتها بفرع الجامعة بالجنوب كانت فرصة ذهبية
تعاملت فيها مع عمداء أفاضل أمثال : الدكتور عبد الله المصلح ووكيله الدكتور
فهد والدكتور عبد الرحمن الضحيان والدكتور عبد العزيز الغامدي والدكتور
سعد عثمان ، والدكتور أبو داهش والجميع على أرفع مستوى من العلم والإدارة .
كما عشت مع زملاء أفاضل : أساتذة وإداريين وأبناء بررة يقدرون المتعاونين معهم
في سبيل حصولهم على العلم — فشكراً وتقديراً للجميع والله أسأل التوفيق
والسداد .

دكتور / فتحي يومي حمودة

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٣	إهداء
٥	الفهرس
٧	مقدمة
١٣	الباب الأول : (فلسفة الخلاف وأسبابه)
	الاتجاهات اللغوية للمدارس المختلفة
٢١	معالم المدرسة البصرية
٢٤	مدرسة الكوفة
٢٨	مدرسة بغداد
٢٩	مدرسة الأندلس
٣١	المدرسة المصرية
٤٧	الباب الثاني : المفردات
	همزة الوصل — إذا — أل — إلى — أم — أمس — أن —
	إن — أو — أى — الباء — بله — حتى — حيث —
	دون — سوى — الفاء — فى — كأين — كنا — كى
	— كيف — اللام — لات — لدن — لعل — لن — لو
	— ما — من — من — منذ — منذ — مهما — نون الوقاية
	— هلم — الواو — وسط
١٤٣	الباب الثالث : ركنا الجملة
١٤٧	الفصل الأول : الجملة الإسمية والعوامل التى تدخل عليها
٢٠٧	الفصل الثانى : الجملة الفعلية ومكملاتها
	الفصل الثالث : ما يلحق بالفعل « اسم الفعل —
٢٧٥	المصدر — اسم الفاعل — صيغ المبالغة

٣٠١	الباب الرابع : الأساليب
٣٠٣	الفصل الأول : الاستثناء — الشرط — الصلة
٣٢٩	الفصل الثاني : النداء — الاستغاثة — الندبة
٣٦٩	الفصل الثالث : التعجب — التفضيل — المدح والذم
٣٩٩	الباب الخامس : المتفرقات
٤٠١	الفصل الأول : الأصل والنوع
٤١٧	الفصل الثاني : النوع والعدد
٤٣٥	الفصل الثالث : الممنوع من الصرف
	ويشمل العلم الأعجمي ، العلم المؤنث الثلاثي ، والعلم
	الثنائي فعال ومفعول ، وصرف ما لا يتصرف
٤٤٥	الفصل الرابع : التصغير والحذف والزيادة والوقف
	ويشمل : هل يأتي التصغير للتعظيم — حذف ألف
	الوصل عند تصغير ما هي فيه تصغير ناب ، كيف يصغر
	ركب وصحب ، هل يختص تصغير الترخيم بالأعلام —
	حذف عين فيعلولة ، حذف التاء في أول المضارع —
	جمع الخماسي ، الرباعي الذي أحد المكررين فيه صالح
	للسقوط ، زيادة وحذفها . ثقل الحركة كيف يوقف على
	المقصور ، الوقف على إذا .

بسم الله الرحمن الرحيم
والحمد لله رب العالمين

مقدمة :

والصلاة والسلام على محمد بن عبد الله أشرف من نطق بالعربية إمام البيان
وحجة البلاغة والفصاحة ، وصاحب المعجزة الكبرى — القرآن — الذى لو
كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ، لكنه من عنده سبحانه وتعالى
يهدى إلى التى هى أقوم بلسان عربى مبين .

وبعد فقد قضيت مع النحو عمرا طويلا فمنذ صغرى وأنا شغوف بالبحث فى
مسائله والتنقيب فى مخطوطاته ومؤلفاته ، قديمها وحديثها متتبعا أصوله وفروعه ،
ينابيعه وروافده ، جذبتنى إليه مجالس المناظرة فى العصرين الأموى والعباسى وأخبار
علمائه منذ نشأته وتطوره فى مراحل المختلفة ، فى حواضره التى ظفرت بعلمائه مثل
الكوفة والبصرة ، وفى البوادر التى ظلت تحتفظ بسلامة لهجتها العربية أزمانا
طويلة ، وفى المعاهد العلمية والجامع اللغوية ودور الكتب والمكتبات .

وقد لذى الدأب على البحث واستعذبت السهر ، واتخذت المشقات مركبا
ذله لى الصبر الطويل والعزم الثابت ، والإرادة القوية التى تغلبت بها على كل ما
صادفنى من مصاعب .

وقد كشف لى البحث فى كتاب « الإنصاف فى مسائل الخلاف » لابن
الأنبارى عن ترك مسائل من الخلاف ذات بال اطلعت عليها فى دراساتى فرأيت
أن أجمعها كلها فى إطار واحد يكتمل به هذا العمل الجليل الذى قام به ابن
الأنبارى ، ووضعت له هذا العنوان :

ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف

وكم كنت أغلب الرجاء على اليأس وأدفع نفسي إلى السير قدما في الطريق المحفوف بالمخاطر حتى تشتد العزيمة ويبرق الأمل منيرا سبل العمل .

وقد قيل إن دراسة النحو — فضلا عن أنها رياضة عقلية تشحذ الذهن .
وتدفع إلى البحث — فرض كفاية .

يقول الفخر الرازي في ذلك^(١) : أعلم أن معرفة اللغة والنحو والتصريف فرض كفاية لأن معرفة الأحكام الشرعية واجبة بالإجماع ومعرفة الأحكام بدون معرفة أدلتها مستحيل .

ولابد من معرفة أدلتها والأدلة راجعة إلى الكتاب والسنة وهما واران بلغة العرب ونحوهم وتصريفهم فإذا توقف العلم بالأحكام على الأدلة ومعرفة الأدلة تتوقف على معرفة اللغة والنحو والتصريف وما يتوقف على الواجب المطلق وهو مقدور للمكلف فهو واجب فإذا معرفة اللغة والنحو والتصريف واجبة .

والموضوع الذي اتجهت إلى دراسته شغلني من قديم لأني وجدت التراكيب العربية مجال جدال ومناقشة وبحث وتأويل وتكلف في التخریج والمتبع لكثير منها يجد أن ما يعتبرو عالم خطأ يعتبره عالم آخر صحيحا^(٢) .

(١) الاقتراح للسووطي ص ٢٨ — نسخة مصورة بكلية آداب امكندرية .

(٢) من أمثلة ذلك جمع المؤنث السالم :

فالمشهور على أنه في حالة النصب معرب بالكسرة . أما الأخفش فقد ذهب إلى أنه مبني على الكسر .
فالبصريون يرون أنه ينصب بالكسرة .

أما الكوفيون فأجازوا نصبه بالفتحة مطلقا وأجازوه هشام منهم في المعتل خاصة « كلغة » وحكى سمعت لغاتهم .

ومن أمثلة ذلك أيضا إسناد الفعل إلى الفاعل الظاهر هل يجرى الفعل من علامة التثنية والجمع ؟ المشهور التجريد ومن العرب من يلحق الفعل الألف في التثنية والولوى في الجمع .

وقد عرضت في هذا البحث مسائل الخلاف التي فأت ابن الأنبارى .

وقد ركزت على المسائل ذات الأهمية والأساليب الكثيرة الاستعمال كما أنى سلكت فى ترتيب أبواب البحث البدء باب المفردات ثم الجمل فالأساليب فالمتفرقات التى لا تدخل ضمن ما سبقها من الأبواب . وراعى أن يكون الترتيب أنجديا والتزمت ذلك فى حدود الإمكانيات لأن كثرة استعمال وارتباط بعض المسائل قد يتغلبان فيؤخذان فى الاعتبار تقدما وتأخيرا .

وفى باب المتفرقات جمعت الموضوعات ذات الصلة فى وحدات داخل فصول حسب ما بينها من ارتباط ، وقد سألت الله سبحانه وتعالى أن يمنحنى التوفيق وأن يوجهنى إلى الصواب وأن أصل إلى ما أصبر إليه من الحفاظ على لغة القرآن لنبقى يانعة مديدة ، ووعاء سليما للحضارة الإنسانية تقوى على حملها فى كل العصور إلى كل الأجيال سليمة من الخطأ والتحريف والله ولى التوفيق والهدى إلى أقبه طريق .

الباب الأول

فلسفة الخلاف

الباب الأول

فلسفة الخلاف وأسبابه

فلسفة الخلاف وأسبابه

اللغة العربية كائن حي ينمو كما تنمو كل الكائنات الحية ، وقد نشأت ونمت في أحضان الجزيرة العربية ، فهي ظاهرة من ظواهر الأمة العربية ، ومقوم من مقوماتها .

وسواء أكانت توقيفية صدرت عن آدم بوحي من الله ، لأنه تعالى (علم آدم الأسماء كلها) أم كانت تلقينية جاءت نتيجة للأصوات المسموعة كدوى الريح ، وخير الماء ، وصهيل الفرس ، إلى آخر ما قيل في ذلك ، فإنها وجدت التقديس والاحترام الكامل من أهلها .

وهي — كغيرها من اللغات — كائن ينمو ويتطور ، ولكن تطورها لم يكن محدودا بخدود مرسومة مقيدة ، فالعربى حر في تعبيره يجول في كل طريق ، وينمو به في كل اتجاه حسب ما تمليه عليه طبيعة أرضه ، وتقاليده قبيله وعاداتها ، وهذا بدوره أدى إلى تعدد اللهجات وتشعبها واختلافها باختلاف الوطن الذى تعيش فيه القبيلة ، والبيئة التى تأوى إليها ، مما جعل المجال يتسع بين علماء النحو ، وأعطى رخصة لكل منهم أن يدلى بدلوه ، ويجتهد حسب ما يملك من حس لغوى ، وقدرة على الإدراك ، وتبارت الملكات فى الفهم والتوجيه والاجتهاد ، وساعد على ذلك تشجيع الخلفاء وتقديرهم وتقريبهم للعلماء ، وتعهد وضع المشكلات فى مجال المنافسة والاجتهاد بينهم . وقد أدى هذا إلى التعمق ، وخلق الأسباب ، وابتداع العلل ، والاتجاه بالنحو اتجاهها فلسفيا يقوم على أسس من التحليل والاستقصاء ، وأصبحت التراكيب والتعبيرات مجالا للاجتهاد يحكم فيها عالم النحو بحسه وإدراكه ، وهذا يفسر لنا عبارة المبرد لتلميذه ابن كيسان (وهذا شيء خطر لى فخالفت النحويين^(١)) .

(١) لافتتاح ص ٣٥ .

ولهذا كثرت الآراء ، وتعددت المذاهب ، واتجه العلماء إلى وضع المقاييس والمعالم بطريقة منطقية يحاولون بها أن يقعدوا القواعد ، ويرسموا الحدود ، وكثيراً ما يخضعون النص لقاعدتهم إذا جاء مخالفاً لها ، وهذا يدل على مقدار ما وصل إليه التعصب للرأى .

ومن بين الأسباب التى أدت إلى الخلاف :

أولاً : تعدد اللهجات : فالعرب بدو وحضر ، والبدو قبائل متفرقة ، وكل قبيلة لها عاداتها وتقاليدها ، وهذا يدعو إلى اختلاف اللهجات وتعدددها ، وهذه اللهجات تختلف باختلاف الوطن الذى تعيش فيه القبيلة والبيئة التى تأوى إليها فضلاً عن العوامل الإقليمية التى تركت آثارها فى لهجات الشعوب المتعربة على المدى الواسع من مجلس الشرق الآسيوى إلى أقصى الغرب الإفريقى والأندلس ، بحيث أخذت حريتها فى التعبير بلسانها العربى على سجيته دون أن تلتزم بقيود .

ولهذا بقيت آثار اختلاف اللهجات فى الكثير من الشواهد النحوية والمغوية ، وفى هذا يقول الأستاذ أحمد أمين^(١) : « لم تكن هذه القبائل العربية فى درجة واحدة من الفصاحة فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض ، ولم تكن فى درجة واحدة من السلامة ، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيتها لبعدها مكانها عن الاختلاط والفساد ، ولذا لما جاء العلماء يروون اللغة تمرّوا وفضلوا بعضها على بعض ، فاستبعدوا لغة حمير لأنها تكاد تكون لغة وحدها مخالفة للغة مصر ، ولأنهم خالطوا الحبشة ، وخالطوا اليهود ، وخالطوا الفرس فتأشبت^(٢) لغتهم ، ولم يأخذوا عن القبائل التى كانت تسكن التخوم لمجاورتهم لمصر والشام وفارس والهند ، ولهذا لم يأخذوا عن بنى حنيفة وسكان البصرة وثقيف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولم يأخذوا عن الحضريين لفساد لغتهم . وقالوا إن الذين عنهم نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنه أخذ اللسان العربى

(١) معنى الإسلام ج ٢ ص ٢٤٥ .

(٢) خنفت .

من بين قبائل العرب هم قيس وتميم وأسد ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطوائف ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم » .

ثانياً : التعصب ندرأى بغية الانتصار على الخصم ولو كان هذا التعصب في غير جانب الصواب كما حدث في المناظرة التي كانت بين سيويه والكسائي في المسألة الزنبورية .

ثالثاً : ما كان بين البصرة والكوفة من ضغائن ذات عمق ، وذلك حين هبط على — كرم الله وجهه — الكوفة ، واتخذها مقراً له ، ونزلت أم المؤمنين عائشة البصرة على رأس جيش طلبا لثأر عثمان رضى الله عنه مما أدى إلى نمو العصبية والخلاف في كل شيء ، (وإنما صارت البصرة عثمانية من يوم الجمل إذ قاموا مع عائشة وطلحة وأنزير فقاتلهم على بن أبي طالب ، وقيل لرجل من أهل البصرة : أتعب علياً ؟ قال : كيف أحب رجلاً قتل من قومي من لدن كانت الشمس هكذا إلى أن صارت هكذا ثلاثين ألفاً^(١)) .

رابعاً : اتقاء شر الشعراء ، فبعض النحويين يتحاشون الشعراء خوفاً من ألسنتهم فيجاملونهم ، ويحتجون بشعرهم ولو خالف ذلك القاعدة العامة .

خامساً : تأثير علماء البصرة^(٢) بمن وفد عليهم من العرب والموالي الذين امتزجوا بهم ، وتفاعلوا معهم ، والذين كان لهم من مواهبهم وعبقرياتهم ما مكنهم من أن يضعوا أسس علوم ما لبثت بعد فترة قصيرة من الزمن أن أصبحت علوماً كاملة مستقلة لها مقومات العلم ، بل لها تفريعات العلم الدقيقة ، وافتراضاته البعيدة التي يمكن أن توصف بأنها تعسفية ، والتي دفعهم إليها اطلاعهم على ما ترجم من منطق وفلسفة أثرا في تفكيرهم ، ونخوا منحى فيه شيء من التعقيد ، ولعل علم العروض وعلم النحو ، والطريقة الدقيقة التي اتبعها الخليل في حصر كلمات اللغة العربية واستقصائها ووضع معجم يضمها وفقاً لمخارج حروفها خير شاهد على ذلك .

(١) مدرسة البصرة لندكتور عبد الرحمن السيد . ص ٢٥ .

(٢) مدرسة البصرة ص ٢٣ .

سادساً : الناحية العنصرية^(١) ، فأكثر أهل الكوفة من اليمانيين ، وأكثر أهل البصرة من المغربيين .

سابعاً : الاتجاهات العلمية ، فأتجه أهل الكوفة إلى القراءات والتفسير والفقه ، واتجه أهل البصرة إلى الفلسفة والمنطق ، فأهل الكوفة أصحاب فقه وحديث وقراءة ، وأهل البصرة أصحاب علوم وفلسفات ، لأنهم أكثر اختلاطاً بالأجناس الأجنبية من أهل الكوفة ، وأكثر حرية في اعتناق المذاهب المختلفة ، وأسرع إلى الأخذ بالثقافات الأجنبية لتوافر مصادرها عندهم وكثرة انتقالاتهم للكسب والتجارة^(٢) .

هذه أسباب على سبيل التمثيل — لا على سبيل الحصر — لأن النص العربي والقراءات القرآنية ، واختلاف الروايات التي يروى بها الشعر والنثر ، واتساع المجال أمام الشعراء باختلاف لهجاتهم وعاداتهم وتقاليدهم ، وافتراض النحاة الفصاحة في كل عربي جاهلي أو إسلامي ، كما أننا كثيراً ما نجد شاعراً تضطره القيود إلى ارتجال كلمات لا وجود لها في لغة العرب . كما أن اللغة في تطور مستمر فلم تكن مستقرة الوضع في الجاهلية ، كل هذه أسباب تضاف إلى ما سبق .

كما : « إن انصراف النحاة عن العامل الزمني في الاحتجاج كان سبباً من أسباب الخلاف أيضاً ، فقد عمل التطور اللغوي في الحقبة التي سبقت الدراسات النحوية صيغاً وكلمات تحجرت مع الزمن زالت منها أصوات ، وأضيفت إليها أخرى كأسماء الأفعال وأسماء الأصوات ، والأفعال الجامدة من نحو : بش. ونعم ، وحبذا ، وليس ، وكثير من ضروب هذه الكلمات التي تمثل مرحلة تطورية قديمة ، وقد حار النحاة فيها لأنها لا تطرد مع قواعدهم ، فبدل أن يجدوا لها حلاً واقعياً يشير إلى ما مسها من تطور مضوا يخضعونها لتلك القواعد المرسومة ، ويتأولون لها تأويلات بعيدة أصابوا في بعضها وأخطأوا في بعضها

(١) مدونة الكوفة ص ٦٦ .

(٢) المرجع السابق ص ٦٦ .

الآخر ، فلا عجب أن نجد هذه الكلمات تثير بينهم جدلا طويلا .
وهذه الإشارة تكفينا للدلالة على أن هذه الألفاظ والصيغ التي تمثل مرحلة
تطورية تعود إلى زمن غير محدد المعالم كانت من أسباب الخلاف بين النحاة
جميعا .

الاتجاهات النحوية للمدارس المختلفة

لقد بدا من الحديث السابق وجود خلاف بين النحاة وبخاصة بين علماء البصرة ، وبين علماء الكوفة ، لأنهما المدينتان اللتان كانتا تزخران بالحركات العلمية في بدء النشاط العلمي ، ولا وجود للخلاف إلا إذا اتسم كل رأى بأسس ومبادئ تميزه عن الرأى الآخر ، وباتساع دائرة الحركات العلمية دخلت في مجال الخلاف الاتجاهات متميزة — إلى حد ما — عن المدرستين السابقتين (مدرسة البصرة — ومدرسة الكوفة) باعتبار أن الاتجاهات الجديدة تطور لاتجاه المدرستين . وإذا كنا الآن بصدد تحديد هذه الاتجاهات ، فلا مفر من التعرض لها جميعا حتى تتبين معالم كل مدرسة ، ولا يضير توضيح هذه المعالم أن يتفق رأى أحد علماء إحدى هذه المدارس مع رأى مدرسة أخرى ، لأننا لسنا بصدد دراسة آراء الشخصيات مستقلة ، وإنما نحن بصدد دراسة معالم اتجاه كل مدرسة باعتبار أن رأيها هو رأى أكثر علمائها أو أشهرهم ، وبهذا ندفع اعتراض من يدعى أن معالم الخلاف غير واضحة نظرا لأن بعض علماء إحدى هذه المدارس قد يتفق في رأيه مع علماء المدرسة الأخرى مستنلا بمجموعة من المسائل ، ونذكر على سبيل المثال — الأنخفش حيث أجاز ما أجازوه الكوفيون في وقوع الفعل الماضي حالا ، ووقوع الواو العاطفة زائدة ، وجواز ترك صرف ما ينصرف لضرورة الشعر ... إلى آخر ما ورد من مسائل وافق رأى الأنخفش فيها الكوفيون^(١) ، وقد تكون الصلة التي توطدت بين الأنخفش والكسائي عند زيارة الأنخفش لبغداد سبب اتفاق رأيهما حيث اتصل الأنخفش بالكسائي وازداد منه قربا .

(١) مدرسة البصرة ص ٤٩١ ، ٥٠١ .

معالم المدرسة البصرية

لم يكن منهج المدرسة البصرية ومعالمها ذات صفة دائمة ، فقد مرت بمراحل لكل مرحلة معالمها ونحطوطها ، ولكن هناك معالم بارزة عرفت بها مدرسة البصرة .

وقد وضحتها الدكتور عبد الرحمن السيد^(١) حيث قال : « إن البصريين كانوا أكثر دقة وأشد حيلة ، لقد سمعوا عن العرب كثيرا ، ولكنهم لم يقبلوا كل ما سمعوا ، ولم يعتمدوا كل ما روى لهم ، ولم تقم قواعدهم على الرواية العابرة ، أو البيت النادر أو القولة النائية إنهم أرادوا أن يضعوا أسس علم ، وأرادوا لهذه الأسس أن تكون قوية ، فلا بد في شواهدنا من أن تكون متواترة أو قريبة من التواتر فخطه البصريين هي الاعتماد على الشواهد الموثوق بها الكثيرة الدوران على ألسنة العرب التي تصلح لثقة فيها والاطمئنان إليها أن تكون قاعدة تتبع ، ومثلا يحتذى به » .

ويقول الأستاذ عبد الحميد حسن^(٢) : « البصريون يقفون عند الشواهد الموثوق بصحتها ، الكثيرة النظائر ، ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة ، وكانوا يؤولون ما ورد مخالفا للقواعد ، ويحكمون بأنه شاذ أو مصنوع ، ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين ، من التأويل والحكم بالشذوذ وبالضرورات » .

وفي كتاب نشأة النحو^(٣) بالغ البصريون في التحري والتنقيب عن الشواهد السليمة ، وأبلوا في ذلك ما شهد لهم به الدهر ، فتجافوا عن كل شاهد متحول أو مفتعل ، وآية ذلك كتاب سيويه ، وقد اعترفت شهادة العلماء فيه من شيوخه وأترابه والذين بعده فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها ، فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحكم بينهم فيما يرد من الكلام ، غير

(١) مدرسة البصرة ص ١٤٦ .

(٢) القواعد النحوية ص ٧٣ .

(٣) الشيخ محمد الطنطاوى ص ١١٣ .

مكتربين بما جاء مخالفا لما لا نظير له ولا مثيل في كثرة الاستعمال والتداول ، فهم بعدئذ أمامه إما أن يؤولوه تأويلا يتفق وقواعدهم ، وإما أن يستنكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوى الأهواء في اللغة ، وإما أن يتلمسوا الضرورة إذا كان في نظم ، فإن شق كل ذلك عليهم ، فإنهم يضطرون إلى جعله جزئيا شاذا يوضع في صف المحفوظات التي لا يقاس عليها .

ويتابع كتاب الخلاف النحوى^(١) الحديث عن خصائص المذهب البصرى في تطوراته حيث يقول : « في أذهان الباحثين اليوم أفكار كثيرة عن المذهب البصرى ، فهو الذى يعنى بالقياس ، وتحليل أصول المنطق ، ويستفيد من معطيات الفقه ، ولذلك جاء نحوه مثقلا بالفلسفة والمعيارية ، وهذه الأفكار صحيحة إذا أهملنا أمرين اثنين : أولهما عامل الزمان ، وثانيهما الفروق الفردية بين النحاة ، ثم يقول إنه في أيام أبى عمرو كان الأعراب لا يزالون على فصاحتهم ، ولذلك كانت الرواية المنقولة أو السماع أهم من القياس والعلة ، وفي أيام التحليل وسيبويه لم يغلب السماع ولم يضعف ولكن تضخمت العلة ، وأزهر القياس ، فجرى هذا وذاك في كتاب سيبويه الذى يمثل تلك المرحلة الزمنية .

وفي أيام الفارسي وابن جنى لم يبق للسماع شأن يودى إلى استنتاج نتائج جديدة ، وهنا ظاهرة تلفت النظر ، فالجيل البصرى الأول يغلب عنده السماع على القاعدة على حين يتساويان في نحو الجيل الثانى الذى يمثل التحليل وسيبويه ، أما الجيل الثالث — جيل المبرد وابن السراج والفارسي وابن جنى — فالعلة والقياس هما السائدان ، ثم تفقد الشواهد قيمتها عند المتأخرين بعدهم ، وتظل القاعدة النحوية هى القانون الذى لا يمس وتوجه كل الاعتراضات التى ترد عليه من نقول صحيحة ، وشواهد ثابتة » .

(١) ص ٢٨١ .

هذا عرض موجز لأقوال العلماء والباحثين في معالم المدرسة البصرية ،
 فالبصريون — كما فهم من هذا العرض — لهم معالم على اختلاف طبقاتهم ، غير
 أن هذه المعالم غير ثابتة دائما ، فكثيرا ما يخالفونها إذا كانت المخالفة تؤدي بهم إلى
 الانتصار العلمي ، ومن ذلك ما عرف عن البصريين من أنهم ينكرون الاحتجاج
 بالقراءة الشاذة — على حين يجيزه الكوفيون — وقد احتجوا بها في قوله تعالى :
 « ونادوا يا مال ليقض علينا ربك » وذلك في مجال ترخيم الاسم الذي قبل
 آخره حرف ساكن ، فالكوفيون^(١) يذهبون إلى أن ترخيم الاسم الذي قبل آخره
 حرف ساكن يكون بحذفه وحذف الحرف الذي بعده ، والبصريون يذهبون إلى
 أن الترخيم يكون بحذف حرف واحد ، وقد قرأ بعض السلف : « ونادوا يا مال
 ليقض علينا ربك » وذكر أنها قراءة أمير المؤمنين على بن أبي طالب .

ومن معانيهم أيضا عدم الاكتفاء بالشاهد الواحد ، ومع ذلك فقد اكتفوا
 بالقليل النادر من كلام العرب في مسألة [جواز تقديم الحال على الفعل]
 فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا إنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان العامل
 فعلا نحو راكبا جاء زيد — للنقل والقياس ، أما النقل فقولهم في المثل : شتى
 تؤوب الحلية ، فشئى حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدل
 على جوازه . وغير هذا كثير ولست في مجال إحصائه ، وهذه الظاهرة تفسر لنا أن
 الخلاف كان هدفا بين المدرستين ، وإلا فكيف توضح المعالم والاتجاهات ثم
 تنسى أو تتناسى .

(١) كتاب الإنصاف الأستاذ محيى الدين ص ٢٢١ المسألة رقم ٥٠ .

(٢) المدارس النحوية ص ١٥٩ .

مدرسة الكوفة

يقول الدكتور شوقي ضيف^(١) : « لعل أهم ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بلديهم وحضريهم ، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددا جعل أئمتها لا يثبتون في كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء والذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته وليس معنى ذلك أن أئمة الكوفة لم يكونوا يركنون إلى هذه القبائل الفصيحة ، فقد كانوا يكررون من الرحلة إليها على نحو ما يحدثنا الرواة عن الكسائي ، فقد قالوا إنه خرج إلى نجد وتهامة والحجاز ورجع وقد أنفذ خمس عشرة قينة حبر في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ .

ثم يتابع الحديث بأن مدرسة الكوفة توسعت في الرواية وفي القياس توسعا جعل البصرة أصبح قياسا منها لأنها لم تقس على الشواذ النادرة في العربية وطلبت في قواعدها الاطراد والعموم والشمول » .

ويقول الأستاذ أحمد أمين^(٢) : « إن الكوفيين كانوا يحترمون كل ما جاء عن العرب ، ويميزون للناس أن يستعملوا استعمالهم ولو كان الاستعمال لا ينطبق على القواعد العامة ، بل يجعلوا هذا الشذوذ أساسا لوضع قاعدة عامة » .

وقال ابن درستويه^(٣) : « كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلا ويقيس عليه مما أفسد النحو بذلك » .

ويقول الدكتور الخزومي^(٤) تحت عنوان (خصائص المدرسة الكوفية) : « وليان هذه الخصائص أرى أن أعرض للفروق الرئيسة بين منهج الكوفيين ومنهج البصريين ، وأهم هذه الفروق :

١ - أن الكوفيين كانوا يعتقدون بالمثل الواحد أو يعممون الظاهرة الفردية ويقيسون عليها ، وهذا ما كان الكسائي يأخذ به .

(١) المدارس النحوية ص ١٥٩ .

(٢) بغية الوعاة في طبقات اللغويين ص ٢٢٦ .

(٣) مدركة الكوفة ص ٣٧٦ الطبعة الثانية .

(٤) ضحى الإسلام ج ٢ ص ٢٩٥ .

٢ - ان الأمثلة في النحو البصري توضع لتلاهم الأصول الموضوعية بحيث إذا اصطلم أصل منها فزع إلى التأويل ، والتأويل البعيد ، فإن نخضع له وإلا وصفه بالشذوذ أو الندرة أو بالتخطئة أحيانا . أما الكوفيون فيعملون جاهدين على أن يغيروا الأصول لتكون وفق الأمثلة المستعملة المسموعة .

٣ - أن نخاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللغوية ، ويمتازون بفهم العربية فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنات أو استهداء بقوانين العقل وأصول المنطق ، ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحس بطبيعتها . وهم لذلك أقدر من البصريين على تصوير المعاني الطبيعية ، وأصدق منهم تفسيراً لظواهر التركيب ، وإذا جعل الكوفيون النقل والرواية مصدر القواعد الأول ، وعدوا كل تعبير صحت روايته قائما على أساس صحيح ممثلا أسلوبا عربيا بعينه - كان نحوهم أوفر حظا في تمثيل اللغة العربية وهجاءها المختلفة ، ومذهبهم أقرب إلى تصوير العربية تصويرا حقيقيا وإذا أنعمنا النظر في هذه الفروق الثلاثة رأينا أن النحو الكوفي أقرب إلى روح الدراسة اللغوية من النحو البصري ، وأبعد عن الأخذ بأسباب المنطق ، وأن الكوفيين كانوا أجدى على العربية من البصريين ، فقد أضع البصريون باحترامهم الأصول التي وضعها أسلافهم والتي أملاها عليهم منهج دراسي دخيل أمات ما في اللغة من حيوية ، ورمها بالجذب والجمود .

وفي كتاب الخلاف النحوي^(١) : « إن الآراء التي نقلت إلينا عن المذهب الكوفي إنما كانت آراء بصرية ، وبعض أصحابها عرفوا بالتعصب للبصرة والبصريين ، وأهم ما لاحظوه في مناهجهم هو التساهل في السماع ، وعدم تقييده بضوابط الفصاحة والدقة والكثرة ويستشهد بأقوال نقلت عن المازني والتوزي ، حيث يقول التوزي : خرجت من بغداد ، وحضرت حلقة الفراء فرأيتة يحكى عن الأعراب ، ويحتشد بشواهد ما كان أصحابنا يحفلون ببعضها ومثل ذلك ما يقوله الرياشي مفاخر الكوفيين بقاء أصحابه الأعراب في البوادي : إنما

(١) الخلاف النحوي ص ٣٠٨ .

أخذنا اللغة عن حرشة الضياف وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة من أهل السواد
أكلة الكواميخ والشوايز . »

وبعد عرضه هذا يقول^(١) : إن هذه النقول لا تحتاج إلى مناقشة لما فيها من
روح متعصبة تحافى الروح العلمية ، ولا تستند إلى دراسة صحيحة لأن أصحابها
معروفون بالعصية الزائدة لنحاة البصرة وعلى نحاة الكوفة ، ولذلك لا يؤخذ
بأقوالهم . ثم يستدل بآراء بصريين معتدلين — كما يصفهم — فيقول^(٢) : « إن
ابن جنى كان يثق في الكسائي ويشهد له بالعقل والنزاهة والثقة ويقول عنه : وكان
هذا الرجل كثيرا في السداد والثقة عند أصحابنا ، أما أبو علي الفارسي فقد كان
يثق برواية الكسائي ويجعله قرين سيبويه في النقل عن العرب والاعتداد بما نقل ...
ورآه القراء مرة كالباضي فسأله ما ييكيك ؟ قال : هذا الملك يحيى بن خالد يوجه
إلى فيحضرني فيسألني عن الشيء فإذا أبطأت في الجواب لحقني منه عتب ، وإن
بادرت لم آمن الزلل ، قال : قلت ممتحنا : يا أبا الحسن من يعترض عليك قل ما
شئت فأنت الكسائي ، فأخذ بلسانه وقال : قطعه الله إذا إن قلت ما لا
أعلم . »

ثم يأخذ المؤلف على الباحثين المعاصرين عدم الدقة في تحديد معالم المذهب
الكوفي وذلك لاعتمادهم على كتاب الإنصاف وجعله مصدرا يصلح الحكم به على
المذهب الكوفي ، ويقول : مع أننا رأينا أبا البركات يفتعل ، ويندلس ، ويسوق
الحجج التي لا يعرفها نحاة الكوفة ، ويستدل الدكتور الحلواني على ذلك بمسائل
نسبها أبو البركات إلى نحاة الكوفة مع أن نحاة الكوفة لا يقولون بها^(٣) . »

وبعد هذا العرض لأقوال العلماء والباحثين في مدرستي البصرة والكوفة ، وما
وقفت عليه من اضطراب وتناقض في آراء علماء المدرستين في بعض المسائل ،
وما صاحب ذلك من شك في النصوص وعدم الثقة فيما كان يستدل به

(١) المصدر السابق ص ٣١٠ .

(٢) المصدر السابق ص ٣١١ .

(٣) الخلاف النحوي ص ٢١٦ .

الكوفيون ، أستطيع أن أقول : إن القرآن الكريم خير مصدر لما يستدل به ، لأن القرآن مصدر موثوق به « لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه » (١) . لأننا إذا عدنا إلى نشأة النحو ، والسبب الذي من أجله اتجه العلماء إلى البحث والمتابعة نجد أن سبب هذا هو المحافظة على القرآن الكريم خشية اللحن والتحريف ، فكيف نعيد عن ذلك ، وتخضع الآيات القرآنية للملحة والقياس والمنطق ؟ كما أن النحاة أجمعوا على أن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والنحو ، لأنه كتاب لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، « إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون » (٢) .

لهذا كان الأول بالنحاة أن يستشهدوا به ، ولا يخضعوه لقواعدهم بالتخريج والتأويل ، كما فعل البصريون في كثير من مسائل النحو التي سيأتي بحثها .

كما أن قصر استشهادهم على طائفة من القبائل العربية التي تسكن البادية ، والتقليل من شأن غيرهم ، بحجة أن هذه القبائل لم تختلط قول مردود ، لأن قريشا وهي أكثر القبائل اختلاطا بالقبائل العربية ، وبالوافدين على مكة من الحبشة واليمن والشام ومصر لغتها أفصح اللغات .

كما أن الكوفيين وإن كانوا أكثر من البصريين اعتمادا في الاستشهاد على القرآن جانبهم التوفيق حيث فتحوا الباب على مصراعيه ، وقبلوا كل ما وفد عليهم دون تحر ودقة .

لهذا أرى أن الأجدى أن يكون النحو هو نحو القرآن الكريم ، فنلزم ما التزمه دون تخريج أو تأويل ، لأن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق .

(١) سورة فصلت آية ٤ .

(٢) سورة الحجر آية ٩ .

مدرسة بغداد

بغداد قبله العلماء ، ومهبط الباحثين حيث تنشط الحركة العلمية بدفع الخلفاء والأمراء ، وبتقريبهم أئمة اللغة وجذبهم إلى مجالسهم ، وإذكاء روح التنافس بينهم ، وقامت المناظرات بين أئمة البصريين وعلى رأسهم سيبويه ، وأئمة الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي بين يدي الخليفة في بغداد ، فاكسبت بذلك شهرة عظيمة ، فضلاً عن أنها عاصمة الدولة الإسلامية ، والمقر لحكم الخلفاء ، وصارت بذلك مشعل النور ومركز الإشعاع ووفد إليها أئمة النحو بصريين وكوفيين ، وإن كان الكوفيون وفدوا إليها مبكرين ، وفي مقدمتهم الكسائي الذي اتخذه الرشيد مؤدباً لولده . وكان الفراء تلميذاً للكسائي في بغداد ، ثم وفد إليها بعد ذلك سيبويه البصري وزعيم مدرسة البصرة بغية أن يتألق فيها نجمه ، ونحظى بما وصل إليه الكسائي ، ولكن الحظ لم يخالفه فخرج منها محطماً القلب ، مكسوراً النفس بعد أن تغلب عليه الكسائي في المناظرة المشهورة التي سبق الحديث عنها ، وإن كان علماء البصرة لم يتركوا للكسائي فرصة الانتصار ، فحدثت مناظرات أخرى انتصر فيها البصريون ، وجذبوا انتباه البغداديين ، وفتحت بغداد ذراعها للبصريين ، وعاشوا بجانب الكوفيين يتنافسون ويتناظرون ، وكان في ذلك إذكاء ودفع لعلم النحو مما جعل رواده وباحثيه يكثرون ويأخذون عن المذهبين ويخلطون بينهما وكان ذلك نواة للمذهب البغدادى الذى تكون فيما بعد .

ومن النحاة الذين خلطوا المذهبين في بغداد أبو حنيفة الدينورى ، وأبو الطيب محمد بن أحمد بن إسحاق الوشاء ، وابن كيسان محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، والأخفش الصغير على بن سليمان بن الفضل قرأ على ثعلب والمبرد . ويبدو من سيرة هؤلاء الرجال أن زعامة المذهب البصرى آلت إلى المبرد ، وزعامة المذهب الكوفى آلت إلى ثعلب ، وكان لقاؤهما في بغداد ، ومهدا لمن جاء بعدهما ليحمل آراءهما وهم فريق العلماء الذين تحدثت عنهم ، والذين ظلوا ينهلون من معين المدرستين مفضلين مذهباً على آخر إذا أيده الدليل وقواه البرهان ،

وبجانب ذلك تأتى الآراء الخاصة المستقلة ، واستمر هذا النشاط الذى يمزج بين المدرستين فى تطوره حتى تسلم زعامته أبو على الفارسي وتلميذه ابن جنى .

منهج المذهب البغدادي :

المذهب البغدادي لا يتعصب ، ولا ينحاز ، وإنما يتجه إلى ما يؤيده الدليل ويقويه البرهان ، ومعنى ذلك أنه يجمع بين القياس والسمع ، هذا وقد سارت الأمور فى مجراها الطبيعى إلى أن كثرت الحوادث فى بغداد ، واشتدت الأمور ، واشتعلت نيران الفتن ، فهجر الكثير من العلماء بغداد ، وفروا إلى الأندلس والشام ومصر ، ولم يبق بمدرسة بغداد النظامية من كبار العلماء إلا ابن الشجرى وتلميذه ابن الأنبارى .

مدرسة الأندلس

لقد احتلت الأندلس مكانة بغداد بعد اشتداد الفتن واضطراب الحكم ، وهجرة الكثير من العلماء إليها وإن سبق ذلك تسرب كتب المشرق إليهم ، وسفر بعض علماء الأندلس إلى المشرق وعودتهم إلى بلادهم مزودين بعلوم المشاركة زيادة على ما جلبوا معهم من مؤلفات .

ويقول المرحوم الشيخ محمد الطنطاوى^(١) : « وقد تجاوب مع هذه الرحلات المشرقية فى رفع شأن اللغة العربية تقاطر المشاركة ، وتوافد كثير من علمائهم إلى الأندلس لتوافر الرغبات فى النزوح إليها ماديا وأديبا ، ومن رواد الأندلس أبو على القالى الذى رعاه أحسن رعاية (الحكم المستنصر) ولّى عهد أمير المؤمنين عبد الرحمن الناصر سنة ٣٣٠ هـ . ثم يستطرد فى أن حركة علم النحو نمت فى ظل الأمويين ، وازدهرت وزاد ازدهارها فى عصر ملوك الطوائف الذين قاموا على أنقاض الأمويين » .

(١) نشأة النحو ص ١٨٨ .

والتاريخ يحكى لنا مقدار ما كان بين ملوك الطوائف من تنافس ومباراة في تقدير العلماء مما أدى إلى وجود حركة علمية يقودها علماء يضارعون علماء المشرق ، ومن هؤلاء أبو علي القالى الذى يقول عنه الدكتور شوق ضيف^(١) إنه قاد فى الأندلس نهضة لغوية ونحوية خصبة كان معوله فيها غلى قراءة ذخائر اللغة والشعر والنحو التى حملها معه من المشرق ، وكان مما حمله معه كتاب سيبويه أنخذه عن ابن درستويه عن المبرد ، وكان ينجح إلى المذهب البصرى وينافح عنه مناقظا ومجادلا ، وقد سبق دخول كتاب سيبويه دخول كتاب الكسائى ، فقد قيل إن أول من أدخل كتاب الكسائى هو جودى بن عثمان العيسى الذى كان يؤدب أولاد الخلفاء بالعربية ، وقد رحل إلى المشرق وأخذ عن الرباشى والفراء والكسائى ، وأدخل كتابه إلى الأندلس ، وتوفى سنة ١٩٦ هـ^(٢) .

وهذا يكون الأندلسيون قد استفادوا من النحو الكوفى ممثلا فى كتاب الكسائى ، ومن النحو البصرى ممثلا فى كتاب سيبويه ، كما عرفوا النحو البغدادى ممثلا فى أبى علي القالى .

نهج الأندلسيين :

لقد ازدهرت دراسة النحو فى الأندلس ، ووقف العلماء فى هذه البلاد على ثمار المدارس الثلاث ، واستخلصوا منها منهجهم الذى بنوه على اختيارات البغداديين وبخاصة أبو علي الفارسى وابن جنى ، ولم يكتفوا بذلك ، بل ساروا فى اتجاهها من كثرة التعليقات والنفوذ إلى بعض الآراء الجديدة .

ويقول الأستاذ شوق ضيف^(٣) : « ولعلنا لا نبعد إذ قلنا إن الأعلام الشتمرى المتوفى سنة ٤٧٦ للهجرة هو أول من نهج لنحاة الأندلس فى قوة هذا الاتجاه ، فقد كان لا يكتفى فى الأحكام النحوية بالعلل الأولى التى يدور عليها الحكم

(١) المدارس النحوية ص ٢٩٠ .

(٢) تاريخ آداب العرب للرافى ج ٣ ص ٢٣٢ .

(٣) المدارس النحوية ص ٢٩٣ .

مثال : إن كل مبتدأ مرفوع ، بل يغلب علة ثانية لمثل هذا الحكم يوضح بها لماذا رفع المبتدأ .

هذا بالإضافة إلى أننا نستطيع أن نقول : إن نحو الأندلس كان يسير في اتجاهين : إتجه بحافظ على القديم ، ويدخل عليه من نشاطه وتفكيره ما يظهره بمظهر التحديث ، وعلى رأس هؤلاء ابن عصفور ، واتجه آخر فيه ثورة وتجديد ، ويمثله ابن مضاء الذي ثار على النحو والنحاة ، وله في ذلك كتاب « الرد على النحاة » وفيه هاجم نظرية العامل التي عقدت النحو ، وأكثر من التقديرات ، والمباحث التي لا طائل من ورائها في رأيه .

المدرسة المصرية

القرآن الكريم وتقديسه ، والحفاظ على سلامته من اللحن والتحريف ، كان سببا في نشأة النحو ، وسببا في أن تنشط دراسات النحو في مصر للعناية بقراءته وضبطه ، وآية ذلك أن دراسة النحو في مصر اتخذت طريقها مبكرة ، ووفد على العراق من علماء مصر الوليد بن محمد التميمي المشهور بولاد . وقد سمع بالخليل بن أحمد فرحل إليه ولقيه بالبصرة ، وسمع منه ولازمه ثم عاد إلى مصر ، وظهرت بعددته أول مدرسة نحوية مصرية ، كذلك وفد على العراق أبو الحسن الأعز ، وقصد الكوفة والتقى بالكسائي .

كما استفاد المصريون من المدرسة البغدادية حيث وفد على بغداد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد ، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل المعروف بالنحاس^(١) .

وهكذا أخذت دراسة النحو تنمو وتجد في كل عهد من عهدها ، ففي عهد الفاطميين نشطت وزاد نشاطها ، وأثمرت في عهد الأيوبيين ، واشتغل بها الأمراء والملوك .

(١) المدارس النحوية ص ٢٢١ .

وفي عهد المالِك اتسعت دائرة الدراسة وكان من علماء هذا العهد ابن هشام الذي ملأ الأسماع بعلمه ، وخلد بمكتبة النحو ما حفظ اسمه ، وسجل نشاطه من مؤلفات مازالت قبلة الدارسين ، ومورد الباحثين .

المنهج المصري :

اتجه النحاة المصريون في اتجاهين : اتجاه يتمسك بالتقديم ويسير على منواله ، ويتخذ خطة السير البصرية من الاهتمام بالعلل والأقيسة أو الاكتفاء بالسماع كما هو منهج الكوفيين ، واتجاه آخر لا يقنع بآراء القدماء وإنما ينافشها وقد يؤيدها ، وقد ينكرها برأى جديد ومن هؤلاء ابن هشام .

موقف السابقين لابن الأنباري من الاتجاهات المختلفة

سبق الحديث عن الخلاف وأسبابه بين البصريين والكوفيين وتاريخ الخلاف تاريخ قديم حيث كان مصاحبا لنشأة النحو ، وهذا طبيعي لأن النصوص التي تعتمد عليها النحاة كانت متعددة المصادر ، وكان لاختلاف اللهجات أثره الواضح فيها ، وقد نما هذا الخلاف بنمو النحو ، فكلما تقدمت دراسة النحو وأقبل عليها العلماء اتسعت ساحة الخلاف بينهم ، وقد بدأ الخلاف يسيرا في مسائل محددة ، ومن ذلك قول سيويه^(١) : وسألت الخليل عن قوله :

ألا رجلا جزاه الله خيرا يدل على محصلة نسبت^(٢)

فزعم أنه ليس على التثنية ، ولكنه بمنزلة قول الرجل فهلا خيرا من ذلك ، كأنه قال : ألا ترولي رجلا جزاه الله خيرا .

(١) الكتاب ج ٢ ص ٣٠٨ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٢) قاله عمرو بن قعاس .

وأما يونس فزعم أنه نون مضطرا ، وزعم أن قوله :
لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع^(١)
على الاضطرار ، وأما غيره فوجهه على ما ذكرت لك . والذي قال مذهب .
ومن ذلك أيضا قول سيويه^(٢) : وسألت الخليل رحمة الله ويونس عن نصب
الصلتان العبدى .

أما شاعرا لا شاعر اليوم مثله جهر ولكن في كليب تواضع .
فزعم أنه غير منادى وإنما انتصب على غير إضمار ، كأنه قال : يا قائل
الشعر شاعرا ، وفيه معنى حسبك به شاعرا كأنه حيث نادى قال حسبك به
ولكنه أضمر كما أضمرنا في قوله تالله رجلا وما أشبه مما ستجده في الكتاب إن
شاء الله عز وجل .

ولم يتخذ الخلاف شكله الحاسم إلا بعد أن ظهرت معالم مدرستي البصرة
والكوفة ، وبدأ العلماء يبحثون في المسائل ، ويدرسون الآراء ، وظهر الخلاف في
شكل المناظرات وأذكى شعلة الخلاف والأمراء بهقد مجالس تجمع بين المشهورين
من المدرستين ثم إثارة المشكلات ليدلى كل منهم فيها بدلوه ، مما سجلته الكتب
العلمية بإسهاب وأول كتاب ألف في الخلاف بين النحويين (كتاب اختلاف
النحويين)^(٣) .

ثم جاء ابن كيسان المتوفى سنة ٢٢٩ هـ فألف كتاب (ما اختلف فيه
البصريون والكوفيون)^(٤) .

قال عنه الخطيب : إنه كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو لأنه
أخذ عن المبرد وثلث وكان أبو بكر بن مجاهد يقول : إنه أنحى منهما . قال

(١) قاله أسد بن العباس .

(٢) الكتاب ج ٢ ص ٢٣٧ .

(٣) أنفه أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني أبو العباس ثعلب — بغية الوعاة ص ١٧٣ .

(٤) بغية الوعاة ص ٨ .

ياقوت لكنه إلى مذهب البصريين أميل ، وكان ابن الأنباري يقول : أنه خالف المذهبين فلم يضبط منهما شيئاً^(١) .

وطرق هذا الباب أيضاً عبد الرحمن بن إسحاق^(٢) ، أبو القاسم الزجاجي بكتابه (الإيضاح في علل النحو) ، ويذكر فيه بعض المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون ، وعرضه تغلب عليه الناحية الفلسفية المنطقية .

كما ألف أبو جعفر النحاس كتاب (المقنع^(٣)) في اختلاف البصريين والكوفيين) وقد رد فيه على ثعلب ، ثم ألف بعد ذلك ابن درستويه (كتاب الرد على ثعلب في اختلاف النحويين) ، وألف عبد الله الأزدي [كتاب الاختلاف] ، والرماني (كتاب الخلاف بين النحويين^(٤)) وكتاب (الخلاف بين سيويه والمبرد) وابن فارس كتاب (كفاية المتعلمين) .

ثم يأتي ابن الأنباري فيؤلف كتاب (الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين) .

ومتابعة هذا النشاط في التأليف في الاختلاف تستبطل أن هذا الموضوع لفت أنظار الكثير من علماء النحو ، واستفد كثيراً من نشاطهم ، وقد تكون هذه المؤلفات هي التي هيأت لابن الأنباري المنهج الذي اتجه إليه في علاجه لمسائل الخلاف .

(١) بغية الوعاة ص ٨ ، المدارس النحوية ص ٢٤٨ .

(٢) بغية الوعاة ص ٢٩٧ .

(٣) بغية الوعاة ، ونشأة النحو ص ١٥٧ ، ليس له وجود .

(٤) بغية الوعاة ص ٣٠١ .

منهج ابن الأنبارى

فى عرض مسائل الخلاف وتحديد موقفه منها

لقد استفاد ابن الأنبارى من الدراسات السابقة ، وبخاصة من الدراسات اللغوية التى سبقته ، وهى دراسات الخليل وسيبويه وابن السراج وابن جنى ، كذلك استفاد من الدراسات الفقهية التى اهتمت بمزج أصول المنطق بالفقه وتأثيرهما فى دراسة النحو .

يقول السيوطى فى بغية الوعاة^(١) : (إنه قرأ الفقه على سعيد بن الزرار ، وحصل طرفا صالحا من الخلاف ، وصار معيدا للنظامية ، وكان يعقد مجلس الوعظ ، ثم قرأ الأدب على أبى جعفر الجواليقى ، ولزم ابن الشجرى حتى برع وصار من المشار إليهم فى النحو . ومن تتبع تاريخ ابن الأنبارى نجد أنه قرأ كتاب سيبويه وشرحه للمسيرافى على أستاذه ابن المقرئ . وقد نقل بعض المقاطع من الكتاب ، وأشار إلى شرحه غير مرة ، وفى هذا من العلم النحوى ما لا يخفى^(٢)) .

(١) بغية الوعاة ص ٣٠١ .

(٢) كتاب الخلاف النحوى ص ٩٩ .

نزعة ابن الأنباري

يقول نايل الذي نشر كتاب الإنصاف : إنه ينزع في هذا الكتاب نزعة بصرية واضحة ، وهذه النزعة استمدتها من أبي على الفارسي ومنهجه ، وقد وقف مع البصريين في جمهور المسائل التي أحصاها ، ورجح مذهب الكوفيين في سبع مسائل هي العاشرة والثامنة عشرة والسادسة والعشرون ، والسبعون ، والسابعة والتسعون ، والواحدة ، والسادسة بعد المائة ، فهو يجرى في جمهور آرائه مع البصريين .

ويقول الأستاذ الحلواني^(١) : إن مذهب أبي البركات بصري لا مرأى ، ومفاهيمه بصرية تمثل بما يلي :

١ - تمسكه بالمصطلحات البصرية ، وإذا استعمل مصطلحات كوفية فإنه يسوقها على ألسنة نخاع الكوفة .

٢ - اعتماده على الأصول البصرية في الاحتجاج والقياس والعلة ونظرية العامل ، وكثيرا ما يبدو أشد تمسكا بهذه الأصول من أعلامهم .

٣ - تصرّجاته غير المباشرة التي تدل على ميله إلى نحو البصريين كقوله : غير أن هذا القول — وإن كان عليه كثير من البصريين — إلا أنه لا يخلو من ضعف . ويستطرد المؤلف فيقول : إن الرجل لا تقوده العصبية المذهبية ، وما يشير إلى أن أبا البركات لم يكن ذا عصبية أن موقفه من نخاع البصرة مبنى على تحكيم الأصول التي ارتضاها أسلافه من البصريين ، وارتضاها عقله الواعي المثقف .

(١) الخلاف النحوي ص ٩٨ .

طريقة عرضه لمسائل الخلاف

يبدأ ابن الأنباري عرضه في جميع المسائل التي عالجها بقوله : ذهب الكوفيون^(١) إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو : لولا زيد لأكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء ، ثم يعرض وجهة نظر الكوفيين بقوله : أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا ... وبعد ذلك يعرض وجهة نظر البصريين بقوله : وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا ... ثم يذكر رأيه كقوله في هذه المسألة : والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ، ثم يبدأ بالرد على الرأي المرجوح في نظره . وقد التزم في جميع المسائل هذه الطريقة حيث يبدأ بالكوفيين ، وأعتقد أنه يلتزم ذلك حتى لا يتهم بالتعصب للبصريين . كما أنه لا يذكر النحوي الذي يأخذ عنه الفكرة ، ويكتفى بنسبة القول إلى المذهب كله ، فهو بهذا يمثل شخصية الحكم الذي لا يدلي برأيه إلا بعد استقصاء ودراسة حتى إذا حكم كان حكمه بعد اقتناع ووفق ما يرى في أدلة الطرفين مع ميل إلى التفصيل المدعم بالدليل والحجة .

ومع هذا ومع المتابعة الدقيقة لمسائل الخلاف واستقصاء الأدلة والحجج ألاحظ أن النحويين يفرضون على العرب الناطقين بلغتهم على سجيبتهم سلطان النحو الذي استخلصوا قواعده وقوانينه دون نظر إلى البيئة اللغوية التي ينتمى إليها الشاعر ولو رجعنا إلى ابن جني لوجدناه يؤمن بالتأثير الذي يحدث بين اللهجات على ألسنة العرب ، ويرى أن العرب قد يتأثر باللهجة لقبيلة غير لهجة قبيلته ، وربما يختار منها ما يخف على لسانه ، ولكن النحويين بصفة عامة غير مؤمنين بما قاله ابن جني ولهذا اتسعت شقة الخلاف ، وإن كان الخلاف شكليا في كثير من المسائل لا تترتب عليه آثار إعرابية .

وإذا استعرضنا المسائل التي عرضها ابن الأنباري نجد أن الخلاف في كثير منها لا يتعدى مناقشة فلسفية لا صلة لها بسلامة العبارة ، ولا يترتب على الخلاف فيها أثر إعرابي ، ولذا فأنا أعرضها مراعيًا هذه الناحية :

(١) المسألة العشرة .

- ١ - الاسم مشتق من الرسم أو السمو .
- ٢ - الأسماء الستة معرفة من مكانين أو من مكان واحد .
- ٣ - الألف والواو والياء في التثنية وجمع المذكر إعراب أو علامات إعراب .
- ٥ - عامل الرفع في كل من المبتدأ والخبر .
- ٦ - العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور .
- ٧ - الخبر الجامد هل يتحمل ضمير المبتدأ ؟
- ١٠ - العامل في الاسم المرفوع بعد لولا .
- ١١ - العامل في المفعول به النصب .
- ١٢ - العامل في الاسم المشغول عنه .
- ١٩ - ما الحجازية هل هي عاملة في الخبر ؟
- ٢٢ - إن المؤكدة هل هي عاملة في الخبر ؟
- ٢٦ - اللام الأولى من لعل زائدة أو أصلية ؟
- ٢٨ - أصل الاشتقاق المصدر أو الفعل ؟
- ٢٩ - عامل النصب في الظرف الواقع خبراً .
- ٣٠ - عامل النصب في المفعول معه .
- ٣٥ - هل تكون إلا بمعنى الواو ؟
- ٤٠ - كم مفردة أو مركبة ؟
- ٥٥ - واو رب تعمل بنفسها أو بتقدير رب .
- ٥٩ - أيمن في القسم مفرد أو جمع يمين ؟
- ٦٢ - كلا وكلتا مشيان لفظاً ومعنى أو معنى فقط ؟
- ٦٤ - هل يجوز أن تحيى واو العطف زائدة ؟
- ٧١ - سبب بناء الآن .
- ٧٢ - فعل الأمر للمواجه معرب أو مبني ؟
- ٧٣ - علة إعراب الفعل المضارع .
- ٧٤ - علة ارتفاع المضارع .
- ٧٥ - عامل النصب في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن .

- ٧٦ - العامل في المضارع الواقع بعد الفاء في جواب الستة الأشياء : الأمر -
النهي - النفي - الاستفهام - التمني - العرض .
- ٧٩ - لام كي هل هي الناصبة بنفسها أو باضمار أن .
- ٨٣ - هل تنصب حتى الفعل المضارع بنفسها ؟
- ٨٥ - عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية .
- ٨٩ - إذا وقعت إن بعد ما فهل هي زائدة أو لتوكيد النفي ؟
- ٩٠ - معنى إن ومعنى اللام في نحو : وإن كادوا ليستفزونك .
- ٩٢ - السين أصلها سوف أو هي أصل بنفسه ؟
- ٩٣ - المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع .
- ٩٥ - الحروف التي وضع عليها الاسم في ذا والذي .
- ٩٦ - الحروف التي وضع عليها الاسم في هو وهي .
- ٩٧ - انوضع الإعرابي للياء والكاف في لولاي ولولاك .
- ٩٨ - التضمير في إياي وإياك وإياه .
- ١٠٤ - هل يكون للمحلى بآل صلة كالموصول ؟
- ١٠٥ - همزة بين بين ساكنة أو متحركة ؟
- ١٠٧ - حركة همزة الوصل في عين الفعل .
- ١٠٨ - هل يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ؟
- ١١١ - سبب حذف علامة التانيث من نحو خائض وطاقق .
- ١١٢ - سبب حذف الواو في نحو يعد - يزن .
- ١١٩ - علام ينتصب خبر كان وثاني مفعولي ظننت ؟
- ١٢١ - رب اسم أو حرف جر ؟
- الخلافاً بينهما شكلي يبدو في التعليل وذكر الأسباب للوضع الموجود الذي
جاءت عليه الكلمة في التعبير .
- ولنعرض إحدى المسائل لنرى أن الحديث الطويل الذي دار حولها لم يغير من أمر
مادتها شيئاً :

فالمسألة رقم (٣) تقول : ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتححة والضمة والكسرة في أنها الإعراب . وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب . وذهب أبو الحسن الأنخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمي إلى أن انقلابها هو الإعراب . وحكى عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان وهو خلاف الإجماع .

واحتج البصريون بقياس آخر وهي أنها حروف إعراب وليست بإعراب لأن هذه الحروف إنما زهدت للدلالة على التثنية والجمع ، فالواحد يدل على المفرد ، فإذا زهدت هذه الحروف دلت على التثنية والجمع ، ولما زهدت بمعنى التثنية والجمع صارت من تمام صيغة الكلمة التي وضعت لذلك المعنى ، فصارت بمنزلة التاء في قائمة والألف في حبل ، وكما أن التاء والألف حرفا إعراب ، فكذلك هذه الحروف ها هنا .

فهذه صورة خلاف احتج فيها الكوفيون بقياس أنها تتغير كتغير الحركات ، واحتج البصريون بقياس آخر كما ذكرت .

والنتيجة واحدة حيث لم يغير الخلاف من وضع الكلمة وضبطها مما يدل على أن الخلاف لمجرد الخلاف .

أما باقي المسائل فتدور حول آيات قرآنية وأبيات وأمثال عربية يستدل بها كل فريق ، ويعرض لها الفريق المعارض بالتأويل والتقدير حتى ينتصر على الفريق الآخر .

ونضرب لذلك مثلا المسألة (٧٧) من مسائل الخلاف :
فقد ذهب الكوفيون إلى أن (أن) الناصبة للمضارع تعمل مخوفة ، واستدلوا لذلك بقوله تعالى : « وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا تعبدوا إلا الله^(١) » في قراءة عبد الله بن مسعود حيث نصب (لا تعبدوا) بأن مقدرة لأن التقدير فيه

(١) سورة البقرة آية ٨٢ .

أن لا تعبوا إلا الله فحذف أن ، وأعملها مع الحذف ، فدل على أنها تعمل
النصب مع الحذف . وقال طرفة :

ألا أبهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مغلدى ؟
فنصب أحضر لأن التقدير فيه (أن أحضر) فحذفها وأعملها مع الحذف .
وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها لا يجوز إعمالها مع الحذف
أنها حرف نصب من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة فينبى ألا تعمل
مع الحذف من غير بدل ، والذي يدل على ذلك أن (أن) المشددة التي تنصب
الأسماء لا تعمل مع الحذف ، وإذا كانت (أن) المشددة لا تعمل مع الحذف ،
فإن الخفيفة أولى ألا تعمل .

وبمتابعة المناقشة نجد أن البصريين قد حكموا على قراءة ابن مسعود بأنها قراءة
شاذة مع أن ابن مسعود لا يلجأ إلى قراءة شاذة لأنه صحابى ولا شك أنه سمعها
من الرسول صلى الله عليه وسلم ، كما أنه عربى فصيح يحتج بكلامه .
وسبب ذلك أنها خالفت قواعدهم .

ثم ادعوا أن البيت :

ألا أبهذا الزاجرى أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مغلدى
برفع : أحضر .

كما قالوا : إن من روى البيت بالنصب فلعله رواه على ما يقتضيه القياس من
أعمال [أن] مع الحذف فلا يكون فيه حجة .

ولكن صحت الرواية بالنصب فهذا محمول على أنه توهم أنه أتى بأن فنصب
عن طريق الغلط .

ولننظر كيف حكموا على البيت بالغلط ؟

فهذا الاتجاه من النحاة بإصرارهم على إخضاع القرآن ، وكلام العرب لما وضعوه
من قواعد دليل التكلف والمبالغة في التعصب ، ولو أدى ذلك إلى ارتكاب مثل ما
ارتكبوا .

وكان الأولى أن نحترم جميع ما جاء وأن يكون ذلك رخصة وسعة في اللغة حيث أن بعض اللهجات جاءت بمثل هذا ، بدليل أنهم قالوا فيما بعد إن من العرب من لا يعمل [أن] مظهرة ويرفع ما بعدها تشبيهاً لها بما .

إذاً هناك لهجات وردت عن عرب عندهم أصالة في النطق والتعبير ، فلماذا نحكم على بعض اللهجات بالشذوذ والضعف وعلى البعض الآخر بالأصالة والقوة مع أنه ورد بالقرآن وبكلام العرب ما يؤيد الجميع .

فالحكم على إحداها بالصحة والقوة وعلى الأخرى بالخطأ والضعف تعصب للرأى وتكلف .

وهكذا نجد الكثير من مسائل الخلاف تدور حول حوار كلامى يستعرض فيه كل فريق ما لديه من أدلة وبراهين لا نهاية لها مما يخرج بالنحو من مساره في حماية اللغة والحفاظ عليها إلى حلبة للمطارحات الذهنية والمساجلات المنطقية ، ونسيت في هذا الخضم الوظيفة الحقيقية التى من أجلها وضع النحو .

وسأعرض للمسائل التى فأت صاحب كتاب الإنصاف موضحاً فيها رأى كل فريق ومرجحاً ما أراه متفقاً مع النص العربى دون تعصب للرأى متوخياً خدمة اللغة وسلامة التعبير .

الباب الثاني

المفردات

الباب الثاني
المفردات
دراسة المفردات

الباب الثانى

المفردات

همزة الوصل

إذا

أل

إلى

أم

أمس

أن

ان

أو

أى

الباء

بله

حتى

حيث

دون

سوى

الفاء

فى

كأين

كذا

كى

كيف
اللام
لات
لبن
لعل
لن
لو
ما
من
من
منذ
ومذ
مهما
نون الوقاية
هلم
الواو
وسط

المسألة (١)

همزة الوصل

لماذا سميت همزة الوصل بهذا الاسم^(١) ؟

قال الكوفيون : (إن السبب في تسميتها أنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها) . وقال البصريون : (إن السبب في تسميتها وصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن وكان الخليل يسميها سلم اللسان) .

لا مانع من أن يكون سبب التسمية أنها تسقط فيتصل ما قبلها بما بعدها ووصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن .

أصل همزة الوصل :

مذهب^(٢) البصريين أن أصل همزة الوصل الكسرة وإنما فتحت في بعض المواضع تخفيفاً وضمت في بعضها اتباعاً . وذهب الكوفيون إلى أن كسرها في اضرب وضمها في استكن اتباعاً للثالث ، وأورد عدم الفتح في اعلم وأجيب بأنها لو فتحت في مثله لالتبس الأمر بالخبر .

وبمتابعة ما ذكره العلماء لحركة هذه الهمزة نجد أن لها سبع حالات هي :
الأولى : وجوب الفتح وذلك في همزة (ال) وكل هذه الحالات المبدوء بها كما لا يخفى .

الثانية : وجوب الضم وذلك في نوعين :

- (أ) الفعل الماضي المبدوء بهمزة وصل إذا بنى للمجهول انطلق به واستخرج .
(ب) أمر الثلاثي المضموم مثاله نحو : اخرج واكتب^(٣) .

(١) ج ٤ ص ٢٧٣ الأشموني .

(٢) أشموني ج ٤ ص ٢٧٩ .

(٣) وحكى ابن عني في النصف سماع الكسرة في هذه الهمزة عن بعض العرب وقال العلماء إنه لغة رديئة . انصاف ج ٤ ص ٢٧٨ .

الثالثة : رجحان الضم على الكسر وذلك في نحو (اغزى يا هند) وإنما رجح الضم نظرا إلى صحة عين الفعل في الأصل وجرار الكسر نظرا إلى الحالة العارضة بكسر العين لياء المخاطبة .

الرابعة : رجحان الكسر على الضم وذلك في كلمة (اسم) لأن الأغلب في حركة همزة الوصل الكسر .

الخامسة : رجحان الفتح على الكسر وذلك في ايمن وايم لكثرة استعمالها في القسم ولذا قل الكسر .

السادسة : جواز الضم والكسر والإشمام وذلك في نحو اختار ، وانقاد إذا بنيا للمجهول فنقول اختير وانقيد بضم الهمزة والحرف الثالث .

السابعة : وجوب الكسر وذلك فيما عدا ما ذكر من الأسماء الاثنى عشر والأفعال المتزيدة وهي الأحد عشر وزنا ومصادر هذه الأفعال .

لهذا لا نستطيع أن نهزم بأصالة الكسرة كما هو مذهب البصريين وإنما الحركة حسب ظروف الكلمة .

المسألة (٢)

الخلاف في إذن

الصحيح الذي عليه الجمهور أن إذن حرف .
وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم .

واخذيث حول إذن يدور في مجالات :

المجال الأول : حول كونها بسيطة أو مركبة ، ورأى أنها بسيطة لأن هناك أداة أخرى هي (إذ) ، والحديث حول هذا الموضوع لا يجدى ، وفلسفة مبنية على الفرض ، والتخمين .

المجال الثاني : حول الحرفية والاسمية ، ووضعها في التعبير يؤكد حرفيتها لأنها تأتي للجواب كما تأتي أحرف الجواب الأخرى : نعم ، ولا ، وبلى .

المجال الثالث : حول عملها النصب في الفعل المضارع ، فقد اشترط النحاة لعملها ثلاثة شروط^(١) الأول : أن تنصدر في أول الجواب ، الثاني أن يكون المضارع بعدها مستقبلا ، الثالث أن تتصل بالفعل أو يفصل بينهما القسم ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذن والله نرميهم بنحرب تشيب الطفل من قبل المشيب^(٢)

واغتفر ابن هشام في المعنى الفصل بلا النافية ، وابن عصفور الفصل بالظرف ، وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء ، والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح حيثئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ، وحكى سيبويه^(٣) عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس بأنها غير مختصة .

(١) الأعمش ج ٣ ص ٢٩٠ ، التصريح ج ٢ ص ٢٣٤ .

(٢) التصريح ج ٢ ص ٢٣٤ .

(٣) البيت لحسان بن ثابت .

(٤) التصريح ج ٢ ص ٢٣٥ .

يبدو من هذا الحديث حول (إذن) أن ما ورد عن العرب من إعمالها قليل
ومما يؤيد هذا تلك الشروط التي اتفق عليها النحاة ، وقد نص سيوريه على أن
بعض العرب يلغى عملها مع وجود الشروط التي اشترطها النحاة وذلك لعدم
اختصاصها وهو رأى جيد .

المسألة (٣)

الخلاف في (ال)

ذهب الخليل إلى أن أداة التعريف (ال) بجملتها وتبع الخليل في ذلك ابن كيسان وصححه ابن مالك فهي حرف ثنائي الوضع بمنزلة قد وهل^(١) .

قال ابن جنى^(٢) وكان الخليل يسميها (ال) ولم يكن يسميها الألف واللام .

وذهب سيبويه أن حرف التعريف (اللام فقط)

قال أبو حبان^(٣) : وجميع النحاة (اللام) .

فأهمزة عند الخليل همزة قطع أصلية ، وصلت لكثرة الاستعمال وعند سيبويه وجميع النحاة من بصرين وكوفيين زائدة لا مدخل لها في التعريف .

يقول الأشموني : « والقول الأول أقرب لسلامته من دعوى الزيادة فيما لا أهلية فيه للزيادة وهو الحرف ، وللزوم فتح همزته ، وهمزة الوصل مكسورة ، وإن فتحت فلعارض ، وللوقف عليها في التذكر ، وإعادتها بكماها حيث اضطر إلى ذلك كقول الشاعر^(٤) :

يا خليلي أربعا واستخيرا ال منزل الدارس عن حي حلال
مثل سحق البرد عفى بعدك ال قطر مغناه وتأويب الشمال

ودليل الرأي الثاني : شيخان

الأول : هو أن المعرف يمتزج بالكلمة حتى يصير كأحد أجزائها ألا ترى أن العامل يتخطاه ولو أنه على حرفين لما تخطاه .

(١) الأشموني ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) الفصح ج ١ ص ٧٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) قافيا عبيد بن الأبرص .

الثاني : أن التعريف ضد التكبر وعلم التكبر حرف آحادى وهو التنوين فليكن مقابله كذلك .

يقول الأشموى^(١) : (فهما نظر لأن العامل يتخطى (ها) التشبيه في قولك مررت بهذا وهى على حرفين ، ولا المبنية من علامات التكبر وهى على حرفين) .
الواضح من مناقشة النحاة أن سببوه قد ورد عنه التأييد لرأى الخليل^(٢) .
والانفراد برأى آخر وهو أن المعرف اللام فقط ، وأرى ما رآه الخليل ، وهو أن المعرف أل لأن دعوى زيادة الهزمة بعيدة نظراً لأن الحرف الزائد غير لازم ، ويجوز فى كثير من الأحيان الاستغناء عنه ولم يرد عن العرب حذف الهزمة والاقتصار على اللام ، كما أن الادعاء بأن المعرف الهزمة واجتلبت اللام للفرق بين الاستفهام والتعريف يرد عليه استعمال الهزمة للنداء والاستفهام والأسلوب هو المميز بينهما فالخلاصة أن المعرف أل .

أل .. عهدية وجنسية :

ما ذكر من تقسيم ال إلى عهدية وجنسية هو مذهب الجمهور^(٣) ، ويخالف أبو الحجاج يوسف ابن معروز ، فذكر أن أل لا تكون إلا عهدية ، فإذا قلت إن الدينار خير من الدرهم ، لمعناه هذا الذى عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذى عهدت على شكل كذا .. اللام للعهد أبداً لا تفارقه . وقال ابن عصفور : لا يبعد عندى أن تسمى الألف واللام اللتان للتعريف الجنسى عهديتين ، لأن الأجناس عند العقلاء معلومة قد فهموها ، والعهد تقدم المعرفة .

(١) الأشموى ج ١ ص ١٧٦ .

(٢) الأشموى ج ١ ص ١٧٦ حيث يقول : أل بجملتها حرف تعريف كما هو مذهب الخليل وسيبويه على ما نقله عنه فى التسهيل وشرحه .

(٣) الجمع ج ١ ص ٨٠ ، ابن عقيل ج ١ ص ٨٩ .

والألف واللام تكون للعهد كقولك : لقيت رجلا فأكرمت الرجل ، وقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول^(١) » ولاستغراق الجنس نحو : « إن^(٢) الإنسان لفي خسر » ، وعلامتها أن يصلح موضعها كل ، ولتعريف الحقيقة نحو : الرجل خير من المرأة ، أى هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة .

وحاصل ما يقال فيها أنها قسمان : عهدية وجنسية ، وكل منهما ثلاثة أقسام : فالعهد إما ذكرى نحو : « فعصى فرعون الرسول » ، أو علمى وهو أن يتقدم لمصحوبها علم نحو : إذ هما في الغار^(٣) ، أو حضورى وهو أن يكون مصحوبها حاضرا نحو : « اليوم أكملت لكم دينكم^(٤) » .

والجنسية إن لم تخلفها كل لا حقيقية ولا مجازا فهي لبيان الحقيقة من حيث هي نحو : « وجعلنا من الماء كل شيء حي^(٥) » ، وإن خلفتها كل حقيقة فهي لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو : أنت الرجل علما ، فإنه لو قيل أنت كل رجل علما لصح من جهة المجاز على معنى أنك اجتمع فيك كل ما افترق في غيرك من الرجال من جهة كما لك في العلم .

ويرى الجمهور^(٦) أنها تكون اسما موصولا بمعنى الذى وفروعه ، وذهب المازنى ومن وافقه إلى أنها موصول حرفى ، وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف وليست موصولا ، واستدل بتخطى العامل لها ، وردوا بعود الضمير عليها فى نحو : قد أفلح المتقى ربه ، ورد الأول بأنها لا تؤول بمصدر ، والثانى بدخولها على الفعل .

(١) سورة المزمل آية ١٦ .

(٢) سورة العصر آية ٢ .

(٣) سورة التوبة آية ٤٠ .

(٤) سورة المائدة آية ٣ .

(٥) سورة الأنبياء آية ٣٠ .

(٦) المجموع ج ١ ص ٨٤ ، ٨٥ — الكافية ج ٢ ص ١٣٧ .

وقد اختلفوا في اللام الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول ، فقال المازني هي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة نحو : الرجل والفرس ، وقال غيره : إنها اسم موصول ، وذهب الزمخشري إلى أنها منقوصة من الذي وأخواته ، وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة يكون أحد جزأها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه ، قالوا في الذي اللد بسكون الدال ، ثم اقتصروا منه على الألف واللام ، وتارة بحذف بعض الصلة .

والأولى أن نقول : اللام الموصولة غير لام الذي لأن لام الذي زائدة بخلاف اللام الموصولة ، قالوا الدليل على أن هذه اللام موصولة رجوع الضمير إليها في السعة نحو : الممرور به زيد ، أجاب المازني بأن الضمير راجع إلى الموصوف المقدر ، فقي : الضارب غلامه زيد : الرجل الضارب غلامه زيد ، وفيما ارتكبه يلزم محلوران أحدهما إعمال اسمى الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على أحد الأمور الخمسة .. أي : الموصول ، وذى الحال ، والمبتدأ ، وحرف النفي ، وحروف الاستفهام ، وعملها من غير اعتماد على شيء مذهب الأنخفش ، ومذهبه في هذا غير مذهبهم ، والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر ، فإن قال الاعتماد على الموصوف المقدر والضمير راجع إليه كما في قوله تعالى : « فمنه ظالم لنفسه » ، فإن ظالم عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع إليه .

والذي اختاره أن أل الداخلة على اسمى الفاعل والمفعول موصول اسمي ، لأن أل المعرفة من خواص الأسماء ، والأصل في الاسم الجمود ، أما اسم الفاعل والمفعول فمشتقان ويعملان عمل الفعل بدليل عطف الفعل عليهما في نحو قوله تعالى : « إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا (١) » . فإل فيهما اسم موصول .

(١) سورة الحديد آية ١٨ .

نيابة ال عن الضمير :

اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه^(١) ، فمنعه أكثر البصريين ، وجوزه الكوفية وبعض البصريين وكثير من المتأخرين ، وخرجوا عليه : فإن اللجنة هي المأوى . و مررت برجل حسن الوجه ، والمائعون قدروا له ، ومنه ، وقيد ابن مالك الجواز بغير الصلة ، وقال الزمخشري في : وعلم آدم الأسماء كلها إن الأصل أسماء المسميات فجوزوا إنابتها عن الظاهر .

وقال أبو شامة في قوله : بدأت باسم الله في النظم إن الأصل نظمي ، فجوز إنابتها عن ضمير المتكلم ، قال ابن هشام : والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب .

ويقول الرضي^(٢) : وتكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو : مررت برجل حسن الوجه أي وجهه ، وعند البصريين لا يعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير كالصلة والصفة إذا كانت جملة ، والخبر المشتق ، ويجوز في غيره كقول الشاعر :

لحاف لحاف الضيف والبرد برده ولم يلهني عنه غزال مقنع^(٣)
ومن رأى أن دعوى نيابة أل عن الضمير المضاف إليه سواء في ذلك رأى الكوفيين الذين يميزون ذلك بلا حدود ، ورأى البصريين الذين يميزونه بحدود غير جديرة بالتأييد .

(١) انمع ج ١ ص ٨٠ ، الكافية ج ٢ ص ١٣١ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ١٣١ .

(٣) قاله : عتبة بن مسكين الدرامي — الخزائن ج ٤ ص ٢٥٤ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

وأرى أن : فإن الجنة هي المأوى — أسلوب ، و : فإن الجنة مأواه — أسلوب آخر ، واستعمال أل في الأسلوب الأول مقصود ، ويفوت القصد البلاغي بفواته لأن استعمال ال يفيد الشمول — شمول جميع من يتصف بهذه الصفات ، ووجود الضمير بصيغة المفرد يجئ على مراعاة لفظ من ، ومن المراد به هنا من يتصف بهذه الصفة ، فاستعمال ال أبلغ باعتبار مراعاة المعنى ، لأن المعنى على ذلك أن الجنة هي المأوى لكل من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى .

المسألة (٤)

إلى

(إلى) حرف له عدة معان وقد أفاد القراء أن من بين معانيها التوكيد وذلك إذا كانت زائدة واستدل على ذلك بقوله تعالى : « ربنا واجعل أفئدة من الناس تهوى إليهم^(١) » على قراءة تهوى بفتح الواو لأن الفعل « هوى يهوى » بمعنى أحب والمراد : فاجعل أفئدة من الناس تهوهم أى تحبهم ويبدو أن استشهاد القراء بالآية على أساس قراءة وردت من بعض القراء على غير المشهور ، فالتكلف واضح في ذلك ويمكن حمل هذه القراءة على تضمين تهوى معنى تميل وهو يتعدى بإلى فليست على ذلك بزائدة ، فالقول بزيادتها لا يعتمد على دليل ينص على الزيادة ، وقال الكوفية^(٢) وطائفة من البصرية : تأتي (إلى) بمعنى (مع) أى المعية ، وذلك إذا ضمنت شيئا إلى آخر في الحكم به أو عليه ، أو التعلق ، كقوله تعالى : « من أنصاري إلى الله » . وقوله : « وأيديكم إلى المرافق^(٣) » ، وقولهم : الذود إلى الذود إبل .

قال الرضى^(٤) : « والتحقيق أن (إلى) هذه للاتهاء ، فقوله : إلى المرافق .. أى مضافة إليها ، والذود إلى الذود .. أى مضافة إلى الذود » . وقال غيره : وما ورد من ذلك مؤول على تضمين العامل وإبقاء إلى على أصلها والمعنى في قوله : من أنصاري إلى الله ، من يضيف نصرته إلى نصره الله ، وإلى حينئذ أبلغ من مع ، لأنك لو قلت : من ينصرني مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك وقيل : التقدير : من ينصرني حال كوني ذاهبا إلى الله . ليست هناك ضرورة إلى

(١) ابراهيم . آية ٣٧ .

(٢) المغنى ج ١ تحقيق محيى الدين .

(٣) سورة آل عمران . آية ٥٢ .

(٤) الكافية ج ٢ ص ٣٢٤ .

إضافة معان أخر إلى ما للحرف (إلى) من معان وفي الأمثلة التي استشهد بها الكوفيون يمكن — كما قال الإمام الرضى — أن تبقى (إلى) بمعناها والمعنى مستقيم كما وضح ، وبلا تضمين العامل أى معنى آخر غير معناه المقصود وبذلك تبقى (إلى) على معناها .

المسألة (٥)

أم

تأتى أم متصلة وهى المعادلة لهزة الاستفهام ، وهى على تقدير (أى) لأنها تفصيل ما أجملته (أى) ، وينبغى أن يجتمع فى أم المتصلة ثلاثة شرائط :

- ١ - أن تعادل هزة الاستفهام .

- ٢ - أن يكون السائل عنده علم أحدهما .

- ٣ - ألا يكون بعدها جملة من مبتدأ وخبر .

كما تأتى منقطعة وهى المقدرة بـ (بل) ، ولا يقع بعد أم هذه إلا جملة لأنه كلام مستأنف لأنها فى هذا الوجه إنما تعطف جملة على جملة إلا أن فيها إبطالا للأولى وتراجعا عنها ، أو انتقالا .

وهى البصريون أن أم هذه مقدرة بـ (فبل) للإضراب عن الأول ، و (الهمزة) للاستفهام عن الثانى ، ويقولون إنها ليست مقدرة بـ (بل) وحدها ولا بالهمزة وحدها لأن ما بعد (بل) متحقق ، وما بعد (أم) هذه مشكوك فيه مظهر . ولو كانت مقدرة بالهمزة وحدها لم يكن بين الأول والآخر علاقة ، والدليل على أنها ليست بمنزلة بل مجردة من معنى الاستفهام قوله تعالى : « أم

اتخذ مما يخلق بنات (١)؟ » ، وقوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون ؟ » (٢) إذ يصير ذلك متحققا تعالى الله عن ذلك (٣) .

ويرى الكوفيون (٤) أنها قد تقد بـ (هل) دون الاستفهام كما في قوله تعالى : « أم هل تستوى الظلمات والنور ؟ » (٥) ، وقوله تعالى : « أم من هذا الذى هو جند لكم ؟ » (٦) لأن الاستفهام موجود فى الآيات .

يقول الدمامينى : إن أهل البلدين متفقون على أن (أم) تجئ للإضراب المجرد وإنما الخلاف فى تسميتها حيثخذ منقطعة ، فالكوفيون يسمونها منقطعة ، والبصريون يقولون لا متصلة ولا منقطعة ... فهو أمر لفظى .

وأرى أن الكوفيين أكثر توفيقا فى هذه المسألة لأن رأيهم يتفق والنصوص القرآنية فبعض هذه النصوص يقتضى تقدير (أم) بـ (هل) فقط كما فى قوله تعالى : « أم هل تستوى الظلمات والنور ؟ » ، وبعضها يقتضى تقدير (أم) بـ (هل) والهمزة كما فى قوله تعالى : « أم له البنات ولكم البنون ؟ » .

وقال بزيادتها (٧) أبو زيد مستشهدا على ذلك بقوله تعالى : « ونادى فرعون فى قومه قال يا قوم ليس لى ملك مصر وهذه الأنهار تجري من تحتى أفلا تبصرون أم أنا خير من هذا الذى هو مهين ولا يكاد يبين (٨) » فالتقدير : « أفلا تبصرون أنا خير » ويستدل ابن هشام على مجيئها زائدة بقول ساعدة بن جؤبة :
يا ليت شعرى ولا منجى من الهرم أم هل على العيش بعد الشيب من ندم
وذلك لأن ما بعدها معمول (شعرى) والخبر محذوف .

(١) سورة الزخرف آية ١٦ .

(٢) سورة الطور آية ٣٩ .

(٣) المفصل شرح ابن عيش ج ٨ ص ٩٨ .

(٤) الأشمونى ج ٣ ص ١٠٤ .

(٥) سورة الرعد آية ١٦ .

(٦) سورة الملك آية ٢٠ .

(٧) المغنى حاشية الأمر ج ١ ص ٤٧ .

(٨) الزخرف آية ٥١ .

والحقيقة أن (أم) في الآية ليست بزائدة بل هي منقطعة بمعنى (بل) كما أن ابن هشام اعتمد في قوله بزيادتها على البيت السابق فقط ووضح أن شاهدا واحدا لا يقوى على إثبات قاعدة .

وأرى أن وجودها في البيت ضرورة شعرية ، على أن البيت قد روى :
يا ليت شعري ألا منجى ...

المسألة (٦)

أمس

أمس^(١) اسم معرفة متصرف يستعمل في موضع رفع ونصب وجر ، وهو اسم زمان موضوع لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه ، فإن استعمل ظرفا فهو مبنى على الكسر عند جميع العرب ، وعلة بنائه تضمينه معنى الحرف وهو لام التعريف .

وقال ابن كيسان^(٢) : بنى لتضمنه معنى الفعل الماضي ، وقال قوم : علة بنائه شبه الحرف إذا افتقر في الدلالة على ما وضع له إلى اليوم الذي أنت فيه ، وقال آخرون : بنى لشبهه بالأسماء المهمة في انتقال معناه لأنه لا يختص بمسمى دون آخر .

وأجاز الخليل^(٣) في لقيته أمس أن يكون التقدير لقيته بالأمس فحذف الحرفين الباء واللام فتكون الكسرة — على هذا — كسرة إعراب .

(١) الجمع ج ١ من ٢٠٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

وزعم قوم منهم الكسائي^(١) أنه ليس مبنيا ولا معربا بل محكى سمي لفعل الأمر من المساء كما لو سمي بأصبح من الصباح ، فقولك جئت أمس أى أمس الذى كنا نقول فيه أمسى عندنا .

وإن استعمل غير ظرف فذكر سيبويه عند الحجازيين بناءه على الكسر رفعا ونصبا وجرا كما لو كان حال استعماله ظرفا ، تقول ذهب أمس بما فيه وأحببت أمس ، وما رأيتك مذ أمس . قال :

اليوم أعلم ما يجئ به ومضى بفصل قضائه أمس^(٢)

ونقل عن بنى تميم أنهم يوافقون الحجازيين حالة النصب والجر فى البناء على الكسر ويعربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرفع ، قال شاعرهم :

اعتصم بالرجاء إن عن يأس وتأس الذى تضمن أمس^(٣)

ومن بنى تميم من يعربه إعراب ما لا ينصرف فى حالتى النصب والجر أيضا ، وعلته ما ذكر فى سحر من العدل والتعريف وعليه قول الشاعر :

إني رأيت عجبا مذ أمسا عجائزا مثل السعالى خمسا^(٤)

ومنهم من يعربه إعراب المنصرف فينونه فى الأحوال الثلاثة ، حكاه الكسائي وحكى الزجاج أن بعض العرب ينونه ، وهو مبنى على الكسر تشبيها بالأصوات .

وحكى الزجاجى أن من العرب من يبنيه وهو ظرف على الفتح فإن قارنه (ال) أعرب غالبا نحو : إن الأمس ليوم حسن ، قال تعالى : « كأن لم تغن بالأمس »^(٥) ومن العرب من يستصحب البناء مع (ال) قال :

وإني وقفت اليوم والأمس قبله بهابك حتى كادت الشمس تغرب^(٦)

(١) المصدر السابق .

(٢) قاله ابن الأقرن .

(٣) لم يعرف قاله .

(٤) من أبيات سمعها أبو زيد من العرب — درر ص ١٧٥ ج ١ .

(٥) سورة يونس آية ٢٤ .

(٦) م يعمد له على قائل .

فكسر السين وهو في موضع النصب عطفا على اليوم ، قالوا : والوجه في تخريجه أن يكون. (ال) زائدة لغير تعريف ، واستصحب تضمين معنى المعرفة فاستديم البناء ، أو تكون هي المعرفة ويجر على إضمار الباء ، فالكسرة إعراب لا بناء ويعرب أيضاً حال الإضافة نحو : إن أمسنا طيب ، وحال التذكير مثل : مضى لنا أمس حسن . لا تريد اليوم الذي قبل يومك ، وحال التثنية وحال الجمع ، قاله ابن مالك ، وحال التصغير .

قال أبو حيان : وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر ذكر المبرد أنه يصغر فتتبعه عليه ابن مالك .

أعجبني رأى صاحب كتاب (النحو الوافي)^(١) حيث قال بعد التعريف به : وللعرب فيه لهجات ولغات مختلفة ... ، وخير ما يستصفى منها أنه إذا كان مقرونا بآل فأعرابه وتصرفه هو الغالب ولا يكون ظرفا وإذا لم يكن مقترنا بآل فالأحسن عند استعماله ظرفا أن يكون مبنيا على الكسر دائما في محل نصب ، وإن لم يستعمل ظرفا فالأحسن بناؤه على الكسر أيضا في جميع أحواله نحو : انقضى أمس بخير ، إن أمس كان حسنا ، لم أشعر بانقضاء أمس .

(١) النحو الوافي ج ٢ ص ٢٦٤ .

المسألة (٧)

وقوع أن بعد علم^(١)

أن بعد علم مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير الشأن ، وإذا أول العلم بغيره جاز وقوع الناصية بعده ، ولذلك أجاز سيبويه : ما علمت إلا أن تقوم بالنصب قال : لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك : أشير عليك أن تقوم وقيل : يجوز بلا تأويل ، وذهب إليه الفراء وابن الأنباري . والجمهور على المنع .

وأجرى سيبويه^(٢) والأخفش أن بعد الخوف مجراها بعد العلم ليتقن الخوف ، نحو : خفت ألا تفعل ، وخشيت أن تقوم ، ومنه قول الشاعر :

إذا مت فادفني إلى أصل كَرَمَة تُرَوِّي عِظَامِي فِي الْمَمَاتِ عُرْقَهَا
وَلَا تَدْفِنِي فِي الْفَلَاةِ فَإِنِّي أَخَافُ إِذَا مَا مِتَ أَلَا أَذُوقَهَا^(٣)

والقضية العامة التي تفهم من المناقشة أن العلم لا يناسبه إلا التوكيد ، وأن المخففة كالمثقلة في التوكيد ، وأما أن المصدرية فإنها للرجاء والطمع وهما لا يناسبان العلم ، ومعنى ذلك أن (أن) إذا جاءت بعد كل ما يفيد اليقين والاستقرار فهي مخففة من الثقيلة ، وإذا جاءت بعد ما لا يفيد ذلك فهي مصدرية ناصبة للفعل المضارع ، وهذا ما يفيد كلام سيبويه والأخفش وهو الأنسب .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٢٨٢ ، التصريح ج ٢ ص ٢٣٤ ، المنى ج ١ ص ٣١ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ٢٨٢ .

(٣) قال السيوطي أبو محمد بن حبيب الثقفى الصحابى رضى الله عنه . المعنى ج ٣ ص ٢٨٣ .

المسألة (٨)

إنّ النافية

من الحروف التي لا تختص وكان القياس ألا تعمل ولذلك منع إعمالها الفراء وأكثر البصريين والمغاربة وعزى لسيبويه (١) .

وأجاز إعمالها الكسائي (٢) وأكثر الكوفيين وابن السراج والمفارسي وابن جنى وابن مالك وصححه أبو حيان لمشاركتها (لنا) في النفي وكونها نفى الحال والسمع حكى عن أهل العالية (إن ذلك نافعتك لا ضارك) (وإن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية) وسمع الكسائي أعرابياً يقول يقول : (إنا قائما) فأنكرها عليه وضمن أنها إن المشددة وقعت على قائم ، قال فاشتبه فإذا هو يريد إن أنا قائما فترك الهمزة وأدغم على حد : (لكننا هو الله رب) وقرأ سعيد بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عبادة أمثالكم) وقال الشاعر :

إن هو مستولياً على أحد إلا على حزبه المناحيس (٣)
وقال آخر :

إن المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يفي عليه فيخذلا (٤)
وذهب بعضهم إلى أنها إذا دخلت على الاسم فلا بد أن يكون بعدها (إلا) نحو : « إن الكافرون إلا في غرور » . ويرده ما تقدم .

(١) المجمع ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) لم يعرف قائله .

(٤) لم يعرف قائله .

العرب والعربية لغتهم مصدرنا ومرجعنا وقد بدا من عرض الشواهد واستعمالهم أن (إن) أتت عاملة عمل ليس وبهذا قال الكسائي وأكثر الكوفيين .

وواضح من كلام الكسائي أنه سمع الأعرابي ينطق بها عاملة كما أن قراءة من القراءات الشاذة جاءت بها وهي قوله تعالى : إن الذين تدعون من دونه عبادا أمثالكم^(١) » بنصب عبادا وإلى هذا ذهب المبرد أيضاً^(٢) .

المسألة (٩)

إن الشرطية^(٣)

زعم قطرب أنها قد تكون بمعنى قد كما في قوله تعالى : « فذكر إن نفعت الذكرى^(٤) » . وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى إذ التعليلية ، وجعل منه : اتقوا الله إن كنتم مؤمنين ، لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله ، وحديث : وإنا إن شاء الله بكم لاحقون ، وقول الشاعر :

أبغضب إن أذا قتيية حزنا جهارا ولم تغضب لقتل ابن خازم
قالوا^(٥) : وليست شرطية لأن الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت ، وأجاب الجمهور عن قوله تعالى : « إن كنتم مؤمنين » بأنه شرط جئ به للتوبيخ والإلهاب كما تقول لابنك : إن كنت ابني فلا تفعل كذا ، وعن آية المشيئة بأنه تعليم للعباد كيف يتكلمون إذا أخبروا عن المستقبل أو بأن أصل ذلك الشرط ثم صار بذلك للتبرك ، أو أن المعنى لتدخلن جميعا إن شاء الله إلا أن يموت منكم أحد قبل الدخول ، وهذا الجواب لا يدفع السؤال أو أن ذلك من كلام الرسول ﷺ

(١) سورة الأعراف آية ١٩٤ .

(٢) البيان في عريب القرآن . إعراب القرآن ، ابن الأنباري ج ١ ص ٢٨١ .

(٣) الصبيان ج ٤ ص ٩ ، المغني ج ١ ص ٢٦ تحقيق محيي الدين

(٤) سورة الأعلى آية ٩ .

(٥) المغني ج ١ ص ٢٦ .

لأصحابه حين أخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا ، أو من كلام الملك الذى أخبره
فى المنام .

وأما البيت فمحمول على وجهين : أن يكون على إقامة السبب مقام المسبب ،
والأصل أتغضب إن افتخر مفتخر بسبب حز أذى قتيبة ، إذ الافتخار بذلك
يكون سببا للغضب ومسببا عن الحز . والثانى أن يكون على معنى التبيين ، أى
أتغضب إن تبين فى المستقبل أن أذى قتيبة حزتا فيما مضى .

لقد أجاب الجمهور عما زعمه قطرب والكوفيون ، ولا يمنع أن تغيد (إن)
المعنيين اللذين زعماهما مع كونها شرطية لأن الشرط ربط ، وهذا الربط قد يكون
محققا ، وقد يكون معلقا ، وقد يكون الأمر مبنيا على حكاية ما مضى وإعادة
صورته واستحضاره فلا تعارض بينهما .

المسألة (١٠)

إن^(١)

تكون إن نافية وشرطية كما سبق وزائدة وذلك في مواضع :

- ١ - بعد (ما) النافية كما تقدم .
- ٢ - بعد (ما) الموصولة كقول الشاعر :
يرجى المرء ما إن لا يراه^(٢) وتعرض دون أبعده الخطوب
- ٣ - بعد (ما) المصدرية كقول الشاعر :
ورج الفتى للخير ما إن رأته على السن خيرا لا يزال يزيد^(٣)
- ٤ - بعد (ألا) الاستفاحية كقول الشاعر :
ألا إن سرى ليلي فبت كحيا أحاذر أن تنأى النوى بغضوبا^(٤)
- ٥ - قبل همزة الإنكار : قيل لأعرابي : أخرج إن أنحصت البادية فقال : أنا إني منكر أن يكون رأيه على خلاف ذلك .
- وزعم قطرب : أن (إن) تأتي بمعنى قد وخرج عليه : فذكر إن نفعت الذكرى^(٥) .

وزعم الكوفيون : أنها تأتي بمعنى إذا وخرجوا عليه : لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين^(٦) ، وقد سبق ذكره في (إن الشرطية) والجمهور أنكروا الأمرين وقالوا : هي في الآيتين شرطية والقصد في الأولى التهييج وفي الثانية التبرك .

(١) الفصحى ج ١ ص ١٢٤ .

(٢) لا يعرف قائله .

(٣) لا يعرف قائله .

(٤) لا يعرف قائله .

(٥) سورة الأعلى آية ٩ .

(٦) سورة الفتح آية ٢٧ .

المسألة (١١)

من معالي أو الإضراب^(١)

(وإضراب بها أيضا نفي) أى نسب إلى العرب في قول الكوفيين وأى على وابن برهان وابن جنى مطلقا تمسكا بقول جرير :

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت أولادى
وقراءة أئى السمال : أو كلما عاهدوا عهدا^(٢) — يسكون الواو ، ونسبه ابن
عصفور لسيبويه^(٣) لكن بشرطين : تقدم نفي أو نهي ، نحو : ما قام زيد أو ما قام
عمرو ، ولا يقيم زيد أو لا يقيم عمرو ، ويؤيده أنه قال في : ولا تطع منهم آثما أو
كفورا^(٤) ، ولو قلت : أو لا تطع كفورا .. انقلب المعنى ، يعنى أنه يصير إضرابا
عن النهي الأول ونها عن الثاني فقط ، والشرط الثاني إعادة العامل .

يقول ابن مالك في (أو) : وإضراب بها أيضا نفي أى نسب إلى
العرب ، وهذا النسب أيده الكوفيون كما ذكر الأشموني . والواضح من تعبير ابن
مالك أن ذلك قليل ، والكوفيون يعتمدون على ما ورد عن العرب ولو كان قليلا
نادرا ، وسيبويه قد اشترط لذلك شرطين : تقدم نفي أو نهي ، وإعادة العامل
ولهذا أرى الاختصار في ذلك على ما ذكره سيبويه ، وهذا قليل .

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٠٦ .

(٢) سورة البقرة آية ١٠٠ .

(٣) يقول سيبويه : إذا قلت : أأنت أخانا أو صاحبنا فإنك إنما أردت أن تقول : أأنت و
بعض هذه الأحوال ، وإنما أردت أن تقول في الأول : أأنت في هذه الأحوال كلها ... ألا ترى أنك إذا
أخبرت فقلت : لست بشرا أو لست عمرا ، أو قلت : ما أنت بشرا أو ما أنت عمرو .. لم يجز إلا أن
معنى لا بل ما أنت عمرو ، أو لا بل لست بشرا ، وإذا أرادوا معنى أنك لست واحدا متهما قاتلوا : لست
عمرا ولا بشرا ، أو قالوا بشرا كما قال عز وجل : ولا تطع منهم آثما أو كفورا ، ولم قلت : ولا تطع كفورا
انقلب المعنى . ج ٣ ص ١٨٨ — سيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٤) سورة الإنسان آية ٢٤ .

المسألة (١٢)

أى

تأتى أى^(١) استفهامية نحو : أيهم أخوك ؟ وأيهم لقيت ؟ وشرطية نحو : أيأ ما تدعوا فله الأسماء الحسنى ، وموصوفة نحو : يأيها الرجل .

يقول الرضى : (ولا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا فى النداء) .

وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة كما فى نحو مررت بأى معجب لك وصفة نحو : مررت برجل أى رجل .

وأجاز ابن مالك وقوعها حالا مستدلا بقول الشاعر :

« فأومأت أيماء خفيا لحبتر فله عينا حبتر أيما فتى^(٢) »

قال أبو حيان^(٣) : ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالا وأنشدوا البيت برفع أيما على الابتداء ، والخير محذوف والتقدير أى فتى هو . وتقع موصولة ولها أربعة أحوال :

- ١ - أن يذكر مضافها وعائدها نحو : جاءنى أيهم هو قائم .
- ٢ - أن يحذف مضافها ويذكر عائدها نحو : أكرم أيا هو قائم وهى معرفة فى هذين الحالين .

٣ - أن تضاف ويحذف عائدها وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم عند مسبوقة والجمهور لشدة افتقارها إلى ذلك المحذوف وهذا يستلزم بناءها .

وذهب الكوفيون والخليل وهنسى^(٤) إلى إعرابها حينئذ وأولوا الآية « ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » على الحكاية أو التعليق على أن

(١) الكافية ج ٢ ص ٥٦ :

(٢) حبتر : اسم رجل واليت من جملة أليات للراعى .

(٣) المجمع ج ١ ص ٩٣ .

(٤) المجمع ج ١ ص ٩٣ .

فيها قراءة بالنصب وقال ابن مالك إعرابها حينئذ قوى لأنها في الشرط والاستفهام تعرب قولاً واحداً فكذلك الموصولة .

٤ - أن تقطع من الإضافة ، ويحذف العائد نحو : اضرب أياً قائم وهي في هذه الحالة معربة - قال ابن مالك بلا تخلاف .

وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها قياساً على الحالة الثالثة نقله أبو حيان والرضي .

وأرى ما رآه الكوفيون من أن (أياً) معربة في جميع أحوالها ومواقعها لأن في هذا توحيداً لاستعمالها وقد قال (١) سيبويه :

سألت الخليل عن قولهم اضرب أيهم أفضل فقال القياس النصب كما تقول اضرب الذي أفضل والكوفيون يقرعون الآية « ثم لنزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً » بالنصب .

ويقول سيبويه : وهي لغة جيدة نصبوها كما جروها حين قالوا : مررت على أيهم أفضل .

وقد نخرج الخليل الرفع في قولهم : اضرب أيهم أفضل على أنه حكاية كأنه قال : اضرب الذي يقال فيه : أيهم أفضل .

كما أن الأفضل أن تكون إضافتها إلى معرفة لأن الأسماء الموصولة معارف وإضافتها إلى النكرة يناقض ذلك ، وهذا رأى الجمهور .

(١) الكتاب ج ١ ص ٤٦٥ الشمتري

المسألة (١٣)

الباء

الباء حرف جر ولها خمسة عشر معنى من بينها (التوكيد) وإفادتها التوكيد جاء من ورودها زائدة . وترد زائدة في ستة مواضع وهي :

الفاعل ، والمفعول ، والمبتدأ ، والخبر ، والحال ، والتوكيد بالنفس والعين وأجمع .

(أ) زيادتها في الفاعل :

تأتي الباء زائدة في الفاعل زيادة لازمة كما في فاعل صيغة (أفعل به) في التعجب فمدخول الباء الفاعل وهي زائدة ولا يجوز حذفها إلا إذا كان الفاعل مصدرا مؤولا نحو : وأحب إلينا أن تكون المقدما . وقد تكون زيادتها في الفاعل جائزة كما في فاعل كفى نحو قوله تعالى : « وكفى بالله حسيبا^(١) » وقوله تعالى : « وكفى بالله شهيدا^(٢) » . وقد يكون زيادتها ضرورة كما في قول الشاعر :

« ألم يأتيك والأبناء تنمي بما لاقت لبون بني زياد^(٣) »

(ب) زيادتها في المفعول به :

جاءت زيادة الباء في المفعول به كثيرا ومن أمثلة ذلك الآيات القرآنية الآتية :

قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة^(٤) » ، وقوله تعالى : « تلقون إليهم بالمودة^(٥) » ، وقوله تعالى : « اقرأ باسم ربك^(٦) » ، وقوله تعالى : « ومن يرد فيه

(١) الأحزاب آية ٣٩ .

(٢) الفتح آية ٢ .

(٣) هذا البيت مطلع لابن زهير العبسي ، شاعر جاهلي ، الفصل حـ ٨ ص ٢٤ .

(٤) البقرة آية ١٩٥ .

(٥) المنتحة آية ٧ .

(٦) العلق آية ١ .

بالحاد^(١) » . وورودها بكثرة دليل على أن الزيادة قياسية وإن تعرضت بعض الآيات للتأويل والتخريج .

(ج) زيادتها في الخبر :

زيادة الباء في الخبر قياسية وسماعية . فالقياسية في خبر ليس نحو قوله تعالى : « أليس الله بكاف عبده^(٢) » وقوله : « أليس ذلك بقادر^(٣) » وفي خبر ما نحو قوله تعالى : وما أنا بطارذ المؤمنين^(٤) » وقوله تعالى : « وما ربك بغافل عما تعملون^(٥) » .

وفي خبر المبتدأ الواقع بعد هل نحو قول الشاعر :

« تقول إذا أقول عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيد بدائم^(٦) »

وفي خبر الفعل الناسخ المنفي كقول الشاعر :

« وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل^(٧) »

أما الزيادة السماعية : فقد سمعت في الخبر الموجب وجعل الأنحفش منها قوله تعالى : « جزاء سيفه بمثلها » وقول الشاعر :

« ومنعكها بشئ يستطاع^(٨) »

(١) الحج آية ٢٥ .

(٢) الزمر آية ٣٦ .

(٣) القيامة آية ٤٠ .

(٤) الشعراء آية ١١٤ .

(٥) النمل آية ٩٣ .

(٦) التذيل على التسهيل .

(٧) البيت للشنفرى الأزدى .

(٨) المغنى ج ١ ص ١١٨ حاشية الدسوقي .

(د) زيادتها في الحال المنفى عاملها :

جاءت الباء زائدة في الحال المنفى عاملها كما في قول الشاعر :

« فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منهاها^(١) »

وكما في قول الشاعر :

« كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزعود ولا وكل^(٢) »

(هـ) زيادتها في بعض ألفاظ التوكيد :

نحو جاء القوم بأجمعهم مع النفس نحو جاء الرئيس بنفسه أو بعينه . ومن ذلك قوله تعالى : « يتربصن بأنفسهن » .

(و) زيادتها في المبتدأ :

نحو : (بحسبك^(٣) درهم) وخرجت فإذا بالرئيس ونحو : (وكيف بك^(٤)) ومنه قوله تعالى : « بأيكم المفتون^(٥) » . قال ابن جني : وأنشد أبو زيد :

« بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فهم غنى مضر^(٦) »

وقد ارتضى علماء النحو مثل هذه الأساليب وأجازوا محاكاتها وهذا ما أرتضيه وزيادتها في الخبر كما سبق قد تكرر وقد تقل وقد تأتي نادرة :

(١) أنفى ج ١ ص ١١٨ .

(٢) أنفى ج ١ ص ١١٨ .

(٣) « حسبك » مبتدأ مرفوع بضمزة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . و « درهم » خبره .

(٤) « كيف » اسم استفهام خبر مقدم (بك) الباء حرف زائد « والكاف » في محل جر بالباء وفي محل رفع الانشاء ، والمعنى : كيف أنت .

(٥) « انباء » زائدة في المبتدأ . « والمفتون » خبر وهناك إعراب آخر لهذه الآية ذكره المغني حيث يقول : وقال أبو الحسن : « بأيكم » متعلق باستقرار مخلوف مخبر به عن المفتون .

(٦) الخصائص ج ٢ ص ٢٨٢ .

(أ) فتأني كثيرة وقياسية^(١) في خبر (ما) و (ليس) منفيتين^(٢) نحو :
(أليس الله بكاف^(٣) عبده) وقوله تعالى : « وما ربك^(٤) بظلام للعبيد^(٥) » .

(ب) وتأني قليلة فيما يأتي :

١ - خبر الناسخ المنفي كقول الشاعر :

« وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم إذا جشع القوم أعجل »

وكقول الشاعر :

« دعائي أخى والخيال بيني وبينه فلما دعائي لم يجدني بقعد »

٢ - خبر أن المسبوقة بأو لم يروا كقوله تعالى : « أو لم يروا^(٦) أن الله الذي خلق

السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر » وهذا من حمل الشئ على ما هو

في معناه^(٧) لأن معنى أولم يروا أن الله : (أوليس) .

٣ - خبر (لا) التبرئة ومنه قول العرب : (لا خير بخير بعده النار) يقول

الرضي^(٨) : والأولى أنها بمعنى (في) .

٤ - خبر المبتدأ الواقع بعد (هل) كقول الشاعر :

« تقول إذا أقلولي عليها وأقردت ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم »

(١) المنفى ج ١ ص ١١٨ حاشية الدسوق .

(٢) أما خبرها الموجب فلا تزد فيه الباء نحو : ليس زيد إلا بقالم ولا ما زيد إلا بخارج الجمع ج ١ ص ١٢٧ .

(٣) الزمر آية ٣٦ .

(٤) فصلت آية ٤٦ .

(٥) جاء بالجمع ج ١ ص ١٢٧ : ولو زيدت كان بين اسم ما وخبرها لم يجر دخول الباء عند الفراء وأجازوه البصريون والكسائي نحو : ما زيد كان بقالم . ولو كان الخبر مثلاً لم يجر دخول الباء عند هشام وأجازوه البصريون والكسائي نحو : ما زيد بمثلك . ولو كان الخبر ظرفاً فإن جاز أن يستعمل « اسما » جاز دخول الباء عليها وإن لم يستعمل اسماً كحيث لم يجر عند البصريين ، وأجازوه هشام نحو : ما زيد بحيث يحب ، وأجاز الكسائي دخولها في الخبر إذا كان كاف تشبيه حكى ليس بكذلك .

(٦) الأحقاف آية ٣٢ .

(٧) التسهيل ج ٢ ص ٢٩ مخطوط .

(٨) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ طبعة الأستانة .

- ٥ - خبر المبتدأ الواقع بعد ما المكفوفة^(١) بأن كقول الشاعر :
- « لعمرك ما إن أبو مالك بواه ولا بضعيف قواه »
- ٦ - خبر المبتدأ الواقع بعد ما التيمية^(٢) كقول الفرزدق :
- « لعمرك ما مَعْنٌ بَتَارِكٌ حَقُّهُ وَلَا مَنُوعٌ مَّعْنٌ وَلَا مَتَيْسِرٌ^(٣) »
- (ج) أما الزائدة النادرة : فقد جاءت فيما يأتي :
- ١ - خبر المبتدأ الموجب نحو قوله تعالى : « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها » .
- ٢ - خبر إن كقول امرئ القيس :
- « فإن تَبَأَ عنها حَقْبَةٌ لَا تَلَا فِهَا فَإِنَّكَ مِمَّا أَحْدَثَتْ بِهَا هَجْرٌ »
- وقوله :

(١) التسهيل ج ٢ ص ٢٩ مخطوط .

(٢) جاء بكتاب التكميل والتذيل على شرح التسهيل ج ٢ ص ٢٩ مخطوط .

زعم أبو على أن دخول الباء على الخبر بعد ما مخصوص بلفظة أهل الحجاز ويتبعه في ذلك الزمخشري ، قال المصنف والأمر بخلاف ما زعموا لوجوه : أحدهما : أن أشعار بني تميم تتضمن الباء كثيرا كقول الفرزدق المتقدم . الثاني : أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد ما لكونه منفيا لا لكونه خبرا منصوبا وكذلك دخلت على خبر لم أكن وامتنعت عن خبر كنت ، وإذا ثبت كون المسبوع لدخولها النفي فلا فرق بين نفي منصوب وبين نفي مرفوع المهل ...

الثالث : الباء المذكورة قد ثبت دخولها بعد بطلان العمل بأن وبعد هل كقول الشاعر :

لعمرك ما إن أبو مالك
بواه ولا بضعيف قواه

وقد دخلت بعد هل لشبه هل بحرف النفي فلأن تدخل بعد ما التيمية أحق وأولى ، لأن شبه ما بها أكمل من شبه هل بما ، وقد حكى القراء أن أهل نجد كثيرا ما يهرون الخبر بعد ما بالباء ، فإذا أسقطوا الباء رفعوا وهذا دليل واضح على أن وجود الباء للخبر بعد ما لا يلزم منه كون الخبر منصوب المهل بل جائز أن يقال هو منصوب المهل وأن يقال هو مرفوع المهل وإن كان المتكلم به حجاجيا فإن المجازي قد يتكلم بلفظة غيره وغيره قد يتكلم بلفظه .

(٣) الخزانة تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ج ١ ص ٣٧٥ : (العمر) الحياة — « المتشقى » من أنسأت الشيء أخرته قال أبو على الفال : في ذيل أماليه : ممن : رجل كان كلاء بالبادية يبيع بالكالي ، أي بالسيئة وكان يضرب به المثل في شدة التقاضي .

« ألا هل أتانا والحوادث جمة بأن امرأ القيس ابن تملك يقرأ^(١) »
٣ - خبر لكن كقول الشاعر :

ولكن أجرا لو فعلت بهن وهل ينكر المعروف في الناس والأجر^(٢)
٤ - خبر ليت كقول الشاعر :

« تقول إذا أقلول عليها وأقردت ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم »

ويقول الرضي : ومن غريب زياتها أنها تزداد في المجرور نحو قوله :

« فأصبحن لا يسألن عن بما به أصعد في علو الهوى أو تصوبا^(٣) »

بعد هذا الغرض لزيادة الباء في الخبر وبعد الدراسة والمتابعة لكتب النحو وكتب التفسير وما وقع عليه النظر من النصوص الأدبية يبدو أن الزيادة القياسية مقصورة على خبر (ليس) و (ما) وهو ما جاءت به أساليب القرآن الكريم . أما ما جاء من الزيادة في غير ذلك فهو إما محمول على غيره كهل فإن الزيادة لا تأتي بعدها إلا إذا تضمنت معنى النفي ، وإما قابل للتأويل والتخريج كالزيادة في خبر المبتدأ الموجب فالأولى في قوله تعالى : « جزاء سيئة بمثلها » أن تكون الباء جارة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، وإما نادر لا يقاس عليه كما في خبر إن ، ولكن ، وليت .

زيادة الباء في الحال :

أجاز ابن مالك زيادة الباء في الحال المنفى عاملها واستدل بقول الشاعر :

« فما رجعت بخاتبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها^(٤) »

ويقول الشاعر :

(١) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ والمفصل ج ٨ ص ٢٣ امرأ القيس .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ و المفصل ج ٨ ص ٢٣ امرأ القيس .

(٤) المنفى ج ١ ص ١١٨ حاشية الدسوقي .

« كائن دعيت إلى بأساء داهمة فما انبعثت بمزود ولا وكل (١) »
 ونخالقه أبو حيان وخرج البيتين على أن التقدير بحاجة خائبة وشخص مزود .
 وارتضى ابن (٢) هشام التخريج في البيت الأول ولم يرتضه في البيت الثاني حيث
 قال : وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني لأن صفات الذم إذا نصبت
 على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها — ويفهم من هذا أن ابن هشام يؤيد ابن
 مالك .

وأرى أن ذلك جاء من وجوده بعد النفي بدليل أن ابن مالك اشترط :
 « الحال المنفى عاملها » وينبغي ألا يفرد بالذكر بل يدخل ضمن ما جاء في حيز
 النفي كما جاءت الزيادة في قوله تعالى : « أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات
 والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر » فكما أن الزيادة جاءت في خبر أن لجيشه في حيز
 النفي جاءت في الحال لهذا السبب .

زيادة الباء في بعض ألفاظ التوكيد :

تزداد الباء في كلمة (أجمع (٣) بضم الميم وفتحها نحو : حضر القادة
 بأجمعهم ، رأيت القادة بأجمعهم ونظرت إلى القادة بأجمعهم . كما تزداد في كلمتي
 نفس ، عين نحو : جاء القائد نفسه أو بنفسه ، ورأيت القائد نفسه أو بنفسه ،
 وسلمت على القائد نفسه أو بنفسه ومن ذلك قوله تعالى : « والمطلقات يتربصن
 بأنفسهن » على أن من النحويين من يعرب بأجمع في مثل الأمثلة السابقة بدلا من
 المتبوع مجرورة اللفظ بالباء في محل رفع أو نصب أو جر ، ويستحسن الرأي الأول
 صاحب النحو الوافي (٤) مستدلا بأن صاحب الرأي الثاني يرى أنها تؤدي معنى

(١) المصدر السابق : [مزود] زاده كمنعه أفزعه وزئد كفى فهو مزود مدحور والزؤد بالضمه وضممتين
 الفرع ، القاموس ج ١ ص ٢٩٦ .

(٢) المنفى ج ١ ص ١١٨ .

(٣) يقول الرضى : يضاف أجمع لإضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءنى القوم بأجمعهم لا
 يقال جاءنى القوم أجمعهم بخلاف عين ونفس فإنه يؤكد بهما مع انباء وبدونها يقال : رأيت عينه أو بعينه .
 الكافية ج ١ ص ٢٣٠ .

(٤) النحو الوافي ج ٣ ص ٣٨٤ .

التوكيد وتضاف إلى ضمير يطابق المؤكد في حين أنه يعربها بدلا . كما أن ابن هشام^(١) لا يرى أن تعرب كلمة بأنفسهن توكيدا إذ حق الضمير المرفوع المتصل ألا يؤكد بالنفس أو العين إلا بعد تأكيده بالضمير المنفصل .

وأرى في هذه المناسبة أن أذكر ما جاء بالبحر^(٢) المحيط عند تفسيره لقوله تعالى : « والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء^(٣) » حيث قال بأنفسهن متعلق يتربصن وظاهر الباء أنها للسبب أى من أجل أنفسهن . ويجوز أن تكون الباء زائدة ، والمعنى يتربصن أنفسهن كما نقول : جاء زيد بنفسه أى نفسه ، لا يقال إن التوكيد هنا لا يجوز لأنه من باب توكيد الضمير المرفوع المتصل وهو النون من غير وجود فاصل لأن الواجب أن يكون يتربصن هن أنفسهن ، ورد أن هذا التوكيد لما جر بالباء على التبعية ، ونظير ذلك أحسن بزيد وأجمل التقدير أجمل به فحذف وإن كان فاعلا لأنه لما جر بالباء خرج في الصورة عن الفاعل وصار كالفضلة فجاز حذفه .

وفائدة التوكيد هنا أنهم يباشرون التربص وزوال احتمال أن غيرهن يباشرن ذلك بين بل هن أنفسهن المأمورات بالتربص وذلك أدعى لوقوع الفعل منهن فاحتج إلى ذلك التأكيد لما في طباعهن من الطموح إلى الرجال والنزوع فمتى أكد الكلام دل على شدة المطلوب .

وواضح من هذا العرض أن صاحب البحر المحيط يميل إلى تأييد رأى القائل بالتأكيد ، وأنا معه في هذا لأنه أكد للمعنى وأقوى في التعبير ، كما أن الحال يقتضيه .

وبعد هذا العرض الموجز لمواضع زيادة الباء وبالملاحظة والدراسة وضع أن زيادتها في الفاعل كما عرضها علماء النحو واجبة كما في أسلوب (أفعل به) في التعجب وقد جاء هذا الوجوب من ناحية أن صيغة (أفعل به) جاءت على

(١) المغنى ج ١ ص ١١٩ .

(٢) ج ٢ ص ١٨٥ .

(٣) البقرة آية ٢٣٤ .

صورة الأمر ، وفاعل فعل الأمر للواحد واجب الاستتار وجاءت الباء لتزيل ما قد يبدو من مظاهر إسناد ما جاء على صورة الأمر إلى الظاهر ولذا كانت زيادتها لازمة .

أما زيادتها في فاعل (كفى^(١)) فجائزة فقد جاء الفاعل مقترنا بها كما جاء بدونها كقول سحيم :

« عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا^(٢) »

وزيادة الباء في الفاعل في الموضعين السابقين قياسية أما زيادتها في غيرهما فنادرة لا يقاس عليها ، كما في قول الشاعر :

« ألم يأتيك والأبناء تسمى بما لاقت لبون بني زياد^(٣) »

كما يبدو من الدراسة أن زيادتها في المفعول به غير متفق^(٤) عليها وذلك في ضوء التأويل والتضمنين الذي تعرضت له النصوص ، فآية : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » ضمنوا (تلقوا) معنى (تفضوا) وقيل إن المفعول به في الآية محذوف للاختصار^(٥) وتقديره (ولا تلقوا أنفسكم بأيديكم) ، وآية : « تلقون إليهم بالمودة » تقديرها تلقون إليهم النصيحة (بالمودة) . وقال النحاس^(٦) : معناه تخبرونهم بما يخبر به الرجل أهل مودته وقال السهيلي^(٧) : ضمن (تلقون) معنى

(١) ترد « كفى » لازمة كما في قوله تعالى : « كفى الله حسابا » وهي بمعنى حسب وهي المرادة هنا ، وأما كفى التي ترد بمعنى أجزأ أو أكتفى فهي متعدية لواحد نحو قول الشاعر :

« قليل منك يكفني ولكن فليتك لا يقال له قليل »

والتي بمعنى وفي متعدية لاثنتين كما في قوله تعالى : « وكفى الله المؤمنين القتال » .

(٢) المعنى ج ١ ص ١١٥ حاشية الدسوقي .

(٣) « ما » فاعل يأتيك والباء زائدة للضرورة ، وقال ابن الضائع : إن الباء متعلقة بتمنى وأن فاعل بأى مضمير فانسألة من باب الاعمال [معنى ج ١ ص ١١٦] بهذا البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي وهو شاعر جاهلي .

(٤) الجمهور على أنها لا تعي زائدة وأنه إنما يجوز الحكم بزيادتها إذ تأدى المقصود بوجودها وحالة عدمها على السواء وليس كذلك هذه الأمثلة . البرهان ج ٤ ص ٢٥٣ .

(٥) البرهان ج ٤ ص ٥٣ .

(٦) البرهان ج ٤ ص ٢٥٤ .

(٧) البرهان ج ٤ ص ٢٥٤ .

(ترمون) كما ضمنوا قرأ معنى (تترك) في قوله تعالى : « اقرأ باسم ربك »^(١) كما أن المفعول به في قوله تعالى : « ومن يرد فيه بالحد بظلم » محذوف والجار والمجرور حال من فاعل يرد كشأن الجار والمجرور بعده والمعنى ومن يرد فيه مراداً ما عادلاً عن القصد ظالماً ، والإلحاد العدول عن القصد قلباً للمصاحبة لا زائدة وهكذا كل آية تحمل زيادة الباء في المفعول به تعرضت للتأويل والتضمنين .

وأعتقد أن سر التأويل والتضمنين هو ما أوضحت به كلمة الزيادة من معنى عدم الفائدة ، هذا وقد نص ابن جني^(٢) على زيادة الباء في قوله تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة » .

ويقول الرضي^(٣) تزداد الباء قياساً في مفعول علمت أو عرفت ، جهلت وسمعت وتيقنت وأحسست وقولهم سمعت يزيد وعلمت به أى بنحائ زيد على حذف المضاف وتزداد سماعاً بكثرة في المفعول به نحو : ألقى بيده ونحو :

نحن بنى ضبة أصحاب الفلج نضرب بالسيف ونرجو بالفرج^(٤)
أما زيادتها في المبتدأ : فكقوله تعالى : « بأيكم المفتون » وكقول الشاعر :
« بحسبك في القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنسى مضر^(٥) »

(١) جاء في إعراب القرآن للمكي ج ٢ ص ٢٠٩ : أن الباء زائدة مثلها في قول الشاعر : « لا يقرأن بالسور » وقيل دخلت للتنبيه على النهاية باسم الله في كل شئ كما قال تعالى : « باسم الله الرحمن الرحيم » وقال الزمخشري : « باسم ربك » في محل نصب حال .

(٢) الخصائص ج ٢ ص ٢٨٢ .

(٣) الكافية ج ٢ ص ٣٨٢ .

(٤) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٥) الخصائص ج ٢ ص ٢٨٢ والمفصل ج ٨ ص ٢٣ ولم ينسب لأحد .

ويقول الرضى^(١) وتزاد قياسا في المرفوع أيضا .. وفي المبتدأ الذى هو
حسبك .

ويقول ابن هشام^(٢) : الثالث المبتدأ وذلك فى قولهم : بحسبك درهم ،
وخرجت فإذا بزيد ، وكيف بك . ومنه عند سيبويه^(٣) (بأىكم المفتون) .. ومن
الغريب أنها زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع
الخبر كقراءة^(٤) بعضهم (ليس البر بأن تولوا) بنصب البر ونحو قال الشاعر :
أليس عجيبا بأن الفنى يصاب ببعض الذى فى يديه
وقد بدا بعد هذه الدراسة فى زيادة الباء :

أن مذهب البصريين عدم تجويز إنابة بعض حروف الجر عن البعض بقياس كما
أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أوهم ذلك عندهم إما مؤول تأويلا
يقبله اللفظ كما قيل فى قوله تعالى : « ولأصلبكنم فى جزوع النخل » . وإما على
تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن
أخرى .

ويرى الكوفيون^(٥) أن ذلك غير شاذ .

(١) الكافية ج ٢ ص ٣٢٨ .

(٢) المغنى ج ١ ص ١١٧ حاشية الدسوقي .

(٣) المغنى ج ١ ص ١١٧ حاشية الدسوقي .

(٤) ابن مسعود وأبى .

(٥) المغنى ج ١ ص ١١١ تحقيق محيى الدين .

المسألة (١٤)

ومن معاني الباء المجاوزة كـ (عن)

قال الكوفيون^(١) : يختص هذا المعنى بالسؤال^(٢) نحو : فأسأل به خبيراً^(٣) وقيل لا يختص بدليل قوله تعالى : « يسعى نورهم بين أيديهم وبأيمانهم^(٤) » و « يوم تشقق السماء بالغمام^(٥) »

وأنكر البصريون^(٦) مجيء الباء للمجاوزة ، وحملوها مع السؤال على السببية ، ورد بأن الكلام حينئذ لا يفيد أن المجرور هو المسئول عنه مع أنه المقصود ، وجعلها بعضهم في وبأيمانهم ظرفية ، أي : ويكون في أيمانهم .

أنكر البصريون مجيء الباء للمجاوزة ، ولا أدري سبب هذا الإنكار مع أن الباء قد أتت لمعان كثيرة ، والشواهد تدل دلالة واضحة على أنها بمعنى عن ، وإذا كانوا قد حملوها مع السؤال على السببية ، فهذا الحمل محتمل وليس نصاً ، وإذا لم يكن نصاً فإنه لا يقوى على الاستدلال ، لأن الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ولهذا أرى جواز مجيئها للمجاوزة .

(١) الجمع جـ ٢ ص ٢٢ .

(٢) كما في قوله تعالى : « فأسأل به خبيراً » بدليل : يسألون عن أبنائكم . المعنى جـ ١ ص ١٠٤ تحقيق محيى الدين .

(٣) سورة الفرقان آية ٥٩ .

(٤) سورة الحديد (١٢) .

(٥) سورة الفرقان آية ٢٥ .

(٦) حاشية الصبان على الأهمولى جـ ٢ ص ٢٢١ .

المسألة (١٥)

بله

يقول ابن يعيث^(١) : اعلم أن (بله) تكون على ضربين : أحدهما أن تكون اسماً من أسماء الأفعال كصه ومه ، والآخر أن تكون مصدراً مضافاً إلى ما بعده كما كانت رويد زيد كذلك وإذا كانت اسماً للفعل كانت بمعنى دع وكانت مبنية لوقوعها موقع الفعل وهو دع ، وإن كانت مصدراً كانت معربة غير مبنية مضافة إلى ما بعدها .

ويقول ابن هشام^(٢) : بله على ثلاثة أوجه : اسم لدع ، ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف ، وما بعدها منصوب على الأول ، ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث ، وفتحها بناء على الأول والثالث ، وإعراب على الثاني وقد روى بالأوجه الثلاثة^(٣) قول كعب بن مالك :

تذر الجماجم ضاحياها هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق

ويقول ابن هشام : ومن الغريب أن في البخاري في تفسير آلم السجدة يقول الله تعالى : « أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه » .

واستعملت معربة مجرورة بمن خارجة عن المعاني الثلاثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر . وبهذا يتقوى من بعدها في ألفاظ الاستثناء وهم الكوفيون والبغداديون ، ووجه التقوى أنها وردت بمعنى غير وهي ترد للاستثناء وجمهور البصريين على أنها لا يستثنى بها ، وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا التفض ، وذهب أبو الحسن الأنخفش^(٤) إلى أن بله حرف جر بمنزلة حاشي وعدا . وقد عد

(٣) رفع الأكف ونصبه وجره .

(٤) مع ج ٤ ص ٤٩ .

(١) الفصل ج ٤ ص ٤٨ .

(٢) المغنى ج ١ ص ١٠٥ طبعة مصطفى محمد .

الكوفيون^(١) والبغداديون من ألفاظ الاستثناء (به) وهي بمعنى لا سيما . وشعر
أكرمت العبيد به الأحرار على أن إكرام الأحرار يزيد على إكرام العبيد وأنكر ذلك
البصريون^(٢) . لأن إلا لا تقع مكانها ولأن ما بعدها لا يكون إلا من جنس ما قبلها
ولأن حروف العطف يجوز دخولها عليها . قال ابن الضائع : ولو صح دخول لا
سيما وبه في أدوات الاستثناء لدخلت فيها حتى لأن ما بعدها يختص بصفة لم
تثبت لما قبلها . والجواب لما بعد (به) مجمع على سماعه .

وأجاز الكوفيون فيه النصب وأنكره أكثر البصريين وهم محجوجون بالسمع
قال جرير :

وهل كنت يا بن القين في الدهر مالكا بغير بغير به مهرة نجيا
قال قطرب : وروى رفع ما بعدها على أنها بمعنى كيف . وقد روى بالجر
والنصب والرفع في قول الشاعر^(٣) :

وتذر الجماجم ضاحياها هاماتها به الأكف كأنها لم تخلق
غير واضح استعمال به بمعنى إلا لأن هذا يتنافى مع المقصود من الاستثناء لأن
الغرض من الاستثناء هو إخراج ما بعد إلا من عموم الحكم السابق لها و (به)
لا تفيد ذلك .

وأفضل أن تكون مصدر فعل مهمل مرادف لدع وأترك وهو مضاف لما
بعده . فإذا قيل (به زيد) فهو من إضافة المصدر إلى مفعول ، كما يقال (ترك
زيد^(٤)) .

(١) مع المراجع .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت من قصيدة لكعب بن مالك . الدرر ج ١ ص ٢٠١ .

(٤) يقول ابن هشام في المغني (به) على ثلاثة أوجه :

(أ) اسم لدع (ب) مصدر بمعنى الترك (ج) اسم مرادف لكيف

وما بعدها منصوب على الأول ومفعول على الثاني ومرفوع على الثالث واستعملت معرفة مجرورة بمن خارجة عن
المعاني الثلاثة ، وفسرها بعضهم بـ (غير) وهما يتقوى من بعدها من ألفاظ الاستثناء . ج ١ ص ١١٥
تحقيق الشيخ محي الدين عبد الحميد .

المسألة (١٦)

حتى

تأتى (حتى) عاطفة بمنزلة الواو — عند البصريين ، وللعطف بها شروط :

- ١ - أن يكون معطوفها ظاهرا لا مضمرا .
- ٢ - أن يكون معطوفها إما بعضا من جمع قبلها أو جزءا من كل .
- ٣ - أن يكون غاية لما قبلها إما فى زيادة أو نقص ، وقد اجتماعا فى قول الشاعر :

قهرناكم حتى الكفاة فأنتم تهابوننا حتى نبينا الأصاغرا
كما أنها لا تعطف إلا المفرد ، وزعم ابن السيد أنه يعطف بها الجمل كقول
أمرئ القيس :

سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان
وإذا عطفت على مجرور أعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة ، ذكر ذلك ابن
الحباز ، وقيد ابن مالك بالألا يتعين كونها للعطف .

إما الكوفيون فإنهم ينكرون العطف بها ، ويحملون ما جاء من أمثلة على أن
(حتى) فيها ابتدائية ، وأن ما بعدها بإضمار عامل .

وتأتى جارة ، ولا تجر إلا ظاهرا — خلافا للمبرد والكوفية — فى تجويزهم جرها
المضممر مستدلين بنحو قول الشاعر :

فلا والله لا يلقى أناس فتى حتاك يابن أبى زياد
والجمهور قالوا إنه ضرورة . قال أبو حيان : ومن أجاز جرها المضممر أدخلها
على المضمرات المجرورة كلها ، قال : ولا ينبغى القياس على (حتاك) فى هذا

البيت فيقال ذلك في سائر الضمائر . قال : وانهاء الغاية في حتاك لا أفهم ولا أدري ما يعنى هناك بحتاك فلعل البيت مصنوع . ومثل ابن هشام في المعنى بقوله :

أنت حتاك تقصد كل فج ترجى منك أنها لا تجيب^(١)

واختلفوا في علة المنع ، فقليل إن مجرورها لا يكون إلا بعضا لما قبلها أو كبعض منه فلم يكن عود ضمير البعض على الكل ، وقال : ويرده أنه قد يكون ضميراً حاضراً كما في البيت ، فلا يعود على ما تقدم ، وأنه قد يكون ضميراً غائياً عائداً على ما تقدم غير الكل كقوله : زهد ضرب القوم حتاه ، وقيل : العلة التباسها بالعاطفة فإنها تدخل عليه على الأصح ، قال : ويرده أنها لو دخلت عليه لقليل في العاطفة : قاموا حتى أنت ، وأكرمتمهم حتى إياك بالفصل ، لأن الضمير لا يتصل إلا بهامله وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحيث فلا التباس وقال الشاطبي : (قال سيبويه) استغنوا عن الإضمار في حتى بقولهم حتى ذاك . وبالإضمار في إلى لأن المعنى واحد . كما استغنوا بترك عن دع وذر .

وزعم الفراء . الجر بحيث نيابة عن إلى لا بنفسها كما جرت الواو نيابة عن رب .

قال : ربما أظهروا إلى في بعض المواضع . قالوا : جاء الخير حتى إلينا . فجمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وإلى .

يبدو أن العطف بحيث للدلالة على أن المعطوف بلغ الغاية في الزيادة أو النقص بالنسبة للمعطوف عليه سواء أكانت الغاية حسية أم معنوية .

وقد ثبت العطف بها وجاء ذلك في فصيح الكلام كما سبق وما ذهب إليه الكوفيون فيه تكلف . لأنه لا داعي إلى التقدير أما الجر بها فقد تضاربت الآراء وتشعبت في جرّها للضمير ، وما استشهد به الكوفيون مشكوك فيه .

(١) لم يعرف له قائل . المعنى نجد ١ من ١٢٣ .

وقال فيه أبو حيان (إنه مصنوع) وهذا دليل على أن جر حتى للضمير لم يطرد . وما يدل على الصنعة في البيتين السابقين سطحية المعنى وركاكة التعبير وجهل القائل .

المسألة (١٧)

حيث^(١)

من الظروف المبنية ، وعلّة بنائها شبهها بالحروف في الافتقار إذ لا تستعمل إلا مضافة إلى جملة وبنيت على الضم تشبيها بقبل وبعد لأن الإضافة للجملة كلا إضافة ، وقد وردت إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر :

ونطعنهم تحت الحبي بعد ضربهم بيض المواضي حيث لى العمائم^(٢)
وكقول الشاعر :

أما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا^(٣)
والكسائي يقيسه ، والأصل فيها أن تكون للمكان .

وقال الأنخفش : وقد ترد للزمان كقول طرفة بن العبد :
للفتى عقل يعيش به حيث تهدى ساقه قدمه
أى حين ، تهدى ، ولا تستعمل غالبا إلا ظرفا ، ونادر جرها بالباء في قوله :
كان منا بحيث يعلى الإزار^(٤)

(١) الجمع ج ١ ص ٢١٢ ، المغنى تحقيق محيى الدين ج ١ ص ١٣١ ، المقتضب ج ٢ ص ٥٤ .

(٢) لا يعرف قائله .

(٣) البيت لتأبط شرا .

(٤) لا يعرف قائله ولا نعمة .

وبإلى كقول زهير :

فشدوا ولم تنزع بيوت كثيرة إلى حيث ألفت رحلها أم قشيم
وبقى نحو :

فأصبح في حيث التقينا شريدهم^(١)

وقال ابن مالك تصرفها نادر ، ومن وقوعها مجردة عن الظرفية قوله :

إن حيث استقر من أنت راجب — حمى عزة وأمان^(٢)

فحيث اسم إن ، وقال أبو حيان هذا خطأ لأن كونها اسما لإن فرع عن كونها مبتدأ ولم يسمع ذلك فيها البتة ، بل اسم إن في البيت حمى ، وحيث الخبر لأنه ظرف ، والصحيح أنها لا تتصرف فلا تكون فاعلا ولا مفعولا به ولا مبتدأ . انتهى وقال ابن هشام^(٣) في المعنى الغالب كونها في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن ، وقد تخفض بغيرها ، وقد تقع مفعولا وفاقا للفارسي نحو : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » إذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة لا شيئا في المكان ، وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لأن أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به إلا إن أوله يعلم . قال : تقع اسما لإن خلافا لابن مالك وزعم الزجاج (أن حيث موصولة) .

حيث من الظروف المكانية وهي ملازمة للبناء على الضم في جميع الآيات القرآنية التي وردت فيها وعندها إحدى وثلاثون آية جرت بمن في خمس عشرة آية منها ، ولم ترد مضافة للمفرد إلا نادرا كالذي ذكر ، كما أن دلالتها على الزمان نادرة كاليت الذي ذكره الأخفش ، ولم يرد وقوعها غير ظرف إلا في الآية الكريمة^(٤) ، ومع ذلك فهي فيها ظرف لأن يعلم تتضمن قيام العلم كأن الآية الله أعلم علما تاما بالمكان الذي يضع فيه الرسالة ، وعلى هذا فهي لا تقع إلا ظرفا ، وجميع

(١) لم يعثر له على قائل ولا تسمية .

(٢) لا يعرف له قائل .

(٣) ج ١ ص ١٣١ تحقيق محي الدين .

(٤) كما قال الفارس .

الآيات التي وردت فيها حيث تجدها فيها ظرف مكان . ومن الآيات التي وردت فيها حيث ما يأتي : « وإذا قلنا ادخلوا هذه القرية فكلوا منها حيث شئتم رغداً^(١) .

« ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره^(٢) » فكلوا من حيث شئتم^(٣) » « إنه يرآكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم^(٤) .

وأجاز الفراء الجزم بها بدون ما .

ويقول السيوطي ولا يجزم بحيث مجردة من (ما) وأجازه الفراء قياساً على أين وأخواتها .

ورد بأنه لم يسمع فيها إلا مقرونة بها .

(١) سورة البقرة آية ٥٨ .

(٢) سورة البقرة آية ١٥٠ .

(٣) سورة الأعراف آية ٩ .

(٤) سورة الأعراف آية ٢٧ .

المسألة (١٨)

دون^(١)

للمكان ، وهو مبنى فى بعض الأحوال تقول قعدت دون عمر .. أى فى مكان منخفض عن مكانه وهو ممنوع من التصرف عند سيوية وجمهور البصريين ، وذهب الأنخفش^(٢) والكوفيون إلى أنه يتصرف لكن بقلة ونخرج عليه : ومنادون ذلك^(٣) ، فقال دون مبتدأ وبنى لإضافة إلى مبنى ، والأولون قالوا تقديره ما دون ذلك فحذف ما ، وقال الشاعر^(٤) :

ألم تريا أنى حميت حقيقتى وبأشرت حد الموت والموت دونها
وقول الشاعر :

وغبراء يحمى دونها ما وراءها ولا يخطئها الدهر إلا الخطا^(٥)
أما دون بمعنى ردىء كقولك هذا ثوب دون فليس بظرف وهو متصرف بوجه الإعراب .

ورد (دون) فى القرآن الكريم فى مائة وأربعين آية ، وهو فيها إما منصوب على الظرفية أو مجرور بمن مثله فى ذلك مثل فوق وتحت ، ولهذا أريد ما قاله سيوية والجمهور من التزامها النصب أو الجر بمن ، ولم ترد بالقرآن إلا كذلك .

(١) الممع ج ١ ص ٢١٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة الجن آية ١١ .

(٤) البيت لموسى بن جابر شعراء الحماسة .

(٥) لم يعرف قائله : الفراء الأرض التى لا نيات بها ، ومعنى حماة فإنها لما وراءها كثرة كا دونها من الخواف ، يخطئها : يتخطاها ، الخطا : الذى يخطئ بنفسه ، استشهد به على تصرف (دون) فإنها وقعت فاعلا .

المسألة (١٩)

سوى — سوى — سواء^(١)

تلزم الظرفية عند سيبويه والجمهور لأنها بمعنى مكانك الذى تدخله معنى عوضك وبذلك وسبب ذلك أن مكانا بهذا المعنى ليس بمكان حقيقى لأن مكان الشيء حقيقة إنما هو موضوعة ومستقره ، فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا به كما يتصرفون فى الظروف الحقيقية . وذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء المكي إلى أنها ظرف متمكن .. أى تستعمل ظرفا كثيراً وغير ظرف قليلا ، قال ابن هشام فى التوضيح وإليه أذهب ، ونقله فى البسيط عن الكوفيين . وذهب الزجاج وابن مالك إلى أنها ليست ظرفا ألبة ، فإنها اسم مرادف لغير ، فكما أن غير لا تكون ظرفا ولا يلزم فيها النصب فكذلك سوى ، وحكم المقصور والممدود فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء ، نص عليه الأميري ، وحكم المكسورة والمضمومة أيضا سواء نص عليه ابن مالك وابن عصفور ، ومن تصرفها ما حكى : أثنى سواؤك ، وقول محمد بن عبد الله بن مسلمة المدنى :

وإذا تباع كريمة أو تشتري فسواك بائعها وأنت المشتري
وقول الفند الزمانى :

ولم يبق سوى العلوان دناهم كما دانوا

وقول مجنون عامر :

أترك ليل ليس بيني وبينها سوى ليلة إني إذن لصبور
وقول الشاعر :

ذكرك الله عند ذكر سواء صارف عن فؤادك الفضلات^(٢)

(١) الأهمون ج ٢ ص ١٦٠ ، الجمع ج ١ ص ٢٠١

(٢) لم يعرف له قائل .

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القهرواني أن سواء الممدودة مبنية على الفتح لتضمنها معنى إلا ، قال أبو حيان : والذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغير غير ، والصحيح أن فتحها إعراب وهي لازمة الظرفية فلذلك لم ترفع ولم تجر ، أما سوى بمعنى وسط نحو سواء الجحيم ، أو بمعنى مستو نحو سواء عليهم أنذرتهم فمعربة إجماعا وكذل سواء بمعنى حذاء نحو زيد سواء عمرو ، وتستعمل سوى بمعنى غير فيستثنى بها .

رأى الرماني وأبي البقاء العكبري وابن هشام والكوفيين تؤيده النصوص القرآنية والشواهد الأدبية ، فقد جاءت صفة كما في قوله تعالى : مكانا سوى^(١) ، وفي قوله تعالى : قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم^(٢) . أي كلمة عدل ، وبمعنى الوسط كما في قوله تعالى : فاطلع فرآه في سواء الجحيم^(٣) ، أي في وسط الجحيم ، وكما في قوله تعالى : ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل^(٤) أي وسطه وقصده فالراجع من النصوص والشواهد أنها تأتي ظرفا وغير ظرف ، ولهذا أجده أن هذا الرأي هو الأنسب .

(١) سورة طه آية ٥٨ .

(٢) سورة آل عمران آية ٦٤ .

(٣) سورة الصفات آية ٥٥ .

(٤) سورة البقرة آية ٦٦ .

المسألة (٢٠)

الفاء

نفى سيبويه^(١) مجيئها زائدة وأجاز الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا ، أما الأعلام
والفراء فقيدا الجواز بكون الخبر أمراً أو نهياً ، واستدلوا في الأمر بقول الشاعر :
وقائله خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلوا كما هي^(٢)
وحمل عليه الزجاج الآية الكريمة « فليذوقوه حميم وغساق^(٣) » والنهي نحو :
الكريم فلا تنه .

ويرى ابن برهان أنها تزداد بلا قيد واستشهد بقول النمر بن تولب :
لا تجزعى إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
والواقع أن الشواهد التي تدل على زيادتها يمكن تخريبها : فخولان في البيت
يمكن أن يكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير هذه خولان ، وحميم في الآية هو
الخبر ، وفليذوقوه معترض والبيت الثاني فاجزعى جواب ثان إذا .

(١) المغنى ج ١ ص ١٤١ .

(٢) لا يعرف قائله — الواو ولو رب ، (أكرومة) افعولة من اللزم (خلو) غير مزوجة .

(٣) سورة ص آية ٥٧ .

المسألة (٢١)

ومن معاني (في) الاستعلاء

نحو قوله تعالى : « ولأصلبنكم في جذوع النخل » أي عليها فشبه الاستعلاء المطلق بالظرفية المطلقة ، فسرى التشبيه لجزئيات كل ، فاستعير - بناء على هذا التشبيه الحصول بالآية - لفظة (في) بمعنى (على) وهو استعلاء جزئي هذا مذهب الكوفيين .

وجعلها البصريون للظرفية بناء على تشبيه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال فيه على طريق الاستعارة بالكناية أو تشبيه الجذوع بالظروف بجامع التمكن في كل على طريق الاستعارة بالكناية أيضا ، و (في) على الوجهين تخيل .

والذي يبدو من الخلاف وفلسفته في هذا المعنى أن (في) لا تأتي للاستعلاء إلا مجازا على رأى البصريين .

فالبصريون يقولون^(١) : لا تكون (في) إلا للظرفية وما لا يظهر فيه حقيقة فهي مجازية .

وهل تأتي (في) زائدة ؟

أقول : أحدها : نعم في الاختيار وغيره نحو ، قوله تعالى : « وقال اركبوا فيها باسم الله » .

ثانيها : لا ولا في الضرورة .

ثالثها : وهو رأى الفارسي . تزداد ضرورة لا اختيار ، كقوله :

أنا أبو سعد إذا الليل وجا يخال في سواده يرندجا^(٢)

(١) الفصح ج ص ٣٠ .

(٢) سورة هود آية ٤١ .

(٣) البيت لسويد بن أبي كاهل الشكري ، ودجا = أظلم ، يخال بالبناء للمجهول يرندجا = يفتح الباء والراء وسكون النون : جلد أسود .

يقول الشيخ يس في تعليقة على الآية الكريمة في إعراب السفاقي وعبدى اركبو
 فى تضمنه معنى صيروا أو ادخلوا ، وقيل التقدير اركبوا ما فيها ، فمفعول اركبوا
 محذوف ، وقيل : في زائدة للتوكيد وأرى أن نجىء (في) في الآية الكريمة قصد به
 الدعوة إلى الركوب والتمكن ، وأرى أن (اركبوا فيها) غير (اركبوها) لأن التعبير
 اثنائى يفيد اركبوها كما تتركب الخيل أى على ظهرها ، ولكن المقصود التمكن من
 الركوب والاستقرار داخلها حتى لا يتأثروا بما يحيط بها من الماء والأمواج .

المسألة (٢٢)

كأين

الأكثر^(١) جر مميز (كأين) بمن ظاهرة قال تعالى : « وكأين من آية^(٢) » و
 « كأين من نبي^(٣) » و « كأين من دابة^(٤) » .

قال أبو حيان : ويظهر من كلام سيبويه أن (من) هنا لتأكيد البيان فهى
 زائدة .

وزعم ابن عصفور أن جره غير لازم .

وقال في المغنى ويرده نص سيبويه على خلافه .

وينجز جره مع فقد من قال أبو حيان إلا أنه لا يحفظ ومذهب الخليل
 الكسائى الجر بمن فإذا فقدت من كان على إضمارها ولا يعمل على إضافة
 (كأين) كما ذهب إليه ابن كيسان لأنه لا يجوز إضافتها إذ المحكى لا يضاف
 بد قال سيبويه : إن جرها أحد من العرب فعسى أن يجرها بإضمار من .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٥٥ .

(٢) سورة يوسف آية ١٠٥ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٤٦ .

(٤) سورة العنكبوت آية ١٠٦ .

قال ابن خروف يكون في مميزها النصب ويجوز الجر بمن وبغير من بفصل وبغير فصل .

وأرى أن (كَأَيْن) اسم له الصدارة في الجملة ويفيد معنى الكثرة مثل كم الخيرية وقد ورد في القرآن الكريم بهذا المعنى سبع مرات وتمييزه في جميعها مجرور بمن وقول أي حيان يظهر من كلام سيبويه أنها زائدة يرد عليه بأن هذا ليس من مواضع زيادة من قال في المعنى ومن النصب قول الشاعر :

واطرِدَ اليأس بالرجاء فكأَيِّ آئِمَّا حُمَّ يسره بعد عسرا^(١)

وقول الشاعر :

وكأَيْنَ لنا فضلا عليكم ومنه قديما ولا تلبثون ما منَّ منعم^(٢)

واعتقد أن النصب قليل ونادر كما جاء في كم الخيرية وما يدل على ذلك أنها وردت في القرآن مجرورة بمن في جميع الآيات الكريمة التي جاءت بها .

(١) لم يعثر له على قائل .

(٢) لم يعثر له على قائل .

المسألة (٢٣)

كذا^(١)

يميز كذا لا يكون إلا مفرداً منصوباً ، قال الشاعر :
عد النفس نعمى بعد يؤسك ذاكراً كذا وكذا لطفاً به نسي الجهد^(٢)

ولا يجوز جره بمن اتفاقاً إلا بالإضافة بخلاف الكوفيين فقد أجازوا في غير تكرار وعطف أن يقال : كذا ثوب ، وكذا أثواب قياساً على العدد الصريح ، ورد بأن الخكى لا يضاف ، وبأن في آخرها اسم الإشارة ، واسم الإشارة لا يضاف وأجاز بعضهم كذا درهم بالجر على البدل وجوز الكوفيون الرفع بعد كذا ، قال أبو حيان هذا خطأ لأنه لم يسمع ، وقد جاء في المعنى أن كذا . ترد على ثلاثة أوجه^(٣) :

١ - أحدها أن تكون كلمتين باقيتين على أصلهما وهما كاف التشبيه وإذا
الإشارية ، مثال ذلك : رأيت زيدا فاضلاً ، رأيت عمراً كذا ، وتدخل
عليها (ها) التشبيه كقوله تعالى : أهكذا عرشك ؟

٢ - أن تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها من غير عدد كقول أئمة
اللغة قيل لبعضهم إما يمكن كذا وكذا وجذ ، فقال بلى وجازاً ، فنصب
بإضمار أعرف .

٣ - أن تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأي في أربعة
أمور : التركيب ، والبناء والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وتغالفها في ثلاثة
أمور : أحدها أنها ليس لها الصدارة ، الثاني أن تميزها واجب النصب فلا
يجوز جره بمن اتفاقاً ، ولا بالإضافة بخلاف الكوفيين ، الثالث : أنها لا

(١) المص ج ١ ص ٢٥٦ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) ج ١ ص ١٨٧ تحقيق محي الدين .

تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله :
عد النفس نعمى بعد بؤسك ذاكرا كذا وكذا لظنا به نسي الجهد
ونرى — أن ابن هشام بهذا التوضيح — قد أزال ما بالكلمة من غموض ،
وظهر أن ما قصده السيوطى هو النوع الثالث ، وليس هناك خلاف إلا فى جواز
الجر بالإضافة كما يرى الكوفيون ، ولم يأتوا بشاهد يستدلون به على ذلك .

المسألة (٢٤)

كى

ذهب سيبويه^(١) وجمهور البصريين إلى أن (كى) تأتى مصدرية ، وتختص
بالدخول على الفعل المضارع وتنصبه .

وتأتى تعليلية وهى حرف جر يفيد التعليل فهى بمنزلة لام التعليل معنى
وعملا ، ولها صور منها :

١ — أن تدخل على (ما) الاستفهامية فى قولهم فى السؤال عن العلة : كيـمه
بمعنى لِمَ .

٢ — أن تدخل على (ما) المصدرية فتجر المصدر المؤول كما فى قول الشاعر :
إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كيـما يضر وينفع^(٢)

٣ — الداخلة على لام الجر كقول حاتم الطائي :
فأوقدت نارى كى ليبصر ضوءها وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله

(١) الألفبوى ج ٣ ص ٢٨٠ ، التصريح ج ٢ ص ٢٣٠ ، الجمع ج ٢ ص ٥ ، الكافية ج ٢
ص ٢٤٩ .

(٢) للنايفة الديباني ، وقيل الجعدي .

ولا يصح اعتبارها مصدرية لوجود الفاصل ، والمضارع المنصوب بعدها منصوب بأن المضمره جوازاً بعد لام التعليل .

وذهب الكوفيون^(١) إلى أنها ناصبة للفعل المضارع دائماً ، وتأولوا كيمه على تقدير كى تفعل ماذا ، ورد عليهم الأشعري بأنه يلزم كثرة الحذف ، وإخراج ما الاستفهامية من المصدر ، وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب ، وكل ذلك لم يثبت ، وبما يرد قولهم قول حاتم الطائي :
فأوقدت نارى كى ليصر ضوءها وأخرجت كلبى وهو فى البيت داخله
فإن كى ها هنا تتعين حرفاً جاراً للتعليل بمعنى اللام لظهور اللام بعدها وقد جمع بينهما للتأكيد .

والوضح من هذا العرض أن رأى سيبويه مبنى على أساس الاستعمال العربى والنص الأدبى ، وأن رأى الكوفيين يبدو فيه التكلف ، والرأى الذى يؤيده الاستعمال أولى بالاتباع .

(١) الأشعري ج ٣ ص ٢٨٠ .

المسألة (٢٥)

الفصل بين كى ومعموها

أجمع النحاة^(١) على أنه يجوز الفصل بين كى ومعموها بلا النافية كما فى قوله تعالى :

كى لا يكون دولة ، وهما الزائدة كقول الشاعر :

تريدىن كىما تجمعينى وخالدا وهل يجمع السيفان وينعك فى غمد^(٢)
وهما معا كقوله :

أردت لكىما لاترى لى عمة ومن ذا الذى يعطى الكمال فيكمل^(٣)

وأما الفصل بغير ما ذكر يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين فى الاختيار ، وجوزه الكسائى بمعمول الفعل الذى دخلت عليه وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها . وأجاز ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل . ورأى الكسائى مبنى على الاقتراض ولم يؤيده بشاهد ، وهو لهذا رأى مرجوح .

(١) الجمع ج ٢ ص ٦٠٥ .

(٢) لم يعرف له قائل .

(٣) لم يعرف له قائل .

المسألة (٢٦)

كيف^(١)

كيف — اسم لدخول الجار عليها في قولهم : على كيف تبيع الأحمرين ؟
وإبدال الاسم الصريح منها نحو : كيف أنت أصحيح أم سقيم ؟ والإخبار بها مع
مباشرة الفعل نحو : كيف كنت ؟ ويقال فيها كى ، كما يقال فى سوف سو ،
كقول الشاعر :

كى يجنحون إلى سلم وما ثمرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم^(٢)
والغالب فيها أن تكون استفهاماً إما حقيقياً نحو كيف زيد ؟ أو غيره نحو :
كيف تكفرون بالله ، وتقع خبراً قبل مالا يستغنى نحو كيف أنت وكيف كنت .
وتقع حالاً قبل ما يستغنى به نحو : كيف جاء زيد ؟ ... أى على أى حال جاء
زيد ؟ وإنما بنيت لتضمنها معنى الاستفهام وبنيت على فتحة طلباً للخفة ، وعند
سيبويه أن كيف ظرف موضعها نصب دائماً ، وأنكر الأخفش والسيराى وقالوا
هى اسم غير ظرف ، ورتبوا على الخلاف أموراً : أحدها : أن موضعها عند
سيبويه نصب دائماً وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره . الثانى : أن
تقديرها عنده فى أى حال أو على أى حال ، وعند غيره تقديرها فى نحو : كيف
زيد ؟ أصحيح زيد ؟ وفى نحو : كيف جاء زيد ؟ أراكباً جاء زيد ؟ ونحوه .
الثالث : أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال : على خير .. ونحوه وعند غيره
أن يقال : صحيح أو نحوه وقال ابن مالك : لم يقل أحد إن كيف ظرف^(٣) إذ
ليست زماناً ولا مكاناً ، ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أى حال لكونها سؤالاً
عن الأحوال العامة سميت ظرفاً لأنها فى تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق

(١) المص ج ١ ص ٢١٤ ، المغنى ج ١ ص ٢٠٥ تحقيق محيى الدين .

(٢) لم يعرف قائل : ثمرت : بالبناء للمفعول يقال ثأرت القتل قاتله ، لظى الهيجاء : نار الحرب ،

تضطرم : تشتعل .

(٣) ومعنى هذا أن الكوفيين لم يقولوا إنها ظرف كما يقول سيبويه والسيراى وهما بصريان

عليها مجازاً . قال ابن هشام : وهذا حق إن ابن مالك قال ما يجوز في نفسى من أن كيف اسم استفهام للسؤال عن الحال بدليل أنها تقع في محل رفع كما تقع في محل نصب ، وبدليل أن لها الصدارة مثلها مثل بقية أدوات الاستفهام ، وما موقف سببوية مثلاً من كيف أنت ؟ كيف تكون خبراً وهي منصوبة في رأيه دائماً ، والخبر يطلبها في محل رفع .

المسألة (٢٧)

اللام

من معاني اللام التعدية^(١) مثل ما أضرب زيد عمرو ، وما أحبه ليكر ، أى لأن ضرب وحب فعلان متعديان في الأصل ، وينأىها للتعجب نقلاً إلى فعل — بضم العين — فصارا قاصرين ، ثم عديا بالهمزة إلى زيد ، وباللام إلى عمرو وبكر ، وهذا مذهب البصريين . ومذهب الكوفيين أن الفعلين باقيان على تعدتيهما إلى المفعول عمرو وبكر ، وأنهما لم ينقلا ، فليست اللام للتعدية وإنما هي مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب . وهذا الخلاف مبنى على الخلاف في فعل التعجب المصوغ من متعد ، فمذهب الكوفيين أنه يبقى على تعديته ، ومذهب البصريين أنه لا يبقى كذلك .

وفي الجمع^(٢) قال ابن مالك في الخلاصة والكافية (التعدية) ، ومثل له في شرحها بقوله تعالى : فهب لي من لدنك وليا ، ومثل ابنه بقوله : قلت له كذا ، ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه ، بل فيه أن اللام في الآية لشبه التخليك ، وفي المثال الثاني للتبليغ . قال ابن هشام : والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا عمرو . وما أضربه ليكر ، وقال الرضى الشاطبى : لم يذكر أحد من

(١) الأشتوى ج ٢ ص ٢١٥ ، التصريح ج ٢ ص ١٠ .

(٢) الجمع ج ٢ ص ٣٢ .

المتقدمين هذا المعنى للام فيما أعلم ، وأيضا فالتعددية ليست في المعنى التي وضعت الحروف لها ، وإنما ذلك أمر لفظي مقصوده إيصال الفعل الذي لا يستقل بالوصول بنفسه إلى الاسم فيتعدى إليه بواسطة ، وهذا القصد تشترك فيه جميع الحروف لأنها وضعت لتوصل الأفعال إلى الأسماء .

فلسفة البصريين بأن الفعلين (ضرب ، حب) حينما أريد بهما التعجب نقلا إلى فعل فصار قاصرين ، ثم عديا بالهمزة واللام ... فلسفة أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة ، وتكلف ممقوت ، ورأى الكوفيين في هذا هو الرأي المعقول من ناحية أن اللام للتعددية ، ومع هذا فالتعددية كما قال الرضى الشاطبي — ليست معنى وإنما هي وظيفة لجميع حروف الجر .

لام الابتداء وأثرها في المضارع

عند الكوفيين لام الابتداء الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال ، كما أن السين مخصصة له بالاستقبال ، فهي كالسين في التخصيص ، فلذلك لا يجوزون : إن زيدا لسوف يخرج للتناقض .

والبصريون^(١) يجوزون ذلك لأن اللام عندهم باقية على إفادة التوكيد فقط كما كانت تفيد لما دخلت على المبتدأ .

وزعم ابن أبي الربيع^(٢) وابن مالك أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلا نحو : وإن ربك ليحكم بينهم يوم القيامة^(٣) وقوله تعالى : إني ليحزنني أن تذهبوا به^(٤) ، فيحزن مستقبل لإسناده إلى متوقع .

وقال أبو علي^(٥) : لا توجد إلا مع الحال ، وهذه حكاية حال — يعنى الآية الأولى وأول بعضهم الثانية على حذف مضاف تقديره نيتكم أو قصدكم أن تذهبوا به .

وجاء بالجمع أيضا أن المضارع يتعين للحال إذا اقترن بالآن وما في معناه كالحين والساعة ، أو نفى بليس أو ما أو إن ، لأنها موضوعة لنفى الحال ، أو دخل عليه لام الابتداء . هذا قول الأكثر في الجميع .

وأرى أن البصريين في هذا أوضح لأن الاثر الواضح للام التوكيد ، ولا يمكن أن يفهم من وجود اللام التخصيص بزمان .

(٤) سورة النحل آية ١٢٤ .

(٥) سورة يوسف آية ١٣ .

(٦) الجمع ج ١ ص ٨ .

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٢٦ ، ٢٢٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) الجمع ج ١ ص ٨ .

المسألة (٢٩)

زيادة اللام

تأتي اللام زائدة لتأكيد معنى الجملة وقد لوحظ أن أكثر ما تكون زيادتها بين الفعل ومفعوله كما في قوله تعالى : « عسى أن يكون ردف لكم بعض الذي تستعجلون^(١) » لأن الفعل « ردف » يتعدى بنفسه ونحو : شكرت له ونصحت له ونصحت له لأن الفعلين متعديان بأنفسهما فيقال فيهما شكرته ونصحته . وكذا اللام المقدر^(٢) بعدها أن بعد فعل الأمر والإرادة كقوله تعالى : وما أمروا إلا ليعبدوا الله^(٣) وقول الشاعر :

« أريد لأنسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلي بكل سبيل

فالفعل أريد متعد وهو في حاجة إلى المفعول به ومفعوله هو المصدر المؤول : وهو (أن أنسى) وهي زائدة في قوله تعالى : « وإذبرأنا لإبراهيم مكان البيت^(٤) » لقوله تعالى : « ولقد برأنا بني إسرائيل^(٥) » وكذلك في قوله تعالى : « هيهات هيهات لما توعدون^(٦) » ويقول ابن جني^(٧) في قول الشاعر :

قالت بنو عامر نحالوا بني أسد يابؤس للجهل جرار لأقوام

أراد يابؤس الجهل فأقحم لام الإضافة تمكينا واحتياطا لمعنى الإضافة ومن ذلك

أعطنا :

يابؤس للحرب التسي وضعت أراهظ فاسترحوا

(١) قل آية ٧٢ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٣) البينة آية ٥ .

(٤) الحج آية ٥ .

(٥) يونس آية ٩٣ .

(٦) المؤمنون آية ٣٦ .

(٧) الخصائص ج ٣ ص ١٠٦ .

وهذه هي اللام المساة بالمقحمة وهي المعترضة بين المتضايقتين . ومن هذا الباب قولهم : لا أبا لفلان ، ولا أخاله وهو رأى سيبوية^(١) ومن أنواع اللام الزائدة : لام التقوية : وهي المزيد لتقوية عامل ضعيف بسبب تأخر العامل عن معموله كما في قوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون »^(٢) أو بسبب أنه فرع مأخوذ من غيره كالفرع المشتقة كما في قوله تعالى : « فاعمال لما يريد »^(٣) وقوله تعالى : « مصدقا لما معكم »^(٤) و « نزاعة للشوى »^(٥)

ويقول ابن حنى^(٦) وزيدت اللام في قوله : روينا عن أحمد بن يحيى : مروا عجالا وقالوا كيف صاحبكم . قال الذي سألوا أمس لجهودا . وكالعهد في دراسة الكلمات الزائدة لم يكن هناك اتفاق بشأن زيادتها فقد تعرضت للتأويل والتخريج ومن ذلك : أن المنكرين للزيادة ضمنوا « ردف لكم » معنى (دنا) وبذلك لا تكون اللام زائدة ، كما جعلوا اللام في قوله تعالى : « هيئات هيئات لما توعدون » . وما بعدها متعلقة بالفعل المهنوف ، والتقدير هيئات الوقوع لما توعدون وحذف الفاعل (الوقوع) لدلالة الجملة عليه وهكذا كل زيادة خرجوها ولا شك أن ذلك تكلف لا يؤدي إلى نتائج أو قواعد ، والأفضل أن تترك الأساليب على طبيعتها وبخاصة إذا استقام المعنى .

(١) يرى سيبوية أن اسم لا منصوب بالألف ومضاف إلى الضمير أو غيره مما بعد اللام واللام التي سبقت زائدة .

(٢) يوسف آية ٤٣ .

(٣) البودج آية ١٦ .

(٤) البقرة آية ٤١ .

(٥) المعارج آية ١٦ .

(٦) الخصائص ج ٢ ص ٢٨٢ .

المسألة (٣٠)

لات

اختلف في (لات) فذهب سيبويه^(١) إلى أنها مركبة من لا والتاء كما إنما ولهذا
نعكس عند التسمية بها .

وذهب الأنخفش^(٢) والجمهور إلى أنها (لا) زدت التاء عليها لتأنيث الكلمة
كما زدت على ثم ورب .

وذهب ابن الطراوة^(٣) وغيره إلى أنها ليست للتأنيث وإنما زدت كما زدت على
الحين كقول الشاعر^(٤) :

العاطفون تحين ما من عاطف والمسبغون يدا إذا ما انعموا

وفي البسيط ويحتمل أن تكون التاء بدلا من سين ليس واتقلبت الياء ألفا على
القياس فتكون ليس نفسها ضعفت بالتغيير فعملت في لغة أهل الحجاز عملها في
موضعها وهو الحال .

عمل لات :

اختلف النحاة هل لها عمل أم لا على أقوال :

أحدها : وهو مذهب سيبويه^(٥) والجمهور أنها تعمل عمل ليس ولكن في لفظ
الحين خاصة

قال في البسيط^(٦) ورب شيء يختص في العمل بنوع ما لا لسبب كما أعمالوا
لذن في غدوة خاصة والياء في القسم .

(٤) البيت لأبي وجزة العدي .

(٥) مع ج ١ ص ١٢٦ .

(٦) مع ج ١ ص ١٢٧ .

(١) مع ج ١ ص ١٢٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

وقيل لا تقصر على لفظ الحين بل تعمل أيضا في مرادفه كأوان وساعة وعليه ابن مالك .

كقول الشاعر :

ندم البغاة ولات ساعة مندم والبقى مرتع مبتغية ونخيم^(١)
والتزموا فيها ألا يذكر الجزءان معها بل لابد من حذف أحدهما والأكثر على
أن المحذوف الاسم وقد يكون الخبر وقرئ بالوجهين قوله تعالى « ولات حين
مناص^(٢) » أى ولات الحين حين مناص أو لات حين مناص لهم .

ثانيها : أنها لا تعمل شيئا بل الاسم الذى بعدها إن كان مرفوعا فمبتدأ أو
منصوبا فعلى إضمار فعل أى ولات أرى حين مناص نقله ابن عصفور عن
الأخفش وصاحب البسيط عن السيرافى واختاره أبو حيان لأنه لم يحفظ الإتيان
بعدها باسم وخبر مثبتين ولأن ليس لا يجوز حذف اسمها فلو حذف اسم لات
لكانوا قد تصرفوا فى الفرع ما لم يتصرفوا فى الأصل إلا أنه جعل المنصوب بعدها
خبر مبتدأ محذوف لأنه لم يحفظ نفس الفعل بها فى موضع من المواضع .

ثالثها : أنها تعمل عمل إن وهى للنفى العام وعزى للأخفش فجعل ولات
حين مناص بالنصب اسمها مثل لاغلام سفر والخبر محذوف أى لهم .

رابعها : أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان قاله الفراء وأنشد^(٣)

طلبوا صلحنا ولات أوإن فأجبنا أن ليس حين بقاء
وقرئ ولات حين مناص بالجر وقد جاءت لات غير مضاف إليها حين ولا
مذكورة بعدها .

كقول الأقره^(٤)

ترك الناس لنا أكنافهم وتولوا لات لم يعن القرار

(١) لم يعرف قاله .

(٢) سورة ص آية ٣ .

(٣) لأن نهد الطائي :

(٤) البيت للأقره الكندي .

وهي هنا حرف نفى مؤكد بحرف النفي وهو لم وليست عاملة . وأرى أن آراء النحاة قد تعددت في لات من ناحية بنيتها ومن ناحية عملها .

وقد زاد ابن هشام^(١) على ما تقدم ذكره أنها فعل ماض بمعنى نقص ومن ذلك قوله تعالى « لا يلتكم من أعمالكم شيئا »^(٢) .

وهذا الرأي مردود لأن يلتكم الموجودة في الآية مضارع لات التي هي فعل ماض بمعنى (نقص) بدليل قراءة (لا يألئكم) من ألت يألئ والقراءتان بمعنى واحد^(٣) يقال ألت يألئ ولات يألئ إذا نقصه^(٤) وما أراه أنها كلمة مستقلة مكونة من حروف ثلاثة أصلية لأنه لا دليل على أنها (لا) زيدت عليها التاء فالقول بأن الحروف كلها أصلية هو المقبول مثلها مثل (لا) النافية .

أما من ناحية العمل فأرى أنها حرف نفى لا عمل لها وأن اللفظ المنصوب بعدها منصوب على الظرفية ، وفي حالة الجر فهو مجرور بمن المحذوفة وهذا أفضل من تعدد الآراء وكثرة التخرجات وبدليل مجيئها دون حين وإعرابها حرف نفى فقط في قول الشاعر :

ترك الناس لنا أكنافهم وتولوا لات لم يغن الفرار
فهى هنا حرف نفى مؤكد بحرف النفي لم وليست عاملة .

(١) المغنى ج ١ ص ٢٥٢ تحقيق محمد محي الدين .

(٢) المعجمات آية ١٤ .

(٣) كما أن هناك قراءة بالكسر ولات حين مناص ولو كانت وعلا ماضيا لم يكن للكسرة وجه .

(٤) البيان في غريب القرآن ج ٢ ص ٢٨٣ .

المسألة (٣١)

لندن^(١)

من الظروف المبنية ، وهى لأول غاية زمان أو مكان ، وتلزم من غالبا ، وبنيت
لشبهها بالحروف فى لزومها استعمالا واحدا وهى كونها مبتدأ غاية ، وامتناع
الإخبار بها عنها ، ولا يبنى عليها المبتدأ ، وهى تضاف إلى المفرد لفظا كقوله :
تنهض الرعدة من ظهري من لدن الظهر إلى العصور^(٢)
وتقديرا إلى الجملة الاسمية كقوله :

وتذكر نعماء لدن أنت يافع إلى أنت ذو فودين ابيض كالنسر^(٣)
والفعلية كقوله :

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب^(٤)
ومنع ابن الدهان من إضافة لدن إلى الجملة ، وأول ما ورد من ذلك على تقدير أن
المصدرية بدليل ظهورها معها فى قوله :
أراى لدن أن غاب رهطى وإخوتى^(٥)

وقوله :

وليت فلم تقطع لدن أن وليتنا قرابة ذى قرى ولاحق مسلم^(٦)
وسمع نصب غدوة بعدها وخرج على إضمار كان .. أى لدن كانت غدوة
كقوله :

وما زال مهري مزجر الكلب منهم لدن غدوة حتى دنت لغروب^(٧)

(١) الجمع ج ١ ص ٢١٥ .

(٢) قائله رجل من طيء الدرر ج ١ ص ١٨٤ .

(٣) لم يعثر له على قائل . الدرر ج ١ ص ١٨٤ .

(٤) من قصيدة للعظامى الدرر ج ١ ص ١٨٤ .

(٥) لم يعثر له على قائل .

(٦) لم يعثر له على قائل .

(٧) لأى سفيان بن حرب .

قال سيبويه : لاتنصب لدن غير غدوة ، ولا تقول : لدن بكرة لأنه لم يكثر في كلامهم .

وحكى الكوفيون : رفع غدوة بعدها وخرج على إضمار كان أى لدن كانت غدوة .

ويجوز عند الأخفش النصب والجر إذا عطف على غدوة بعدها ، وضعف ابن مالك في شرح الكافية النصب ، وأوجه أبو حيان ومنع الجر لأن غدوة عند من نصب ليس في موضع جر فليس من باب العطف على الموضع . وردت كلمة (لدن) في القرآن ثمانى عشرة مرة ، وفي جميعها مجرورة بمن ومضافة إلى مفرد ، وملتزمة للسكون .

أما ما يدور من ناحية الإضافة إلى الجملة والمفرد فالنصوص لا تمنع ، فقد وردت مضافة إلى المفرد في كل النصوص القرآنية^(١) ومضافة للجملة الفعلية والاسمية في الشواهد الشعرية ولا مانع من جواز الإضافة إلى المفرد والجملة دون اللجوء إلى التكلف والتقدير .

(١) إلى اسم ظاهر كما في قوله تعالى : « كتاب أحسنت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير » (هود - آية ١) وإلى ضمير المفرد المخاطب كما في قوله تعالى : « ربنا لا تزع قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة » (آل عمران - آية ٨) وإلى ضمير المتكلمين كما في قوله تعالى : « وإذا لايتناهم من لدنا أجرا عظيما » (النساء - آية ٦٧) وإلى ضمير المفرد الغائب كما في قوله تعالى : « وإن تك حسنة يضاعفها ويثبت من لدنه أجرا عظيما » (النساء - آية ٤٠) .

المسألة (٣٢)

لعل^(١)

لعل للترجى فى المحبوب ، وللإشفاق فى المكروه نحو لعل الساعة قريب ،
فلعلك بائع نفسك ، ولا تستعمل إلا فى الممكن .

وزاد الأنخفش والكسائى فى معانيها التعليل وخرج عليه لعله يتذكر أو يخشى
وزاد الكوفيون فى معانيها الاستفهام وخرج عليه « وما يدريك لعله يزكى » وزاد
أكثر الكوفيين فى معانيها الشك .

والبصريون رجعوا عن هذه المعانى كلها إلى الترجى والإشفاق . وبالرجوع إلى
(لعل) واستعمالها فى القرآن الكريم وجدت أنها فى جميع الاستعمالات يمكن
إرجاعها إلى الترجى والإشفاق حتى ما قال عنه المفسرون إنه للاستفهام نحو قوله
تعالى « وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً^(٢) » فهى هنا تفيد التوقع والإشفاق ،
وما قالوا عنه أنه يفيد التعليل من قوله تعالى : « فقولاً له قولاً لبنا لعله يتذكر أو
يخشى^(٣) » أى راجين والمعنى : باشراً الأمر مباشرة من يرجو ويطمع أن يثمر عمله ،
وقد وردت فى القرآن فى أكثر من مائة آية ويمكن إرجاع جميعها إلى الترجى
والإشفاق كما هو رأى البصريين .

والجر بها لغة عقلية^(٤) حكاه أبو زيد والأنخفش والقراء ، وقال شاعرهم^(٥) :
قللت ادع أخرى وارفع الصوت دعوة لعل أى المغوار منك قريب

(١) مع ج ١ ص ١٣٤ .

(٢) سورة الأحزاب آية ٦٣ .

(٣) سورة طه آية ٤٤ .

(٤) الممع ج ٣ ص ٣٣ ، الأشموني ج ٢ ص ٢٠٥ .

(٥) قاله كعب بن سعد الفزوى .

وقد أنكرها قوم منهم الفارسي ، وتناول البيت على أن الأصل لعله لأبي المغوار جوابه قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشأن ولام لعل الثانية تخفيفا ، وأدغم الأولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة ، ومن فتح فهو على لغة : المال لزيد وهذا تكلف كثير مردود بنقل الأئمة .

إذا كان الجوب (بلعل) لغة فلا مجال لاعتراض الفارسي لأنها لهجة عربية استعمالها العرب . وليس على هذا الاستعمال اعتراض لأننا نتلقى عنهم اللغة وكل ما يمكن قوله إنها لغة غير مشهورة ، فلذلك كان اعتراض الفارسي^(١)

المسألة (٣٣)

لن^(١)

يقول الخليل والكسائي إنها مركبة من (لا) النافية و (أن) الناصبة وإصلها عنده (لأن) فكثر استعمالها وحذفت همزة تخفيفا فالتقت ألف (لا) ونون (أن) وهما ساكنان فحذفت الألف من لا لسكونها وسكون النون بعدها وخلطت اللام بالنون وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذي وقع فيهما حكم آخر يدل على ذلك قول العرب : زيدا لن أضرب فلو كان حكم (أن) المحذوفة همزة مبقية بعد حذفها وتركيب النون مع لام (لا) قبلها كما كان قبل الحذف والتركيب لما جاز لزيد أن يتقدم على أن لأنه يكون في التقدير من صلة أن المحذوفة همزة وإذا كان من صلتها لا يجوز تقدمه عليها .

فهذا يدل على أن الشيين إذا خلطتا حدث لهما حكم ومعنى لم يكن لهما قبل أن يمتزجا .

(١) هذا الخلاف لم يتعرض له الإنصاف ، والذي تعرض له الإنصاف الخلاف في اللام من حيث الزيادة والأصالة .

(٢) لسان العرب ج ٥٦ ص ٣٩٢ طبعة بيروت والمقضب ج ٢ ص ٨ والبرهان ج ٤ ص ٣٨٧ .

ويقول سيبويه : إنها بسيطة مستدلاً بجواز : نحو : زيدا لن أضرب لأنها لو كانت مركبة من لا وأن لما جاز أن يتقدم (زيدا) لأن صلة أن لا يجوز أن تتقدم عليها .

ويرد الخليل على ذلك بما سبق أن قلناه من أنها صار لها بعد الامتزاج حكم ومعنى لم يكونا لها من قبل الامتزاج قياساً على (لولا) فإن (لولا) مركبة من (لو) وهى حرف امتناع ومن (لا) النافية وبعد التركيب صار لها معنى آخر وهو امتناع الشيء لوجود غيره .

ويرى الفراء أن أصلها — لا — النافية فقلبت الألف نونا وأرى أنها بسيطة حيث لا يوجد دليل على التركيب كما يقول الخليل . والخلاف شكلي لا ثمره منه .

لن والنفى :

يقول السيوطي^(١) : ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تنفى المستقبل من غير أن يشترط أن يكون النفى بها أكداً من النفى بلا ...

ومذهب الزمخشري في مفصله إلى أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفى المستقبل قال : لا أبرح اليوم مكافئ فإذا أكدت وشددت قلت : لن أبرح اليوم ووافقه على إفادة التوكيد جماعة منهم ابن الحجاز بل قال بعضهم (إن منعه مكابرة) .

وجاء في البحر المحيط^(٢) عند تفسير قوله تعالى : « فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا » قال الزمخشري : واقتران الفعل بلن في هذه الجملة دون لا وإن كانتا أختين في نفى المستقبل لأن في لن توكيداً وتشديداً .

ومن ذلك قوله تعالى : « لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له »^(٣)

(١) المجمع ج ٢ ص ٤ .

(٢) ج ٢ ص ٤٥٥ .

(٣) الحج آية ٧٣ .

اثر لن اللفظي :

تصب المضارع ، وما قيل من جزمها له ، والاستدلال على ذلك بقول الشاعر :

فلن يخل للعينين بعدك منظر

وقول الآخر :

لني يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة
فهى لهجة

الفصل بين لن والفعل :

لا يجيز البصريون الفصل^(١) بين لن والفعل بفاصل « ما » لأن « لن » محمولة على (سيفعل) .

وأجاز الكسائي الفصل بالقسم ومعمول الفعل نحو : لن والله أكرم زيدا ولن زيدا أكرم ، وأجاز الفراء^(٢) الفصل بالقسم والفصل « بأذن » نحو : (لن أذن أزورك) بالنصب ، وبالشرط نحو (لن إن تزرنى أزورك) بالنصب وجوز الإلغاء والجزم جواباً .

ويقول أبو حيان : وأصحاب الفراء لا يجيزون الفصل بين لن والفعل اختياراً وهو الصحيح لأن لن وأخواتها من الحروف الناصبة للأفعال بمنزلة إن وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء فكما لا يجوز الفصل بين إن واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل . بل الفصل بين عوامل الأفعال أقبح منه بين عوامل الأسماء والأسماء لأن عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء .

وأرى أن الفصل بين لن والفعل غير مستساغ ولم يسمع له شاهد من القرآن الكريم ولا من كلام العرب .

(١) المجمع ج ٢ ص ٤ .

(٢) المجمع ج ٢ ص ٤ .

أسلوب لن بين الخبر والإنشاء :

يرى الجمهور^(١) أن أسلوب (لن) أسلوب خبري .
ويرى ابن السراج وابن عصفور إلى أنها تأتي للدعاء مستدلين بقول الشاعر :
لن تزالوا كذلكم ثم لازت لهم نخالدا خلود الجبال
وقال الصبان^(٢) :

الدليل على أنها دعاء لا إخبار عطف الدعاء عليه وهو (لازت) وقال في
الهمع (وهذا القول اختاره ابن عصفور وهو المختار عندي لأن عطف الدعاء في
البيت قرينة ظاهرة في أن المعطوف عليه دعاء لا خبر) .

وأرى ما رآه الجمهور من أن أسلوبها خبري ، وما فهم أنه دعاء من (لن)
تزالوا كذلكم ، فليس بدعاء فائبات الاستقرار لحالتهم جاء من أن نفى النفي
إثبات لأن زال تفيد النفي دخلت عليها (لن)

(١) الشملى ج ٢ ص ٢٧٨ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (٣٤)

لو^(١)

يقول ابن مالك :

لو حرف شرط في ماضى ويقل إيلاؤه مستقبلا لكن قبل
لو تأتى للعرض : لو تأتى عندنا فتصيب خيراً ، وتأتى للتقليل نحو : تصدقوا
ولو بظلف محرق ، وتأتى للتنمى نحو : لو تأتينا فتحدثنا ، ومنه قوله تعالى : (لو
أن لناكرة) وتأتى مصدرية بمنزلة أن ولكنها لا تنصب ، وأكثر وقوعها بعد (ود)
نحو : ودوا لو تدهن فيدهنون ، يود أحدهم لو يعمر ، ومن وقوعها بدونها قول
قتيلة :

ما كان شرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق
وقول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم من التأتى وكان الخزم لو عجلوا
وتأتى شرطية ولا يليها غالباً إلا ماضى المعنى . وفسرها سيبويه بأنها حرف لما
كان سيقع لوقوع غيره^(٢)

ورأى الشلوين^(٣) أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على
التعليق في الماضى كما دلت إن على التعليق في المستقبل ، وتبعه في هذا القول ابن
هشام الحضراوى . ويقول ابن هشام الأنصارى في التعليق على هذا رأى : وهذا
الذى قاله كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهي . يقول الزجاجى :
أما لو فيمتنع بها الشيء لا متناع غيره^(٤) .

(١) المغنى تحقيق محى الدين ج ١ ص ٢٥٥ ، الأسمولى ج ٤ ص ٣٢ ، ابن عقيم ج ٢ ص ٣٠٣
تحقيق محى الدين ، التصريح ج ٢ ص ٢٥٥ .
(٢) الكتاب ج ٤ ص ٢٢٤ .
(٣) المغنى تحقيق محى الدين ج ١ ص ٢٥٧ ، ٢٥٨ .
(٤) الجمل للزجاجى ص ٣٠١ .

ونص جماعة من النحويين غير من سبق ذكرهم على أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب معا ، وهذا هو القول الجارى على ألسنة المعربين . وهذا رأى منقوض لأن جوابها قد يكون له أكثر من سبب ، فإذا تحقق نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، لم يتحقق إذا قلنا : لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لو جود أكثر من سبب لوجود الضوء .

أما رأى الذى يتفق وواقع التعبيرات : أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع الجواب ولا على ثبوته ، ولكنه إن كان مساويا للشرط فى العموم كما فى نحو : لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا ، فلا يلزم انتفاءه وإنما يلزم انتفاء القدر المساوى منه للشرط ، وهذا قول المحققين ، وهذا رأى أنسب الآراء حيث يتفق والنصوص الواردة .

بقيت مسألة تعرض لها ابن مالك فى قوله :

وهى فى الاختصاص بالفعل وإن لكن لو أن بها قد تقترن

أى أن « لو » الشرطية تختص بالفعل فلا تدخل على الاسم كما أن إن الشرطية كذلك لكن تدخل لو على أن واسمها وخبرها نحو : لو أن زيدا قائم لقمت ، وموضع أن وجهتها الرفع عند جميع النحاة .

قال سيبويه : إنها مبتدأ ولا تحتاج إلى خبر لاشتغال صلتها على المسند والمستند إليه ، وقيل : الخبر محذوف ويقدر مقدما ، وقال ابن عصفور : بل يقدر هنا مؤخرا ، وقال الكوفيون والميز والزيجاج والزنجشى فاعل ثبت مقدرة . وأرى أن هذا رأى أنسب الآراء لأنه لا يخرجها عن اختصاصها ، فالذى وليها فعل ، والمصدر من أن وصلتها فاعل .

الحرف المصدرى : لو :

يقول السيوطى^(١) : لو التالية غالبا مفهم تمن ، واختلف فيها : فالجمهور أنها

(١) الممع ج ١ ص ٨١ .

لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق ، ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف الجر عليها .

وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها قد تكون مصدرية فلا تحتاج إلى جواب ، وخرجوا على ذلك : يود أحدهم لو يعمّر^(١) ودوا لو تدهن^(٢) مفهم تمن يشمل : ود ويود وأحب وأتمنى وأختار ، والمسموع ود ويود .

ومن استعمالها دون مفهم تمن نادرا : ما كان ضرك لو مننت وربما وإنما توصل بفعل متصرف غير أمر .

ويقول الرضي^(٣) : ومن الموصول الحرفي لو .. إذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى : « ودوا لو تدهن » وقول امرئ القيس : تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا على حرصا لو يسرون مقتلى وصلتها كصلة (ما) إلا أنها لا تنوب عن ظرف الزمان ، وقد يستغنى به عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو : لو كان لي مال فأحج .. أى أتمنى وأود لو كان لي مال ، قال تعالى : « لو أن كرة فأكون من المحسنين^(٤) » .

ويقول ابن هشام^(٥) : لو حرف مصدرى بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب ، وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود نحو : ودوا لو تدهن ، يود أحدهم لو يعمر ألف سنة . ومن وقوعها بدونها قول قتيلة :

ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحقق
وقل الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم من التأنى وكان الحزم لو عجلوا

(١) سورة البقرة آية ٩٦ .

(٢) سورة القلم آية ٩ .

(٣) الكافية ج ٢ ص ٣٨٧

(٤) سورة الزمر آية ٥٨ .

(٥) المغنى ج ١ ص ٢٦٥ تحقيق محي الدين .

وقول أمرى القيس :

تجاوزت أحراما إليها ومعثرا على حراساً لو يسرون مقتلى
وأرى أن وجهة نظر الجمهور غير كافية لأن السياق في الآيات والنصوص
الأدبية على المصدرية ، وملازمة التعليق — كما يدعى الجمهور — غير واضح في
الشواهد ، وما قالوه من أن (لو) في قوله تعالى : يود أحدهم لو يعمر ألف سنة
— شرطية والتقدير يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة يسره ذلك — تكليف ،
وهو ما يقوله ابن هشام في تعليقه على هذا التأويل .

المسألة (٣٥)

« ما » وأثرها في إن وأخواتها

يقول ابن مالك :

ووصل ما بذي الحروف مبطل إعمالها وقد يبقى العمل
تصل « ما » بإن وأخواتها فإذا كانت موصولة^(١) أو موصوفة^(٢) أو
مصدرية^(٣) فلا تأثير لها في عمل إن وأخواتها كما أنها تكتب مفصولة عن إن . أما
إذا كانت كافة فإنها تكتب متصلة بإن وأخواتها وتكف هذه الأدوات عن العمل
وتهيئها للدخول على الفعل بعد أن كانت مختصة بالدخول على الاسم ، وإن
إعمالها متفق على جواز بقاءه وبذلك نطق العرب قول النابغة :
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا إلى حمامتنا أو نصفه فقد

(١) إن ما في الحقل قطن .

(٢) إن ما مطيما نافع .

(٣) إن ما فعلت حسن .

فقد روى بنصب (الحمام) على الإعمال ورفعة على الإهمال . وجوز ابن مالك والزجاج وابن السراج^(١) الإعمال والإهمال في بقية الأدوات وذكر الزجاج أنه مسموع عن العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابتداء : ومن العرب من يقول : (إنما زيدا قائم) (ولعلما بكرا قائم) فيلغى ما وينصب بإن وكذلك أخواتها .

أما سبوية والجمهور فيمنع العمل لزوال اختصاصها بالأسماء وتهيتها للدخول على الأفعال نحو قوله تعالى : « قل إنما يوحى إلى أنما الحكم إله واحد » وقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموت » وقول امرئ القيس :

وكننا أسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل أمثالي
وأرتضى رأى سبوية لأن المأثور من الشواهد البليغة كالآيات القرآنية والشعر العربي وبخاصة المتداول المألوف جاء بإلغاء العمل . كما أن العامل إذا زال اختصاصه ضعفت قدرته ، وما جاء به الزجاج من أن من العرب من يقول : إنما زيدا قائم ، ولعلما بكرا قائم ليس له ما يؤيده من شعر العرب ونثرهم ، كما أن تعبير الزجاج نفسه يقول : (إن من العرب من يقول إن ذلك قليل نادر) .

نوع (ما) الكافة :

المأثور عن الكثير من النحويين أنهم يطلقون كلمة « الكافة » على (ما) هذه لأنها تكف إن وأخواتها عن العمل كما تسمى المتلوة بفعل والمهيئة لأنها هيأت الحرف للدخول على الفعل^(٢) كما يطلقون عليها الزائدة .

ويرى ابن درستوية^(٣) وبعض الكوفيين : أن (ما) مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشأن في التفخيم والإبهام وأن الجملة بعده مفسرة ونخير بها عنه ورد

(١) الأشموني ج ١ ص ٢٨٤ طبعة احياء الكتب .

(٢) المغنى ج ١ ص ٣٠٧ حاشية الدسوقي .

(٣) المغنى ج ١ ص ٣٥٧ حاشية الدسوقي .

هذا بأنها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير إن وأخواتها . ويرى جماعة من الأصوليين والبيانين أن الكافة التي مع (إن) نافية وأن سبب ذلك إفادتها الحصر لأنَّ إنَّ للاثبات وما للنفي فلا يجوز أن يتوجهها معا إلى شيء واحد لأنه تناقض ورد ابن هشام^(١) على ذلك بأن ما يقل بنى على مقدمتين باطلتين بإجماع النحويين :

(أ) إذا ليست إن للاثبات وإنما هي لتوكيد الكلام إثباتا كان مثل إن زيدا قائم أو نفيًا مثل إن زيدا ليس بقائم ومنه « إن الله لا يظلم الناس شيئاً » .
(ب) وليست (ما) للنفي بل هي بمنزلتها في أخواتها ليتما ولعلما ولكنا وكأنا .. ونسب بعضهم القول السابق للفارس في الشيرازيات ، والفارس لم يقل ذلك وإنما قال . إن العرب عاملوا إنما معاملة النفي وإلا في فصل الضمير في قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامى الذمار وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثل
وقد سبق تدوين رأى الفارسي^(٢) :

وأرى أن (ما) الداخلة على (ليتما) زائدة للتوكيد إذا عملت معها ليت قياسا على (ما) التي يعمل مع وجودها حرف الجر كما في قوله تعالى : « فما رحمة من الله لنت لهم » فما زائدة ورحمة مجرورة بالباء وأتى بها لمجرد التقوية المجردة عن غيرها من المعاني . أما (ما) التي تهمل معها هذه الحروف فهي (ما) الكافة عن عمل الجر كالمتصلة (برب) نحو قول الشاعر :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوى شمالات

أما ما ذكر من أنها (كافة) في جميع الحالات فالواقع يتقضى لأن ليت تعمل مع وجودها فكيف نسميها كافة وما قيل من أنها نافية فقد ردَّ على ذلك ابن هشام ورده قوى مرض .

(١) المصدر السابق .

(٢) دلائل الإعجاز ص ٢٥٢ .

(٣) سورة آل عمران آية ١٥٨ .

المسألة (٣٦)

مَنْ^(١)

الملاحظ بعد المتابعة أن (من) تأتي للعاقل ، وهذا في الاستعمال المعهود لها حيث وردت في كثير من النصوص القرآنية للعاقل كآيات الآتية : « من بعثنا من مرقدنا^(٢) » ، « فمن ربكما ياموسى^(٣) » « ومن يغفر الذنوب إلا الله^(٤) » « ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض^(٥) » ومن ذلك قول الشاعر سويد بن كاهل اليشكري :

رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يقطع

وقد تستعمل في غير العقلاء في الأحوال الآتية^(٦) :

١ - أن يكون الكلام في شيء له أنواع متعددة مفصلة بكلمة من وفي تلك الأنواع العاقل وغيره ، ومن ذلك قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشى على بطنه ومنهم من يمشى على رجلين ومنهم من يمشى على أربع^(٧) .

٢ - أن يقع من غير العاقل أمر لا يكون إلا من العقلاء ، وحيث تشبه بهم وتنزله منزلتهم في استعمالاته ، نحو : هذا صوت جميل فمن صاحبه ، عند سماع بلبل يفرد مثلاً .

٣ - أن يكون مضمون الكلام متوجها إلى شيء يشمل العاقل وغيره ولكننا نراعى أهمية العاقل فنغليه على من سواه ، نحو : أيها الكون العجيب من فيك ينكر قدرة الله ؟

(١) المغنى ج ١ ص ٣٢٨ .

(٢) يس آية ٥٢ .

(٣) طه آية ٤٩ .

(٤) آل عمران آية ١٣٥ .

(٥) سورة الحج آية ١٨ .

(٦) النحر الوافي ج ١ ص ٣٤٨ .

(٧) سورة النور آية ٤٥ .

وبعد هذا العرض يبدو مجانبة زعم قطرب — وهو وقوعها على غير من يعقل
دون اشتراط — للصواب .

وتقع من شرطية : من يعمل سوءا يجز به

واستفهامية : من بعثنا من مرقدنا

وموصولة : ألم تر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الأرض
ونكرة موصوفة : ولهذا دخلت عليها رب نحو : قول سويد بن كاهل
اليشكري :

رب من أنضجت غيظا قلبه قد تمنى لي موتا لم يطع

وقال حسان :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا
فالتقدير : على من هو غيرنا ، والجملة صفة أو صلة . وقال الفرزدق :
إني وإياك إذ حلت بأرجلنا كمن بواديه من المحل محطور
أي كشخص محطور بواديه .

وأجاز الكسائي زيادة من ، واستدل بقول الشاعر :

أل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القياثل والأثرون من عددا
أي والأثرون عددا ، وأنكر أن تكون نكرة إلا في موضع يخص النكرات ،
وخرج البيهقي السابقين على الزيادة كهذا البيت .

وأنكر البصريون القول بزيادة من لأنها اسم والأسماء لاتزاد ، وأولوا البيت على
أن من فيه نكرة موصوفة ، والتقدير : والأثرون من تعد عددا .

أما الكوفيون فمن السهل عليهم قبول قول الكسائي لأن قاعدتهم جواز زيادة
الأسماء ، ومن ذلك :

فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد إيانا^(١)

(١) لم يثر له على قائل درر ص ٧٠ .

(٢) لكعب بن مالك ، وقيل لحسان درر ص ٧٠ .

فيمن خفض غير . وقول الشاعر :

ياشاة من قنص لمن حلت له حرمت على وليتها . لم تحرم^(١)

وللرد على الكوفيين. نقول إن الزيادة معهودة في الحروف أما زيادة الأسماء فأمر غير معهود ، ويمكن تخرج الآيات كما خرجها البصريون بأن من في البيتين نكرة موصوفة أى على قوم غيرنا وياشاة إنسان قنص ، وهذا من الوصف بالمصدر كما يقول ابن هشام للمبالغة .

المسألة (٣٧)

زيادة من^(٢)

وردت (من) زائدة في كثير من الأساليب ، ولا يحكم بزيادتها عند الجمهور^(٣) إلا إذا كان مجرورها منفيًا بأى حرف من حروف النفي أو النهى . كما في الآيات الآتية : « وما من إله إلا إله واحد^(٤) » ، « وما تسقط من ورقة إلا يعلمها^(٥) » ، « قل ما أسأ لكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين^(٦) » ، أو نهى نحو : لا تظلم من أحد — أو استفهام بهل أو الهمزة كما في قوله تعالى « فهل ترى لهم من باقية » زاد الفارسي^(٧) أو شرط كما في قول زهير :

ومهما تكن عند امرئ من خليقة وإن خالها تخفى على الناس تعلم

(١) البيت لعنترة .

(٢) وردت زائدة في مائة وتسع وثمانين آية .

(٣) الجمع ج ٢ ص ٣٥ .

(٤) المائدة آية ٧٣ .

(٥) الأنعام آية ٥٩ .

(٦) سورة ص آية ٨ .

(٧) الجمع ج ص ٣٥ .

ويرى الأنخفش^(١) والكسائي وهشام جواز زيادتها دون قيد أو شرط فهي تزداد عندهم في النفي والإيجاب ومع النكرة والمعرفة لصحة السماع بذلك فقد استدلوا بما حكى البغداديون في قول العرب : قد كان من مطر ، حيث زبدت في الموجب ويقولون تعالى « يغفر لكم من ذنوبكم^(٢) » و « ولقد جاءك من نبي المرسلين^(٣) » و « قل للمؤمنين يغضوا من أبصارهم^(٤) » و « ولهم فيها من كل الثمرات^(٥) » وحديث « إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون » ويرى البصريون^(٦) أن (مِنْ) في الآيات التي استدل بها الأنخفش وصاحباها للتبعيض واسم إن في الحديث ضمير الشأن .

وقد طال الجدل بالتأويل والتخريج بين الفريقين ولكل منهما وجهة نظر . وأرى رأي الأنخفش وصاحبيه لأن مصادر الأدلة : القرآن والحديث وكلام العرب وقد جاء بكل منها ما يؤيد هذا الرأي دون إخلال بالمفهوم والمعنى وفي اعتبار (مِنْ) زائدة قوة وتأکید تزولان بالتأويل والتكلف في التخريج ، وهناك من الأساليب ما يتنافى معناه مع التأويل ، فقولته تعالى : « ولقد يقنهم من عذاب^(٧) غليظ » في سبيل الرد على الكافر الذي قال : « وما أظن الساعة قائمة ولئن رجعت إلى ربي إن لي عنده للحسنى » فجاء الرد المؤكد وزيادة (مِنْ) « فلننبئن الذين كفروا بما عملوا ولنذيقنهم من عذاب غليظ » فالتعقيب هنا يتنافى مع ما ينبغي من قوة الرد من تأكيد يرد على الكافر الذي ينكر قيام الساعة ويتنظر عند ربه الحسنى كما أنها زادت في الإثبات في تمييز كم التحيرة كما في قوله تعالى : « وكم أرسلنا من بني^(٨) » « وكم تركوا من جنات وعيون^(٩) » .

(١) المجموع ج ٢ ص ٣٥ .

(٢) نوح آية ٤ .

(٣) الأنعام آية ٣٤ .

(٤) النور آية ٣٠ .

(٥) محمد آية ١٥ .

(٦) مع المراجع ج ٢ ص ٣٥ .

(٧) نصت آية ٥٠ .

(٨) الزخرف آية ٦ .

(٩) الدخان آية ٢٥ .

بقى أن نناقش مدلول النكرة في حيز النفي وشبهة مع زيادة (من) يكاد يجمع علماء النحو على أن من النكرات ما يفيد مع زيادة من التنصيص على العموم وبدون زيادة مِنْ لا يفيد هذا التنصيص ووضحوا ذلك بما يأتي : فقد قالوا بجواز العبارة الآتية : ما جاءني رجل بل رجلان ، لأن كلمة رجل هذه لا تفيد التنصيص على العموم بخلاف : ما جاءني من رجل ، فلا يصح ، بل رجلان ، لأن كلمة رجل في حيز (مِنْ) نصت على أن كلمة رجل أفادت نفي عموم الجنس ففائدة الزيادة هنا التنصيص على العموم وفي ذلك يقول الرضي^(١) فهي أذن لتأكيد ما استفيد من النكرة في غير الموجب من الاستغراق ، وذلك أن النكرة في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتل غير ذلك . كما أن من النكرات ما يفيد في حيز النفي وزيادة (مِنْ) التأكيد وهذه النكرات : (أحد ، ديار ، غريب » فمثل هذه الكلمات تفيد دون زيادة (مِنْ) النص على العموم والشمول وزيادة (مِنْ) يؤكد هذا المعنى بحسب مدلولها الأصلي .

ويقول الزركشي^(٢) : وما ذكرنا من تباين المعنيين خلاف ما نص عليه سيبويه من تساويهما .

قال الصفار^(٣) : وهو الصحيح عندي وأنها مؤكدة في الموضعين فإنها لم تدخل على : (ما جاءني رجل) ألا وهو يراد به : (جاءني أحد) لأنه قد ثبت فيها تأكيد الاستغراق مع (أحد) ولم يثبت لها الاستغراق فيحمل هذا عليه فلهذا كان مذهب سيبويه أولى .

ووضح من هذه المناقشة أن هناك من يرى أن (مِنْ) في مثل (ما جاءني) من رجل ، غير زائدة لأنها أفادت معنى جديدا وهو التنصيص على العموم الذي لم يكن موجودا قبل هذا .

(١) الكافية ج ٢ ص ٣٢٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المتصل ج ٨ ص ١٣ .

والواقع أن (مِنْ) زائدة ومؤكدة أُنِي بها بقصد النص على العموم كما يقول شارح المفصل^(١) : وذلك أنه كما يجوز أن يقال ما جاءني رجل ويراد به نفى واحد من النوع كذلك يجوز أن يقال ما جاءني ما جاءني رجل ويراد به نفى الجنس كما تنفيه بقولك ما جاءني أحد فإذا أدخل (مِنْ) فإنما ندخلها تأكيداً وتقوية لأن عدم الاحتمال والنص على المعنى هو التوكيد بعينه .

المسألة (٣٨)

مذ ومنذ^(٢)

نتناول منذ من حيث إنها مركبة أو بسيطة ، وتناولهما من حيث إنهما اسمان أو حرفان وإعراب ما بعدهما .

يقول الكوفيون : إن منذ مركبة ، فالفراء يرى أنها مركبة من (من) و (ذو) ويرى بعض الكوفيون أن أصل منذ من إذ فركبا وضم الذال للساكنين .

وغير الكوفيون يرون أنها مفردة وليست مركبة ، ومن حيث العمل فإن وليهما اسم مجرور فالجمهور على أنها حرفا جر ، وبعض البصريين على أنها اسمان ، وإذا لم يجر ما بعدهما فلا خلاف في كونهما اسمين ، لكن الخلاف في ارتفاع ما بعدهما وذلك على أقوال :

الأول : لجمهور البصريين ... أنها مبتدآن وما بعدهما خبرهما

الثاني : لأبي القاسم الزجاجي أنها خبرا مبتدأين مقدمان .

الثالث والرابع : يقول الفراء وبعض الكوفيين إنهما ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والأصل مذ كان يومان ، واختاره السهيلي وابن مالك . وقال البعض : خبر لمحذوف .. أي رأيت من الزمان الذي هو يومان بناء على أن منذ

(١) المجمع ج ١ ص ٢١٦ ، الكافية ج ٢ ص ١١٨ ، المغنى ج ١ ص ٣٣٥ تحقيق محيى الدين .

مركبة من كلمتين من ذو الطائفة ، أما إذا وليهما الجملة الفعلية أو الاسمية^(١) فقليل
إنهما حينئذ طرفان مضافان قليل إلى الجملة ، وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة ،
وقيل مبتدآن فيجيب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر .

الخلافاً حول التركيب وعدمه لا أثر له ، ومن رأى منذ بسيطة وليست مركبة
كما أن الاتجاه إلى أنهما اسمان اتجاهاً سليم جرياً لهما على نظام واحد سواء كان ما
بعدهما مجروراً أم مرفوعاً فهما طرفان ، وفي حالة جر ما بعدهما فالجر بالإضافة
وهي حالة رفع المفرد مضافان لجملة حذف أحد ركنيها — اسمية أو فعلية —
وبذلك تلتزم إعراباً واحداً في حالة الجر وإعراباً واحداً في حالة الرفع .

(١) ومن مثله مجي الجملة الاسمية بعدها قول الأعشى :

وما زلت أبهى المال مذ أنا بالبع واجدا وكهلا حين شبت وأمردا
والفعلية قول يزيد بن المهلب :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسمما فأدرك خمسة الأشياء
وقول أبي ذؤيب :

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا منذ ابتدأت ومثل مالك ينفع

المسألة (٣٩)

مهما .. بسيطة أم مركبة

يقول البصريون^(١) إنها (ماما) الأولى شرطية ، والثانية زائدة ، وقال الكوفيون : أصلها مه بمعنى اكفف زيدت عليها (ما) فحدث بالتركيب معنى لم يكن ، وأجازه سيوية . وقال أبو حيان^(٢) : إنها بسيطة لأن التركيب لم يقم عليه دليل ، وقال الدماميني : وينبغي لمن قال بالبساطة أن يكتبها بالياء ، ولمن قال أصلها ماما أن يكتبها بالألف . وقال الزجاج^(٣) هي مركبة من مه بمعنى كف وما الشرطية ، قال الرضى : وفيه بُعد إذ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بعد .

والقول بأنها مركبة تكلف ، لأنه — كما هو معلوم — لا دليل عليه وإنما هو اجتهاد من النحويين لا يفيد .

(١) الأشموني ج ٤ ص ١٢ .

(٢) البيان ج ٤ ص ١٢ .

(٣) الكافية ج ٣ ص ٢٥٤ .

المسألة (٤٠)

نون الوقاية^(١) — هل يستغنى عنها ؟

يقول ابن الحاجب^(٢) :

ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي ، ومع المضارع عاريا عن نون الإعراب ، وأنت مع النون ولدن وإن وأخواتها مخير ، ويختار في ليت ، ومن ، وعن ، وقد ، وقط ، وعكسها لعل .

ومقتضى كلام ابن الحاجب ما يأتي :

- ١ - لزوم النون مع الماضي والمضارع العاري عن نون الإعراب .
- ٢ - جواز وجود النون بلا ترجيح مع لدن ، وإن ، وأن ، ولكن ، وكأن ، والمضارع الذى لحقته نون الإعراب .
- ٣ - ترجيح وجود النون مع ليت ، ومن ، وعن ، وقد ، وقط .
- ٤ - ترجيح تركها مع لعل .

ويقول الرضى في شرحه لنص ابن الحاجب :

- ١ - حذف النون من لدن لا يجوز عند سيبويه والزجاج إلا لضرورة ، وعند غيرها الثبوت راجع وليس الحذف للضرورة لثبوته في السعة ، وذلك للمحافظة على مسكون النون اللازم .
- ٢ - وجود النون جائز مع إن ، وأن ، وكأن ، ولكن .
- ٣ - المشهور في ليت عدم جواز حذف النون معها إلا لضرورة الشعر لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره ، وكذلك ليس . ومن الحذف مع ليت قول زيد الخليل :

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٣ ، ٢٤ ، المعضل ج ٣ ص ١٢٤ ، المننى تحقيق محيى الدين ج ٢ ص ٣٤٤ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ٢٣ ، ٢٤ .

كمنية جابر إذ قال ليتى أصادفه وأفقد بعض مالى
ومن الحذف مع ليس قول الشاعر :

عددت قومي كعديد الطيس إذا ذهب القوم الكرام ليسى
٤ - أما من ، عن ، وقد ، وقط ، فقد قال الجزولى : الإثبات فيها هو الأشهر ،
وعند سيبويه الحذف فى هذه الكلم ضرورة لا تجوز إلا فى الشعر كقول
الشاعر (١) :

أيها السائل عنهم وعنسى لست من قيس ولا قيس منى
٥ - أما لعل ويجل فالحذف أولى ، ومن ذلك قوله تعالى : « لعل أبلغ
الأسباب » .

٦ - أما أسماء الأفعال فيجوز إلحاقها كما يجوز تركها لأنها ليست أفعالا .

وقد ذكر الكوفيون (٢) فى فعل التعجب إسقاط النون نحو : ما أقرب منك ، وما
أحسنى وما أجمل . قال السيرافى (٣) : لست أدري عن العرب حكوا هذا أم
قاسوه على مذهبهم فى أفعل زيدا لأنه عندهم اسم فى الأصل .

وهذا تبدو مواضع نون الوقاية واضحة ، ورأى سيبويه فى جميع أحوالها أرجح
ومتفق مع النصوص .

(١) يقول ابن يعش : هذا البيت من الشواهد التى لا يعرف فائلها ج ٣ ص ١٢٥ المنعقل .

(٢) الكافية ج ٢ ص ٢٣ .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (٤١)

هلم

هلم عند بنى تميم يلحق الضمائر^(١) فإنهم يقولون هلم هلمى ، هلمما ، هلموا ، هلممن ، فهى عندهم فعل لأسم فعل^(٢) ، ويدل على ذلك أنهم يؤكّدونها بالنون نحو هلمن . قال سيبويه وقد تدخل الخفيفة والثقيلة — يعنى على هلم — قال لأنها عندهم بمنزلة رد ، وردا ، وردى ، وردوا ، وارردن ، وقد استعمل لها مضارعاً من قيل له هلم فقال لا أهلم . وأما أهل الحجاز فيقولون هلم فى الأحوال كلها كغيرها من أسماء الأفعال ، وقال الله تعالى : « قل هلم شهداءكم^(٣) » والقائلين لإخوانهم هلم إلينا^(٤) . وهى عند الحجازيين بمعنى احضر وتأتى عندهم بمعنى أقبل .

قال البصريون^(٥) : هلم مركبة من ها التثنية ولمّ التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه أى جمعه ، كأنه قيل اجمع نفسك إلينا . وقال الخليل : ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج . وقال الفراء^(٦) مركبة من هل التى للزجر ، وأم بمعنى اقصد . قال ابن مالك فى شرح الكافية : وقول البصريين أقرب إلى الصواب . قال فى البسيط : ويدل على صحته أنهم نطقوا بها فقالوا لم بمعنى احضر ، ومنه (هلم شهداءكم) أى أحضروهم .

(١) الأهموى ج ٣ ص ٢٠٦ .

(٢) يقول ابن يعيش : والمسلم أن بنى تميم وإن كانوا يجزونها مجرى الفعل فى اتصال الضمير بها لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدة فهى عندهم اسم للفعل وليست مبهمة على أصلها من الفعلية قبل التركيب والضم .

(٣) سورة الأنعام آية ١٥٠ .

(٤) سورة الأحزاب آية ١٨ .

(٥) الجمع ج ٢ ص ١٠٦ .

(٦) المصدر السابق .

يقول ابن يعيش : (وهى تكون على وجهين : متقدمة وغير متقدمة فالمتقدمة نحو قولهم هلم زيدا يعنى قرىبه وأحضره ، فتكون كهات ، قال الله تعالى : « هلم شهداءكم » وغير المتقدمة كقولك : هلم يازيد إيت ، قال تعالى : « هلم إلينا » فعدها بحرف الجر فيكون مجراه مجرى الأفعال التى تستعمل لازمة ومتعدية) .

اسم الفعل يلزم ضيغة واحدة ويجرى مجرى الأفعال ، وإذا ألحق به بنو تميم الضمائر فمعنى هذا أن كلمة هلم فعل وليست اسم فعل كما يقول ابن يعيش ، والقول بأنها مركبة تخمين بغير دليل ، فالتعبير وارد عن العرب كلمة واحدة فما الدليل على ادعاء التركيب ؟

المسألة (٤٢)

هل تأتى الواو زائدة؟^(١)

قال الكوفيون والأنخفش : وتكون زائدة نحو : (حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها^(٢)) وقال لهم خزننها) ، فلما أسلما وتله للجهين وناديتها^(٣) إحدى الواوين فى الآيتين زائدة إما الأولى وأما الثانية .

وقال غيرهم : لا تزداد وهى فيها عاطفة والجواب محذوف ، أو حالية فى الأولى .. أى جاءوها وقد فتحت أبوابها من قبل إكراما لهم من أن يقفوا حتى تفتح لهم .

وأثبت الحريرى وابن خالوية واو الثمانية .. قالا : لأن العرب إذا عدوا قالوا : .. ستة ، سبعة وثمانية إلهانا بأن السبعة عدد تام وما بعدها مستأنف ، واستدلوا بقوله تعالى : «سيقولون ثلاثة رابعهم كلبهم — إلى قوله : وثامنهم » وفى آية

(١) المجمع ج ٢ ص ١٢٠ .

(٢) سورة الزمر آية ٧٣ .

(٣) سورة الصافات آية ١٠٢ .

الجنة : « وفتحت أبوابها لأن أبوابها ثمانية » ، بخلاف آية جهنم « لأن أبوابها سبعة »

وقال ابن هشام^(١) الثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة أثبتها الكوفيون والأخفش وجماعة ، وحملوا على ذلك قوله تعالى : « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » بدليل الآية الأخرى : « حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها » وقيل هي عاطفة والزائد الواو في قوله تعالى : « وقال لهم خزنتها » وقيل هما عاطفتان . ثم يقول : والزيادة ظاهرة في قول الشاعر :
فما بال من أسعى لأجبر عظمة حفاظا وينوى من سفاهته كسرى
وقول الآخر :

ولقد ومقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يغبني
والواضح من تردد ابن هشام بين الزيادة والمعطف أن زيادتها ليست نعبا ، كما أن زيادتها في الآيتين محتملة ، والدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال ، ولهذا أرى أنها عاطفة ويفهم جواب الشرط من السياق .

(١) المغني حاشية الأمر / ١ / ٣٥ .

المسألة (٤٣)

هل تعطف الواو عاملاً محذوفاً على آخر مذكور ؟

يقول ابن مالك^(١) : وما تختص به الواو عطف عامل حذف وبقي معموله على عامل ظاهر يجمعها معنى نحو قوله تعالى : تبوعوا الدار والإيمان^(٢) وأصله واعتقدوا الإيمان لأن فيه وفي تبوعوا معنى لازموا وألفوا . وقول الشاعر :

علفتنا تينا وماء بارداً أى وسقيتها والجامع الطعم
وقول الآخر :

وزججن الحواجب والعيوننا أى وكحلن العيون والجامع التحسين
وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل مناسب كما تقدم لتعذر
العطف ، وجعله قوم من عطف المفرد بتضمين الفعل الأول معنى يتسلط به
عليه ، فيقدر : أثر الدار والإيمان ونحوه . قال أبو حيان : فركب ابن مالك من
المذهبين مذهبا ثالثا .

وقال أبو حيان في الإرتشاف : الذى أختاره التفصيل ، وذلك أنه صح نسبة
العامل الظاهر الأول لما يليه حقيقة فالإضمار متعين فى الثانى لأنه أكثر من
التضمين نحو : يجده الله أنفه وعينه . أى ويفقأ عينيه ، فنسبة الجده إلى الأنف
حقيقة ، وإلا — أى وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة فالتضمين متعين فى الثانى
لتعذر الإضمار نحو : علقت الدابة تينا وماء .. أى أطعمها أو غلوتها .

والأكثر على أن التضمين ينقاس^(٣) وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى
معنى لهما ، ومنع بعضهم قياسه .

(١) المجمع ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) سورة الحشر آية ٩ .

(٣) ومن هؤلاء الكوفيين ، كما أن الجمع وافق على أنه قياس لاسماعي — النحو الباقى ج ١ ص ٥٥٢ .

ورأى أى حيان يستحق التقدير والتفضيل ، وذلك أنه يعتمد فى كثير من آرائه على التفكير الذى يدعو للاحترام ويبعد عن التقدير والتأويل إلا للضرورة ، فلم يلجأ إلى التقدير إلا بعد أن تعذر التضمن .

المسألة (٤٤)

اختصاص الواو بعطف مالا يستغنى عنه

ويقول السيوطى^(١) تختص الواو بعطف مالا يستغنى عنه نحو : اختصم زيد وعمرو ، وهذان زيد وعمرو ، والمال بين زيد وعمرو ، وأما قول امرى القيس : بين الدخول فحومل فتقديره بين فواحسى الدخول واجاز الكسائى العطف فى ذلك بالفاء وثم وأو .

ومن الجلى فى هذه الأمثلة أن العامل فيها يتطلب المشاركة والمصاحبة لأنه لا يكون إلا من اثنين ، والواو تختص بذلك ، فرأى الكسائى فى جواز العطف بالفاء وثم وأو يتنافى مع ما يقتضيه العمل ، لأن كل حرف من الثلاثة له اختصاص ومعنى يخالف ما تختص به الواو .

(١) الجمع ج ٢ ص ١١٩ .

المسألة (٤٥)

هل الواو ترتب ؟

ذهب^(١) بعض الكوفيين إلى أنها ترتب^(٢) ، وحكى عن قطرب وثعلب والرعي وبذلك يعلم أن ما ذكره السيرافي والسهيلي من إجماع النحاة بصريهم وكوفيهم على أن الواو ترتب غير صحيح .

وجاء في المهمه أن الواو لمطلق الجمع .. أى الاجتماع في الفعل من غير تقييد بمحصوله من كليهما في زمان أو سبق أحدهما^(٣) . وقال قطرب والرعي وهشام وثعلب وغلانة أبو عمر والزاهد وأبو جعفر أحمد بن جعفر الدينوري هي للترتيب^(٤) ، قالوا : لأن الترتيب في اللفظ يستدعى سببا ، والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أى حيان رد به على ادعاء السيرافي وغيره إجماع البصريين والكوفيين على أنها لا تفيد ، ونقله ابن هشام عن الفراء أيضا والرضي عن الكسائي وابن درستورية ، ورد بلزوم التناقض في قوله تعالى : « وادخلوا الباب سجدا وقلوا حطه » مع قوله في موضع آخر : « وقلوا حطة وادخلوا الباب سجدا » والقصة واحدة .

وقال ابن كيسان^(٥) هي للمعية حقيقة واستعمالها في غيرها مجاز ، قال : لأنها لما احتملت الوجوه الثلاثة ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدل على التفرق .

(١) الأشموني ج ٢ ص ٩١ .

(٢) الجمع ج ٢ ص ١٢٩ .

(٣) فقولك جاء زيد وعمرو يحتمل على السواء أنها جاءت معا أو زيد أولا أو آخر ، ومع ورودها في المصاحبة فأغبيناه وأصحاب السفينة . وفي السابق ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم ولما تأخر كذلك : كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك .

(٤) الجمع ج ٢ ص ١٢٩ .

(٥) الجمع ج ٢ ص ١٢٩ .

وعكسه الرضى فقال : لقائل أن يقول استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز
وهي في أصل الوضع للترتيب .

وقال ابن مالك^(١) المعية فيها أرجح من غيرها ، والترتيب كثير وعكسه قليل .
قال أبو حيان^(٢) (وهو قول مخترع يخالف لمذهب الأكثرين وغيرهم) .

وبمتابعة الواو في كثير من الشواهد وجدت أنها تفيد مطلق الاشتراك والجمع في
المعنى بين المتعاطفين ، ولا تختص بترتيب ، فقد تعطف مصاحبا للمعطوف عليه
في الحكم وقد تعطف متأخرا في الحكم ، وقد تعطف متقدما حسب القرينة
والمقام ، فالمصاحب كما في قوله تعالى : « فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ » والمتأخر
على متقدم نحو قوله تعالى : « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ » والمتقدم على متأخر
نحو قوله تعالى : « كَذَلِكَ يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ » .

المسألة (٤٥)

وسط

يندر فيه التصرف (وسط) ساكن الوسط ، قال ابن مالك : تجرده من
الظرفية قليل لا يكاد يعرف ، ومنه قول الشاعر يعصف سحابا :
وَسَطَ كَالْبِرَاعِ أَوْ سُرُوجِ الْمَجْدَلِ طَوْرًا يَخْبُو وَطَوْرًا يَنْبُرُ^(٣)

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت لعدي بن زيد العبادي : الباع : ذباب يرى بالليل كأنه زنار ، المجدل : القفز العيني جـ ٢

ص ١٢١ .

فوسط مبتدأ خبره كالبراع ، أما وسط المتحرك السين فاسم ، قال في البسيط : جعلوا الساكن طرفا والمتحرك اسم ظرف ، فالأول نحو : زيد وسط الدار ، الثاني نحو : ضربت وسطه^(١) .

وقال الفراء^(٢) : إذا حسنت فيه بين كان طرفا نحو : قعدت وسط القوم ، وإن لم تحسن فاسم نحو : احتجم وسط رأسه ، ويجوز في كل منهما التسكين والتحريك لكن لسكون أحسن في الظروف ، والتحريك أحسن في الاسم . وأما بقية الكوفيين فلا يفرقون بينهما ويجعلونها ظرفين ، إلا أن ثعلب قال : يقال وسط - بالسكون في المتفرق الأجزاء نحو وسط الأقوام ، ووسط - بالتحريك - فيما لا تتفرق أجزأه نحو وسط الرأس ، وتابعه المزروقي . قال أبو حيان : وقول الفرزدق :

أنته بمعلوم كأن جينه صلاية ورس وسطها قد تغلقا^(٣)

شاذ من حيث استعمال وسط مرفوعا بالابتداء ، وعند الكوفيين من حيث استعمالها فيما لا تتفرق أجزأه وهو الصلاية .

رأى الفراء أنسب لأنه يوحد الاستعمال ويقدر المعنى لأنه يمكن إدراك المعنى المقصود من الكلمة دون الاعتماد على ضبط بنيتها .

(١) وجاء بكتاب بكتاب (مختصر في النحو) لأبي علي الأصبغاني تحقيق الدكتور عبد الحسين القبلي - كلية الآداب جامعة العراق باب وسط ووسط : اعلم أن وسطا إذا كان اسما فتحت السين منه وأحرقت الإعراب عليه في كل وجه ، وإذا كان طرفا أسكنت السين ونصبته أبدا (مجلة المورد - المجلد الثالث - الجمهورية العراقية) .

(٢) الصيان ج ٢ ص ١٣١ .

(٣) المعلوم : الشعر الذي أزيل بالجلد أو الجلطين مشى سمي به مفرد ، والصلابة بفتح الصاد الخمر الأملس ، تغلق : تشقق ، اليرس : نبت أصفر يصبغ به .

الباب الثالث

ركنا الجملة

الباب الثالث
ركنا الجملة
الحديث في ركني الجملة

الفصل الأول

الجملة الاسمية والعوامل التي تدخل عليها

المسألة (٤٧)

رافع المبتدأ والخبر^(١)

يرى سيويه والجمهور أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء ورافع الخبر^(٢) المبتدأ وقيل العامل في الخبر هو الابتداء أيضا لأنه طالب لهما وعليه الأخفش وابن السراج والرماني ورد بأن أقوى العاملين وهو الفعل لا يعمل رفيعين . وقيل العامل فيه الابتداء والمبتدأ معا .

وذهب الكوفيون^(٣) إلى أنهما ترافعا كأدوات الشرط عاملة معمولة وهذا المذهب اختاره ابن جنى وأبو حيان وهو المختار عندي^(٤) وللكوفيين قول آخر أن المبتدأ مرفوع بالذكر الذي في الخبر نحو : زيد ضربته لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوبا للضمير . فإذا لم يكن ثم ذكر نحو القائم زيد ترافعا وعلى قول الجمهور : اختلف في الابتداء فالأصح أنه جعل الاسم أولا ليخبر عنه وقبل تجرده من العوامل اللفظية أي كونه مغرى منها .

هذا الخلاف لا أثر له في الإعراب ولا في المعنى لذلك أرى أن ترجيح رأي على آخر والجري وراء العلة والسبب لا فائدة منه .

(١) مع ج ١ ص ٩٤ .

(٢) وهذا رأي ابن مالك :

كذلك رفع خبر بالمبتدأ

ورافعا مبتدأ بالابتداء

(٣) قال في الكافية ج ١ ص ٨٧ : وقال الكسائي والفراء يترافعان وقال الكوفيون المبتدأ الأول يرتفع بالضمير انماذ إليه من الخبر لاشتراطهم الضمير في الخبر الجامد أيضا ، وقال في المفصل ج ١ ص ٨٤ : مثل ذلك ومثل بالعاملين اللذين يعمل أحدهما في الآخر بقوله تعالى : « أيما ما تدعوا فله الأسماء الحسنى » فمضب أيما تدعوا وجزم تدعوا بأي وكذلك « أيما تكونوا يدرككم الموت ولو كنتم في بروج مشيدة » والرد على ذلك بإسهاب في المفصل .

(٤) السيوطي .

المسألة (٤٨)

الخبر المفرد الجامد نحو : (زيد أسد) هل يتحمل (١) ضميراً ؟

زعم الكسائي أنه يتحملة ونسبه صاحب البسيط وغيره إلى الكوفيين والرماني قال ابن مالك وهي دعوى لا دليل عليها قال أبو حيان وقد رد بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً فيقال هذا أخوك هو وزيد كما تقول زيد قائم هو وعمرو .

وقال في الكافية (٢) : وأما الجامد فإن كان مؤولاً بالمشتق نحو قولك هذا القاع عرج كله أى غليظ تحمل الضمير فكله ههنا تأكيد للضمير ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر وإن لم يكن مؤولاً به لم يتحملة خلافاً للكسائي فكأنه نظر إلى أن معنى زيد أخوك يتصف بالأخوة . وهذا زيد أى متصف بالزيدية أو محكوم عليه بكذا وذاك لأن الخبر عوض فيه معنى الإسناد بعد أن لم يكن فلا بد من رابط وهو الذى يقدره أهل المنطق بين المبتدأ والخبر فالجامد كله متحمل لضمير على هذا عند الكسائي لكنه لم يشابه الفعل فلم يرفع الظاهر كالمشتق أما المشتق فهو متحمل الضمير اتفاقاً .

يقول ابن يعيش (٣) : (ثم المفرد على ضربين يكون متحملاً للضمير ونحالياً منه فالقسم الأول الذى يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والدليل على تحملها الضمير أنك لو أوقعت موقع الضمير ظاهراً لكان مرفوعاً نحو زيد ضارب أبوه ومكرم أخوه . وحسن وجهه .
وأما القسم الثانى وهو ما لا يتحمل الضمير من الأخبار وذلك إذا كان الخبر اسماً

(١) مع ج ١ ص ٩٥ .

(٢) ج ١ ص ١٧٠ .

(٣) الفصل ج ١ ص ٨٧ .

محضاً نحو زيد أخوك ، وعمرو غلامك فهذا ما لا يتحمل الضمير لأنه اسم محض
عارض الوصفية

وقد ذهب الكوفيون وعلى بن عيسى الروماني من المتأخرين من البصريين إلى أنه
يتحمل الضمير قالوا : إنه وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو
صفة ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن
الشخص بأنه مسمى بهذه الأسماء وإنما المراد إسناد معنى الأخوة وهو القرابة
ومعنى الغلامية وهو الخدمة وهذه المعاني أفعال .

وأرى أن الخبر المفرد قد يكون جامداً غير مؤول بالمشتق وذلك إذا أريد بالجامد
ذاته الأصلية حقيقة كما إذا رأيت أسداً في حديقة الحيوانات فقلت هذا أسد
فمثل هذا الاستعمال لا يراد بكلمة أسد فيه الشجاع وإنما أريد به حقيقة الأسد
ومثل هذا الجامد لا يتحمل ضميراً وإن خالف هذا رأى الكسائي الذي يقول :
بأن الجامد يتحمل الضمير بلا تفصيل .

وأما الجامد الذي يؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير وذلك إذا قلنا هذا أسد
للرجل الشجاع وإنما المراد الحكم على المشار إليه بالشجاعة . وقد أيد هذا أبو
حيان بقوله : بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكداً .

كما أن الفارق بين الجامد والمشتق أن المشتق يرفع الضمير والظاهر مثله مثل
الفعل . أما الجامد فباتفاق لا يرفع الظاهر وهذا دليل على أنه لا شبه بينه وبين
الفعل .

المسألة (٤٩)

إذا وقع الظرف خبراً^(١)

اختلف في عامل الظرف والمجرور :

يقول السيوطي : (الأصح أنه كون مقدر . وقيل المبتدأ وعليه ابن خروف ونسبه ابن أبي العافية إلى سيويه وأنه عمل فيه النصب لا الرفع ورد بأنه مخالف للمشهور من غير دليل وقيل المخالفة وعليه الكوفيون . ورد بأن المخالفة معنى لا يختص بالأسماء دون الأفعال فلا يصح أن يكون عامله لأن العامل اللفظي شرطه أن يكون مختصاً ، فالمعنى الأضعف أولى .

وعلى الرأي الأول يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل وقد رجح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل لأن الأصل في الخبر الإفراد وقد صرح به في قول الشاعر^(٢) :

لك العز إن مولاك عز وإن يهن فأنت لدى بجموحة الهون كائن
ولتبعيته في بعض المواضع وهو ما لا يصح فيه الفعل نحو : (أما عندك فزيد ،
وخرجت فإذا عندك زيد) لأن أما وإذا الفجائية لا يليهما فعل .

ورجح ابن الحاجب تبعاً للزنجشري والفارسي تقدير الفعل لأنه الأصل في العمل ولتبعيته في الصلة^(٣) ، وأجيب بأنه في الصلة وقع موقع الجملة وفي الخبر موقع المفرد فإن قدرت اسم الفاعل كان الخبر مفرداً وإن قدرت الفعل كان جملة فلا تخرج عن القسمين ، وقيل هو قسم برأسه وعليه ابن السراج .

(١) مع ج ١ ص ٩٨ .

(٢) درر ج ١ ص ٧٥ .

(٣) يقول ابن يعيش : الظرف والمجرور لابد لهما من متعلق والأصل أن تتعلق بالفعل ، وإنما يتعلق بالاسم إذا كان في معنى الفعل ومن لفظه ولا شك أن تقدير الأصل الذي هو الفعل أولى .
المفصل ج ١ ص ٩٠ .

المسألة (٥٠)

هل الخبر الظرف أو العامل فيه

ذهب ابن كيسان^(١) إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف وأن تسمية الظرف خبراً مجاز وتابعه ابن مالك^(٢) .

وذهب الفارسي وابن جنى^(٣) إلى أنه الظرف حقيقة ، وأن العامل صار نسبياً منسياً .

ويقول ابن يمين^(٤) : (واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً فليس الظرف بالخبر على الحقيقة ، وإنما الظرف معمول الخبر .

والتقدير في (زيد عندك) زيد استقر عندك . فهذه هي الأخبار في الحقيقة بلا خلاف بين البصريين وحذف استقر إيجاز .

ويقول أيضاً^(٥) : وإذا قلت : زيد عندك ، فعندك ظرف منصوب بالاستقرار المحذوف ، وفيه ضمير ، والظرف وذلك الضمير في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ .

وإذا قلت : زيد في الدار فالجار والمجرور في موضع نصب بالاستقرار والجار والمجرور والضمير المنتقل إليه في موضع رفع بأنه خبر المبتدأ .

وذهب الكوفيون^(٦) : إلى أن الظرف ينتصب بالخلاف لأنك إذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد فهو منصوب بالخلاف بخلاف زيد أخوك فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر .

(١) المجموع ج ١ ص ٩٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المفصل ج ١ ص ٩٠ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

ثم يقول بعد ذلك :

وهذا قول فاسد لأنه لو كان الخلاف يوجب النصب لانتصب الأول كما ينتصب الثاني ، لأن الثاني إذا خالف الأول فقد خالف الأول الثاني أيضا .
وهذا التحليل من ابن يعيش لرأى الكوفيين معقول ومقبول .

المسألة (٥١)

الإخبار بظرف الزمان عن اسم المعنى

إذا كان الظرف معرفة وكان واقعا في جميعه جاز رفع الظرف ونصبه بالإجماع نحو : صيامك يوم الخميس بالوجهين .

يقول السيوطي^(١) : والنصب هو الأصل والغالب .

أما إذا كان الظرف نكرة فالكوفيون يوجبون الرفع نحو : (ميعادك يوم أو يومان) ، قال تعالى : « غلوثها شهر ورواحها شهر^(٢) » « وحمله وفصاله ثلاثون شهرا^(٣) » .

والبصريون يميزون^(٤) مع الرفع والنصب والجبر بفي . وكذا إن كان معرفة ولكنه واقع في أكثره كقوله تعالى : « الحج أشهر^(٥) » وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة .

يقول السيوطي^(٦) : والنصب أجود وقد روى بالوجهين قول النابغة :
زعم البوارح أن رحلتنا غدا وبذاك خبرنا الغداف^(٧) الأسود

(١) مع ج ١ ص ٩٩ .

(٢) سورة سبأ آية ١٢ .

(٣) سورة الأحقاف آية ١٥ .

(٤) الكافية ج ١ ص ٩٤ .

(٥) سورة البقرة آية ١٩٧ .

(٦) مع ج ١ ص ٩٩ .

(٧) الغداف = غراب القبط .

ويبدو من هذا العرض أن البصريين يجيزون الرفع والنصب في الجميع وهو رأى حسن لأن التفريع والتقسيم شاقان والجواز المطلق رخصة يحسن الأخذ بها .

المسألة (٥٢)

إذا قلت اليوم الجمعة^(١)

جاز رفع اليوم ونصبه وكذلك نحو الجمعة مما تضمن عملاً^(٢) كالسبت والعيد والفطر والأضحى والنيروز فإن في الجمعة معنى الإجماع وفي السبت معنى القطع وفي العيد معنى العود وفي الفطر معنى الإفطار وفي الأضحى معنى التضحية وفي النيروز معنى الإجماع .
(وكذا اليوم يومك أو أمرك)

وأما الأحد وما بعده من الأيام فلا يجوز فيه إلا الرفع لأن ذلك لا يتضمن عملاً والنصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء .
وأجاز الفراء وهشام النصب في ذلك أيضاً بناء على الآن أى على معنى أن الآن أعم من الأحد والاثنين .

وواضح أن التفرقة بين يومى الجمعة والسبت وبين أيام الأسوع الأخرى صعبة وأن التضمن الذى يتحدث عنه النحاة بعيد المراعاة عند التحدث فالتحدث قطعاً لم يقصد حين يقول : اليوم السبت أو اليوم الجمعة أن السبت فيه معنى القطع وأن الجمعة فيه معنى الاجتماع ، ولذلك فإنى أرى أن التفرقة تكلف وأن رأى الفراء وهشام أولى بالاتباع تيسيراً وتوحيداً للقاعدة .

(١) مع ج ١ ص ١٠٠ الكتابة ج ١ ص ٩٦ .

(٢) فوه مما تضمن عملاً كالسبت يشير إلى معنى السبت في اللغة العبرية وفي اللغة العربية أيضاً إذ معناه في العربية اراحة وهي تقتضى الاجتماع للأهل ، وجاء في القرآن « ويوم يستريحون لا تأتئهم » (أى الخيطان) بمعنى أنهم يوم يستريحون لا تأتئهم حيث أنهم

المسألة (٥٣)

خبر « لولا »

أطلق الجمهور^(١) وجوب حذف الخبر ولحنوا المعرى في قوله :
« يذهب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسه لسالا »
وقيده الرماني وابن الشجري والشلوبين وتبعهم ابن مالك بما إذا كان الخبر
الكون المطلق فلو أريد كون بعينه لا دليل عليه لم يجز الحذف فضلا عن أنه يجب
نحو : (لولا زيد سالمنا ما سلم) ومنه قول الرسول ﷺ : « لولا قومك حديثو
عهد بكفر لأست البيت على قواعد إبراهيم » فإن دل عليه دليل جاز الحذف
والإثبات نحو : (لولا أنصار زيد حموه لم ينج) ومنه بيت المعرى السابق .
والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناء على أنه لا يكون بعدها إلا كون
مطلق قال ابن أبي الربيع : أجاز قوم لولا زيد قائم لأكرمته ، ولولا زيد جالس
لأكرمته . وهذا لم يثبت بالسمع ، والمنقول لولا جلوس عمرو ولولا قيام زيد .
قال السيوطي^(٢) : والظاهر أن الحديث حرفته الرواية بدليل أن في بعض
الروايات لولا حدثان قومك وهذا جار على القاعدة .
وذهب قوم^(٣) إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وأنه الجواب^(٤) .
وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائها بها كما
يرتفع بالفعل الفاعل ورد بأنها لو كانت عاملة لكان الخبر أولى بها من الرفع
لاختصاصه بالاسم .

(١) مع ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) المصع ج ١ ص ١٠٥ .

(٣) ابن الطراوة ج ١ ص ٢٧٤ . المغنى ج ١ تحقيق محيى الدين .

(٤) يقول الرضى : ولا يجوز أن يكون جواب لولا خبره لكونه جملة خالية من العائد إلى المبتدأ في الأغلب

كما في لولا على هلك عمرو فخبره محذوف وجوبا ج ١ ص ١٠٤ كافية .

وذهب الكسائي إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا وجد زيد أو نحوه
لظهوره في قول الشاعر :

« لا زعمت أسماء ألا أحبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي^(١) »

وذهب جماعة من المتقدمين إلى أنه مرفوع بلولا لنيابتها مناب فعل تقديره لو لم
يوجد أو لم يحضر .

لقد أطلق الجمهور وجوب الحذف دون نظر إلى ما ورد من الشواهد ،
والشواهد الواردة في نص قرآني هو قوله تعالى : « ولولا فضل الله عليكم ورحمته
لكنتم من الخاسرين » وحديث الرسول ﷺ : « لولا قومك حديثو عهد بكفر
لأسست الكعبة على قواعد إبراهيم » .

وقول المعري :

يذيب الرعب منه كل غضب فلولا الغمد يمسكه لسالا
وفي سبيل التعصب للرأي أول الجمهور هذه النصوص فقالوا في الآية الكريمة :
إن الظرف متعلق بالفعل .

وقالوا في الحديث : إنه مروي بالمعنى . ولحنوا المعري في البيت .

وخرجوا قول الإعرابية :

فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه^(٢)

على أن الجملة اعتراضية أو حالية .

وهذا منطق غريب لأن المفروض أن النص مصدر التعميد ولا يصح اللجوء إلى
التأويل لمطابقة القاعدة .

ولهذا فإني أؤيد رأي الرماني وابن الشجري والشلوين وابن مالك لأن رأيهم
يتفق مع الشواهد .

(١) لم يعرف قائله درر ج ١ ص ٧٧ .

(٢) في رواية :

لزعزع من هذا السرير جوانبه

فوالله لولا الله لا رب غيره

ومن ذهب إلى أن الجواب هو الخبر فرائيه لا يتفق مع الواقع لأن الخبر هو الجزء المتمم للفائدة ، وإذا قلنا لولا محمد لأكرمتك لا يصح هذا لأن جملة : (لأكرمتك) لا تتم الفائدة بوقوعها خبرا عن محمد كما أن جملة الجواب قد تخلو من العائد نحو : لولا محمد هلك عمر .

أما رأى الكسائي ففيه تكلف لأن تقدير الفعل لا يحتاج الكلام إليه لأن الكلام تام ومفيد دون تقدير ، كما أن القول بأن لولا نابت مناب الفعل قلنا أيضا بحاجة إلى هذا التقدير لأن المبتدأ مرفوع بالابتداء كما هو معروف .

المسألة (٥٤)

جملة الخبر

يشترط في جملة الخبر أن يكون بها رابط كما يشترط فيها أن تكون غير ندائية فلا يصح : على يا هذا ، وأن تكون غير مبدوءة بكلمة لكن أو بل أو حتى لأن كل واحدة من هذه الكلمات تقتضي كلاما مفيدا قبلها فالاستدراك بكلمة (لكن) لا يكون إلا بعد كلام سابق وكذلك الغاية بكلمة (حتى) والإضراب بكلمة (بل) .

ويجوز أن تكون قسمية خلافا لثعلب^(١) نحو القوى والله ليهزم من عدوه ومن ذلك قوله تعالى : « والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا^(٢) » ، « والذين آمنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين^(٣) » .

كما يجوز أن تكون إنشائية طلبية وغير طلبية ، فالطلبية نحو : (المنزل نظفه)

(١) الجمع ج ١ ص ٩٦ .

(٢) سورة العنكبوت آية ٦٩ .

(٣) سورة العنكبوت آية ٩ .

ومنع ذلك ابن الأنباري^(١) بحجة أنها لا تحمل الصدق والكذب ، والخير صفة .
كذلك ورد بأن المفرد يقع خيراً إجماعاً ولا يحتمل ذلك .

وبالسمع قال تعالى : « الحاقة ما الحاقة » ، القارعة ما القارعة » . وقال
الشاعر :

قلب من عيل صبره كيف يسلو صاليا نار لوعة وغرام^(٢)
وغير الطلية نحو : الخير لعله قادم ، والتخلص نعم الصديق ، والظالم هوس
الحاكم .

ومنع الكوفيون^(٣) الجملة المصدرة بأن المكسورة نحو الصديق إنه مخلص . ورد
ذلك بالسمع . قال تعالى : « ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور^(٤) » .
وقد أعرب ابن يعيش^(٥) جملة « إن ذلك لمن عزم الأمور » خبر من .

المسألة (٥٥)

الروابط في الجملة الخبرية

.. (١) من بين الروابط تكرار المبتدأ بلفظه نحو : « الحاقة ما الحاقة » ، وأكثر ما يكون في مواضع التفعيم والتحويل ، وقيل إنه يختص بذلك ولا يجوز في غيره ، وقيل يختص بالضرورة ولا يجوز في غيرها ، وقيل يجوز في الاختيار بضعف وعليه سيويه .

وقال الإمام الرضى (٢) : لا تخلو الجملة الواقعة خبراً من أن تكون هي المبتدأ معنى أولاً فإن كانت لم تحتج إلى الضمير كما في ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكما في كقولك : مقول زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لأنها هو وإن لم تكن إياه فلا بد من ضمير ظاهر أو مقدر ، وقد يقام الاسم الظاهر مقام الضمير ، وإنما احتاجت إلى الضمير لأن الجملة في الأصل كلام مستقل فإذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير ... وهذا الضمير الرابطة — يجوز حذفه قياساً فالقياس في موضع وهو أن يكون الضمير مجروراً بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الأول نحو : (البر الكر بستين) أى الكر منه لأن جزئته تشير بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا .. قال الفراء : وتحذف أيضاً قياساً إذا كان الضمير منصوباً مفعولاً به والمبتدأ كل .

قال :

قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع (٣)

وقال :

ثلاث كلهن قتلت عمدا فأخزى الله رابعة تعود (٤)

(٣) لأن النجم العلوي خزاة ٣٦٣ .

(٤) لا يعرف قائله .

(١) مع ج ١ ص ٩٧٠ .

(٢) الكافية ج ١ ص ٩١ .

والسمع في غير ذلك . أما في المجرور فنحو قوله تعالى : « ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » . أى إن ذلك منه ، وأما في المنصوبات فيشترط كونه منصوباً بفعل لفظاً ، قال الشاعر :

فاقبلت زحفاً على الركبتين قشوب نسيت وثوب أجر
أو بصفة محلاً نحو : (أنا زيد ضارب) ولا يخص مع كونه سماعاً بالشعر خلافاً للكوفيين .

وأما المرفوع فلا ي حذف لكونه عمدة .
وأما وضع الظاهر مقام الضمير فإن كان في معرض التفعيم جاز قياساً كقوله تعالى : « الحاقة ما الحاقة » أى ماهى ، وإن لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول .

قال الشاعر :

لعمرك ما ممن بترك حقه ولا منسى ممن ولا متيسر^(١)
بحر (منسى) فإذا رفعته فهو خير مقدم على المبتدأ .
وقال الآخر :

لا أرى الميت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقير^(٢)
وإن لم يكن بلفظ الأول لم يجز عنده .
وقال الأخفش : يجوز وإن لم يكن بلفظ الأول في الشعر كان أو في غيره ...

يبدو بعد العرض السابق أن الخلاف يدور حول نقطتين :
الأولى : أن وضع الظاهر موضع المضمرة يجوز إذا كان للتفخيم أو التهويل وفي غير ذلك يشترط سيبويه لذلك شرطين : أحدهما : أن يكون ذلك في الشعر ، ثانيهما : أن يكون بلفظ الأول كما في قول الشاعر : لعمرك ...

(١) للفرزدق .

(٢) لعدي بن زيد .

وكما في قول الشاعر الآخر : لا أرى الموت يسبق الموت شيء
وإذا لم يكن في الشعر ولفظ الأول لا يجوز .

وقال الأنخفش : إن ذلك جائز في الشعر وفي غيره وإن لم يكن بلفظ الأول
بأن كان بمعناه نحو : الأسد ما الغضنفر .

ورأى الأنخفش يسير مع طبيعة الأشياء لأنه لا فرق في الاستعمال بين السيف
ما السيف وبين السيف ما المهند ، والمهند هو نفس السيف ، وما الفرق بين أن
يكون هذا في الشعر وبين أن يكون في النثر مادام الأسلوب معبراً ومفهوماً .

النقطة الثانية : في حذف المجرور والمنصوب سماعاً ، فالأول كما في قوله تعالى :
« ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور » .

والمنصوب كقول الشاعر^(١) :

فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوب نسيت وثوب أجر

وقد خص الكوفيون المنصوب بالشعر وهذا أيضاً تكلف بلا مبرر لأنه لا فرق
بين الشعر والنثر في التعبيرات السهلة ، فلو قلت مثلاً : (الرسالة كتبت)
أسلوب جائز الاستعمال ومستعمل فعلاً مثله كمثّل (وثوب أجر) .

وإن كان المعروف في لغة العرب أنه يتجاوز في الشعر ما لا يتجاوز في غيره .

(١) البيت لأمرئ القيس خزائن ج ١ ص ٢٧٤ .

المسألة (٥٦)

استتار (١) الضمير وظهوره

إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير قال ابن مالك بإجماع لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو زيد هند ضاربه أى هى :

قال أبو حيان (٢) : وليس كما ادعاه من الإجماع ففى الإفصاح أجاز بعض أهل عصرنا أن نقول زيد عمرو ضاربه هو فيكون ضاربا عائدا على عمرو وهو له وترفع الضمير به أو تجعله توكيدا .

وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خيف اللبس نحو زيد عمرو ضاربه هو أم لا نحو زيد هند ضاربا هذا مذهب البصريين .

وجوز الكوفيون (٣) الاستتار فى حالة الأمن وتبعهم ابن مالك واستدل بما حكاه الفراء عن العرب كل ذى عين ناظرة إليك أى هى ويقول الشاعر :

قوى ذرى المجد بانوها وقد علمت بكنه . ذلك عدنان وقحطان

أى بانوها هم وبقراءة أى عبلة إلى طعام (٤) غير ناظرين إناه بجر غير أى أنتم أو بقراءة فظلت أعناقهم لها خاضعين (٥) أى هم وتأول البصريون كل ذلك وأمثاله .

وأرى أن الخبر المشتق إذا جرى على غير من هو له وكان اللبس مأمونا جاز استتار الضمير فى المشتق ، وجاز إبرازه ، وإن لم يؤمن اللبس وجب إبرازه .

(١) مع ج ١ ص ٩٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) قراءة ابن أى عبلة سورة الأحزاب آية ٥٣ .

(٥) سورة الشعراء آية ٤ .

المسألة (٥٧)

دخول الفاء في الخبر^(١)

جائز وذلك في صور :

أحدها : أن يكون المبتدأ ال الموصلة بمستقبل عام نحو : « الزانية والزاني فاجلدوا ، والسارق والسارقة فاقطعوا .. » هذا ما جزم به ابن مالك ونقل عن الكوفيين والمبرد والزجاج . وذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة وخرجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر أى مما يتلى عليكم الزانية أى حكم ذلك ..

ثانيها : أن يكون المبتدأ غير ال من الموصولات ، وصلته ظرف أو مجرور أو جملة تصلح للشرطية وهى الفعلية غير الماضية وغير المصدرة بأداة شرط أو حرف استقبال كالسين وسوف ولن أو بقدر وما النافية مثال الظرف .

ما لدى الحازم الليب معارا فمضون وماله قد يضيع^(٢)

ومثال المجرور قوله تعالى : « وما بكم من نعمة فمن الله^(٣) » .

ومثال الجملة « وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم^(٤) » وجوز ابن الحاج دخولها والصلة جملة فعلية مصدرة بشرط نحو : (الذى إن يأتني أكرمه فهو مكرم) حكاه في البسيط ورد بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط وهو هنا منتف لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط . وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل ماض نحو : (الذى زارنا أمس فله كذا) واستدل بقوله تعالى : « وما أصابكم يوم التقى الجمعان فيأذن الله^(٥) » وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب^(٦) . وأوله المانعون على معنى التبيين أى ما

(٤) سورة الشورى آية ٣٠ .

(٥) سورة آل عمران آية ١٦٦ .

(٦) سورة الحشر آية ٦ .

(١) الكافية ج ١ ص ١٠١ ، الجمع ج ١ ص ١٠٩ .

(٢) لا يعرف قائله :

(٣) سورة النحل آية ٥٣ .

تبين إصابته إيّاكم وهو بعيد . وجوز بعضهم دخولها والصلة فعل وإن لم يقبل الشرطية حكاه ابن عصفور فأجاز نحو : (الذى ما يأتينى فله درهم) ولم يجز دخول أداة الشرط على ما النافية لأن هذا ليس شرطاً حقيقة وإنما هو مشبه به ، ورد بأن ذلك غير محفوظ من كلام العرب .

ثالثها : أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحد الثلاثة الظرف والمجرور والفعل الصالح للشرط نحو : (رجل عنده حزم فهو سعيد) ، وعبد للكريم فما يضيع ، ونفس تسعى فى تجارتها فلن تخيب . وخص ابن الحاج ذلك بكل والصحيح التعميم .

رابعها : جوز الألفش دخولها فى كل خبر نحو : (زيد فمنطلق) واستدل بقول الشاعر :

« وقائلة خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحين خلو كما هي^(١) »

وقول عدى بن زيد :

« أرواح مودع أم بكور أنت فانظر لآى ذاك تصير »

والجمهور أولوا ذلك على أن خولان خبر مبتدأ (هو) محذوف (وأنت) فى البيت الثانى فاعل لفعل مقدر فسر الظاهر .

وجوز الفراء والأعلم دخولها فى كل خبر هو أمر أو نهى نحو زيد فاضربه ، وزيد فلا تضربه واستدلا بقوله تعالى : « هذا قليدو قوة... »^(٢) .

وقول الشاعر :

« يا رب موسى أظلمى وأظلمه فاصبب عليه ملكا لا يرحمه^(٣) »

الأصل فى جواز دخول الفاء مشابهة الاسم الموصول فى عموميته لأسماء الشرط والفاء تدخل فى بعض صور جواب الشرط ، ولما كان هذا هو الأصل فإلى لا أرى

(١) لا يعرف قائله .

(٢) سورة ص آية ٥٧ .

(٣) لم يعرف قائله .

للتفرقة بين (ال) وغيرها من الموصولات سببا وجيها أو علة تستحق الخلاف
ولهذا فرأى الكوفيين في هذه المسألة تحقيق بالتأييد لأنه بعيد عن التكلف في
التأويل كما سبق .

كما أن ما ذهب إليه الفراء والأعلم من جواز دخول الفاء على كل خبر أمر أو
نهي غير سائغ إذ ليس من المقبول أن نقول : (محمد فأكرمه) إذ السائغ (محمد
أكرمه) لأن الفاء تفيد مع الربط الترتيب وليس في التعبير ما يتطلب ذلك فذكرها
حشو .

المسألة (٥٨)

هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر
مطابق للمضاف والمضاف إليه من غير عطف
كقولهم : « ركب الناقة طليحان »

للتحويين في ذلك رأيان :

أحدهما : لا يجوز وعليه أكثر البصريين^(١) .

والثاني : نعم وعليه الكسائي وهشام وجزم به بن مالك على أن التقدير (ركب
الناقة والناقة طليحان) فحذف المعطوف لوضوح المعنى .

وجوز بعضهم أن يكون على حذف المضاف أى ركب الناقة أحد طليحين
ومثله غلام زيد ضربتهما .

وأرى أن مثل هذا التركيب يجب أن يقتصر استعماله على الوارد من كلام
العرب ولا يقاس عليه لأنه غير مستساغ والمعروف عن النحويين أنهم يقولون إن
المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد وبناء عليه لا يستساغ أن أقول : (نائب
الوزير متلازمان) لأنه إخبار بالمشي عن المفرد .

ومن أجاز مثل هذه الأساليب منع تقديم الخبر فلا يقال طليحان ركب الناقة
بحجة أنه لم يقم دليل سابق على تشنية الخبر ، والخبر عنه واحد وهذا يدل على
غرابية هذا التعبير وبخاصة في الفصيح من الكلام .

وجاء بلسان العرب^(٢) : ومن كلام العرب : (ركب الناقة طليحان) أى
والناقة لكنه حذف المعطوف لتقدم ذكر الناقة والشيء إذا تقدم دل على ما هو
مثله ، ومثله من حذف المعطوف قول الله عز وجل : « قتلنا اضرب بعصاك
الحجر^(٣) فانفجرت منه » أى فضرب فانفجرت فحذف فضرب وهو معطوف
على قوله قتلنا .

(٢) ج ١١ ص ٥٢١ طبعة بيروت .

(٣) سورة البقرة آية ٦٠ .

(١) مع ج ١ ص ١٠٨ .

المسألة (٥٩)

هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ أو معطوف عليه بواو
وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو
« عبد الله والريح يباريها^(١) » ؟

قيل : لا لأن يباريها خبر عن أحدهما فيلزم بقاء الآخر بلا خبر .
وقيل : نعم واختاره ابن الأنباري وابن مالك واستدلا على صحته بقول الشاعر :
واعلم بأنك والمنية شارب بعقارها^(٢)

ثم اختلف في توجيه ذلك .

فوجهه من أجازته من البصريين على أن الخبر محذوف والتقدير (عبد الله والريح
يجريان يباريها) . ويباريها في موضع نصب على الحال واستغنى بها عن الخبر للدلالة
عليه .

وجه من أجازته من الكوفيين على أن المعنى يتباريان ولم يقدروا محذوفاً إذ من
باراك فقد باريته .

ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم تصح المسألة إجماعاً ، ولو حذف العاطف
صححت المسألة إجماعاً .

المثال الوارد (عبد الله والريح يباريها) الفعل لأحدهما واقع على الآخر لأن المبراة كما
يقول الكوفيون من الجانبين لأن من باراك فقد باريته ولهذا استحسّن رأى الكوفيين
لما يأتي :

١ - عدم التقدير أولى من التقدير .

٢ - التعبير سليم دون تقدير .

(١) مع ج ١ ص ١٠٧ .

(٢) لا يعرف قائله .

٣ - الفعل ييارها من الأفعال التي لا تقع إلا من اثنين فهو جار عليهما وإذا كان البصريون يقولون إن الخبر محذوف وقد استغنوا عنه بالموجود فما الداعي للتقدير إذا كان الموجود أغنى عنه وسد مسده والأسلوب جائز وسليم دون تقدير وهذا نبتعد عن التكلف .

المسألة (٦٠)

ضربى زيدا قائما^(١)

العبارة : ضابطها أن يكون المبتدأ مصدراً عاملاً في مفسر صاحب حال بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه .

قال قوم^(٢) : ضربى مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربى زيدا قائما أو ثبت ضربى زيدا قائما وضعف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه لأنه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير قل أو عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره .

وقال الجمهور^(٣) هو مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدا مفعول به وقائما حال ، ثم اختلفوا هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أو لا ؟ فقال قوم لا خبر له ، وأن الفاعل أغنى عن الخبر لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في أقائم الزيدان ، والتقدير ضربت زيدا قائما . وضعف بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاختصار عليه مع فاعله كالمشبه به .

وقال الكسائي^(٤) وهشام والفراء وابن كيسان : الحال نفسها هي الخبر ثم اختلفوا فقال الأولان : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان

(١) الكافية ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) المجموع ج ١ ص ١٠٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

أحدهما من صاحب الحال والآخر من المصدر ، وإنما أحتيج إلى ذلك لأن الحال لا بد لها من ضمير يعود على صاحبها ، والخبر لا بد فيه من ضمير يعود على المبتدأ وقد جمعت الوصفين فاحتاجت إلى ضميرين .

وقال الفراء^(١) : الحال إذا وقعت خبراً للمصدر فلا ضمير فيها من المصدر لجريانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه

الملاحظ في مثل هذا التعبير أنه مفيد وأن الحال أغنت عن الخبر من حيث إتمام الجملة ، والفائدة .

ولست أرى داعياً إلى التكلف الذي ذهب إليه النحاة لدرجة أن السيوطي^(٢) كما قال : أفردتها قديماً بتأليف مستقل بعد أن قال تعليقا عليها : « وهذه المسألة طويلة الذيل كثيرة الخلاف » .

وكما قال بعض النحاة إن الفاعل سد مسد الخبر نحو أقامم الزيدان .
فأنا أرى : (أن قائما في المثال المذكور حال سدت مسد الخبر) .

وليست هناك حاجة إلى كل هذه الخلافات ، وأما الاعتراض بأنه لو وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه : مردود بنحو أمكرم محمد أخاه فإن الفاعل سد مسد الخبر ، ومع ذلك لا يصح الاقتصار عليه فلا يجوز أن نقول أمكرم محمد .

(١) الجمع ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) الجمع ج ١ ص ١٠٥ .

المسألة (٦١)

كل رجل وضيعته^(١)

إذا وقع الخبر بعد واو بمعنى مع فالخبر محذوف لدلالة الواو وما بعدها على المصحوية وكان الحذف واجبا لقيام الواو مقام مع ولو جر بمع لكان كلاما تاما ، هذا مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون^(٢) إلى أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو كما غناء المرفوع بالوصف عنه فهو كلام تام لا يحتاج إلى تقدير واختاره ابن خروف .

فإن لم تكن الواو صريحة في المعية بأن احتملت العطف نحو : زيد وعمرو مقرونان جاز الحذف والإثبات .

الخلاف^(٣) في هذه المسألة بخلاف شكلي ، فالأسلوب سليم وتام ، ورأى الكوفيين فيه رأى مقبول لأن عدم التقدير أولى من التقدير ، والواو في قوة (مع) لأنها حلت محلها فتؤدي ما تؤديه وتسد مسد الخبر هي والمعطوف .

(١) مع ج ١ ص ١٠٥ .

(٢) الكافية ج ١ ص ١٠٦ ، قال الكوفيون : وضيعته هي الخبر لأن الواو بمعنى مع وإذا قلت مع وضيعته وصرحت بمع لم نخرج إلى تقدير الخبر فكذا مع الواو وقال البصريون الخبر محذوف والتقدير مقرونان .

(٣) وقد أخذ برأى الكوفيين ابن عصفور في شرح الإيضاح . انظر شرح ابن عقيل ج ١ : ٢٢٧ تحقيق الأستاذ محي الدين . مطبعة الاستقامة . الطبعة الخامسة سنة ١٩٧٤ . وانظر في علم النحو للدكتور أمين على السيد ج ١ : ٢٤٥ الطبعة الأولى . وانظر المص ج ١ ص ١٠٥ .

المسألة (٦٢)

نواسخ المبتدأ والخبر

أولاً : مذهب البصريين أن (كان) وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وربما يسمى فاعلاً مجازاً لشبهه به وقع ذلك في عبارة المبرد، وعبر سيويه^(١) باسم الفاعل ومذهب الكوفيين : أنها لم تعمل فيه شيئاً لأنه باق على رفعه ، واستدل البصريون باتصال الضمير بها وهي لا تتصل إلا بالعامل .

أما الخبر فينصب بها باتفاق الفريقين ويسمى خبرها وربما يسمى مفعولاً مجازاً لشبهه به عبر بذلك المبرد وعبر سيويه باسم المفعول .

وقد عملت هذه الأفعال تشبيهاً لها بما يغلب من الأفعال الصحيحة في اسمين فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو محدث عنه ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول هذا مذهب سيويه^(٢) .

وزهب الفراء إلى أن الاسم ارتفع بشبهه بالفاعل وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال .

وزهب الكوفيون إلى أنه انتصب على الحال ورد بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً وأنه لا يستغنى عنه .

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان وأنكره الفراء ورد بالسمع قال :
إذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع^(٣)
ثم اختلفوا في توجيه ذلك .

(١) سيويه ج ١ ص ٣٠ الطبعة الثانية (بيروت) . وعبارة سيويه (باب الفعل الذي يعتمد اسم الفاعل إلى اسم المفعول ، واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد) .

(٢) المصدر السابق ص ٣١ كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في ضرب .

(٣) البيت للعجمي السلولي .

ثانياً : الجمهور على أنه في كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر ، ونقل عن الكسائي أن كان ملغاة ولا عمل لها ووافقه ابن الطراوة^(١) .

وأرى في المسألة الأولى أن مذهب البصريين يتفق والمنطق السليم لأن وضع الجملة قد تغير فبعد أن كانت مكونة من مبتدأ وخبر أصبحت مكونة من اسم كان وخبرها ، والكوفيون قالوا بعملها في الخبر فلماذا ينكرون عملها في المبتدأ ؟ .
وجميع العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر تعمل فيهما ؛ فإنَّ تعمل في المبتدأ ، وظن تعمل فيه أيضاً وهكذا .

وأعتقد أن الذي حمل الكوفيين على ذلك هو أن الأثر لم يتغير والواقع أن الرفع الأول كان عامله الابتداء أما الرفع الثاني فعامله (كان) .

أما المسألة الثانية فالخلاف بين الجمهور والفراء خلافاً شكلياً لأن جواز الرفع على تقدير اسم لكان — الجملة الموجودة في محل نصب خبر كان — دليل على أن كان عاملة في الاسم والخبر .
إذاً (كان) على هذا التقدير عاملة — على رأى الفراء والجمهور — في الاسم والخبر .

(١) المجموع ج ١ ص ١١١ .

المسألة (٦٣)

كان وأخواتها (١)

أَلْحَقَ ابْنُ مَالِكٍ : وَفِي وَرَامٍ بِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ وَقَالَ إِنَّهُمَا غَرِيبَتَانِ وَلَا يَكَادُ النُّحَوِيُّونَ يَعْرِفُونَهُمَا وَمِنْ شَوَاهِدِ اسْتِعْمَالِهِمَا قَوْلُ الشَّاعِرِ :

لَا يَهْنِي الْخَيْبَ شَيْمَةَ الْخَيْبِ مَاذَا مَ فَلَا تَحْسَبْنَهُ ذَا ارْعَسَوَاءَ (٢)
وقول الآخر :

إِذَا رَمَتْ مِمَّنْ لَا تَرِيْمُ مَتِيْمًا سَلُّوْا فَقَدْ أَبْعَدْتَ فِي رَوْيِكَ الْمَرْمَى (٣)

وَالْحَقُّ قَوْمٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ (بَصَار) مَا كَانَ بِمَعْنَاهَا وَذَلِكَ عَشْرَةُ أَفْعَالٍ وَهِيَ :
أَضَى ، عَادَ ، آلَ ، رَجَعَ ، اسْتَحَالَ ، ارْتَدَ ، حَارَ ، تَحَوَّلَ ، وَالتَّاسِعُ مَا جَاءَتْ
حَاجَتُكَ وَالْعَاشِرُ قَعْدَ وَجَعَلَ الزُّنْخَشْرَى مِنْ قَعْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : « فَتَقَعْدُ مَذْمُومًا »
وغيرهم قَصَرُوْهَا عَلَى ذِيْنِكَ الْمَثَالِيْنِ وَقَالُوا فِي الثَّانِيَةِ الْأُولَى (إِنْ الْمَنْصُوبُ فِيهَا
حَالٌ) .

وَالْحَقُّ قَوْمٌ مِنْهُمْ الزُّنْخَشْرَى وَأَبُو الْبَقَاءِ وَالْجَزُولُ وَابْنُ عَصْفُورٍ بِأَفْعَالِ هَذَا الْبَابِ
غَدَا — رَاحَ .

وَمَنْعَ ذَلِكَ الْجُمْهُورَ وَمِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ فَقَالَ الْمَنْصُوبُ بَعْدَهُمَا حَالٌ إِذْ لَا يَوْجَدُ
إِلَّا نَكْرَةً .

وَالْحَقُّ الْفَرَاءُ بِهَا أَفْجَرَ — وَأَسْمَرَ — وَأَظْهَرَ . فَذَكَرَهَا فِي كِتَابِ الْخُلُودِ قَالَ أَبُو
حَيَّانٍ : وَلَمْ يَذْكُرْ شَاهِدًا عَلَى ذَلِكَ وَبِهَا تَمَّتْ أَفْعَالُ الْبَابِ ثَلَاثِينَ فِعْلًا .

وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ (٤) إِلَى أَنَّ هَذَا وَهَذِهِ إِذَا أُرِيدَ بِهِمَا التَّقْرِيبُ كَانَا مِنْ أَخَوَاتِ
كَانَ فِي احْتِيَاجِهِمَا إِلَى اسْمٍ مَرْفُوعٍ ، وَخَيْرُ مَنْصُوبٍ نَحْوُ كَيْفَ أَخَافَ الظُّلَمَ

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٩٢ ، مع ج ١ ص ١١٢ .

(٢) لا يعرف قائله . الحب بالكسر : الخداع .

(٣) لا يعرف قائله .

(٤) المجمع ج ١ ص ١١٢ .

وهذا الخليفة قادما ، وكيف أخاف البرد ، وهذه الشمس طالعة ، وكذا كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثانى له في الوجود .

وقال بعض^(١) يدخل في هذا الباب كل فعل له منصوب بعد مرفوع لأبد منه نحو قام زيد كريما وذهب زيد متحدثا .

وأرى (لضبط الأساليب وتحديد القواعد) الاقتصار على الأفعال التي اتفق عليها جميع النحويين ، ووردت بها الشواهد .

المسألة (٦٤)

شرط المبتدأ أو الخبر اللذين تدخل عليهما كان وأخواتها

يقول السيوطي^(٢) :

شرط المبتدأ الذى تدخل عليه أفعال هذا الباب ألا يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط والاستفهام ، وكـم الخبرية والمقرون بلام الابتداء ولا مما لزم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع ، ولا مما لزم الابتدائية كقولهم : أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا « والكلاب على البقر » لجريانه كذلك مثلا ، وكذا ما بعد لولا الامتناعية ، وإذا الفجائية ، ولا مما لزم عدم التصرف كأيمن في القسم ، وطوبى للمؤمنين ، وويل للكافر ... ولا خبره جملة طلبية .

وشذ قول الشاعر^(٣) :

وكونى بالمكانم ذكرينسى ودلى دَلّ ماجدة صناع

(١) المصدر السابق .

(٢) مع ج ١ ص ١١٣ .

(٣) لم يعرف قائله واستشهد به على دخول كان على مبتدأ غير عنه بجملة طلبية شلوفا ، وجعله ابن مالك في التسهيل نادرا ، وقال الدماميني : ومع ندوره فهو مؤول بالخبر (أى تذكيرى) .
درر ج ١ ص ٨٣ .

ويقول السيوطي : وشرط ما تدخل عليه دام وليس والمنفى بما من جميع أفعال هذا الباب زيادة على ما سبق : ألا يكون خبره مفرداً طلبياً لأن له الصدر وهذه لا يتقدم خبرها فلا يقال : لا أكلمك كيف دام زيد ولا أن مازال زيد

ولم يشترط ذلك الكوفيون^(١) فسوروا بينها وبين غيرها .

وشرط ما تدخل عليه (صار) وما بمعناها ودام ، وزال وأخواتها زيادة على ما سبق : ألا يكون خبره فعلاً ماضياً فلا يقال : صار زيد علم ، وكذا البواقي لأنها تفهم الدوام على الفعل واتصاله بزمان الإخبار والماضي يفهم الانقطاع فتدافعاً .
ويقول السيوطي^(٢) وهذا متفق عليه .

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض ، أجاز ذلك البصريون لكثرة في كلام العرب نظماً ونثراً كثرة توجب القياس قال تعالى : « إن كان قميصه قد من دبر » وقال تعالى : « إن كنت قتلت » وقول عدي ابن زيد العبادي :

ثم أضحووا لعب الدهر بهم وكفاك الدهر حالا بعد حال
وكقول الشاعر^(٣) :

فأمسى مقفراً لا حى فيه وقد كانوا فأمسى الحى ساروا
وحكى الكسائي :

أصبحت نظرت إلى ذات التناير يعنى : ناقتة .

وشرط الكوفيون^(٤) في ذلك اقترانه بقدر ظاهرة أو مقدرة وحجتهم أن « كان » وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم تحتاج إليها ألا ترى أن المفهوم من زيد قام وكان زيد قائماً شيئاً واحداً ، واشترط قد لأنها تقرب الماضي من الحال .

(١) مع ج ١ ص ١١٣ .

(٢) لا يعرف قائمه .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المعجم ج ١ ص ١١٣ .

وشرط ابن مالك^(١) لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن .
كقولهم : ليس خلق الله أشعر منه .

قال أبو حيان : وليس هذا التخصيص بصحيح بعد أن حكى ابن عصفور اتفاق
النحويين على الجواز من غير تعقيد .

القاعدة التي أرتضيها في هذا الموضوع أن ما جرى استعماله وجاءت به
الشواهد والنصوص من كلام العرب يجوز استعماله دون تأثر باتجاهات النحاة .
لأن النحو مصدره القرآن والفصحى من كلام العرب . ورأى البصريين في ذلك
واضح حيث استعرضوا الشواهد من القرآن الكريم ، وشعر العرب ، وثبت من
متابعتهم لذلك جواز وقوع الخبر الماضي لهذه الأفعال كما في قوله تعالى : « إن
كان قميصه قد من دبر »^(٢) ، « إن كنت قتلت »^(٣) ، « أولم تكونوا
أقسمتم »^(٤) ، « ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل »^(٥) .

وقول الشاعر :

وكان طوى كشحاً على مستكفه فلا هو أبداها ولم يتقدم^(٦)

وقول الشاعر :

أضحت خلاء وأضحى أهلها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبد^(٧)

رواضح من اتفاق جميع النحاة أن هناك أفعالا لم يأت خبرها ماضيا ، ولم ترد
بذلك شواهد وهذه الأفعال هي :

صار — ليس — مادام — مازال — ولهذا يجب الاختصار على ما ورد .

(١) المجموع ج ١ ص ١١٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة يوسف آية ٢٦ .

(٤) سورة المائدة آية ٥٦ .

(٥) سورة إبراهيم آية ٤٤ .

(٦) سورة الأحزاب آية ١٥ .

(٧) لا يعرف قائله .

(٨) للناطقة الذبياني .

المسألة (٦٥)

١ - وزن بعض هذه الأفعال (كان وأخواتها)

٢ - والتنفى بـ (ليس — ما)

١ - أصبح أن وزن كان فعل لفتح العين .

وقال الكسائي^(١) فَعَلَ بالضم .

وأما ليس فذهب الجمهور أن وزنها فَعِل بالكسر خفف ولزم التخفيف وقال إنها لو كانت بالفتح لصارت لاس بالقلب كباع .

وأما زال : فالأشهر في مضارعها يزال فوزنها فَعِل بالكسر وحكى الكسائي فيها يَزِيل .

٢ - التnfى بـ (ليس وما) .

ذهب قوم^(٢) إلى أن (ليس وما مخصوصان بنفى الحال ويعنيان المضارع له . وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل والصحيح توسط ذكره الشلوين يجمع بين القولين وهو أن أصلهما لتنفى الحال ما لم يكن الخبر مخصوصا بزمان

واضح أن وزن كان فَعَلَ ، مثل : عاد ، قاد ، راد ، وقال . وكلها على وزن فَعَلَ كما قال اللغويون .

كما أن حجة الجمهور في ليس من أنها على وزن فَعِل حجة معقولة^(٣) .
كما أن الأشهر في (زال) فَعِل بالكسر .

(١) مع ج ٢ ص ١١٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) جاء بالكافية ج ٢ ص ٣٠٢ : وأصل ليس كهيب كما يقال علم والزامهم تخفيفها بالإسكان وتركهم قلب بالها ألفا كما هو القياس في هاب الماضي الماضي لخالفها أخواتها في عدم التصرف . ولا يجوز أن يكون مفتوح الياء إذ الفتحة لا تحذف في العين تخفيفا .

وأما رأى الكسائي بأنه ورد منها يزيل فالواقع أن يزيل مضارع زال التامة التى
بمعنى (ماز) .

وأما المسألة الثانية فرأى الشلوين فيها رأى جيد .

المسألة (٦٦)

زيادة كان وأخواتها (١)

تراد كان بشروط : أن تكون بلفظ الماضى ومتوسطة بين مسند ومسند إليه
نحو ما كان أحسن زيدا ، أولم ير كان مثلهم ومنه حديث أو نبى كان آدم .
وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقول الشاعرة فاطمة بنت أسد :
أنت . تكون ماجد نيسل إذا تهب شمال بليسـل
وجوز أيضا زيادتها أخيرا . نحو زيد قائم كان قياسا على الغاء ظن آخر . ورد
بعدم السماع والزيادة خلاف الأصل فلا تستباح فى غير مواضعها المعتادة .
وشذ زيادتها بين الجار والمجرور فى قول الشاعر :
سراة بنى أبى بكر تساموا على كان المسومة العرب (٢)
قال أبو حيان ولا يحفظ فى غير هذا البيت .
وجوز الكوفيون (٣) زيادة أصبح وأمسى وحكوا ما أصبح أبردها وما أمسى
أدفاها .

وحمل أبو على على ذلك قول الشاعر :
عد وعينيك وشانهمسا أصبح مشغول بمشغول (٤)

(١) الجمع ج ١ ص ١٢٠ .

(٢) لم يثر له على قائل .

(٣) الجمع ج ١ ص ١٢٠ .

(٤) لم يثر له على قائل ، درر ج ١ ص ٩٠ .

وقول الآخر :

أعازل قومي ما هويت فإننى كثيراً أرى أمسى لديك ذنوبى^(١)
وأجاز الفراء^(٢) زيادة سائر أفعال هذا الباب وكل فعل لازم من غير هذا الباب
إذا لم ينقص المعنى نحو ما أضحي أحسن زيدا واستدل لذلك بأن العرب قد
زادت الأفعال فى نحو قول الشاعر :

فاليوم قد بت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب^(٣)
ولم يرد أن يأمره بالذهاب .

يقول السيوطى^(٤) : والصحيح أن ذلك كله لا يجوز لاحتمال التأويل وما لا
يحمل ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه .

وقد اختلف فى كان المزيده هل لها فاعل ؟

ذهب السيرافى^(٥) والصيمرى إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل
كأنه قيل كان هو أى كان الكون .

وذهب^(٦) الفارسى إلى أنها لا فاعل لها لأن الفاعل إذا استعمل استعمال ما لا
يحتاج إلى فاعل استغنى عنه .

وأرى أن الزيادة وردت فى كلام العرب ، وكما وردت بالماضى وردت أيضاً بلفظ
المضارع وكما وردت بين المبتدأ والخبر وردت بين الجار والمجرور . كما سبق فى
الشواهد — فلا وجه للشذوذ .

ورأى الكوفيين مؤيد بالشواهد .

والقول بأن لها فاعلاً كما ذهب إلى ذلك السيرافى والصيمرى قول غير مقبول
لأن معنى الزيادة أنها لا عمل لها فكيف تكون زائدة وعاملة ولهذا أستحسن رأى
الفارسى لأن تقدير الفاعل لا فاعلة ترجى من ورائه .

(١) لم يهر له على قائل .

(٢) الجمع ج ١ ص ١٢٠ .

(٣) لم يهر له على قائل .

(٤) الجمع ج ١ ص ١٢٠ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) الجمع ج ١ ص ١٢٠ .

المسألة (٦٧)

تصرف كان وأخواتها^(١)

جميع هذه الأفعال تتصرف فيأتي منها المضارع والأمر والمصدر والوصف إلا ليس فالإجماع على عدم تصرفها .

وأما مادام فنص كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرف وهو مذهب الفراء وجزم به ابن مالك .

قال أبو حيان وما ذكر من عدم تصرفها لم يذكره البصريون .

ولتصريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي .

وقد قسم الأشموني^(٢) الأفعال من حيث التصرف وعدمه ثلاثة أقسام :

قسم لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق ، (دام) على الصحيح .

وقسم يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو (زال) وأخواتها فإنه لا يستعمل منها الأمر

ولا المصدر .

وقسم يحتاج إلى مناقشة من هذه الأفعال (مادام) لأن الخلاف فيها كما

سبق .

والواضح أن البصريين كما قال أبو حيان لم يتعرضوا ولم يجزموا بعدم تصرفها

فهم موافقون على تصرفها .

ويقول الدكتور أمين السيد^(٣) : وقد يأتي المصدر من (دام) كما في عبارات

النحويين ، وكقولك ستغوز مدة دوامك مجدداً .

ويقول الدكتور مبارك مبارك : ما لا يتصرف مطلقاً وهو ليس ، ودام ولا

(١) مع ج ١ ص ١١٤ .

(٢) ج ١ ص ٢٣٠ .

(٣) ل علم النحو ج ١ ص ٢٦٢ .

تصرف دام لأنها لا تقع إلا صلة لما الظرفية فيلزم فيها صيغة الماضي^(١) .
وتعجبنى مناقشة (الصبان) في ذلك حيث قال في التعليق على الأشمولى
(ودام على الصحيح^(٢)) « مقابلة ما قاله الأقدمون وقليل من المتأخرين أن لها
مضارعا وهو (يلوم) فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ...
ولى بالأقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين قولك لا أكلمك ما
دمت عاصيا ، وقولك لا أكلمك ما تدوم عاصيا بل الصحيح عندي أن لها
مصدرا أيضا بدليل أنهم شرطوا سبق (ما) المصدرية. الظرفية عليها ومن المعلوم أن
(ما) المصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر وأن هذا المصدر مصدرها وقد وقع هذا
المصدر في عبارات كثيرين منهم ابن مالك تقول : (اعط ما دمت مصيا
درهما) أى مدة دوامك مصيا » وهذا التحليل من الصبان منطقي وواقعي ولذا
استحسنته .

(١) كتاب قواعد اللغة العربية — دار الكتاب اللبناني — بيروت .

(٢) ج ١ ص ٢٣٠ .

المسألة (٦٨)

عمل كاد وأخواتها

أفعال (١) هذا الباب تعمل عمل كان فترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها .
ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن .

أما المقرون بها فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر فالمعنى في كاد أو
عسى زيد أن يقوم : قرب قيام زيد فقدم الاسم وأخر المصدر .

وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل وحذرا من الإخبار
بالمصدر عن الجثة . ورد بأن أن هنا لا تثول بالمصدر وإنما جيء بها لقول على أن
في الفعل تراخيا .

وزعم آخرون أن موضعه نصب بإسقاط حرف الجر لأنه يسقط كثيرا مع أن
وقيل يتضمن الفعل معنى قارب وزعم ابن مالك أن موضعه رفع فإن الفعل يدل
من المرفوع ساد مسد الجزأين كما في أحسب الناس أن يتركوا قال في البسيط وهذه
التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة .

خبر هذه الأفعال :

لا يتقدم خبرها عليها باتفاق ويجوز أن يتوسط بينها وبين اسمها إذا لم يقترن
بأن فإن اقترن بأن قولان :

أحدهما الجواز كغيره وعليه المبرد والسيرافي وصححه ابن عصفور :

والثاني المنع وعليه الشلوين .

وأرى أن خبر هذه الأفعال إذا كان جملة فعلية مضارعية غير مقترنة بأن لا
خلاف كما يقول السيوطي في أن الجملة خبر في محل نصب .

(١) المص ج ١ ص ١٣٠ .

أما إذا كان الفعل مقترناً بأن فيأتى الخلاف ، والواضح أن سبب الخلاف هو أن أن و ما دخلت عليه في تأويل مصدر ومن هنا تأتى الآراء لأن المصدر المؤول في تأويل المفرد ومن هنا يأتى القول بأنه بدل إلى آخر هذه الافتراضات .

وأرى أن الخبر جملة وذلك باعتبار ما كان قبل التأويل لأن التأويل تقديرى بدليل أنه لا يجوز أن يكون الخبر مفرداً فلو كان هذا التأويل موضع اعتبار لما جاز لامتناع جواز أن يكون خبرها مفرداً وما جاء من الأخبار مفرداً فموضع تأويل . أما الجزء الثانى : وهو جواز توسط الخبر إذا كان مقترناً بأن فرأى المبرد والسيراجى جيد فماذا يمنع هذا الاستعمال ؟

« عسى أن يقوم محمد » على أن يكون محمد اسم عسى ، أن يقوم هو الخبر ونظير ذلك من القرآن الكريم [عسى أن ينتبك ربك مقاماً محموداً] (١) .

(١) سورة الإسراء آية ٧٩ ويرى الدكتور أمين السيد فى علم النحو ج ١ ص ٢٦٩ . أن ربك اسم عسى بشرط أن يكون « مقاماً محموداً » منصوباً بمحلولف تقديره أن يقوم مقاماً حتى لا يفصل بين الفعل ومنصوبه بأجنى هو اسم عسى .

المسألة (٦٩)

أفعال المقاربة والشرع والرجاء

يقول السيوطي : « زاد ابن مالك^(١) في أفعال الرجاء « حرى » لأن غيره لا يرى إلا عسى واخلولق .

قال أبو حيان : المحفوظ أن « حرى » اسم منك لا يثنى ولا يجمع .

قال ثعلب^(٢) : أنت حرى من ذلك أى حقيق وخلق .

قال ابن القاسم : ولكن ابن مالك ثقة قلت ظاهر كلامهم أنه منفرد بذلك وليس كذلك فقد سبقه إلى عدها ابن طريف والسرقي وزاد ثعلب في أفعال الشرع « قام » وأنشد :

قامت تلوم وبعض اللوم آونة مما يضر ولا يبقى له نفل^(٣)

وزاد أبو اسحق ... في كتابه المسمى « الاملاء » والمتحل في أفعال هذا الباب مع « قام » المذكورة « كارب » وزاد غيره « طار » و « انبرى » و « نشب » وزاد اللخمي « ابتداء » و « عباً » .

قال ابن القاسم : وما زاده البهاري ومن ذكر لا يقوم عليه دليل ، وقد ترد « عسى » للإشفاق من المكروه وهو أقل من مجيئها للرجاء وقد اجتمعا في قوله تعالى : « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شر لكم »^(٤) .

أعتقد أننا لو تركنا الباب مفتوحاً لجميع الأفعال لدخلت معنا في هذا الباب لأن معظم الأفعال يمكن أن تجيء على هذا النمط فمثلاً « قامت تلوم » ، « جاءت تلوم » ، « مشت تلوم » وهكذا يمكن أن تجيء معظم الأفعال بهذا الأسلوب — ولذلك أرى الاختصار على المشهور .

(٣) لم يثر له على قائل درر ١٠٣١ .

(٤) البقرة آية ٢١٦ .

(١) مع ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (٧٠)

عسى وليس (١) وكان وأخواتها .. حروف أم أفعال ؟

المشهور من مذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها ، وذهب ابن السراج إلى حرفية عسى وليس مستندا إلى عدم تصرفهما ، ووافقه في الأولى ثعلب ، وفي الثانية الفارسي وابن شقير ، ورد بأن ذلك لا يوضح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية . وذهب الزجاج إلى أن كان وأخواتها حروف .

وقال ابن هشام في حواشي التسهيل : الخلاف في عسى وليس شهير ، ولي كان غريب . قال ابن الحجاج في النقد حكى العبدى في شرح الإيضاح أن المبرد قال : إن « كان » حرف ، قال العبدى : وهذا أظرف من قول من قال إن ليس وعسى حرفان .

قال ابن الحجاج : هو وإن كان في بادئ الرأي ضعيفا إلا أنه أقوى لمن تأمل ، لأنها لا تدل على حدث بل دخلت لتفيد معنى المضى في خبر ما دخلت عليه .

وزعم الزجاج أن عسى حرف لما رأى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل ، واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك .

وسيبيويه والأكثرون على أن ليس فعل غير متصرف ، وقال أبو علي في أحد قولييه إنه حرف إذ لو كان مخفف فعل كصيد في صيد لعادت حركة عين الياء عند اتصال الضمير كصيدت ، ولو كان كهات لكسرت الفاء كهبت . والجواب أن ذلك لمفارقته أخواته في عدم التصرف . قال أبو علي : وأما إلحاق الضمير به في لست ولستا ولستم فلشبهه بالفعل لكونه على ثلاثة ومعنى ما كان وكونه رافعا فناصبا كما ألحق الضمير في جاء هائيا هاؤاهائى هائيا هائين مع كونه

(١) المجموع ج ١ ص ١٠ ، الكافية ج ٢ ص ٣٠٢ ، ٢٩٦ .

اسم فعل تشبيها بالفعل . والأولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال الضمائر به عليها
وهي لا تنصل بغير صريح الفعل إلا نادرا كما ذكرنا في هاء .
لا شك أن رأى الجمهور أولى لأن كلام العرب يؤيده ، فهذه الكلمات لو
كانت حروفا لكانت مجردة من الحدث ، وكيف نجد كان ، وصار ، وأمسى ،
وبات ، وبلا من الحدث والزمن وهي نص فيهما .

المسألة (٧١)

ما ألحق بأرى وأعلم^(١)

المجمع على تعديته إلى ثلاثة : « أعلم وأرى » وزاد سيويوه نبأ كقول
الأعشى :

ونبت قيسا ولم أهلكه كما زعموا خير أهل اليمن
وزاد ابن هشام اللخمي أنبا وعرف وأشعر وأدري وزاد الفراء في معانيه نخبر
بالتشديد كقول الشاعر :

ونخبرت سوداء الغميم مريضة فأقبلت من أهلى بمصر أعودها^(٢)
وقول الآخر :

وما عليك إذا أخبرتنى دنفا وغاب بملك يوما أن تعودينى^(٣)
وزاد الكوفيون^(٤) حدث وتبعهم المتأخرون كالزنجشري وابن مالك وزاد الحريري

(١) المجمع ج ١ ص ١٧٨ .

(٢) البيت للعوام بن عتبة بن كعب بن زهير درر ١ ص ١٤٠ .

(٣) البيت لرجل من بني كلاب .

(٤) المجمع ج ١ ص ١٧٨ .

علمَ المنقولة بالتضعيف قال أبو حيان : ولم توجد في لسان العرب متعددة إلى ثلاثة وزاد ابن مالك أرى وزاد الأنخفش^(١) وابن السراج « أظن وأحب وأخال وأزعم وأوجد » قياساً على أعلم وأرى وزاد الجرجاني^(٢) « استعطى » ، وزاد بعضهم أكسى فبلغت أفعال الباب تسعة عشر .

والجمهور منعوا ذلك وأولوا المستشهد به على التضمين أو حذف حرف الجر أو الحال .

سبق في تعلقي على الأفعال التي ألحقها النحويون بكان وأخواتها أن هذا الاتجاه يفتح باباً لا يمكن ضبط معالمه ولهذا يجب الاختصار على المتفق عليه كما هو رأى الجمهور .

(١) المصدر السابق .

المسألة (٧٢)

حسبت أن زيدا قائم

يقول سيبويه^(١) : إن التعبير « أن زيدا قائم » سد مسد المفعولين فالتعبير كامل .

ويقول المبرد : إن المفعول الثاني محذوف ، والتقدير : ثابتاً . أما الخلاف في المدخول عليه فذهب الجمهور^(٢) إلى أن المفعولين في باب « ظن » أصلهما المبتدأ والخبر . وذهب السهيلي^(٣) إلى أن المفعولين في باب « ظن » ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولي « أعطى » واستدل : بظننت زيدا عمرا فإنه لا يقال : زيد عمر إلا على وجه التشبيه .

وذهب الفراء^(٤) إلى أن الثاني منصوب على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه : جملة ، وظرفاً ، وجاراً ومجروراً .

وعرض بوقوعه : معرفة ، وضميراً ، وجامداً ، وبأنه لا يتم الكلام بدونه . قال يس^(٥) : الحال قد تأتي معرفة ، وجامدة كثيراً بل أجاز ذلك قياساً جماعة منهم البغداديون ، ويونس ، ولعل الفراء وافقهم على ذلك . وأرى : أن أسلوب حسبت أن زيدا قائم — أسلوب كامل تام الفائدة كما قال سيبويه .

كما أن مدخل « ظن » وأحواتها لا يكون إلا جملة مكونة من مبتدأ وخبر وذلك بمتابعة ما ورد من الأساليب شعرها ونثرها . والقول : بأن الثاني حال يعارض بوقوعه ضميراً ، وبأن الحال قد يستغنى الكلام عنها والكلمة الثانية لا يتم الكلام بدونها .

(١) التصريح ج ١ ص ٢٤٦ أحمري ج ١ ص ١٩٢١٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٢) التصريح ج ١ ص ٢٤٦ .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (٧٣)

عد (١)

من الأفعال التي تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين .
وقد أثبتها الكوفيون وبعض البصريين ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك ومن ذلك قول الشاعر (٢) :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكننا المولى شريكك في العدم
وقول الآخر (٣) :

لا أعد الأقتار عدما ولكن فقد من قدرزته الأعدام
وأنكرها أكثرهم .

فإن كانت بمعنى حسب من الحساب أى العد الذى يراد به احصاء المعداد تعدت إلى واحد وخرج عليه :
قول الشاعر (٤) :

تعنون عقر النيب أفضل مجدكم بنى ضوطرى لولا الكفى المقنعا
من الأفعال التي تفيد الرجحان « عد » ، واستعملها بهذا المعنى مذهب كوفي والنص العربي يؤيد ذلك واتجاه غير الكوفيين إلى التأويل والتخريج يتنافى مع ما يتطلبه الاستعمال من يسر وسهولة .

(١) المصع ج ١ ص ١٤٨ .

(٢) البيت للنعمان بن بشير الأنصارى ، العدم : الفقر درر ١ - ١٣٠ .

(٣) البيت لأبي ذؤاد الأهدى .

(٤) البيت لجرير يهجو الفرزدق درر ١ - ١٣٠ .

النيب جمع ناب وهي الناقة المسنة — وضوطر : الرجل الضخم اللقيم الذى لا غناء عنده ، وقيل هي المرأة الحقةاء . والكفى : الشجاع .

المسألة (٧٤)

إلغاء أفعال الظن واليقين

ويقول السيوطي :

يختص المتصرف من الأفعال القلبية وهو ما عدا « هب » و « وتعلم » من الأنواع الثلاثة بمجواز الإلغاء وهو ترك العمل بغير مانع لفظاً أو محلاً وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو زهد قائم ظننت أو توسط بينهما نحو زهد ظننت قائم لضعفها حينئذ بتقديم المفعول كما هو شأن العامل إذا تأخر .

والجمهور^(١) أنه على سبيل التخيير لا اللزوم فلك الإلغاء والإعمال ، وذهب الأخفش إلى أنه على سبيل اللزوم فإن بدأت بالشك أعملت على كل حال وإن بدأت وأنت تريد اليقين ثم أدركك الشك رفعت بكل حال وعلى الأول فالإلغاء المتأخر أولى من إعماله .

وفي المتوسط خلاف فإعماله أولى لأن الفعل أقوى من الابتداء وهو عامل لفظي وقيل هما سواء لأن العامل عادل تأخير قوته فضعف لذلك ومن شواهد إلغاء المتأخر قول الشاعر :

هما سيدانا يزعمان وإنما يسودانا إن يسرت غناهما^(٢)
والمتوسط كقول الشاعر :

أبالأراجيز يا بن اللثم توعدني وفي الأراجيز غلت اللثم والخور^(٣)
أما إذا تصدر الفعل فلا يجوز الإلغاء عند البصريين .

وجوزه الكوفيون^(٤) والأخفش وأجاز ابن الطراوة إلا أن الإعمال عنده أحسن

(٣) للعين المنقرى .

(٤) المصدر السابق .

(١) المجمع ج ١ ص ١٥٣ .

(٢) البيت لأبي أسيد الديلمي ذرر ١ ص ١٣٥ .

واستدلوا بقول الشاعر :

كذلك أدبت حتى صار من خلقي أنى رأيت ملاك الشيعة الأدب^(١)

وقول الآخر :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل^(٢)

وقول الآخر :

فلبث بعدهم بعيش ناصب وإخال أنى لاحق مستبع^(٣)

والبصريون خرجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن لأنه أولى من إلغاء العمل بالكلية .

يبدو من المناقشات السابقة أن الإلغاء جائز إذا توسط العامل بين المفعولين أو تأخر عنهما .

والأنسب هو تساوى الإلغاء والإعمال عند توسط العامل أما إذا تأخر العامل فالإلغاء أنسب لشيوعه في الأساليب الماثورة .

أما إذا تقدم العامل فالكوفيون يذكرون أمثلة يستدلون بها على أن الإلغاء قد يقع .

أما البصريون فيلتزمون بالإعمال ثم يؤولون الشواهد بما يتفق مع رأيهم وذلك على تقدير ضمير الشأن المستتر بعد الفعل ويعربون هذا الضمير مفعولا أول والجملة الاسمية في محل نصب سدت مسد المفعول الثانى أو يقولون : إن الفعل أصابه التعليق بسبب وقوع لام الابتداء مقدرة بعد الفعل .

ورأى أن هذه أفعال متعدية وعهدنا بالأفعال المتعدية أن تنصب المفعول به وقد تكون هذه الأفعال أضعف عملا كما يقولون نظرا لأنها لا تعمل إلا في الجملة الاسمية مثلها مثل كان وأخواتها وتفسرى لظاهرة الرفع أنها لغة وما ورد من الشواهد محدود لا يقوى على أن يقعد قاعدة .

(١) لبعض الفرابي .

(٢) لكعب بن زهير :

(٣) لآى ذئب .

المسألة (٧٥)

حول تعليق أفعال الظن واليقين

ذهب ثعلب والمبرد^(١) وابن كيسان إلى أنه لا يعلق من هذه الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم ، وأما الظن ونحوه فلا يعلق ، ورجحه الشلوين .
وأجاز^(٢) غير هؤلاء تعليق جميع الأفعال المتصرفة .
والتعليق هو العمل معنى لا لفظا لمانع .
وسبب التعليق :

وجود فاصل لفظي له الصدارة بين الناسخ ومفعوليه أو بينه وبين أحدهما ، والجملة بعد الفاصل تسد مسد المفعولين معا أو مسد أحدهما .

ويبدو أن سبب التعليق ضعف أفعال القلوب مع وجود الفاصل .
والفاصل : أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام أو مضافا إليه أو مدخولا له أو مدخولا لما النافية أو لإن النافية أو للام الابتداء .

وقد عد ابن مالك من أدوات التعليق (لام القسم) ومن ذلك قول الشاعر :
ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها^(٣)
قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا .

وعد ابن مالك أيضا من أدوات التعليق (لو) .
ومن ذلك قول الشاعر :

وقد علم الأقبام لو أن حاتمًا أراد ثراء المال كان له وفر^(٤)

(١) مع ج ١ ص ١٥٤ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ٢٨١ — في علم النحو ج ١ ص ٣٣٨ — الدكتور أمين السيد .

(٣) البيت من معلقة ليلى بن ربيعة .

(٤) البيت لحاتم الطائي .

وعد ابن السراج منها (لا) النافية وذكرها النحاس نحو : أظن لا يقوم زيد .
قال أبو حيان ولم يذكرها أصحابنا .

وعد أبو علي^(١) الفارسي منها (لعل) نحو قوله تعالى : « وما يدريك لعله
يزكى » وقوله تعالى : « وما يدريك لعل الساعة قريب » ووافقه أبو حيان لأنه
مثل الاستفهام في أنه غير خبر وأن ما بعده منقطع عما قبله لا يعمل فيه .
وذهب بعض النحاة إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال وأنه هو المعلق
وليست هذه الأدوات .

وذهب فريق آخر إلى أنه مقدر في أن ولا .
وذهب فريق إلى أنه يجوز الإعمال مع ما .
ثم قيل إن هذا خاص بالتميمية لأن الحجازية كالفعل والفعل لا يدخل على
الفعل .

ويبدو أن معركة الخلاف هذه متكلفة لأن الوارد من النصوص لا يفرق بين
فعل وآخر من أفعال الظن واليقين كما أن المعروف أن كل ما له الصدارة في
الأساليب يمنع عمل ما قبله فيما بعده .

(١) المجموع ج ١ ص ١٥٤ .

المسألة (٧٦)

القول

في القول وما تصرف منه استعمالات :

الأول : أن يحكى به الجمل نحو قال : إني عبد الله ، « يقولون ربنا آتنا » ،
« قولوا آمنا » والأصل أن يحكى لفظ الجملة كما سمع ويجوز أن يحكى على المعنى
بإجماع .

فإذا كانت الجملة ملحونة حكيت على المعنى بإجماع فنقول في قول زيد عمرو
قامم بالجر . قال زيد عمرو قامم بالرفع .

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان :

صحح ابن عصفور المنع قال : لأنهم إذا جوزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزموه
في الملحونة وإذا حكيت كلام متكلم على نفسه نحو انطلقت فلك أن تحكيه
بلفظه فتقول قال فلان انطلقت وهو منطلق .

[هل يلحق بالقول في ذلك معناه ؟]

هل يلحق بالقول في ذلك معناه : كنا ديت ودعوت وقرأت وحييت وأوحى
قولان :

أحدهما : نعم وعليه الكوفيون نحو : « ونادوا^(١) يا مالك ليقض علينا ربك » ،
« فدعا^(٢) ربه إني مغلوب فانتصر » بكسر إني ، « فأوحى^(٣) إليهم ربهم لنهلكن
الظالمين » قرأت الحمد لله رب العالمين — اختار هذا ابن عصفور وابن الصائغ
وأبو حيان لسلامته من الاضمار .

ثانيهما : وعليه البصريون قالوا : الجمل بعد ما ذكر محكية بقول متضمن للتصريح
به في الآتي :

(١) سورة الزخرف آية ٧٧ .

(٢) سورة القمر آية ١٠ .

(٣) سورة إبراهيم آية ١٣ .

(إذ نادى ربه نداء خفيا ، قال : رب^(١) ، « ونادى نوح^(٢) ربه قال : رب » ، « ونادى^(٣) أصحاب الأعراف رجالا يعرفونهم بسيماهم قالوا ما أغنى » . واختاره ابن مالك .

الثاني : أن ينصب المفرد وهو نوعان :

أحدهما : المؤدى معنى الجملة كالحديث ، والشعر والخطبة كقلت حديثا وشعرا وخطبة ونصبه على المفعول به لأنه اسم للجملة والجملة إذا حكيت في موضع المفعول به فكذا هنا بمعناها وقيل على أنه نعت مصدر محذوف أى قولاً .

الثاني : إعداد به اللفظ وهو الذى لا يكون اسما للجملة نحو قلت كلمة — هذا ما ذهب إليه الزجاج والزمخشري وابن خروف وابن مالك وجعلوا منه يقال له إبراهيم أى يقول له الناس إبراهيم أى يطلقون عليه هذا الاسم .

وذهب جماعة منهم ابن عصفور إلى أنه لا ينصب بالقول بل يحكى أما المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلا الحكاية على تقدير متمم الجملة كقول الشاعر :

إذا ذقت فإها قلت طعمه مدامة معتقة مما تحبىء به المتجر^(٤)

الثالث : أن يعمل عمل ظن فينصب المفعولين وذلك في لغة بنى سليم مطلقا يقولون^(٥) : قلت زيدا قائما من غير اعتبار شرط من الشروط^(٦) واختلفوا هل يعملونه باقيا على معناه أو لا يعملونه حتى يضمنوه معنى الظن ؟ على قولين اختار ثانيهما ابن جنى وعلى الأول الأعلام وابن خروف وصاحب البسيط .

(١) سورة مريم آية ٣ .

(٤) البيت من قصيدة لأمير القيس .

(٢) سورة هود آية ٤٥ .

(٥) الكافية ج ٢ ص ٢٨٩ .

(٣) سورة الأعراف آية ٤٨ .

(٦) وقد اشترط البعض شروطاً في إجراء القول بجرى الظن وهى :

(أ) أن يكون فعل القول مضارعاً فإن كان غير مضارع لم يجر بجرى الظن .

(ب) أن يكون للمخاطب .

(ج) أن يكون مسبقاً باستفهام .

(د) ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير ظرف ولا مجرور ولا معمول الفعل فإن فصل بأحدها لم

ضر .

انتهى الكافية ج ٢ ص ٢٨٩ — في علم النحو ج ١ ص ٣٤١ الدكتور أمين السيد .

المسألة (٧٧)

إنَّ

إن بالكسر والتشديد من مؤكدات الجملة الاسمية فيؤكد بها الحكم وهو النسبة بين طرفي الجملة : المبتدأ والخبر لإزالة الشك عنهما أو الإنكار ويتجه أثرهما اللفظي إلى نصب المبتدأ ورفع الخبر وهو رأى البصريين^(١) ، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن « إنَّ » وأخواتها تنصب المبتدأ ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر يرفع بما كان يرفع به قبل دخولها لأنها فرع على الفعل في العمل فلا تعمل عمله لأن الفرع أبدا أضعف من الأصل فبقى ألا تعمل في الخبر .

وأرى أن رأى البصريين أولى لأنها عملت في المبتدأ النصب .

وللنحاة فلسفة خاصة في سبب هذا التأثير اللفظي فهم يقولون^(٢) : إن السر في عملها مشابهتها للفعل المتعدي لطلبها جزأين من جزأى الجملة الاسمية ونصبت المبتدأ ورفعت الخبر لشبهها بكان الناقصة في لزوم دخولها على المبتدأ^(٣) والخبر والاستغناء بهما فعملت عملها معكوساً ليكون المبتدأ والخبر معها كمفعول قدم وفاعل آخر تنبها على الفرعية .

وجاء بكتاب أسرار العربية^(٤) : « أن سبب إعمال إن وأخواتها شبهها بالفعل » ولا شك أن هذا تعليل فيه تكلف والواقع أن الأساليب التي وردت عن العرب وردت هكذا .

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٦١ طبعة لندن ومعجم الهوامع ج ١ ص ١٣٤ .

(٢) المغنى ج ١ ص ٣٧ حاشية الدسوقي .

(٣) شرح التصريح ج ١ ص ٢٢٠ ، وحاشية فتح الصمد على شرح سبك المعجيب لمعنى حروف معنى اللبيب ، مكتبة الأزهر بالأسكندرية .

(٤) لكمال الدين الأنباري النحوى ص ٦١ .

المسألة (٧٨)

كَأَنَّ

كَأَنَّ من الحروف التي تنصب المبتدأ وترفع الخبر وتكاد تتفق آراء النحويين على إفادتها التوكيد والتشبيه . ويقول السيوطي^(١) في ذلك : « كَأَنَّ بالتشديد حرف للتشبيه المؤكد » وجاء بالبرهان^(٢) « كَأَنَّ للتشبيه المؤكد ولهذا جاء » كَأَنَّهُ هو « . » وبحاشية الصبان^(٣) « كَأَنَّ » للتشبيه المؤكد . كما جاء بالتصريح^(٤) والمنهج^(٥) ما يدور حول إثبات إفادتها المعنيين السابقين فقط وقليل من العلماء من أثبت لكأن بعض المعاني الأخرى غير التشبيه :

فقد جاء بحاشية الصبان^(٦) ، وبالمغنى^(٧) : أن إفادتها التشبيه فقط رأى الجمهور ، وزعم جماعة منهم ابن السيد البطليوسي أن التشبيه لا يكون إلا إذا كان خبرها اسما جامدا نحو : « كَأَنَّ زيدا أسد » بخلاف « كَأَنَّ زيدا قائم » أو « في الدار أو عندك أو يقوم » . فإنها في ذلك كلمة للظن ... ويرى الكوفيون والزجاج^(٨) : أنها تأتي للتحقيق مستدلين بقول الشاعر :

« فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام »
أي أن الأرض « لأنه قد مات وراثه » .

(١) الاتقان ج ١ ص ١٦٩ .

(٢) ج ٤ ص ٣١١ .

(٣) الأهموني ج ١ ص ٢٧٠ .

(٤) ج ١ ص ٢١٢ .

(٥) ج ١ ص ١٣٣ .

(٦) الأهموني ج ١ ص ٢٧٠ .

(٧) ج ١ ص ١٦٢ حاشية الأمير .

(٨) الجمع ج ١ ص ١٣٣ .

وتأتى للتقريب وحملوا عليه كأنك بالشتاء مقبل ، وكأنك بالفرج آت ،
 وكأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل ، ووافق الكوفيون على ذلك ابن الطراوة وابن
 السيد^(١) . وقال في الجمع^(٢) : وقد تدخل في التنبيه ، وإنكار والتعجب فتقول :
 فعلت كذا وكذا كأتى لا أعلم ، وفعلتم كذا وكذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون .
 قال تعالى : « وى كأنه لا يفلح الكافرون^(٣) » فهي للتعجب على جعل
 « وى » مفصولة . ويقول سيويه^(٤) : سألت الخليل رحمه الله تعالى عن قوله
 تعالى : « ويكأنه لا يفلح الكافرون » وعن قوله تعالى : « ويكأن الله » . فزعم
 أنها وى مفصولة عن كأن والمعنى على أن القوم انتبهوا فتكلموا على قدر علمهم أو
 نبهوا فقبل لهم : أما يشبه أن يكون هذا عنكم هكذا . والله تعالى أعلم^(٥) .

وهذا العرض يبدو أن من العلماء من يرى أن لكأن معانى أخرى غير التشبيه
 وهى : الظن والتحقيق والتقريب والتنبيه والإنكار والتعجب .

ولكن رأى السائد أنها للتشبيه فقط وبذلك يقول صاحب التصريح^(٦) :
 « وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة في قوله :
 « فأصبح بطن مكة مقشعرا كأن الأرض ليس بها هشام »

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها
 مدفون ، ولا للظن فيما إذا كان خبرها فعلاً أو ظرفاً أو صفة من صفة أسمائها

(١) جاء عرض هذه الآراء بيفية الطالب ومنية الراغب ص ١٧١ .

(٢) ج ١ ص ١٣٣ .

(٣) سورة القصص آية ٨٢ .

(٤) الجزء الثانى ص ١٥٤ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

(٥) للسيرافى : فى « ويكأن » ثلاثة أقوال : أحدها قول الخليل الذى ذكرناه ، تكون « وى » كلمة
 تدم بقولها المتلزم لغيره ومعنى كأن التحقيق ، الثانى : قول الفراء يكون « وى » موصولة بالكاف وأن
 منفصل ومعناها التقرير كقولك : أما ترى ؟ — والقول الثالث : أنها بمعنى « وهلك » وجعل أن مفتوحة
 بفعل مضمر كأنه قال : وهلك — اعلم أن الله (سيويه ج ٢ ص ١٥٤) .

(٦) ج ١ ص ٢١٢ .

نحو : « كأن زيدا قعد أو يقعد أو في الدار أو عندك قاعد » خلافا لابن السيد ، ولا للتقريب نحو : « كأنك بالدنيا لم تكن » خلافا لأبي الحسين الأنصاري ، ولا للنفي نحو : « كأنك دال عليها » . أي ما أنت دال عليها خلافا للفارسي .

وقد جاء بحاشية « يس » على التصريح : أن خبر كأن إذا كان فعلا أو ظرفا ... ليس هو الموجود وإنما الخبر مقدر وتقديره في جميع الحالات السابقة : « كأن زيدا شخص قائم أو يقوم » وهو رأى الرضى^(١) . كما أن هناك تفسيراً للسيوطي^(٢) في مثل : « كأن زيدا قائم » : أن الشيء يشبه في حالة « ما به » في حالة أخرى فكأنك شئت زيدا وهو غير قائم به قائما أو التقدير كأن هيئة زيد هيئة قائم .

وارتضى الأستاذ عبد السلام هارون^(٣) رأى الرضى لأنه بدراسة الكثير من النصوص والآيات القرآنية بدا أن رأى التصريح والرضى رأى سليم لأن كل الشواهد توحى بالتشبيه . قال تعالى : « فإذا الذي بينك وبينه عداوة كأنه ولي حميم »^(٤) ، ويقول تعالى : « ويطوف عليهم غلمان لهم كأنهم لؤلؤ مكنون »^(٥) ، ويقول سبحانه : « وإن يقولوا تسمع لقولهم كأنهم خشب مسندة »^(٦) .

« بقي أن نتحدث عنها من ناحية كونها بسيطة أو مركبة » :
يقول السيوطي^(٧) : واختلف في كأن أبسطة أم مركبة فقال بالأكول شذمة واختاره أبو حيان لأن التركيب خلاف الأصل فالأولى أن تكون حرفا بسيطا وضع

(١) حاشية الدسوقي على المفتى ج ١ ص ٢٠٤ .

(٢) الجمع ج ١ ص ١٢٣ .

(٣) الأساليب الإنشائية ص ٤٨ .

(٤) سورة فصلت آية ٣٤ .

(٥) سورة الطور آية ٢٤ .

(٦) سورة المنافقون آية ٤ .

(٧) الجمع ج ١ ص ١٢٣ .

للتشبيه كالكاف ، وبالثاني قال الخليل وسيبويه والأنخفش وجمهور البصريين والفراء ... وتكاد تجمع كتب النحو على أنها مركبة .

ويقولون^(١) : إن أصل « كأن زيداً أسد » إن زيدا كالأسد فقدمت « الكاف » على « إن » ليدل الكلام على التشبيه من أول وهلة اهتماماً بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة فلما أدخلت على « إن » وجب فتحها لأن « إن » المكسورة لا يتقدمها حرف الجر ولا تقع إلا أولاً وبقي في « الكاف » معنى التشبيه الذي كان فيها وهي متوسطة .

وارتضى رأى أى حيان من أنها بسيطة لأن التركيب كما قال : « خلاف الأصل » كما أن مدخول « أن » في تأويل مصدر ولا بد أن يكون لهذا المصدر^(٢) محل من الإعراب وعلى فرض أنه مجرور بالكاف كما يقول البعض^(٣) فأمين المتعلق به ؟ وحجة من قال : إن مثلها كمثل الكاف في قوله تعالى : « ليس كمثله شيء »^(٤) فالجار وهو الكاف ومثل وهي المجرور ليس لهما متعلق .

فالرد على ذلك أن الكاف في الآية زائدة وحرف الجر الزائد يعمل ولا يحتاج إلى متعلق ، كما يبدو من القول بأنها مركبة : تكلف واضح لم يقصده العرب المتحدث بالأسلوب الفصيح .

(١) المفصل والتصريح والمعنى والأشعوى — ومذهب الخليل أن أصل كأن زيد أسد : إن زيدا كالأسد ، قدمت أداة التشبيه لقصد التشبيه من أول الأمر فوجب فتح « إن » رعاية للفظ الكاف لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات ففتحت لفظاً وهي في المعنى باقية على حالها وصارت الكاف مع أن كلمة واحدة فلا محل للكاف .

(٢) والغريب أن الخليل بعد أن حول إن من المكسورة إلى المفتوحة سلبها ما يقتضيه الفتح من أنها حرف مصدرى فقال : فوجب فتح إن المكسورة رعاية للفظ الكاف لأنها لا تدخل إلا على لفظ المفردات ففتحت لفظاً وهي في المعنى باقية على حالها لم تنصر بالمفتحة حرفاً مصدرها فصار الكاف مع إن كلمة واحدة — الكافية ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٣) المفصل ج ٨ ص ٨١ .

(٤) سورة الشورى آية ١١ .

المسألة (٧٩)

كأن (١)

يجوز أن تخفف « كأن » وللنحويين إزاء عملها عند ذلك آراء (٢) :
فالكوفيون يمنعون العمل مطلقا وهناك من يجيز العمل مطلقا في المضمر والبارز
وهناك من يجيزه في المضمر ولا يجيزه في البارز .
يقول الرضى (٣) : إذا خففت كأن فالأصح الغاؤها .
أما غير الرضى من النحويين ومنهم ابن مالك فيرون أن إعمالها كثير وأن
الغاؤها قليل وإلى ذلك يشير ابن مالك :
« وخففت كأن أيضا فنوى منصوبها وثابتا أيضا روى »
ويقتضى كلام ابن مالك أن كأن إذا خففت كان اسمها ضمير الشأن ويقتضى
هذا أن يكون خبرها جملة اسمية كما في قول الشاعر :
« وصدر مشرق اللسـون كأن ثدياه حسان » (٤) .
أو جملة فعلية مصدرية « بلم » إذا قصد بها النفي كما في قوله تعالى : « كأن
لم تغن بالأمس » (٥) ، وكما في قول الخنساء :
« كأن لم يكونوا رحمى يتقى إذ الناس إذ ذاك من عز بزا » (٦)
أو مصدرية بقدر إذا قصد بها الثبوت كما في قول الشاعر :
« أرف الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد »

(١) وردت في ثلاثين آية في القرآن .

(٢) المجموع ج ١ ص ١٤٣ .

(٣) الكافية ج ٢ ص ٣٦٠ .

(٤) على إحدى الروايتين .

(٥) سورة يونس آية ٢٤ .

(٦) ديوان الخنساء قافية الزاى : المعنى كأنهم لم يكونوا حمى لا يفريهم أحد . أخبرت أنهم كانوا حمى لا

يقدم عليهم أحد في ذلك الدهر لأنهم كانوا أعزاء في زمن من عزيز أى من غلب سلب .

وقول الشاعر :

« لا يهولنك اصطلاء لظي الحر ب فمحذورها كأن قد ألما »^(١)

كما أن ابن مالك أشار بقوله : « وثابتاً أيضاً روى » إلى أنه قد روى إثبات منصوبها مع قلة ومن ذلك قول الشاعر :

« وصدر مشرق النحر كأن ثدييه حقان »^(٢)

وبعد هذا العرض الموجز « لكأن » المخففة من حيث الإعمال والإهمال أرى أنها مهملة لما يأتي :

١ - ليس هناك شواهد تنص على العمل فالشواهد التي جاء فيها اسم ظاهر منصوب فيها أكثر من رواية كما سبق والشواهد الأخرى ليست نصاً في إعمالها .

٢ - لماذا نلجأ إلى تقدير ضمير الشأن والأسلوب مفهوم بدونه ؟

٣ - هذه الحروف محمولة على غيرها في العمل كما يقول النحاة والتخفيف بخلاف الأصل .

(١) البيت للناطقة الديباني .

(٢) هذا البيت استشهد به سيوطي ولم ينسبه لقائل (وهذا على الرواية الثانية وهي نصب ثدييه على أنه اسم « كأن ») .

المسألة (٨٠)

لكن بسيطة أم مركبة

ذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وأن والكاف زائدة بينها لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفاً « الأشموني »^(١) و « لكن » للاستدراك والتوكيد وليست مركبة على الأصح . وقال الفراء أصلها « لكن أن » فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقول الشاعر :

ولست بآتيه ولا أستطيعه ولاك اسقني إن كان مأوك ذا فضل

وقال الكوفيون : مركبة من لا وإن والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفاً . البرهان^(٢) « لكن » للاستدراك مخففة ومثقلة ، وحقيقة رفع مفهوم الكلام السابق تقول : « زيد شجاع ولكنه غير كريم » فرفعت بلكن ما أفهمه الوصف بالشجاعة من ثبوت الكرم لكونهما كالمتلازمين فإن رفعنا ما أفاده منطوق الكلام السابق فذاك استثناء وموقع الاستدراك بين متنافيين بوجه ما فلا يجوز وقوعها بين متوافقين وقوله تعالى : « ولو أراكمهم كثيراً لفشلتم ولتنازعتم في الأمر ولكن الله سلم »^(٣) لكونه جاء في سياق « لو » ولو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره فدل على أن الرؤية ممتنعة في المعنى فلما قيل : « ولكن الله سلم » علم إثبات ما فهم إثباته أولاً وهو سبب التسليم وهو نفس الرؤية فعلم أن المعنى « ولكن الله ما أراكمهم كثيراً ليسلمكم » محذوف السبب وأقيم السبب مقامه . وإذا ثقلت فهي من أخوات « إن » تنصب المبتدأ وترفع الخبر ولا يليها الفعل .

قال صاحب البسيط : وإذا دخل عليها الواو وانتقل العطف إليها تجردت

(١) ج ١ طبعة دار إحياء الكتب العربية ص ٢٧٠ .

(٢) ج ٤ ص ٢٨٩ .

(٣) سورة الأنفال آية ٤٣ .

للاستدراك . وقال الكسائي : « المختار عند العرب تشديد النون إذا اقترنت بالواو وتخفيفها إذا لم تقترن بها وعلى هذا جاء أكثر القرآن العزيز كقوله تعالى : « ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون » و « ولكن أكثرهم لا يعلمون »^(١) ، « لكن الله يشهد »^(٢) ، « لكن الرسول »^(٣) وعلى الفراء ذلك بأنها مخففة تكون عاطفة فلا تحتاج إلى واو معها ك « بل » فإذا كان قبلها واو لم تشبه « بل » لأن « بل » لا تدخل عليها الواو وأما إذا كانت مشددة فإنها تعمل عمل « إن » ولا تكون عاطفة .

مع الهوامع^(٤) : « ولكن للاستدراك ومعناه أن يثبت حكما لمحكوم عليه يخالف الحكم الذى للمحكوم عليه قبلها ولذلك لابد أن يتقدمها كلام ملفوظ به أو مقدر ولا بد أن يكون نقيضا لما بعده أو ضدا له أو خلافا على رأى نحو : ماهذا ساكن لكنه متحرك ، و ماهذا أسود لكنه أبيض ، و ماهذا قائم لكنه شارب » ولا يجوز : زيد قائم لكن عمرا قائم بالإجماع ، وذكر ابن مالك وصاحب البسيط أنها للتأكيد أيضا ، قال فى البسيط معناها الاستدراك لخبر يوهم أنه موافق لما قبله فى الحكم فإنه يؤتى به لرفع ذلك التوهم وتقريره أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو : ما قائم زيد لكن عمرا قاعد ، لما قيل ما قائم زيد فكأنه يوهم أن عمرا مثله لشبه بينهما أو ملاهية فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك ، ونحو : « لو قام فلان لقمتم » لكنه لم يقم فأكدت لكن ما دلت عليه لو وكأنها فى المعنى مخرجة لما دخل فى الأول توها ولذلك لا يقع بين وفاقين .

واختلف فيها أهى بسيطة أم مركبة فالبصريون على الأول وأنها منتظمة من خمسة أحرف وهى أقصى ما جاء عليه الحرف والكوفيون على الثانى ثم اختلفوا فقال الفراء : هى مركبة من « لكن » ساكنة النون و « أن » المفتوحة

(١) سورة الأعراف آية ١٢١ .

(٢) سورة النساء آية ١٦٦ .

(٣) سورة التوبة آية ٨٨ .

(٤) ج ١ الطبعة الأولى ٥١٣٢٧ ص ١٣٢ ، ص ١٣١ ج ١

المشددة ، طرحت الهمزة فحذفت نون لكن لملاقاتها الساكن ، وقال قوم من الكوفيين : هي مركبة من لا وكأن واختاره السهيلي ، فإذا قلت قام زيد لكن عمرا لم يقم فكأنك قلت : لا كأن عمرا لم يقم ، والمعنى فعل زيد لا كفعل عمرو ثم ركبنا وغيّرت للانتشار بحذف الهمزة وكسر الكاف ، وقال السهيلي : لما كان أصل كأن إن المكسورة وفتحت للكاف كسرت الكاف عند حذف الهمزة لتدل على المحذوف لكثرة التعبير .

الفصل الثاني

الجملة الفعلية ومكملاتها

المسألة (٨١)

أقسام الفعل

الفعل ثلاثة أقسام : ماض — مضارع — أمر .

والكوفيون^(١) يقولون : إنه قسمان ماض ومضارع . والأمر مقتطع من المضارع . ويقول البصريون^(٢) إنه مبني على السكون إلا أنه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحذف حرف العلة والنون لأن قياسه أن يكون مجزوما باللام لكن خذفت اللام مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزالت علة الإعراب فرجع إلى أصله من البناء وبقي آخره محذوفاً للوقف كما كان في الأصل محذوفاً للجزم .

وقال الكوفيون : إن الأمر مجزوم بلام مقدرة كما في قول حسان في أمر الغائب :

محمد فقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا

وأرى أن رأى البصريين أقرب إلى الواقع لأن ما قاله الكوفيون على الأمر يمكن أن يقال على الماضي بأنه مقتطع من المضارع ويمكن أن يقال إن المضارع مأخوذ من الماضي وهذا خلاف لا طائل من ورائه والشواهد سواء أكانت من القرآن الكريم أم من كلام العرب يبدو منها أصالة الأمر لكثرة الاستعمال وإذا تتبعنا جزءاً من آية أو آية كاملة من القرآن نجد أن الأمر في الاستعمال وصل إلى ما وصل إليه الماضي والمضارع .

قال الله تعالى^(٣) : « إن في خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الأبصار ، الذين يذكرون الله قياماً وقعوداً وعلى جنوبهم ويتفكرون في خلق السموات والأرض ربنا ما خلقت هذا باطلاً سبحانه فقنا عذاب النار ، ربنا

(١) مجمع حد ١ ص ٧ ، الكافية حد ٢ ص ٢٦٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٩٠ .

إنك من تدخل النار فقد أخزيته وما للظالمين من أنصار ، ربنا إنا سمعنا مناديا ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار ، ربنا وآتنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد .

فاستعمال الأمر في الآية الكريمة قد تجاوز استعمال قسيميه كما أن أول آية نزلت في القرآن كانت بلفظ الأمر قال تعالى : « اقرأ باسم ربك^(١) » الذي خلق » .

ويقول السيوطي في الهمع^(٢) : ذهب بعضهم إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله ، لأن المضارع هو الماضي مع الزوائد والأمر فيه بعد طرحها والجمهور على أن الثلاثة أصول .

(١) سورة العلق آية : ١ .

(٢) الهمع ج ١ ص ٧ .

المسألة (٨٢)

إعراب الفعل المضارع

ماذا يرفع المضارع^(١) ؟

الرافع له التجرد كما ذهب إليه حذاق الكوفيين منهم الفراء^(٢) ، لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب^(٣) ، ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي^(٤) ، واختار ابن مالك الأول لسلامته من النقض بخلاف الثاني فإنه ينتقض بنحو هلا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذى تفعل فإن الفعل فى هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان فى هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم ، وصح القول بأن رافعه التجرد .

إذا لجأنا إلى تعليل كتعليل النحاة ، وفلسفة كفلسفتهم نجد أن الإعراب هو الأصل فى الأسماء والأفعال ، والأسماء كلها معربة ماعدا ما ثبت أنه مبنى منها وهو قليل ، والمصدر وهو أصل الأفعال معرب ، والأصل فى الفعل المضارع الإعراب ، والبناء عارض ، والرفع هو الأصل فى الإعراب والجزم والنصب عارضان .

ومع هذا التعليل فإن العرب نطقوا بالفعل المضارع المجرد من الناصب والجزم مرفوعاً ، والتعليل الذى جاء على ألسنة النحاة فلسفة معهودة عنهم .

(١) الأهمونى ج ٣ ص ٢٧٧ .

(٢) الأهمونى ج ٣ ص ٢٧٧ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

المسألة (٨٣)

حذف لام الأمر

لام الأمر .. هل يجوز حذفها ؟ .. أقوال :

أحدها : يجوز مطلقاً في الاختيار بعد قول أمر — وهذا هو رأى الكسائي^(١) .

قال تعالى : « قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة .. » أى ليقيموا .

ثانيها : لا يجوز مطلقاً ولا في الشعر ، وهو رأى المبرد .

يقول المبرد^(٢) : وتقول يا زيد ليقم إليك عمرو ، يا زيد لتدع بنى عمر .

والتحويون يميزون إضمار هذه اللام للشاعر إذا اضطر ، ويمتشهدون على

ذلك بقول متمم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاحمشى لك الويل حر الوجه أويلك من بكى^(٣)

يزيد أى ليك .

ولا أرى ذلك دليلاً على ما قالوا لأن عوامل الأفعال لا تضر ، وأضعفها

الجازمة لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ، ولكن بيت متمم حمل على

المعنى لأنه إذا قال فاحمشى ، فهو في موضع فلتخمشي فعطف الثاني على

المعنى .

ثالثها : يجوز في الشعر فقط كقول حسان بن ثابت :

محمد فقد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء .. قبالا^(٤)

(١) الجمع ج ٢ ص ٥٥ .

(٢) المقتضب ج ٢ ص ١٣٢ .

(٣) البعوضة : فاء لبنى أسد بنجد قرية القعر وهذا الموضع كان مقتل مالك بن نويرة .

(٤) نبالا : التبال سوء العاقبة .

يقول الشنقيطى فى الدرر^(١) : قال الأعلم : الشاهد فى إضمار لام الأمر فى قوله : تفد ، وهذا من أقبح الضرورات لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضم ، ولا يجوز فى الاختيار سواء تقدم أمر بالقول أو قول غير أمر أم لم يتقدم ، والجزم فى الآية لأنه جواب الأمر أو جواب شرط محذوف كما سيأتى .

رابعها : يجوز فى الاختيار بعد قول ولو كان غير أمر نحو : قلت لزيد يضرب عمرا .. أى ليضرب عمرا ، ولا يجوز فى غيره إلا لضرورة ، واختاره ابن مالك وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر ، واستدل بقول منصور بن مرثد الأسدى : قلت لبواب لديه دارها تيدن إلى حَمَوْها وجارها

قال : وليس بضرورة فممكنه من أن يقول يذن أو تيدن إلى . بالرفع ومن منع حذف اللام فسر الجزم فى الآية بما يأتى :

الخليل وسيبويه^(٢) : أن الجزم فى الآية بنفس الطلب لما تضمنه من معنى إن الشرطية ، كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك .

يقول ابن هشام فى المغنى : رأى الخليل وسيبويه أن الجزم فى الآية بنفس الطلب .

ويقول سيبويه^(٣) : وأعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر ، وتعمل مضمرة كأنهم شبهوها بأن إذا عملوها مضمرة ، ومنه قول الشاعر :

محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من شيء تبالا
والسيراى والفارسى أن الجزم فى الآية بالطلب لنيابته مناب الجازم الذى هو الشرط المقدر .

والثالث الجمهور : أن الجزم فى الآية بشرط مقدر بعد الطلب .

(١) الدرر ج ٢ ص ٧١ .

(٢) المغنى ج ١ ص ٢٢٦ تحقيق محى الدين .

(٣) الكتاب ج ٣ ص ٩ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

يقول ابن هشام في المغنى^(١) : وهذا أرجح من الأول لأنه الحذف والتضمن إن اشتركا في أنهما خلاف الأصل ، لكن في التضمن تغير معنى ، ولا كذلك الحذف وأيضا إن تضمن الفعل معنى الحذف إما غير واقع أو غير كثير ، ومن الثاني لأن نائب الشيء مؤدى معناه ، والطلب لا يؤدي معنى الشرط .

وزعم الكوفيون^(٢) وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت حذفاً مستمرا في نحو قم واقعد ولأن الأصل لتقم ولتقعد ، فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة :

ويقول ابن هشام : ويقولهم أقول ، لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي بالحرف ولأنه آخر النهي ولم يدل عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحديث بالزمان المحصل ، وكونه خيرا أو أمرا خارج عن مقصوده ، ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقول الشاعر :

لتقم أنت يا بن خير قریش کى لتقضى حوائج المسلمینا
ولقراءة جماعة : فبذلك فلتفرحوا ، وفي الحديث : لتأخذوا مصافكم وأستطيع الرد على ما قاله الكوفيون بأن الحذف خلاف الأصل ، ولأن الأصل في العمل أن يكون العامل موجودا لا محذوفا . أما كون الأمر معنى ، وحق المعاني أن تؤدي بالحروف كالنهي مثلا ، فيرد على هذا بأن النفي معنى ويؤدي بالحرف وبالفعل (ليس) مثلا ، والترجى معنى ويؤدي بالحرف (لعل) وبالفعل (عسى) ، والتوكيد معنى ويؤدي بالحرف والاسم والفعل والجملة . وهكذا ، أما الحذف في بعض الشواهد فأنا أوليد المبرد في أن الحذف ضرورة ، وما جاء في القرآن ففي جواب الأمر كما في الآية الكريمة :

« قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة » . وهذا أولى لبعده عن التقدير المتكلف وإن كان البعض يشترط أن يكون الكلام بعدها صالحا لجواب الأمر ويدعى أن الكلام في الآية لا يصلح جوابا لأنه لا يلزم من القول المجرد والنطق به

(١) المغنى ج ١ ص ٢٢٧ تحقيق محى الدين .

(٢) المصدر السابق .

بصيغة فعل الأمر حصول الفعل حقيقة وتحقيق المأمور به .
وللرد على هذا نقول إن الأمر موجه للرسول ﷺ ليأمر المؤمنين ، وإذا كان الأمر على هذا النمط فإنه يترتب عليه الكلام لأنه صدر من الرسول ﷺ بأمر الله ، والأمر من الله يقتضى وجوب القيام بالمأمور به .

المسألة (٨٤)

نصب المضارع بعد أو^(١)

يقول ابن مالك :

كذاك بعد أو إذا يصلح في موضعها حتى أو إلا أن خفي
أى كذا يجب إضمار أن بعد أو إذا صلح في موضعها حتى كقول الشاعر :
لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى فما انتقادت الآمال إلا لصابرا^(٢)
أو إلا كقول الشاعر :

وكنت إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها أو تستقيما^(٣)
ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

قللت له لا تبك عينك إنما نحاول ملكا أو نموت فنعذرا^(٤)
وقد ذهب الكسائي^(٥) إلى أن أو المذكورة ناصبة بنفسها ، وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين إلى أن الفعل انتصب بالخالفة . « والصحيح^(٦) أن النصب بأن مضمر بعدها لأن أو .. حرف عطف فلا عمل لها ، ولكنها عطفت مصدرا مقدرا على مصدر متوهم ومن ثم لزم إضمار أن بعدها » .

(١) الأشموني ج ٣ ص ٢٩٥ .

(٢) لا يعرف قائله .

(٣) البيت لزياد الأعجم .

(٤) البيت لأمرئ القيس .

(٥) الأشموني ج ٣ ص ٢٩٦ .

(٦) قول الأشموني .

(أو) التى نحن بصدد الحديث عنها يشترط النحويون أن تكون بمعنى حتى أو إلا ، إذاً هى حرف مخصوص ذو مواصفات خاصة ، وهذه المواصفات اختصت بهذا العمل ، فلا يعترض على ذلك بأنها حرف عطف وحرف العطف لا عمل له ، لأنها حرف عطف من نوع خاص ، والقول بأنها هى العاملة أولى لأن هذا لا يحتاج إلى تقدير ولا تأويل لأن المعطوف عليه فى رأيهم مصدر يتوهم ويلحظ ويتصيد من الفعل السابق كما يقول الأشموني^(١) ، وليس هناك ما يدعو إلى ذلك ، لذا أؤيد رأى الكسائى فى هذا^(٢) .

(١) المصدر السابق .

(٢) وإن كان البصريون يستدلون على أن الفعل منصوب بأن بعدها بما يأتى :
لا يتقدم معمول الفعل عليها ، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف ، وجوز الأخفش الفصل بينها بالشرط نحو : لأكرمتك أو إن شاء الله تقضينى حقى . صبان / ٣ / ٢٩٦ .

المسألة (٨٥)

لام التعليل

يقول الأشموني^(١) : ما ذكر من أن اللام التي ينصب الفعل بعدها هي لام الجر والنصب بأن مضمرة هو مذهب البصريين .

ومذهب الكوفيون^(٢) إلى أن اللام ناصبة بنفسها .

ومذهب ثعلب إلى أن اللام ناصبة بنفسها لقيامها مقام أن ، يقول ابن هشام في المغنى^(٣) : « ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع نحو : وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ، وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفقاً للجمهور لا بأن مضمرة أو بكى المصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي^(٤) وابن كيسان ، ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين ، ولا بها لنيابتها عن أن » خلافاً لثعلب ولك إظهار أن فتقول : جئتكَ لأن تكرمنى ، بل قد يجب ذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو : « لئلا يكون للناس^(٥) عليكم حجة » ، « لئلا يحصل الثقل بالتقاء الساكنين » .

هذه آراء أئمة النحو ، وأرى أن الأصل في هذا : أن اللام إما أن تكون صالحة لمباشرة الفعل أو غير صالحة ، وقد ثبت صلاحيتها لمباشرة الفعل بدليل النصوص الواردة في ذلك ، وما دامت قد باشرت الفعل فهي عاملة فيه إذ لا حاجة إلى تقدير أن ولا يعترض على ذلك بظهور أن بعدها ، لأن أن إذا ظهرت فهي الناصبة وهي من نواصب المضارع ، وإذا لم تظهر فالناصب اللام ، وبذلك لا نلجأ إلى التقدير ، وهذه اللام إذا لم تسبق يكون منفي فهي لام التعليل .

(١) التصريح ج ٢ ص ٢٣٥ ، الأشموني ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٢) الأشموني ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٣) المغنى ج ١ ص ٢١٠ تحقيق محمد محيى الدين .

(٤) السؤال يجوز إضمار [أن] أو إضمار [كى] أما الجمهور إضمار [أن] .

(٥) البقرة آية : ١٥٠ .

المسألة (٨٦)

لام الحجود

لام الحجود حرف يختص بالدخول على الفعل ويفيد النفي الدائم من الماضي إلى المستقبل . والحجود معناه إنكار الحق واللام تفيد مطلق النفي من باب إطلاق الخاص على العام .

ولأسلوبها صفات خاصة ينبغي أن تتحقق وهي :

١ - أن تسبق بكون رافع لاسم ظاهر نحو قوله تعالى : « وما كان الله^(١) ليضيع إيمانكم » أو ضمير الاسم الظاهر إذا كان الظاهر قد سبق ذكره كما في قوله تعالى : « كذلك كدنا ليوسف ما كان ليأخذ أخاه في دين الملك^(٢) » والكون المنفي ماضى لفظاً ومعنى كما في قوله تعالى : « وما كان الله ليضيع إيمانكم^(٣) » أو ماض معنى فقط كما في قوله تعالى : لم يكن الله ليغفر لهم^(٤) .

٢ - أن يسند الفعل الذي تدخل عليه اللام لضمير الاسم المسند إليه الكون ونحو النحاة النفي (بما ولم) فقط لأن (لن) لنفي المستقبل ، و (لا) ينكر استعمالها في ذلك (ولما) لا تصلح لأنها لنفي معنى المضارع بعد أن تغلب زمنه للماضي مع اتصاله بالزمن الحالي .

أما (إن) فجوز النفي بها فريق واستدلوا بقوله تعالى : « وإن كان مكرم لتزول منه الجبال^(٥) » في قراءة غير الكسائي^(٦) على أنها لام الحجود . ولم يسمع

(١) البقرة آية : ١٤٣ .

(٢) سورة يوسف آية : ٧٦ .

(٣) سورة البقرة آية : ١٤٣ .

(٤) سورة النساء آية : ١٣٧ .

(٥) اعترض على ذلك بأن الفعل بعد لام الحجود لا يرفع إلا ضمير الاسم السابق ولذا قالوا إنها لام (كى) و (إن) شرطية — الأعمش ج ٣ ص ٢٩٤ .

(٦) قراءة الكسائي : لتزول بفتح اللام ورفع الفعل فإن مخففة واللام للفصل .

لها مثال غير هذه الآية على هذه القراءة وهي قابلة للتأويل .

كما يشترط أن يكون الكون ناقصاً خلافاً لمن أجازوه في أخوات كان ومن أجازوه في ظن ومن أجازوه في كل فعل تقدمه نفى . قال يس^(١) : وهذا فاسد ، وقال أبو حيان : وهذه كلها تراكيب لم تسمع فوجب منعها^(٢) وبهذا تنحصر .

الأثر اللفظي :

اختلف النحاة في نوعها وأثرها اللفظي فذهب البصريون إلى أنها حرف جر أصلي يفيد معنى النفي قبلها وبعدها^(٣) ، والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوبا والمصدر المؤول مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بالخبر العام المحذوف وذهب الكوفيون^(٤) ، وتعلب إلى أن اللام زائدة للتوكيد وناصبة بنفسها والجملة من الفعل وفاعله خبر كان واحتجوا بقول الشاعر :

لقد عدلتني أم عمرو لم أكن مقالتي ما كنت حيا لأسمعا
إذ لو كانت أن الناصبة للزم تقديم معمول صلتها عليها وهو ممتنع . ورد بأن « مقالتي » معمول محذوف يفسره المذكور^(٥) .

كما أن البصريين يؤيدون رأيهم بما ورد من أمثلة فصيحة مشتملة على خبر كان مذكورا كقول الشاعر :

سموت ولم تكن أهلا لتسمو ولكن المضيع قد يصيب
فقد ذكر الخبر وهو « أهلا » مما يمنع أن يكون الجار والمجرور هو الخبر .
ومع أن الكثير^(٦) من المحدثين يرتضون رأي البصريين إلا أنني أرتضي رأي
الكوفيين لما احتجوا به ، وثانياً لأن عدم التقدير أولى ولأنني لا أجد مبرراً لتقدير

(١) الصبان ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٢) وبذلك سمى لام المحجود عن غيرها .

(٣) الأشموني ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٤) الأشموني ج ٣ ص ٢٩٢ .

(٥) الصبان ج ٢ ص ٢٩٢ .

(٦) ومنهم الأستاذ عباس حسن في كتابه النحو الوافي ج ٤ ص ٣٠٢ .

نحير مع وجود ما يصلح للخبر والكلام به تام مفيد . أما حجة البصريين^(١) في ذكر الخبر كما ورد في البيت فهذا وغيره أمثلة محددة قد لا تتكرر . والمألوف المعهود في الأساليب الفصيحة عدم ذكر الخبر اكتفاء بما ذكر من الجملة الفعلية كما ورد في القرآن حيث لم أعمر على آية واحدة تؤيد رأى البصريين . وقد تحذف كان قبل لام المحجود كقول الشاعر :

فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد
أى فما كان جمع ، ومنه قول أبى الدرداء في الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما أى ما كنت لأدعهما فلما حذف الفعل انفصل^(٢) الضمير .

كما أجاز بعض النحاة حذف لام المحجود وإظهار أن مستدلاً بقوله تعالى :
« وما كان هذا القرآن أن يفترى »^(٣) والصحيح المنع لأن أن يفترى في تأويل مصدر بمعنى اسم المفعول هو الخبر .

وواضح من الحديث عن جواز حذف كان وجواز حذف اللام أنها أمثلة فردية وأنها قابلة للتأويل والتقدير وعلى ذلك فالأسلوب العربى السليم ينبغي أن يأتى مطابقاً للشروط .

(١) ويؤيد المبرد رأى البصريين حيث يقول : .. وهذا موضع النفى : ما كان زيد ليقوم وكذلك قوله تبارك وتعالى : « ما كان الله لينز المؤمنين » « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم » فإن بعد هذه اللام مضمرة وذلك لأن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال فإن بعدها مضمرة فإذا أضمرت (أن) نصبت بها ودخلت عليها اللام لأن أن والفعل اسم واحد كما أنها والفعل مصدر فالمعنى جئت لأن أكرمك أى جئت لإكرامك كقولك جئت لزيد . فإن قلت : ما كنت لأضربك فمعناه ما كنت لهذا الفعل (المقتضب ج ٢ : ٧) .

(٢) لا يتعين حذف الكون لجواز أن يكون المعنى لما جمع متأهلاً .

(٣) سورة يونس آية : ٣٧ .

المسألة (٨٧)

رافع الفاعل

في رافع الفاعل آراء^(١) :

أولها وعليه الجمهور :

أن الرفع المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه .

الثاني : أن رافع الفاعل الإسناد أي النسبة فيكون العامل معنوياً وعليه هشام ،

الثالث : شبه الفاعل بالمتبداً من حيث أنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المتبداً بالخبر

الرابع : كون الفاعل فاعلاً في المعنى ، وعليه خلف كما نقله أبو حيان .

الخامس : وعليه قوم من الكوفيين أنه ارتفع بإحداثه الفعل .

وفي المفصل^(٢) : « الفاعل وحقه الرفع ، ورافعه ما أسند إليه من الفعل أو ما كان في معناه من الأسماء .

مثال الفعل : قام زيد ، رفعت زيدا بقام ، ومثال ما هو في معنى الفعل من الأسماء أسماء الفاعلين ، والمفعولين ، والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين نحو قولك : زيد ضارب غلامه ، وحسن وجهه ، ومضروب أخوه ، فهذا في تقدير يضرب غلامه ، وحسن وجهه ، ويضرب أخوه ، فارتفع كل واحد من الغلام والوجه والأخ كارتفاع زيد بالفعل قبله من قولك ضرب زيد ، وربما قال بعضهم في عبارته الفاعل ما ارتفع بإسناد الفعل إليه ، وهو تقريب وهو في الحقيقة غير جائز لأن الإسناد معنى ولا خلاف في أن عامل الفاعل لفظي .

(١) مع ج ١ ص ١٥٩

(٢) ج ١ ص ٧٤ .

فإن قيل : ولم كان من حق الفاعل أن يكون مرفوعاً ، فالجواب عن ذلك من وجوه :

أحدها : أن الفاعل رفع للفرق بينه وبين المفعول الذى لولا الإعراب لجاز أن يتوهم أنه فاعل ، وكان الفرض اختصاص كل واحد بعلامة تميزه عن صاحبه ، وكان زمام هذا الأمر بيد الواضع .

ثانيها : أن الفاعل اختص بالرفع لقوته ، والمفعول بالنصب لضعفه والمعنى بقوة الفاعل تمكنه بلزومه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه وليس المفعول كذلك بل يجوز سقوطه وحذفه .

وأرى أن الخلاف الذى دار حول رافع الفاعل من الفلسفة التى أضاع النحاة فيها وقتهم . واتجاه ابن يعيش وتعليله مقبول ، وهو أن الرفع للفرق بين الفاعل ، والمفعول ، لأنه لا يمكن التمييز بين الفاعل والمفعول فى المثال الآتى أكرم محمد علياً إلا برفع الفاعل ، ونصب المفعول .

المسألة (٨٨)

الفعل والفاعل هل يجوز تقديم الفاعل على الفعل ؟

يرى البصريون^(١) أنه لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل .

وأما الكوفيون^(٢) فأجازوا التقديم مطلقا .

وأجاز الأعلام ، وابن عصفور « وهو ظاهر كلام سيويه » تقديم الفاعل عند الضرورة^(٣) .

وحجة البصريين في المنع : أن الفعل وفاعله كجزءى كلمة فلا يقدم عجزها على صدرها ، وإن وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل ضميراً مستتراً ، والمقدم إما مبتدأ كزيد ضرب أو فاعل لفعل محذوف نحو قوله تعالى : « وإن أحد من المشركين استجارك »^(٤) . واستدل الكوفيون بقول الخنساء :

ما للجمال مشيها وثيذا أجنلا يعملن أم حديدا
برفع « مشيها » ولا يجوز إعرابه مبتدأ لعدم وجود خبر له لأن « وثيذا » حال ، فيتعين كون « مشيها » فاعلاً لوثيذا مقدما عليه .

وتأول البصريون فأعربوا « مشيها » مبتدأ ، وضمروا الخبر الناصب وثيذا ، والتقدير : مشيها ظهر أو ثبت .

(١) الأشعري ج ٢ ص ٤٥ حاشية النصبان — ابن عقيل حاشية الخضرى ج ٢ ص ١٦٥ مع ج ١ ص ١٥٩ انقصر ج ١ ص ٢٧١ .

(٢) المصدر السابقة .

(٣) وقد نص ابن عصفور . والأعلام على رفع وصال في قول الشاعر :

ممددت وأخبرت الصدود وقصا وصال على طول الصدود يدوم

عل أنه فعل وذلك للضرورة .

(٤) سورة التوبة آية : ٦ .

وقيل : إن « مشيها مبتدأ محذوف الخبر ، وقيل : إنه بدل من الضمير في الظرف .

وتظهر ثمرة الخلاف بين البصريين والكوفيين في جواز تقديم الفاعل في التثنية والجمع : فنحو « الزيدان قام ، والزيدون قام » : جائز عند الكوفيين ممنوع عند البصريين .

وأرى أن الفاعل لا يجوز تقديمه ، واستدلال الكوفيين لا ينهض دليلاً على إثبات قاعدة لأنهم استدلوا ببيت الخنساء وأمكن تخريجه ، والدليل : إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال .

كما أن اعتماد الكوفيين على شاهد واحد دليل على أن هذا الاستعمال قليل ونادر .

المسألة (٨٩)

التأنيث

قال في الهمع^(١) : يجب تأنيث الفعل إذا كان الفاعل ضمير المؤنث حقيقى أو مجازى أو ظاهرا حقيقيا متصلا بالفعل وتركه مما ذكر ضرورة على الأصح كقول الشاعر :

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها^(٢)
وقول الآخر :

تمنى ابتئى أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر^(٣)
وقال ابن كيسان : يقاس عليه لأن سيبويه حكى : قال فلانة .

وقال الكوفيون^(٤) : يجوز القياس فى الجمع بالآلف والتاء دون المفرد فيقال :
قام الهندات قياسا على جمع التكسير .

وجوز الكوفيون إلحاق التاء مع جمع المذكر السالم كجمع التكسير فيقال
قامت الزيدون ، والبصريون منعوا ذلك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدل على
التذكير . وأما البنون فإن نظم واحده متغير فجرى مجرى التكسير كالإبناء .

والتاء فى أول المضارع كالماضى خلافا وحكما فإن أخبرت به عن ضمير غيبة
لمؤنث نحو : الهندان هما تفعلان ألزم ابن أنى العافية التاء حملا على المعنى
وصححه أبو حيان وخالف ابن الباذش فجوز التاء حملا على لفظها وذكر أنه قاله
قياسا ولم نعلم فى المسألة سماعا عن العرب ولا نصا لأحد من النحاة ورده أبو

(١) مع ج ٢ ص ١٧١ ، الأشموى ج ٤ ص ٩٤

(٢) البيت لجوين الطائى .

(٣) البيت للبيد بن ربيعة .

(٤) الهمع ج ٢ ص ١٧١ .

حيان بأن الضمير يرد الأشياء إلى أصولها وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة :

لعلهما أن تبغيا لك حاجة وأن ترحبا صدرا بما كنت أحصر^(١)

ما زلت أومن بأن الكوفيين يتعملون الخلاف في كثير من المسائل دون نظر إلى الحقائق أو السماع وما يدل على هذا تجهيزهم حذف تاء التأنيث مع جمع المؤنث السالم قياسا على جمع التكسير وهذا قياس مع الفارق لأن جمع التكسير قد يراعى فيه الجمع أو الجماعة لكن جمع المؤنث السالم المعنى منسوب على الجماعة لفظا ومعنى . كما أن تجهيزهم لإحقاق التاء مع جمع المذكر أكثر دلالة على أن الخلاف لذات الخلاف حيث لا سماع يؤيده .

وفي المسألة الثانية نحن مع السماع وقد وجد السماع بالتاء كما في بيت ابن أبي ربيعة .

ويقول الخضرى^(٢) : الجمع سواء منه ما دل على متعدد سالماً كان كزهدون وفاطمات وطلحات أو مكسورا كهنود ، وزبود أو اسم جمع كنساء وقوم أو اسم جنس كشجر ، وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجمع أو الفريق ، وإثباتها ولو مذكراً سالماً لتأوله بالجماعة وهى من المؤنث المجازى هذا مذهب الكوفيين .

وزهد البصريون إلى وجوب تأنيث جمع المؤنث السالم الحقيقي التأنيث لا كطلحات وثمرات ووجوب تذكر جمع المذكر السالم لأن سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله تعالى : « آمنت به بنو إسرائيل »^(٣) وقوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات »^(٤) .

(١) أحصر : بفتح الصاد المهملة مضارع خصر بكسرها أن ضاق صدره ومن قوله تعالى : « أو جاءكم حصرت صدوركم » — درر ج ٢ ص ٢٢٦ .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ١٧٢ .

(٣) سورة يونس. آية : ٩٠ .

(٤) سورة المتحة آية : ١٢ .

وقول الشاعر :

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والناظرون إلى ثم تصدعوا^(١)
وأجيب بفرض كلامهم فيما إذا سلم بناء الواحد كما أفهمه التعليل أما ما تغير
كبتين ، وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقاً^(٢) .

وأما التذكير في قوله تعالى : « إذا جاءك المؤمنات » فلفصل بالكاف وذهب
الفارسي^(٣) إلى وجوب تجريد الفعل من التاء مع جمع المذكر السالم ، وجواز الإثبات
والحذف مع غيره من الجموع فأثبتها لتأوله بالجماعة وحذفها لتأوله بالجمع .

وأرى أن مذهب البصريين مؤيد بالشواهد من القرآن الكريم ، والشعر العربي
وأن ما استدل به الكوفيون لا يؤيد ما ذهبوا إليه ، لأن (بنو) في قوله تعالى :
« آمنت به بنو إسرائيل » لم يسلم فيه بناء الواحد ، فهو ليس بجمع سالم ، وإنما
هو ملحق بالجمع السالم ، كما أن الذي خفف الحذف في قوله تعالى : « إذا
جاءك المؤمنات » الفصل بين الفعل والفاعل (بالكاف) .

(١) قائله عبده بن الطيب .

(٢) ومن ذلك قوله تعالى : « آمنت به بنو إسرائيل » .

(٣) ابن عقيل ج ١ ص ١٧٢ .

المسألة (٩٠)

الفاعل هل يقع جملة ؟

يرى البصريون^(١) : عدم وقوع الفاعل جملة .
ويرى ثعلب وهشام : جواز وقوع الجملة فاعلاً مطلقاً نحو : يعجبني : يقوم زيد ، وظهر لي أقام زيد ، ويستدلون بقوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه »^(٢) ، وبقوله تعالى : « وتبين لكم كيف فعلنا بهم »^(٣) .
ويرد البصريون على ذلك : بأن الآيتين ليستا نصاً في الاستدلال لجواز أن يكون فاعل « بدا » ضميراً مستتراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهوم منه والتقدير : ثم بدا لهم بداء . كما جاء مصرحاً به في قول الشاعر :

لملك والموعود حق لقاءه بدا لك في تلك القلوص بداء^(٤)

وجملة « ليسجننه » جواب قسم محذوف ، ومجموع القسم وجوابه مفسر لذلك البداء ، ولا يمنع من هذا كون القسم إنشاءً لأن المفسر هنا في الحقيقة المعنى المتحصل من الجواب الذي هو خير وهذا المعنى هو : سجنه عليه السلام فهذا هو البداء الذي بدا لهم وقيل : تقع الجملة فاعلاً إن علق عنها فعل قلبي بعلق .

وقال الدماميني : تقع الجملة فاعلاً إن كان التعليق بالإستفهام كما في الآية الثانية لأن الإسناد حيثئذ في الحقيقة إلى مضاف محذوف لا إلى الجملة ، إذ

(١) الأهمول ج ٢ ص ٤٣ صبان — مع ج ١ ص ١٦٤ .

(٢) سورة يوسف آية : ٣٥ .

(٣) سورة إبراهيم آية : ٤٥ .

(٤) جاء بالخصائص ج ١ ص ٣٤٠ بحاشية ١ قال المحقق تعليقا على البيت : كان رجل وعد محمد بن

بشر الخارجي قلوصاً فمطله فقال ذلك يده

المعنى : « تبين لهم جواب كيف فعلنا بهم » دفعا للتناقض .

وصرح بعض النحاة : بأن إسناد الفعل إلى الجملة عند من جوزه إنما هو باعتبار مضمونها .

وفي الكافية^(١) : وقد تجيئ الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله ، وهي في الحقيقة مؤولة بالاسم الذي تضمنه كقوله تعالى : « وتبين لكم كيف فعلنا بهم » ، وقوله تعالى : « أقلم يهد لهم كم أهلكنا » أى « تبين لكم فعلنا بهم » و « أولم يهد لهم إهلاكنا »^(٢) .

الواضح من هذا العرض بأن هناك خلافاً في وقوع الجملة فاعلاً فتعلب وهشام وهما كوفيان^(٣) : أجازا وقوع الجملة فاعلاً ونائب فاعل وفصل الفراء وهو كوفي وجماعة ونسبوه إلى سيبويه فقالوا : إن كان الفعل قلبياً ووجد معلق على الفعل نحو : ظهر لى أقام زيد صح وإلا فلا ، وحملوا عليه الآية : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسبحتنه » ومنعوا نحو : « يعجبني يقوم زيد » .

واحتج هشام وتعلب بقول الشاعر^(٤) :

وما راعنى إلا يسير بشرطة وعهدى به قينا يسير بكير

ومنع ذلك كله أكثر النحاة ، وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا في (بدا) ضمير البداء ، و (يسير) على إضمار أن والرأى الذى أراه أن الفاعل يكون إسماً صريحاً أو مؤولاً وذلك إذا وقع مصدراً منسبكا من حرف مصدرى وصلته فإذا جاء الفعل بدون الحرف المصدرى قدر الحرف ، ولا تقع الجملة فاعلاً إلا إذا كانت بحكية .

(١) ج ١ ص ٨٣ .

(٢) سورة طه آية : ١٢٨ .

(٣) المغنى ج ٢ ص ٤٢٨ تحقيق محيى الدين .

(٤) الفرزدق .

المسألة (٩١)

هل يجوز تقديم المحصور بإلا فاعلاً كان أو مفعولاً ؟

ذهب بعض^(١) البصريين إلى منع تقديم المحصور مطلقاً واختاره الجزولي والشلوبين حملاً لا على إنما .

وذهب الجمهور من البصريين والفراء ، وابن الأنباري إلى منع تقديم الفاعل المحصور ، وأجازوا تقديم المفعول المحصور لأنه في نية التأخير وأجاز الكسائي^(٢) :
تقديم المحصور بإلا فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه بخلاف إنما ، ومنه قول الشاعر :

تزودت من ليلي بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها^(٣)
وقول الشاعر :

ولما أرى إلا جماحاً فؤاده ولم يسئل عن ليلي ببال ولا أهل^(٤)
وقول الشاعر :

فلم يدرك إلا الله ما هيئت لنا عشية آناء الديار وشامها^(٥)
وقول الشاعر :

ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم وما جفا قط إلا جُبّاً بطلا^(٦)

وأجاز الفراء وابن الأنباري : تأخير الفاعل إن حصر المفعول ومنعاً تقديمه إن حصر هو لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه بخلاف ما إذا كان المحصور هو وقدم فإنه يكون في رتبته فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه .

وأرى أن المنطق مع الكسائي لأن تقديم المحصور بإلا سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً لا يضر بالإسلوب ، وليس فيه لبس أو خفاء .

(١) الأشعري ج ٢ ص ٥٨ .

(٤) قائله دعبل الخزاعي .

(٢) مع ج ١ ص ١٦١ .

(٥) لا يعرف قائله .

(٣) قائله مجنون بنى عامر .

(٦) لا يعرف قائله — جبا : جبان .

المسألة (٩٢)

حكم تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على المفعول

لقد جوز ذلك الأنخفش^(١) من البصريين والطوال من الكوفيين وتبعهم ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا وذلك لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كإقتضائه للفاعل واستشهدوا بقول الشاعر :

جزى ربه عني عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل^(٢)
ويقول حسان :

ولو أن مجدا أخلد الدهر واحدا من الناس أبقي مجده الدهر مطعما
ويقول سليط بن سعد :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبير وحسن فعل كما يجزى سنار

وخالف في ذلك الجمهور^(٣) وذلك لأن الضمير فيه تقدم على الظاهر لفظاً ومعنى لأن الفاعل وقع أولاً وهي مرتبته والشيء إذا وقع في مرتبته لا يجوز أن ينوي بها غيرها ، وما استشهد به الأنخفش وابن جني نصوص عربية لا يمكن إغفالها ، والقواعد النحوية تستنبط من مثل هذه النصوص غير أن السائق والكثير من النصوص أتت على غير هذا النمط ، والنوق يرتاح للكثير السائق الاستعمال لأن المؤلف أن يكون العائد عليه الضمير سابقاً لأن الأصل أننا نلجأ إلى الإضمار خوفاً من تكرار الظاهر ، والظاهر في مثل هذه الأساليب لم يسبق فكيف نلجأ إلى الإضمار قبل الذكر ؟

(١) انكافية ج ١ ص ٧٢ - الأشموني ج ٢ ص ٥٨ .

(٢) الناهية الديباني .

(٣) المفصل ج ١ ص ٧٦ .

المسألة (٩٣)

حذف الفاعل

اختلف النحاة في جواز حذف الفاعل :

فقد جاء بالصبيان^(١) على الأشموني : « جواز حذف الفاعل في التعجب نحو : « اسمع بهم وابصر » وفيه نظر لاحتمال أن يكون الفاعل ضميراً استتر حين حذف الباء لا محذوف ولو سلم أنه محذوف فهو فضلة لفظاً فكأن المحذوف غير فاعل .

ونقل في باب التنازع عن الدماميني ما نص على مذهب سيويه والبصريين يجوز أحسن وأجمل بزيد على أن يكون الأصل : أحسن به ثم حذفت الباء بدلالة الثانية عليها ثم اتصل الضمير واستتر كما استتر الثاني في قوله تعالى : « اسمع بهم وابصر » . ويقول الخضرى^(٢) : « إن حذف الفاعل مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق اعتبارها في التقسيم وهي خمسة : الفعل المبني للمجهول ، والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة ، وإستثناء المفرع والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده نحو : « أو إطعام في يوم » والتعجب « كأسمع بهم وابصر » أى بهم فحذف فاعل الثاني لدلالة الأول عليه .

ويؤخذ من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو أن يقوم مقامه حالان قصد بهما التفضل نحو : « فتلقفها رجلا رجلا » فإن أصلها فتلقفها الناس رجلا رجلا أى متناوبين فحذف الفاعل وأقيم مجموعها مقامه فصارا كأنهما شيء واحد » .

وذهب الكسائى إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر ورجحه السهلى وابن مضاء ويقول السيوطى^(٣) : الصحيح وعليه البصريون إنه يجب ذكر

(١) الأشموني ج ٢ ص ٤٤ حاشية الصبيان .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ١٦٥ .

(٣) المجمع ج ١ ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

الفاعل ولا يجوز حذفه وفرقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصلة في عدم تأثره بمتلوه ، وكأنضاف إليه فإنه يعتمد البيان ، وكعجز المركب في الامتزاج ولزوم تأخيره . والخبر مبين للثلاثة وهو معتمد الفائدة لا معتمد البيان ، وبأن من الفاعل ما يستتر فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر .

وأرى أن الفاعل جزء أساسي في الجملة فهو الجزء الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أداء معناها إلا إذا دل عليه دليل كدلالة الفعل عليه في قوله تعالى : « ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه » وهو البداء ، وكدلالة « يشرب » .

في الحديث : « لا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن » على الشارب ، يقيس على ذلك ما أشبهه ، وكدلالة التعبير عليه كما في التعجب .

أو كان الحذف لعلة حرفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله أو كسره كما في الفعل المؤكد للجماعة والمخاطبة .

المسألة (٩٤)

هل يجوز إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به ؟

البصريون^(١) يمنعون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل إذا كان المفعول به موجوداً وعللوا ذلك بأن المفعول به شريك الفاعل فيحل محله عند عدم وجوده . أما الكوفيون ، والأخفش وابن مالك فيجيزون ذلك مستدلين بقراءة أبي جعفر « ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون »^(٢) ، وقراءة عاصم « نجي المؤمنين »^(٣) أى النجاة .

ويقول الشاعر :

لم يُغنِ بالعلياء إلا سيداً ولا شفى ذا النقي إلا ذو هدى^(٤)
ونقل الدهان أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخر المفعول به في اللفظ ، فإن تقدم على المصدر أو الظرف لم يجوز إلا إقامة المفعول به . قال ابن قاسم : فالمذاهب ثلاثة .

وأرى أن البصريين يعتمدون في مذهبهم على الكثير من النصوص والشواهد . كما أن مذهبهم بعيد عن التكلف .

أما الكوفيون فيعتمدون على قراءة أبي جعفر « ليجزى قوماً بما كانوا يكسبون » ، وقراءة عاصم « وكذلك نُجي المؤمنين » .

(١) الجمع ج ١ ص ١٦٢ — الأشموني ج ٢ ص ٦٧ .

(٢) سورة المجاثية آية : ١٤ .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٨٨ .

(٤) البيت لرؤية بن العجاج .

وبالبيت :

لم يعن العلياء إلا سيداً ولا شفى ذا القى إلا ذو هدى

ويقول الشاعر :

وإنما يرضى المنيب ربه ما دام معنيا بذكر قلبه^(١)

وقراءة أنى جعفر يقول عنها أبو البركات بن الأنباري^(٢) : وفي وجه هذه القراءة وجوه بعيدة ، وقال : إن قراءة [نجي المؤمنين] محمولة على إخفاء النون من [ننجي] لتوهم الراوى ادغاماً . أما البيتان فيحملان على الضرورة .

وقد أجرى الرضى^(٣) بحثاً فيما ينوب عن الفاعل ، وختمه بعبارة أعجبتنى بهى : « والأولى أن يقال كل ما كان أدخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره بتخصيص الفعل به فهو أولى بالنيابة » .

(١) لم يعرف قائله .

(٢) غريب إعراب القرآن ج ٢ ص ١٦٤ .

(٣) الكافية ج ١ ص ٨٥ .

المسألة (٩٥)

الاسم المنصوب السابق لفعله

اختلف^(١) النحويون في ناصب الاسم في نحو : « زيدا أكرمته » .
ذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا ، ويكون الفعل المضمر موافقا
لذلك المظهر ، وهذا يشمل ما وافق لفظا ومعنى نحو قولك : « زيدا ضربته »
ويكون التقدير « ضربت زيدا ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك في :
« زيدا مررت به » أن التقدير « جاوزت زيدا مررت به » وذهب الكوفيون إلى
أن الاسم المنصوب نصبه الفعل المذكور بعده . واختلف هؤلاء .

فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معا ورد هذا المذهب بأنه لا
يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره .

وقال قوم : هو عامل في الظاهر والضمير ملغى ، ورد بأن الأسماء لا تلغى بعد
اتصالها بالعوامل فإن حذف^(٢) الهاء وأنت تريدتها فقلت : « زيد ضربت »
فالرفع جائز عند البصريين على ضعف لأن الهاء وإن كانت محذوفة فهي في حكم
المنطوق بها .

قال الشاعر :

قد أضحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع

والنصب جائز بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره « ضربت زيدا
ضربته » وذلك أن هذا الاسم وإن كان الفعل بعده واقعا عليه من جهة المعنى
وإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد اشتغل عنه بضميره
فاستوفى ما يقتضيه من التعدي .

(١) ابن عقيل ج ٩ ص ١٨١ .

(٢) الفصل ج ٢ ص ٣٥ .

والواضح من المناقشة أن النحويين لم يختلفوا في جواز الرفع والنصب وقد مثل
سيبويه^(١) لذلك قوله تعالى : « وأما ثمود فهديناهم »^(٢) وقد قرأ بعضهم « وأما
ثمود فهديناهم » بالنصب^(٣) كما أن البيت الآتي أنشد على وجهين :

قال بشر ابن أبي حازم :

فأما تميم تميم بن مرّ فآلقاهم القوم رؤى نياما^(٤)

ويقول سيبويه : فالنصب عربى كثير ، والرفع أجود^(٥) ، والخلاف فى عامل
النصب كما سبق توضيحه .

ورأى البصريين فى هذا إعرابه مفعولاً به لعامل محذوف وجوباً يدل عليه
العامل المذكور بعده فى الجملة ، وهذا رأى متفق مع القواعد العامة فى النحو
وقد فند ابن يعيش وجهة نظر الكوفيين ووصف رأيهم بأنه رأى فاسد^(٦) .

والحديث السابق من جواز النصب ، والرفع إذا لم يكن هناك فاصل بين
الاسم وبين الفعل فإذا كان هناك فاصل^(٧) مثل : « زيد أنت تضربه » لم يجر
النصب ويتعين الرفع .

وقد أجاز الكسائى^(٨) النصب مع الفصل قياساً على اسم الفاعل فقد أجازوا
« زيداً أنت ضارب » وفرق المانعون : بأن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد
نصار « أنت ضارب » بمنزلة ضربت فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء
بخلاف الفعل .

(١) الكتاب ج ١ ص ٨١ تحقيق (هارون) .

(٢) سورة فصلت آية : ١٧ .

(٣) قرأ الجمهور وقرأ ابن وثاب والأعمش بن حبيب بالرفع والتنوين ، والحسن وابن أبى إسحق والأعمش
ثموداً منصوبة : تفسر أبى خيان ٧ - ٤٩١ .

(٤) للرؤى : الذين استقلوا نوماً ، الواحد : رويان .

(٥) الكتاب ج ١ ص ٨٢ .

(٦) المفصل ج ٢ ص ٣٥ .

(٧) الأشموني ج ٢ ص ٧٣ .

(٨) المجموع ج ٢ ص ١١٢ .

المسألة (٩٦)

إتصال الكاف الحرفية^(١)

تتصل الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني نحو : « أرأيتك يا زيد عمرا ما صنع ، وأرأيتك يا هند ، وأرأيتكما ، وأرأيتكم ، وأرأيتكن » فتبقى التاء مفردة دائما وبغنى لحاق علامات الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء وفيها حيثلذ مذاهب :

أحدها : أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب وعليه البصريون .

الثاني : أن التاء حرف خطاب وليست باسم وإلا لطابقت ، والكاف هي الفاعل للمطابقة ، وعليه الفراء ورد بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء فكانت أولى بالفاعلية وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا بإجماع ولم يعهد ذلك في الكاف .

والثالث : أن الكاف في موضع نصب وعليه الكسائي ورد بأنه يلزم عليه أن يكون المفعول الأول وما بعده هو الثاني في المعنى وأنت إذا قلت : أرأيتك زيدا ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب وأن زيدا هو المفعول الأول وما بعده هو المفعول الثاني .

وجاء بالمفصل : « في مناسبة حديث الشارح عن الكاف في ذاك ونحوه بأنها حرف ونظيرها في ذلك ونحوه من أسماء الإشارة الكاف في « النجاءك » بمعنى انج الكاف فيه حرف خطاب إذ لو كانت إسما لما جازت إضافة ما فيه الألف واللام إليها وكذلك قولهم : « انظرك زيدا » الكاف حرف خطاب لأن هذا الفعل لا يتعدى إلى ضمير المأمور المتصل وقولهم : « ليسك زيدا » زيدا هو الخبر

(١) الجمع ج ١ ص ٧٧ .

(٢) ج ٣ ص ١٣٤ .

والكاف حرف خطاب ومثله « أرأيتك زيدا ما يصنع » الكاف هنا للخطاب وليست إسما ، قال الله تعالى : « أرأيتك هذا الذي كرمتم على بنى إسرائيل » . وأصل استعمال هذا الأسلوب كالاتى : « أرأيتك عليا ما شأنه » فالتاء فاعل وهى للمخاطب ، والكاف حرف خطاب ، وعليها المفعول الأول و « ما شأنه » المفعول الثانى ، وهذا ما يقتضيه المعنى . وقد ورد هذا الاستعمال فى القرآن الكريم فى ثلاثة مواضع :

موضعان فى سورة الأنعام الآيتان ٤٠ ، ٤٧ قال تعالى : « قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله أو أتتكم الساعة ، ٤٠ الأنعام . وقال تعالى : « قل أرأيتم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة » ٤٧ الأنعام . وقوله تعالى : « أرأيتك هذا الذى كرمتم على » الإسراء ٦٢ .

المسألة (٩٧)

ناصب المفعول له

ذهب جمهور البصريين^(١) إلى أن ناصب المفعول له الفعل قبله على تقدير حرف الجر فعليه هو من المفعول به المنصوب بعد نزع الخافض .

وذهب الكوفيون^(٢) إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر وليس على إسقاط حرف الجر لذلك لم يترجموا له استغناء بياض المصدر عنه وكأن عندهم من قبيل المصدر المعنوي فإذا قلت : ضربت زيداً تأدياً فكأنك قلت أدبته تأدياً .

وذهب الزجاج^(٣) فيما نقل ابن عصفور عنه إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه والتقدير في حقيقته إكراماً لك جئتك إكراماً فحذف الفعل ، وجعل المصدر عوضاً عن اللفظ به فلذلك لم يظهر .

وأرى أن المفعول له منصوب بالفعل الذي جاء علة له وسبباً لأنه مرتبط به ارتباط السبب بالمسبب والعلة بالمعلول ولا داعي للتكلف والتعقيد .

(١) الجمع ج ١ ص ١٩٤ — الفصل ج ٢ ص ٥٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (٩٨)

المفعول فيه المسمى ظرفا

اعترض الكوفيون على البصريين^(١) وقالوا إن الظرف الوعاء المتناهي الأقطار وليس اسم الزمان والمكان كذلك ، وأجيب بأنهم تجاوزوا في ذلك واصطلحوا عليه ولا مشاحة في الاصطلاح ، قال المصريح وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه صفة .

والبصريون يسمونه ظرفا ، والكوفيون يعترضون على ذلك ، والأولى ما قاله البصريون من أن هذا اصطلاح ، والاصطلاح يجب أن يراعى حتى يمكن الضبط والتحديد .

(١) المصدر ج ٣ ص ١٢٥

المسألة (٩٩)

الظروف^(١) التي تبني جوازا

أسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل : كحين ، ومدة ووقت ، وزمن ، وما يختص بوجه دون وجه كنهار ، وصباح ومساء ، وغداة ، وعشية تبني جوازا ، والبناء راجع فيما كان صدرها مبنيا كيوم ولدته أمه .

على حين عاثبت المشيب على الصبا فقلت ألما أصبح والشيب وازع^(٢)
لأجتذبن منهض قلبي تحلما على حين يستصين كل حلیم^(٣)
مرجوح فيما كان صدرها معربا ، قرأنا مع « هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم »^(٤) بالبناء وقرأ السبعة بالإعراب وقال الشاعر :
على حين لابد ويرجى ولا حضر^(٥)

وقال الشاعر :

ألم تعلمي ياعمرك الله أنني كريم على حين الكرام قليل^(٦)
وقال الشاعر :

تذكر ما تذكر من سليمي على حين التواصل غير دان^(٧)

البصريون^(٨) يمنعون البناء فيما أضيف إلى الجملة التي صدرها معرب وأوجبوا الإعراب ، وعلة البصريين في ذلك بأن سبب البناء مع الماضي قصد المشاكلة فلا وجه للبناء مع الاسم والفعل المعرب^(٩) .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٠٨

(٢) من قصيدة للنايفة

(٣) لم يعثر له على قائل

(٤) سورة المائدة آية : ٩

(٥) لم يعثر له على قائل ولا تنمة

(٦) لم يعثر له على قائل

(٧) الجمع ج ١ ص ٢١٨

(٨) الجمع ج ١ ص ٢١٨

(٩) الجمع ج ١ ص ٢١٨

أما الكوفيون فيرجحون البناء إذا صدرت الجملة بمبنى ، ويرجحون الإعراب إذا صدرت بمعرب ، وردوا البصريين بأنه لو كان سبب البناء قصد المشاكلة لكان بناء ما أضيف إلى أسم مبنى أولى لأن الإضافة إلى المفرد إضافة في اللفظ وانعنى بخلاف الإضافة إلى الجملة فإنها في التقدير إضافة إلى المصدر ، والحقيقة أن مذهب الكوفيين أولى بالقول والتقدير لما ذكر .

المسألة (١٠٠)

من الأشياء التي تصلح للظرفية ويتعدى إليها الفعل بنفسه

ما دل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلى ومعتكف نحو قعدت مقعد زيد ، وقعدى مقعد زيد أى فيه ، وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ، ولا يجوز أن يعمل فيه غيره ، فلا يقال ضحكت مجلس زيد أى فيه ، وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السماع ولا يقاس نحو : هو منى مقعد القابلة ومقعد الإزار ، ومنزلة الولد أى فى القرب ، ومناط الثريا ومزجر الكلب أى فى الارتفاع والبعد وأشباه ذلك مما دل على قرب أو بعد .

وما ذكرناه من الاختصار فيه على السماع هو مذهب سيبويه والجمهور^(١) فلا يقال : هى منى مجلسك ، ومتكأ زيد ، ومربط الفرس ، ومقعد الشراك ولا هو فى مقعد القابلة ومزجر الكلب بمعنى المكان الذى يقعد فيه ويزجر لأن العرب لم تستعملها إلا على معنى التمثيل للقرب والبعد .

وزهد^(٢) الكسائى إلى أن ذلك مقيس .

من الأفضل الالتزام بأن يكون الوزن جاريا على عاملة المشترك معه فى مثل حروفه الأصلية ومشتملا عليها ، وفى الأخذ برأى الكسائى رخصة تمنح اللغة العطاء والثروة .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٠٠

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٠١)

المفعول له

يقول الزجاج والكوفيون^(١) : إن المفعول الذى يطلق عليه النحاة المفعول له هو المفعول المطلق لبيان النوع كما فى ، ضربته تأديبا ، فإن معناه أدبته بالضرب والتأديب مجمل والضرب بيان له فكأنك قلت : أدبته بالضرب تأديبا ويصح أن يقال : الضرب هو التأديب فصار مثل : ضربت ضربا فى كون مضمون العامل هو المفعول ولا يطرد له فى جميع أنواع المفعول له لأنك إذا قلت : جئتك إصلاحا لحالك بالإعطاء والنصح أو نحوه فإن المجيء ليس بيانا للإصلاح بل بيانه الإعطاء والنصح .

ورأى أن ما قاله الزجاج والكوفيون من إطلاق المفعول المطلق على المفعول له تناسر وإغفال لحد المفعول المطلق فالمفعول المطلق يكون غالبا من لفظ فعله إلا إذا لم يكن للمصدر فعل فيكون من معناه أما المفعول لأجله فيذكر ليدل على سبب ما قبله وعلمته ولهذا لا يكون من لفظ عامله^(٢) حتى لا يكون توكيدا للعامله لأن ذلك تناقض .

(١) الكافية ج ١ ص ١٩٢ ، والصبان على الأشموني ج ٢ ص ١٢٢

(٢) وجب أن يكون المفعول لأجله من غير لفظه لأن المفعول له علة لوجود الفعل ، والشئ لا يكون لنفسه وإنما يتوصل به إلى غيره

المسألة (١٠٢)

المفعول معه

جاءت أساليب عربية صحيحة وسند صحتها القرآن الكريم ومن ذلك قوله تعالى : « فأجمعوا أمركم وشركاءكم^(١) » ومن الشعر العربي ، كقول الشاعر :

وكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال^(٢)
وكقول الشاعر :

فما لك والتلدد حول نجد وقد غصت تهامة بالرجال^(٣)
وكقول الشاعر :

إذا كانت الهيجاء وانشقت العصي فحسبك والضحاك سيف مهند^(٤)
كما جاء على ألسنة النحاة التعبيرات الآتية :

« ماصنعت وأباك » و « ما زلت أسير والنيل » و « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » والبحث في هذه الأساليب يدور حول الاسم الواقع بعد الواو حيث جاء منصوبا بعد واو بمعنى مع مسبوقه بمعمول فعل ذكر صراحة أو ضمنا .

فالكلمات المنصوبة بعد الواو في الأمثلة السابقة اصطلاح النحاة على أن تسمى مفعولا معه كما ذكروا حد المفعول معه .

فالزحخشري في المفصل^(٥) : عرفه بأنه المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع إذا

(١) سورة يونس آية : ٧١

(٢) لم يعرف قائله

(٣) البيت لمسكين الدارمي ومعنى البيت : مالك تقيم منجد تتردد فيها مع جديها وتترك مهامه مع لحاق

الناس بها لخصيها ، والتلدد : الذهاب والجيء — المفصل جـ ٢ ص ٤٨

(٤) لم يعثر له على قائل — المفصل جـ ٢ ص ٥١

(٥) المفصل جـ ص ٤٨

تضمن الكلام فعلاً ، وابن الحاجب ^(١) عرفه : بأنه المذكور بعد الواو المصاحبة معمول فعل لفظاً أو معنى والسيوطي في الجمع ^(٢) (المفعول معه هو التالى واو المصاحبة) .

ومع إجماع النحاة على هذه التسمية اختلفوا فى نقاط متعلقة بالموضوع من أهمها :

- ١ - ناصب هذا الاسم الواقع بعد الواو .
- ٢ - جواز تقدم المفعول معه على مصاحبه .
- ٣ - الاختلاف فى جواز النصب والعطف فى بعض الأساليب .

أما النقطة الأولى :

فمذهب سيويه ^(٣) أن الاسم الواقع بعد الواو منصوب بالفعل قبلها ولا يعترض على ذلك بأن الفعل فى بعض الامثلة لازم لأن الواو منه بمثابة حرف الجر فكما أن حرف الجر يتعدى به الفعل اللازم فكذلك جاءت تقوية لما قبلها من الفعل .
وأما الجرجاني ^(٤) فيرى : أن الناصب الواو لاختصاصها بما دخلت عليه من الاسم فعملت فيه ، ورد هذا الرأى بأن الواو لو كانت ناصبة لا تصل الضمير معها كما يتصل بأن وأخواتها وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرف نصباً إلا وهو مشبه بالفعل .

ويرى الزجاج ^(٥) أن ناصب هذا الاسم فعل مضمر بعد الواو ففى مثل الأسلوب الآتى :

(١) الكافية ج ١ ص ١٩٤

(٢) الجمع ح ١ ص ٢١٨

(٣) الجمع ج ١ ص ٢٢٠

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

« ما صنعت وزيدا » فريداً منصوب بفعل مضمر تقديره . « ما صنعت ولا بست زيدا » .

ويرى الكوفيون أنه منصوب بالخلاف^(١) ورد عليهم السيوطي : بأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ وبأنه لو كان الخلاف ناصباً لقل ما قام زيد لكن عمراً يقوم ولم يقله أحد من العرب .
وأرى رأى سيبويه لأن العامل موجود فكيف نبحت عن غيره بالتقدير والتكلف .

المسألة (١٠٣)

المفعول به ، وله ، وفيه

مذهب البصريين^(٢) تنوع المفعولات فهناك مفعول به ، ومفعول له ، وفيه مطلق . أما الكوفيون^(٣) فزعموا أن الفعل إنما له مفعول واحد هو المفعول به . وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً وإنما شبه المفعول .

وأرى أن مما يزيد الأساليب فهما الربط بينها وبين مدلولها .

فقولنا : « أكرم محمد علياً » يفيد وقع الكرم على علي . وقولنا احتراماً لوالدي يفيد أن الوقوف كان من أجل الاحترام ، وقولنا : سرت والنيل يفيد أن السير كان بجانب النيل ، كما أن قولنا : أكرمت الضيف إكراماً فيه معنى التعميم والإطلاق ، ولهذا ترتبط الأساليب بما تدل عليه وبما تفسر وهذا هو رأى البصريين .

وإن كان الاتجاه الآن في تيسير النحو إلى الاختصار وتسمية كل هذه الكلمات فضلة ، وهذا يتفق إلى حد — ما — مع رأى الكوفيين .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(٣) الجمع ج ١ ص ١٦٥

المسألة (١٠٤)

أى المتنازعين أولى بالعمل

ذهب البصريون^(١) إلى أن الثانى أولى بالعمل مستدلين بقوله تعالى : « آتولى أفرغ عليه قطراً » فقد أعمل الثانى لأنه لو أعمل الأول لكانت الآية : « آتولى أفرغه عليه^(٢) قطراً » وكذلك بقوله تعالى : « هاؤم اقرعوا كتابيه^(٣) » ولو أعمل الأول لكانت الآية « هاؤم اقرعوه كتابيه » وذهب الكوفيون إلى أن الأولى اعمال الأول لسبقة واستدلوا بقول عمر بن أبى ربيعة:

إذا هى لم تستك بعود أراكة تُنخل فاستاكت به عود اسم^(٤)

حيث رفع « عود اسم » بالفعل الأول ، والتقدير « تُنخل عود اسم فاستاكت به » ولو أعمل الثانى لقال : تنخل فاستاكت بعود اسم ، وهذا دليل على الجواز فقط .

أما الفراء فيرى أن العاملين يعملان فى المتنازع فيه إن اتفقا فى الإعراب المطلوب نحو « قام وقعد زيد » فزيد مرفوع بالفعلين .

لا أدرى كيف يحتاج الكوفيون ببنت ابن أبى ربيعة مع وجود الآيتين ، وكان الأولى أن يقولوا إن الإعمالين جائزان بلا تفضيل حيث أيد إعمال الثانى النص القرآنى وأيد إعمال الأول بيت ابن أبى ربيعة .

(١) التلمذ ج ٢ ص ١٠١ ، المفصل ج ١ ص ٧٩ ، الكافية ج ١ ص ٧٩ ، التصريح ج ١

ص ٣١٩

(٢) سورة الكهف آية : ٩٦

(٣) سورة الحاقة آية : ١٩

(٤) تنخل أى تختبذ والإسمع شجر يشبه الأثل يستاك به ينبت فى الحجاز

المسألة (١٠٥)

الحال مينة ومؤكدة

مذهب الجمهور^(١) تنقسم بحسب التبيين والتأكيد إلى قسمين : مينة وهو الغالب ، وتسمى مؤسسة أيضا وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قيلها ، ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها .

وذهب المبرد والفراء والسهيلي إلى إنكارها ، وقالوا لا تكون الحال إلا مينة ، إذ لا يخلو من تجديد فائدة عند ذكرها .

واقع الأساليب يرد على المبرد والفراء والسهيلي لأنه في كثير من الأساليب لا تأتي الحال بجديد ، فالمثال : لا تظلم أخاك باغيا ، فيه كلمة (باغيا) قد فهمت من التعبير السابق ، فالحال لم تأت بجديد ، وإنما أكدت المعنى السابق المفهوم من التعبير .

(١) المجموع ج ١ ص ٢٤٥

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٠٦)

جملة الحال

تقع الحال جملة خبرية خالية من دليل استقبال أو تعجب ، فلا تقع طلبية ولا تعجبية ولا ذات السين أو سوف أو لن أو لا . وجوز^(١) الفراء جملة الأمر تمسكا بنحو وجدت الناس أخبر ثقلة وأجيب بأنه على تقدير مقولا فيهم ، وجوز الأمين المحلى وقوع جملة النهى نحو قول الشاعر :

اطلب ولا تضجرن من مطلب فآفة الطالب أن يضجرا^(٢)

المسألة (١٠٧)

الحال والمصدر المنكر

كثيراً ما يقع المصدر المنكر حالا .

يقول السيرافي^(٣) : « مذهب سيبويه في أتيت زيدا ركضاً ومشياً وعدوا ، وما ذكره من أن المصدر في موضع الحال ، كأنه قال : أتيتهم ماشياً ، وراكضاً ، وعادياً ، وكذلك صبرا .. أى قتلتهم مصبوراً ، ولقيتهم مفاجئاً ، ومكافئاً ، ومعائباً ، وكلمته مشافها .. وليس ذلك بقياس مطرد لأنه شيء وضع في موضع غيره » .

(١) الطبع ج ١ ص ٢٤٦

(٢) الدرر ج ١ ص ٢٠٢ . ورد قول الأمين المحلى بأن الواو عاطفة وفي التوضيح وشرحه ، وغلط من قال إن (لا) في البيت نافية ، ون الواو للحال .

قال في المغنى : وهذا خطأ والصواب في الواو أنها عاطفة إما مصدراً يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق ، أى ليكون منك طلب وعدم ضجر وقائل البيت بعض المولدين .

ويقول العيني : هو من شعر المحدثين فلا يحتاج به إلا تمثيلاً الأشموني ج ٢ ص ١٨٦

(٣) كتاب سيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ج ١ ص ٣٧٠

وقاسه المبرد^(١) : فقليل مطلقا ، وقيل فيما هو نوع من عامله نحو جاء زيد سرعة ، وهو المشهور عنه . وقاسه ابن مالك^(٢) في ثلاث :

الأول : قولهم أنت الرجل علما^(٣) ... مما قرن فيه الخبر بآل الدالة على الكمال .

الثاني : قولهم زيد زهير شعرا^(٤) ... من كل خبر مشبه به مبتدؤه .

الثالث : قولهم أما علما فعالم وذلك لمن وصف شخصا يعلم وغيره ينكر عليه وصفه بغير العلم ، والناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب الحال هو المرفوع به^(٥) . ولو كان المصدر التالى لإما معرفا بآل فهو عند سيبويه مفعول به^(٦) .

وذهب الأخفش^(٧) إلى أن المنكر والمعروف كليهما بعد إما مفعول مطلق .

وذهب الكوفيون^(٨) على نقله ابن هشام إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما أو العلم فالذى وصف عالم . قال في شرح التسهيل : وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما أعتمد عليه في الجواب .

وأرى أن كلمة (علما) في المثال الأول تمييز^(٩) حيث أزالته إبهاما لأن معنى التعبير (أنك الرجل) في أى شيء ؟ فجاءت كلمة (علما) فأزالته هذا الإبهام مما ينطلق عليه حد التمييز وكذلك : زيد زهير ... أى زيد يشبه زهير في شيء ما هو ؟ الجواب في الشعر .

(١) الأهمونى ج ٢ ص ١٣٠

(٢) المصدر السابق

(٣) علما : حال من الضمير لى الرجل لتأوله بالمشق إذ معناه الكامل والمعامل فيه الرجل لما ذكر

(٤) شعرا : حال والمعامل فيه زهير لتأوله بمعنى جيد ، وصاحب الحال ضمير مستتر فيه

(٥) والتقدير : مهما يتذكر إنسان لى حال علم فالملكوك عالم ، ويجوز أن يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيه .

(٦) الأهمونى ج ٢ ص ١٧٤

(٧) المصدر السابق

(٨) المصدر السابق

(٩) قال في الانتشاف : يحتمل عندي أن يكون تمييزا

أما الثالث : فأنا مع الكوفيين في أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره مهما تذكر علما فالذى وصف عالم .

المسألة (١٠٨)

تقديم الحال على عاملها الظرف والمجرور المخبر بهما

ذلك نادر نحو سعيد مستقرا عندك أو في هجر ، وما ورد من ذلك مسموعا يحفظ ولا يقاس عليه ، هذا هو مذهب البصريين^(١) ، وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقا ، وأجازه الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مضر . أنت قائما في الدار ، وقيل يجوز بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، وبضعف إن كان غيرهما وهو مذهبه في التسهيل ، واستدل المجيز بقراءة : والسموات مطويات بيمينه^(٢) ، ما في بطون هذه الأنعام خالصة للذكور^(٣) بنصب خالصة ومطويات ، وبقول النابغة :

رھط ابن كوز محبى أذراعهم فيهم ورھط ربيعة بن حذار^(٤)

الأسلوب المستساغ أن تأتى الحال في موضعها لأنها فضلة ، وتقدم الحال على الخبر يتنافى مع القواعد العامة لأن حاجة المبتدأ إلى الخبر أشد من حاجته إلى الحال ، والمتبادر أن يعرب (مستقرا) خبرا ، ومجيئه على غير المنتظر يجعل الأسلوب قلقا ، ورأى البصريين بعيد عن التكلف ، وما جاء من الشواهد جاء على القراءة الشاذة^(٥) ، لهذا يجب الوقوف عند ما سمع فقط .

(١) لأشعري ج ٢ ص ١٨٤

(٢) سورة الزمر آية : ٦٧

(٣) سورة الأنعام آية : ١٣٩

(٤) رھط : هو رھط يزيد بن حذيفة بن كوز بضم الكاف ، ورھط الرجل قومه وقبيلته ما دون العشرة من الرجال ليست فيهم امرأة

محبى أذراعهم : أى أذراعهم في حقائبهم

حذار : بضم الحاء وتخفيف الذال . والبيت للنافعة الذبيالية

(٥) ذكر الصبان بأن هذه القراءة شاذة ج ٢ ص ١٨١ الأشعري

المسألة (١٠٩)

في تقديم الحال على عاملها مذاهب

المنع مطلقا وعليه الجرمي^(١) تشبيها بالتمييز ، والثاني الجواز مطلقا إلا ما يأتي استثناءه وهو الأصح^(٢) وعليه الجمهور قياسا على المفعول به والظرف ، والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجه فقدمت كما تقدم سائر الفضلات ، وقدر ورد به السماع ، قال تعالى : خاشعة أبصارهم يخرجون^(٣) ، وسواء أكانت الحال مصدراً أم غيره مؤكدة أم غير مؤكدة ، وفي المؤكدة خلاف والخلاف في المصدر المؤكد ، ومنع الأنخفش^(٤) : راكبا زيد جاء لبعدها عن العامل ، وهذا هو المذهب الثالث ، الرابع وعليه الكوفيون^(٥) : إن كان الحال من المرفوع الظاهر تأخرت وتوسطت والرافع قبلها ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معا ، فلا يجوز : راكبا جاء زيد لأنها عندهم في معنى الشروط فيقول إلى تقديم المضمر على الظاهر لفظا ورتبة ، وإن كانت من مرفوع مضمر جاز تأخيرها وتوسيطها وتقديمها على الرافع والمرفوع معا نحو : قائما في الدار أنت ، وراكبا جئت ، وإن كانت من منصوب ظاهر أو مجرور ظاهر لم يجوز تقديمها كالمرفوع ولا توسطها حذرا من توهم المفعول ، أو مضمر جاز التقديم نحو : ضاحكا لقيتني هند ، وضاحكا مرت لي هند ، وعلى الأصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم^(٦) .

في المسألة السابقة — وهي تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور الواقعين خيرا خلاف ، وقد رجحت رأى البصريين بمنع التقديم والاقتصار على ما سمع دون قياس وطرده للباب على وتيرة واحدة أرى الالتزام بقاعدة واحدة وهي وضع الحال في موضعها بعد عاملها .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٤٢

(٤) الجمع ج ١ ص ٢٤٢

(٢) الجمع ج ١ ص ٢٤٢

(٥) المصدر السابق

(٣) سورة القلم آية : ٤٣

(٦) فيها أن يكون العامل فعلا غير متصرف في (ب) أو صلة لأل (ج) أو صلة لحرف مصدري أو

مصدراً أو نعتا

المسألة (١١٠)

إذا ذكر مع المبتدأ اسم وظرف أو مجرور وكلاهما صالح للخبرية

يقول السيوطي^(١) جاز جعل كل منهما حالا والآخر خبرا بلا خلاف ، لكن إن تقدم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه^(٢) والكوفيين حالة الاسم وخبرية الظرف نحو فيها زيد قائما لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عمدة لا فضلة ، فإن لم يقدم اختير عندهم خبرية الاسم نحو زيد في الدار قائم . وقال المبرد^(٣) : التقديم والتأخير في هذا واحد ، فإن كرر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضا ، وحكم يرجحان حالة الاسم تقدم الظرف أو تأخر لنزول القرآن به ، قال تعالى : وأما الذين سعدوا ففى الجنة خالدين فيها^(٤) فكان عاقبتهم أنهما فى النار خالدين فيها^(٥) . وادعى الكوفيون^(٦) أن النصب مع التكرار لازم لأن القرآن نزل به لا بالرفع ، وأجيب بأنه يدل على أنه أجود لا واجب ، على أنه قد قرئ فى الآيتين خالدون وخالددين^(٧) .

فإن كان الظرف أو الجر غير مستغنى به تعيين خبرية الاسم وحالية الظرف مطلقاً تكرر أولاً نحو فيك زيد راغب ، وزيد راغب فيك ، وأجاز الكوفيون نصب راغب وشبهه على الحال .

وإن اجتمع ظرفان تام وناقص جاز الرفع والنصب فى الاسم سواء بدأت بالتمام نحو إن عبد الله فى الدار بك واثقا أو واثق ، أو بالناقص نحو فيك عبد الله فى الدار راغب أو راغبا . وأوجب الكوفيون^(٨) الرفع فى الصورتين ، لأنك حين

(٥) سورة الحشر آية : ١٧

(٦) الجمع ج ١ ص ٢٤٣

(٧) المصدر السابق

(٨) المصدر السابق

(١) الجمع ج ١ ص ٢٤٣

(٢) الجمع ج ١ ص ٢٤٣

(٣) المصدر السابق

(٤) سورة هود آية : ١٠٨

تعرض ما هو من تمام الخبر وصلته وهو بك وفيك كأنك اخترت إخراج الاسم من الحالية إلى الخيرية .

في المسألة الأولى أريد رأى سيويه والكوفيين لأن حاجة المبتدأ إلى الخبر أولى والمقدم هو موضع الاهتمام ، أما الحال فإنه فضلة .

أما المسألة الثانية — وهى اجتماع الظرفين والناقص ، فأنا لا أفضل حالة على أخرى ، والرفع والنصب فى الاسم سواء .

المسألة (١١١)

٣ - كلمته فاه إلى فى

ذهب سيويه^(١) إلى أن كلمة (فاه) حال ، فهو اسم وضع موضع المصدر .. أى مشافهة ، والمصدر وضع موضع الصفة .. أى مشافها .

واعترض على ذلك بأن الاسم الذى تنقله العرب إلى المصدر لابد أن يكون نكرة ، ولابد أن يكون له مصدر من لفظه ، و (فاه إلى فى) ليس كذلك .

وذهب الأخفش إلى أن أصله من فيه إلى فى فحذف الجار فنصب ، كقوله تعالى : ولا تغرموا عقد النكاح^(٢) ، أى على عقد النكاح .

اعترض على ذلك بأنه لا يعهد حذف الجر ملتزما .

والكوفيون والفارسي ينصبون (فاه إلى فى) بإضممار جاعلا أو ملاصقا ، كأنه قال كلمته جاعلا فاه إلى فى .. أو ملاصقا فاه إلى فى .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٣٧

(٢) سورة البقرة آية : ٢٣٥

يقول السيوطي^(١) : ولا يقاس على هذا التركيب ، بل يقتصر فيه على مورد السماع ، فلا يقال كلمته وجهه إلى وجهي ، ولا عينه إلى عيني .

وأجاز هشام^(٢) القياس عليه فأجاز ما شئتة قدمه إلى قدمي ، وكافحته وجهه إلى وجهي ، وصارحته جهته إلى جهتي ، وجاورته وناضلته قوسه عن قوسي ونحو ذلك .

ورد بأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ، ومعرفة موقع نكرة ، ومركب موضع مفرد ، وبأقل من هذا الشذوذ يمتنع القياس .

ويجوز تقديم هذا التعبير على عامله نحو : فاه إلى في كلمت زيدا ، وذلك عند سيويه وأكثر البصريين لتصرف العامل^(٣) . واتفق الكوفيون على منعه وتبعهم بعض البصريين ، وعزى لسيويه أيضا لأنه جال متأوله لم تقو قوة غيرها ولم يسمع فيها تقديم .

وأرى أن هذه الأساليب وإن كانت واردة عن العرب إلا أنها تخالف الاستعمال الشائع الكثير ، وينبغي الاختصار على ما ورد منها دون تأويل .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٣٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الجمع ج ١ ص ٢٣٧

المسألة (١١٢)

تقديم التمييز^(١)

يقول السيوطي^(٢) : يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو :
طاب نفسا زيد ، وكذا بين الفعل ومنصوبه نحو : فجرت عيونا الأرض .

وأما تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور^(٣) جزما بناء على أن الناصب ليس هو الفعل وإنما هو الجملة بأسرها ، والقائلون بأن الناصب له ما فيها من فعل وشبهه اختلفوا فمنع سيبويه^(٤) والأكثرون من البصريين والكوفيين والمغاربة تقديمه ، فلا يقال : نفسا طاب زيد كما يمتنع التقديم في تمييز المفرد ، وما ورد من ذلك فضرورة . وجوزه الكسائي والمبرد والمازني والجزمي وطائفة ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرفا لوروده ، قال :

أتمهجر ليلي للفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب^(٥)

وقياسا على سائر الفضلات ، ويستثنى من المتصرف : كفى بالله شهيدا ، فلا يقال : شهيدا كفى بالله بإجماع ، ذكره ابن حيان .

أرى التزام تأخير التمييز عن عامله كما تنطلق بذلك الشواهد ، والبيت الذي استشهد به الكوفيون يقول الجمهور^(٦) إنه ضرورة فلا يقاس عليه ، ويقال إن أبا إسحق الزجاج قال : إنما الرواية : وما كان نفسا بالفراق تطيب^(٧) .

(١) الأشمونى ج ٢ ص ٢٠٣

(٢) المجموع ج ١ ص ٢٥٢

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) البيت لأعشى همدان ، وقيل لقيس بن الملوح

(٦) الدرر ج ١ ص ٢٠٨

(٧) الدرر ج ١ ص ٢٠٨

المسألة (١١٣)

هل يجوز تعريف التمييز ؟

البصريون^(١) على اشتراط تنكير التمييز ، وذهب الكوفيون^(٢) وابن الطراوة إلى أنه يجوز أن يكون معرفة كقوله رشيد بن شهاب اليشكري :
رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس ياقيس عن عمرو
وقول الشاعر :

علام ملكت الرعب والحرب لم تعد^(٣)

وقولهم سفه زيد نفسه وألم رأسه ، وبطرت معيشتها . والأولون تأولوا ذلك على زيادة اللام ، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به ، أو على إسقاط الجار أى فى نفسه وفى رأسه وفى معيشتها .

تحديد التمييز بالتنكير أولى من التعميم ، لأن التعميم سوف يوقع المتعلم فى حيرة ، أما التنكير فسوف يحدد ويخصص ، يضاف إلى هذا أن كل ما ورد من نصوص وشواهد بالقرآن الكريم جاء منكراً ، ومن ذلك قوله تعالى : واشتعل الرأس شيباً^(٤) ، وقوله تعالى : وفجرنا الأرض عيونا^(٥) .

ويقول ابن يعيش^(٦) : وشرط التمييز أن يكون نكرة جنساً مقدراً بمن ، وإنما كان نكرة لأنه واحد فى معنى الجمع ، ألا تراك إذا قلت : عندي عشرون دهماً معناه عشرون من الدراهم ، فقد دخله بهذا المعنى الاشتراك فهو نكرة ، وما استدل به الكوفيون من شواهد يمكن تخريبه دون تكلف كما قال السيوطي .

(١) الأهمون ج ١ ص ١٩٤

(٢) الجمع ج ١ ص ٢٥٢

(٣) يقول في الدرر : لم أعرف له على قائل ولا تنمة ج ١ ص ٢٠٩

(٤) سورة مريم آية : ٤

(٥) سورة القمر آية : ١٢

(٦) الفصل ج ٢ ص ٧٠

المسألة (١١٤)

العدد^(١)

المعتبر تذكير الواحد أو تأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه .

فيقال ثلاثة حمامات خلأفا للبغداديين فإنهم يقولون ثلاث حمامات فيعتبرون لفظ الجمع .

وقال الكسائي^(٢) : تقول مررت بثلاث حمامات ورأيت ثلاث سجلات بغير هاء وإن كان الواحد مذكراً يقاس عليه ما كان مثله ولم يقل به القراء وبالتابعة لما جاء من الأساليب العربية مشتملاً على العدد والمعدود وجدت الالتزام بمراعاة المفرد تذكيراً وتأنيثاً .

ومن ذلك قوله تعالى : « سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام^(٣) » وقوله تعالى : « في أربعة أيام سواء^(٤) » وقوله تعالى : « على أن تأجرني ثمانى حجج فإن أتممت عشراً فمن عندك^(٥) » .

ويقول ابن يعيش^(٦) والاعتبار في التذكير والتأنيث بالواحد ... وقيل لما أريد الفرق بين المذكر والمؤنث وكان المذكر أخف من المؤنث أسقطوا الهاء من المؤنث ليغتدلاً .

(١) أشموى ج ٤ ص ٦١ . تصریح ج ٢ ص ٢٦٩

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة الحاقة آية : ٧

(٤) سورة فصلت آية : ١٠

(٥) سورة القصص آية : ٢٧

(٦) المفصل ج ٦ ص ١٩

المسألة (١١٥)

تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩^(١)

تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩ مفرد منصوب ، ولا يجوز جمعه عند الجمهور .
وجوز الفراء^(٢) نحو عندي أحد عشر رجالا ، وقام ثلاثون رجالا ، وخرج عليه
اثنتي عشرة أسباطا^(٣) .

قال الكسائي^(٤) : ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة
ومعرفة فيقول عشرو درهم ، وأربعو ثوب .

وجوز الفراء الجمع مع المائة ، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي : ثلاثمائة سنين
بإضافة مائة^(٥) ، ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورة .

وأجاز ابن كيسان^(٦) أن يقال في المائة ديناراً والألف درهما . الوارد من
النصوص القرآنية يؤيد رأى الجمهور في أن تمييز العدد من ١١ إلى ٩٩ مفرد
منصوب ، من ذلك قوله تعالى : « إذ قال يوسف لآبيه يا أبت إنى رأيت أحد
عشر كوكبا^(٧) » وقوله تعالى : « إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة^(٨) » أما
آية الأعراف فأسباطا بدل وليست تمييزاً ، أما إضافة عشرين وإخواته إلى التمييز
فترد عليه الآية الكريمة : تسع وتسعون نعجة ، وما جاء عن العرب لهجة لاداعى
للقياس عليها إذا كانت تخالف الكثير ، وما جوزه الفراء من الجمع مع المائة لا
دليل عليه ، واستدلالة بالآية الكريمة : ثلاثمائة سنين بإضافة مائة إلى سنين فهذه
لهجة جاءت عليها قراءة الإضافة .

(٥) الكهف آية : ٢٥

(٦) الجمع ج ١ ص ٢٥٣

(٧) سورة يوسف آية : ٤

(٨) سورة ص آية : ٢٣

(١) الجمع ج ١ ص ٢٥٣

(٢) المصدر السابق

(٣) الآية : وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أما . الأعراف آية : ١٦٠

(٤) الجمع ج ١

المسألة (١١٦)

معالي حروف الجر

اعلم^(١) أن مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً ، كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض ، وما أوهم ذلك محمول على نحو تضمنين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف أو على شنوذ النيابة ، فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف لكن على الشنوذ .

وجوز الكوفيون — واختاره بعض المتأخرين — نيابة بعضها عن بعض قياساً ، وإن اقتضى كلام البعض خلافه ، فالتجوز عندهم في الحرف . قال في المغنى : وهذا المذهب أقل تعسفاً .

مذهب البصريين^(٢) أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض قياساً كما لا تنوب حروف الجزم والنصب عن بعض ، وإذا جاء مظهره الإنابة بحمل على التأويل أو على التضمنين كما أوضحه صاحب التصريح ، أما الكوفيون فيجيزون ذلك دون اللجوء إلى التأويل أو التضمنين . ورأى الكوفيون أقرب إلى الواقع ، وأبعد عن التكلف ، وأكثر مرونة لأن حرف الجر قد ينقل من الحرفية إلى الاسمية ويؤدي معنى آخر بعيداً عن معناه الأصلي مثل (على) فقد جاءت اسم فعل : « يأيتها الذين آمنوا عليكم أنفسكم^(٣) » الزموا أنفسكم ، كما أنه من المعروف أنه ليس لحرف الجر إلا معنى واحد يؤديه على سبيل الحقيقة ، فإن أدى الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب القول بأنه يؤدي المعنى الجديد على سبيل المجاز ، وبذلك لا تكون هناك مشكلة حلول حرف محل حرف آخر حيث يجوز ذلك على سبيل المجاز .

(١) الألفون ج ٢ ص ٢١٠ ، التصريح ج ٢ ص ٤

(٢) الجمع ج ١ ص ٣٥

(٣) سورة المائدة آية : ١٠٥

المسألة (١١٧)

المضاف .. والمضاف إليه

الأصح أن الأول هو المضاف والثاني هو المضاف إليه^(١) : وهو قول سيبويه لأن الأول هو الذى يضاف إلى الثاني فيستفيد منه تخصيصا وغيره ، وقيل عكسه ، والأصح أن الجر في المضاف إليه بالمضاف ، قال سيبويه وإن كان القياس ألا يعمل من الأسماء إلا ما أشبه الفعل ، والفعل لاحظ له في عمل الجر ، ولكن العرب إختصرت حروف الجر في مواضع وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجر فعمل عمله ، ويدل له إتصال الضمائر به ، ولا تتصل إلا بعاملها . وقال الزجاج وابن الحاجب هو بالحرف المقدر لأن الأسم لا يختص . وقال الأنخفش بالإضافة المعنوية . قال الجمهور وتقدر اللام ، قال في شرح الكافية : ومعناها هو الأصل وأنه يحكم به مع صحة تقديرها وإمتناع تقدير غيرها نحو دار زيد ، ومع صحة تقدير غيرها نحو يد زيد ، وعند إمتناع تقديرها وتقدير غيرها نحو عنده ومعه ، ومنه إضافة كل إلى ما بعدها .

وقال قوم : يقدر من إن كان الأول بعض الثاني وصح الإختيار به عنه كثوب خز وخاتم فضة ، وأنكر قوم الإضافة بمعنى من أصلا ، وقالوا الإضافة بمعنى اللام لأن الخز مستحق للثوب كما أنه أصله . وقال الجرجاني وابن الحاجب في كافيته وابن مالك في كتبه ، وتقدر « في » حيث كان ظرفا له . قال في شرح الكافية والتسهيل قد أعلنها أكثر النحويين وهي ثابتة في الفصيح كقوله : ألد الخصام ، بل مكر الليل والنهار ، تربص أربعة أشهر ، بإصاحبي السجن ، وفي الحديث : فلا تجدون أعلم من عالم المدينة ، فمعنى في في هذه الأمثلة ظاهر ، ولا يصح

(١) الجمع ج ٢ ص ٤٦ ، الصبان ج ٢ ص ٢٣٧ ، التصريح ج ٢ ص ٢٤ ، الأشموني ج ٢

ص ٢٢٨ ، الكافية ج ١ ص ٢٨٣

تقدير غيرها إلا بتصرف ، قال أبو حيان : ولا أعلم أحدا ذهب إلى هذه
الإضافة غيره . وهو مردود ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه ، وصرح ابن
الحاجب في مقدمته بأن تقدير في أقل من اللام .

وقال الكوفية : ويقدر عند ، نحو هذه ناقة رقود الحلب ... أى رقود عند
الحلب ، وأجاب أبو حيان بأن هذا وما قدر فيه من باب الصفة المشبهة ،
والأصل رفعه على الفاعلية مجازاً للمقايسة . وقال أبو حيان : لا تقدير أصلاً للام
ولا لغيرها ، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص وجهاته متعددة .

الخلاف هنا يدور في نقطتين :

الأولى : ما هو عامل الجر في الإضافة ؟ يرى سيبويه أن العامل هو المضاف ،
ويرى الزجاج وابن الحاجب أن عامل الجر هو الإضافة المعنوية ، ورأى سيبويه
يتفق مع المنطق والمعروف من قواعد اللغة نظراً لأن تقدير حرف يحتاج إلى
متعلق ، لأن حروف الجر الأصلية تحتاج إلى متعلق ، وهذا يقتضى تقديراً آخر ولا
يخفى ما في هذا من تكلف .

الثانية : اختلاف الآراء في معنى الإضافة ، وأرى أن ذلك يختلف باختلاف
الأسلوب فقد تكون بمعنى اللام ، وقد تكون بمعنى من ، وقد تكون بمعنى في ...
وقد تكون بمعنى عند وهكذا .

المسألة (١١٨)

كلا وكلتا

بما يلزم الإضافة « كلا وكلتا » ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط^(١) .

أحدها : التعريف فلا يجوز كلا رجلين ولاكلتا امرأتين .

الثاني : الدلالة على اثنين إما بالنص نحو كلاهما وكلتا الجنتين أو بالاشتراك .
كقول الشاعر :

كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تغاينا^(٢)

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع .

وصح قول الشاعر :

إن للخمر وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل^(٣)

لأن « ذا » مشتاه في المعنى .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة بلا تفرق فلا يجوز كلا زيد وعمرو .

أما قول الشاعر :

كلا أخى وخليلى واجدى عضدا فى النائبات وإمام الملمات^(٤)

فمن الضرورات النادرة .

وقد أجاز الكوفيون^(٥) إضافة كلا وكلتا للنكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك

قائمان ، وحكى :

كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها .

(١) الأشموى ج ٢ ص ٢٦٢

(٢) لا يعرف قائله

(٣) لم يعرف قائله

(٤) الأشموى ج ٢ ص ٢٦٢

(٥) قاله عبد الله بن الزهري — قيل : جهة

وقال ابن الأنباري : يجوز إضافتها إلى المفرد إن كررت كلا نحو كلابى وكلاك
محسان .

جميع الشواهد تؤيد رأى البصريين : في أن كلا وكلتا يلزم إضافتهما
للمعارف .

وحين أباح الكوفيون الإضافة إلى النكرة اشترطوا النكرة المحدودة بالوصف .
وهذا يدل على أن الإضافة إلى النكرة غير مستساغة .

المسألة (١١٩)

الخلافاً حول إضافة أفعل التفضيل

إضافة أفعل التفضيل غير محضة^(١)

وقال البعض لا معنى لهذا لأنها ليست في تقدير الانفصال إذ أفعل التفضيل
لا ينصب المفعول .

ويقول الصبان : وفيه عندي نظر^(٢) لأنه لا يتوقف كون الإضافة في تقدير
الانفصال على كون الوصف ينصب المفعول بدليل جعلهم إضافة اسم الفاعل
القاصر كقائم الآن ، ومسود الوجه في تقدير الانفصال مع أنه لا ينصب المفعول
وحيث أن يوجه كون الإضافة غير محضة بأنها في تقدير الانفصال بالضمير فاعل
أفعل أى أنها منفصلة به في الحقيقة والتقدير . وقد نقل في التصريح هذا القول
عن أبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولي وابن أبى الربيع وابن
عصفور ونسبه إلى سيبويه ، وقال إنه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل

(١) الصبان ج ٢ ص ٢٤٢ .

(٢) الصبان ج ٢ ص ٤٢ على الأعمى

القوم ، ولو كان إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، فإن أخرج المخالف على البدل أبطلناه بأن البدل المشتق قليل .

نسب إلى سيبويه أن إضافة اسم التفضيل إضافة حقيقية ، وذلك أنه في حال الإضافة على ضربين : أحدهما أن يكون بعض المضاف إليه كأي فيدخل فيه دخول أي فيما أضيفت إليه ، والمعنى فيه أن صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقى بعده من أجزاء المضاف إليه ، فإن زيدا في قولك زيد أطرف الناس — مفضل في الظرافة على كل واحد ممن بقى بعد زيد من أفراد الناس ، فالمعنى بعضهم الزائد في الظرافة على كل واحد ممن بقى منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشيء على نفسه لأنك لم تفضله على أجزاء المضاف إليه بل على ما بقى من المضاف إليه بعد خروج هذا المفضل ، فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام ، بدليل قوله تعالى : فتبارك الله أحسن الخالقين . ثانيهما : أن يكون أفعال التفضيل مفضلا على جميع أفراد نوعه مطلقا ثم تضيفه إلى شيء للتخصيص نحو زيد أفضل إخوته أو زيد أفضل بغدادى .. أى أفضل أفراد نوع الإنسان ، وله إختصاص ببغداد ، فالإضافة فيه لأجل التخصيص فهذه الإضافة محضة اتفاقا .

هذا تحليل دقيق كتبه الرضى في الكافية^(١) وأؤيده كل التأيد .

(١) الكافية ج ١ ص ٢٨٨ ، ٢٨٩

المسألة (١٢٠)

المحذوف في قوة المنطوق^(١)

الخلاف في قوله قطع الله يد ورجل من قالها :

الأصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه يد وهو من قالها لدلالة ما أضيف إليه رجل عليه ، وهذا هو مذهب المبرد^(٢) .

وزعم سيبويه^(٣) إلى أن الأصل في قطع الله يد ورجل من قالها : قطع الله يد من قالها ورجل من قالها ، فحذف ما أضيف إليه رجل ، فصار : قطع الله يد من قالها ورجل ثم أقحم رجل بين المضاف الذي وهو يد والمضاف إليه الذي هو من قالها ، قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء^(٤) الاسمان مضافان إلى من قالها ولا حذف في الكلام .

هذه العبارة نطق بها العربى (قطع الله يد ورجل من قالها) ولم يستحضر في أثناء ذكرها الذكر والمحذف ، وإنما راعى الإيجاز في العبارة حيث استفيد المعنى من العبارة المذكورة ، فالإطناب في هذا المقام عبث ، والأفضل أن نقول إنه اكتفى بما ذكر عما يمكن أن يذكر ، وهذا ما يقصده الفراء .

(١) الألمونى ج ٢ ص ٢٧٤ ، ٢٧٥

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

المسألة (١٢١)

الفصل بين المتضافين

لا يفصل بين المتضافين — أى المضاف والمضاف إليه — اختياراً^(١) .

لأنه من تمامه ونزل منه منزلة التنوين — إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح —
كقراءة ابن عامر : قتل أولادهم شركائهم ، وقرىء : مخلف وعذبه رسله ،
وحديث البخارى : هل أنتم تاركو لى صاحبى ، وقوله : ترك يوماً نفسك وهواها
سعى لها فى رداها ، وقول الشاعر :

فرشنى بخير لا أكونن ومذحتى كنا حت يوماً صخرة بعسيل^(٢)

وقيل لا يجوز بهما ، وعلى المفعول أكثر النحويين ، ورد فى الظرف بأنه يتوسع
فيه وفى المفعول بثبوته فى السبع المتواترة ، وحسنه كون الفاصل فضلة فإنه يصح
بذلك لعدم الاعتداء وكونه غير أجنبى من المضاف ومقدر التأخير ، وخرج
بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيان ، فالفصل بهما ضرورة كقوله :

تسمى امتياحا ندى المسواك ريقها كما تضمن ماء المزة الرصف^(٣)
وقوله :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودى يقارب أو يزيل^(٤)
وقوله :

هما أخوا فى الحرب من لا أخا له إذا خاف يوماً بنوة فدعاهما^(٥)

(١) الجمع ج ٢ ص ٥٢ ، الأهمولى ج ٢ ص ٢٧٥

(٢) أى أصبح حالى بخير على التشبيه من رشت السهم إذا ألزقت فيه الرسين ، والعيش منه العطاء التى
يجمع بها العطر كناية عن كون سعيه فيها لافائدة فيه مع حصول التعب . والبيت لا يعرف قائله

(٣) قاله جرير يمدح يزيد بن عبد الملك الامتياح : الاستياك الرصف الحجارة المرصوف بعضها بعضها
الى بعض وماء الرصف أرق وأصفى

(٤) البيت لأبى حبة الحميرى

(٥) قائله البيت عمرة الخثعمية ترى اشها

وجوزه الكوفية^(١) مطلقا بالظرف والمجرور وغيرهما ، وجوزه يونس^(٢) بالظرف
والمجرور غير المستقبل ، وجوزه ابن مالك بقسم ، حكى الكسائي^(٣) : هذا غلام
والله زيد ، وقال أبو عبيدة : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ، وزاد في
الكافية الفصل ياما كقوله :

هما خطنا إما إساير ومنة وإما دم والقتل بالحر أجدر^(٤)

والبصريون يخصون الفصل بالشعر مطلقاً ، وأما الكوفيون فيجيزون ذلك في
المسائل الثلاث بلا ضرورة ، والشواهد تؤيد رأى الكوفيين وبخاصة قراءة ابن
عامر ، ولا يمكن رد هذه القراءة مع ثبوتها بالتواتر .

(١) الممع ج ٢ ص ٥٢

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) البيت لتأبط شرا

(المسألة ١٢٢)

إضافة إذا الظرفية إلى الجمل

مذهب سيبويه^(١) إضافتها إلى جمل الأفعال . « إذا جاء نصر الله والفتح » .
وأجاز الأنخفش^(٢) إضافتها إلى الجمل الاسمية وإختاره في شرح التسهيل .

مذهب سيبويه أن إذا لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية كما في الآية الكريمة ،
أما الكوفيون والأنخفش من البصريين فقد أجازوا إضافتها إلى الجمل الاسمية
مستدلين بما ورد من الشواهد نحو قوله تعالى : « إذا السماء إنشقت » . وقول
الشاعر :

إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع^(٣)

ولا أدري لماذا يلجأ سيبويه إلى التأويل إذا كان الوارد عن العرب يؤيد دخولها
على الجمل الاسمية والفعلية كما يرى الكوفيون والأنخفش وفي رأيهم خروج عن
التأويل والتكلف .

(١) الأهموني ج ٢ ص ٢٥٩ ، المنى ج ١ ص ٩٢ ، ٩٣ تحقيق محي الدين

(٢) المصدر السابق

(٣) قاله الفرزدق . الأهموني ج ٢ ص ٢٥٩

المسألة (١٢٣)

الجمهور على أنه لا يضاف اسم لمرادفه ونعته ومنعوته ومؤكده^(١)

لأن المضاف يتعرف أو يتخصص بالمضاف إليه ، والشئ لا يتعرف ولا يتخصص إلا بغيره ، والنعت عين المنعوت ، وكذا ما ذكر بعده إلا بتأويل كقولهم سعيد كرز .. أى مسمى هذا اللقب وخشرم دير أى الذى له هذا الاسم لأنها اسمان للنحل ، وصلاة الأولى ، ومسجد الجامع ودين القيمة أى الساعة الأولى واليوم أو الوقت الجامع والملة القيمة وسحق عمامة وجرد قطيفة .

وشرط الكوفية فى الجواز لاختلاف اللفظ فقط من غير تأويل تشبيها بما يختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس وشهر رمضان ووعد الصدق وحق اليقين ، ومكر السوء وأبناء المؤمنين كما جاء ذلك فى النعت والمعطف والتأكيد نحو : غرايت سود ، كذبا ومينا ، كلهم أجمعون قال أبو حيان : لا يتعدى السماع بل يقتصر عليه فلا قياس .

المذهب البصرى^(٢) يمنع إضافة اسم لمرادفه أو لموصوفة أو صفة لموصوفها ، ويقول فى ذلك ابن مالك :

ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد

أما الكوفيون^(٣) فقد ذهبوا إلى جواز الإضافة فى جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى : حق اليقين ، ولدار الآخرة ، بجانب القرى ، وغير ذلك .

(١) الجمع ج ٢ ، ٤٨ ، الألفوى ج ٢ ص ٢٥٠

(٢) التصريح ج ٢ ص ٣٣ ، ٣٤

(٣) الجمع ج ٢ ص ٤٩

وقد استحسن كثير من النحاة رأى الكوفي ومنهم المبرد وهو بصرى حيث أجاز إضافة الشيء إلى ما بمعناه لإختلاف اللفظين ، ووافقه ابن الطراوة . ويقول الرضى ^(١) فى شرح الكافية : والإنصاف أن مثله كثير لا يمكن دفعه كما فى نهج البلاغة .

والحق أن مذهب الكوفيين أكثر سعة وأبعد عن التكلف والتأويل ، وبه ورد الكثير من الأساليب العربية .

المسألة (١٢٤)

وصل ال بذا المضاف

ووصل ال بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان كالجعد الشعر^(٢) أو بالذى له أضيف الثانى كزيد الضارب رأس الجانى الموضوع : جواز وصل ال بالمضاف بشرط وصل ال بالمضاف إليه أو بما أضيف إليه المضاف إليه أو بما أضيف إلى ضميره الثانى أو وقوع الوصف مثنى أو جمعا . فإذا لم يكن المضاف من الحالات التى ذكرت فهل يجوز أن تتصل ال به ؟ أجاز الفراء^(٣) ذلك بشرط الإضافة إلى المعارف مطلقا نحو الضارب هذا والضارب زيد بخلاف الضارب رجل .

أعتقد أن وجهة نظر الفراء سليمة ، لأنه لا داعى للفرقة ، فوصل ال بالمضاف لما فيه ال كوصلها بالمضاف إلى جميع المعارف الأخرى ، واشترط أن يكون مضافا إلى معرفة لامتناع إضافة المعرفة إلى نكرة ، وهذا رأى سليم .

(١) ج ٢ ص ٢٨٨

(٢) الألفبوى ج ٢ ص ٢٤٥

(٣) المصدر السابق

والكوفيون^(١) يميزون في الإضافة المحضة دخول ال على المضاف بشرط أن يكون اسم عدد ، وأن يكون المضاف إليه هو المعدود وفي أوله ال أيضا فلا بد من وجودها فيهما معا نحو : قرأت الثلاثة الكتب في السبعة الأيام ، وحجتهم في هذه الإجازة السماع عن العرب .

والبصريون^(٢) لا يميزون هذا مستثنين إلى أن العدد مع المعدود ضرب من المقادير ، والمقادير لا يجوز فيها ذلك ، فكما لا يصح اشترت الرطل فضة بالإضافة لا يصح الثلاثة الكتب بالإضافة حملا للنظير على نظيره وقياسا للشئ على ما هو من بابه .

ويقول صاحب كتاب النحو الوافي^(٣) : والحق أن حجة الكوفيين هي الأقوى لاعتمادها على السماع الثابت ، وهو الأصل والأساس الذي له الأولوية والتفضيل ، ولا مانع من الأخذ به لمن شاء ، غير أن المذهب البصري أكثر شهرة وأوسع شيوعا ، فمن الخير الاكتفاء بمحاكاته لتماثل أساليب البيان اللغوي وتتوحد .
فهذه وجهة سليمة ، غير أننا لانستطيع أن نحكم على رأى الكوفيين بأنه غير سليم ، لهذا أرى أن نأخذ به .

(١) المصدر السابق

(٢) ابن عقال ج ٢ ص ٣٦ تحقيق محي الدين

(٣) ج ٣ ص ١٤

الفصل الثالث

ما يلحق بالفعل

- (أ) اسم الفعل
- (ب) المصدر
- (ج) اسم الفاعل
- (د) صيغ المبالغة

أسماء الأفعال والأصوات

يقول الأشموني : هل هي أسماء أو أفعال (١) ؟

كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين ، وقال بعضهم إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وذهب الكوفيون (٢) إلى أنها أفعال حقيقية ، وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان كما أفهمه كلامه ، وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة . وقيل مدلولها المصادر ، وقيل ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته كرويد زيدا ، ودونك زيدا ، وما عداه فعل كنزال وصه ، وقيل هي أسم بذاته يسمى مخالفة الفعل . ويقول السيوطي (٣) هي أسماء قامت مقام الأفعال في العمل غير متصرفة لا تصرف الأفعال ولا تصرف الأسماء .

وزعمها الكوفيون أفعالا لدالتها على الحدث والزمان . وزعمها ابن صابر قسما رابعا زائدا على أقسام الكلمة الثلاثة سماها المخالفة . ثم على الأول — وهو قول جمهور البصريين باسميتها — اختلف في مسماها قيل مدلولها لفظ الفعل لا الحدث ولا زمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان ، وقيل بل تفيدهما . قال في البسيط : ودالتها على الزمان بالوضع لا بالطبع وعلى هذا فهي اسم لمعنى الفعل ، قيل وهو ظاهر كلام سيويو والجماعة ، وقيل هي أسماء للمصادر ثم دخلها معنى الفعل وهو معنى الطلب في الأمر أو معنى الوقوع بالمشاهدة ودلالة الحال في غير الأمر فتبعه الزمان .

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٩٥

(٢) المصدر السابق

(٣) المجموع ج ٢ ص ١٠٢

ويقول ابن يعيش^(١) : إن معنى قول النحويين أسماء الأفعال المراد به أنها وضعت لتدل على صيغ الأفعال كما تدل الأسماء على مسمياتها ، فقولنا هيات اسم للفظ بعد دال عليه وكذلك سائرهما ، والغرض منها الإيجاز والاختصار ونوع من المبالغة ، ولولا هذا لكانت الأفعال التي هذه الألفاظ أسماء لها أولى بموضعها .

وهذا الرأي مقبول سليم .

(المسألة ١٢٦)

حكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم

وحكم أسماء الأفعال في التعدي واللزوم وغيره كما يظهر فاعلها وإضماره حكم موافقها في المعنى^(٢) فرويد متعد لأن فعله أمهل ، فيقال رويد زيدا ، وصه لازم لأن فعله اسكت وفاعل كليهما مضمير وجوبا كفعليهما ، ومظهر في هيات زيد كما تقول بعد زيد ، لكن يخالفه في أنها لا يبرز معها الضمير ولا يتقدم معمولها ولا تضمير في الأصح فهما وجوز الكسائي^(٣) أن يتصرف فيها بتقدم معمولها عليها إجراء لها مجرى أصولها وجعل منه قوله تعالى : كتاب الله عليكم^(٤) ، وقول الشاعر :

يأيها المائح دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا^(٥)

أسماء الأفعال مدلولها الأفعال ، والفعل يجوز أن يتقدم معموله عليه ، فكذا ما يدل عليه ، وقد اعتمد الكسائي على النص القرآني وكلام العرب ولا مانع من جواز ذلك .

(١) الفصل ج ٤ ص ٢٥

(٢) المصع ج ٢ ص ١٠٥

(٣) المصدر السابق

(٤) سورة النساء آية : ٢٤

(٥) قالت جارية من بني مازن ، المائح الذي ينزل البئر فيملأ الدلو

ومن أسماء الأفعال ما أصله ظرف أو جار ومجرور .

قال ابن مالك في شرح الكافية^(١) : وهذا النوع لا يستعمل إلا متصلاً بضمير المخاطب كمكانك بمعنى اثبت ، وعندك ، ولديك ودونك الثلاثة بمعنى خذ ، ولا تقاس هذه في الأصح بل يقتصر فيها على السماع .

وأجاز الكسائي^(٢) أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ماسمع ، ورد بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله وقيل إن الكسائي يشترط كونه أكثر من حرفين بخلاف بك ولك . الكسائي يمنحنا رخصة التوسع ، ولا ضرر من القياس في هذا لأن القياس يحفظ صورة التعبير بل ويزيده دلالة .

المسألة (١٢٧)

شروط إعمال المصدر

يعمل المصدر كفعله لازماً^(٣) أو متعدداً إلى واحد فأكثر أصلاً لا إلحاقاً كما في شرح الكافية لأنه أصله ، ولذا لم يتقيد عمله بزمن إن كان مفرداً مكبراً غير محدود وكذا إن كان ظاهراً على الأصح . لأن كلا مما ذكر يزيل المصدر عن الصفة التي هي أصل الفعل خصوصاً الإضمار . فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة كما أن ضمير العلم ليس بعلم ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس .

وقال الكوفيون^(٤) بجواز إعمال المصدر مضمراً واستدلوا بقول زهير :
وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث المرجم
أي وما الحديث عنها .

(١) المجموع ج ٢ ص ١٠٦

(٢) المصدر السابق

(٣) الأشعري ج ٢ ص ٢٨٦

(٤) المجموع ج ٢ ص ٩٢

والبصريون^(١) يتأولون على أن عنها متعلق بأعنى مقديما .

الواضح من التعليل للشروط المذكورة أن المصدر إنما يعمل حملا له على الفعل فكلما قرب شبهه من الفعل عمل ، وكلما ابتعد الشبه عن الفعل ضعف العمل والخلاف بين الكوفيين والبصريين في الإضممار فلو إضممر المصدر عمل عند الكوفيين ولم يعمل عند البصريين . وقد استدلل الكوفيون بيت زهير . كما أن هناك خلافا في المصدر المجموع .

حيث جوز ابن عصفور عمله مجموعا مستدلا بقول الشاعر :
قد جربوه فما زادت تجارتهم أبا قدامة إلا المجد والقنما^(٢)

وأرى أن أعمال المضممر ضعيف لأن السماع لا يؤيده .

والشاهد على ذلك بيت زهير وأمكن تخريجه ولأن الضمير وإن ناب عن المصدر إلا أنه لم يسمع عمله وليست له صلاحيته أما عمل المصدر المجموع فالواضح أن إستعمله كثير وفي جواز إعماله تيسير .

(١) المصدر السابق

(٢) يقول النحوي إن هذا البيت من قصيدة يمدح بها الشاعر أبا قدامة وهو كنية مسبوحة واسمه -عبد-
والمود والعين المهملة : الفضل والكرم والثناء والزهادة - ح ٢ ص ٢٨٧ الأثيموني

المسألة (١٢٨)

إعمال المصدر

يقول الأشموني^(١) :

لا خلاف في أعمال المضاف وفي كلام بعضهم ما يدل على الخلاف والمنون أجازة البصريون ومنعه الكوفيون : فإذا وقع بعده مرفوع أو منصوب فهو عندهم بفعل مضمّر ، وأما المقترن بآل فأجازة سيويه ومن وافقه ومنعه الكوفيون وبعض البصريين فالمصدر العامل ثلاثة أقسام :

١ - المضاف وهو أكثر الثلاثة عملاً قال في التصريح^(٢) وهو متفق عليه نحو قوله تعالى « ولولا دفع الله الناس »^(٣) .

٢ - المنون نحو قوله تعالى « أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيماً^(٤) » وهذا القسم أجاز أعماله البصريون وقالوا إنه أقيس من المضاف لأنه يشبه الفعل بالتنكير .

أما الكوفيون فمنعوا إعماله وحملوا ما بعده من مرفوع أو منصوب على إضمار فعل . لأن التنوين يبعد شبهه بالفعل لأنه من علامات الاسم وإستعمال العرب يؤيد البصريين كآلية السابقة وكقول الشاعر^(٥) :

بضرب بالسيوف رعوس قوم أزلنا هامتهن عن المقيـل

كما ن رأى الكوفيين فيه تكلف وتقدير .

(١) ج ٢ ص ٢٨٤

(٢) ج ٢ ص ٦٠

(٣) سورة الحج آية : ٤٠

(٤) سورة البند آية : ١٤

(٥) قاله المرار بن منقذ التميمي العيني ج ٢ ص ٢٨٤ الأشموني

٣ - المقترن بآل : وفيه أربعة أقوال :

(أ) سيويه عمله .

(ب) الكوفيون لا يعملونه .

(ج) جوزه الفارسي على قبح .

(د) أجازته ابن طلحة إن كانت فيه آل معاقبة للضمير كما في قول
الشاعر^(١) :

ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل
وقول الآخر :

عجبت من الرزق المسيء الهه وللتترك بعض الصالحين فقيراً^(٢)
وأرى جواز أعماله وإن يكن ذلك أقل بلاغة توسعة وقياساً على جواز أعمال
المنون وكلاهما بعيد الشبه بالفعل .

(١) لم يعرف له قائل

(٢) لم يعرف له قائل

المسألة (١٢٩)

إضافة المصدر^(١) للفاعل

يضاف للفاعل ، ويضاف للمفعول فيحذف الفاعل كقوله تعالى : « لا يسأم الإنسان من دعاء الخير^(٢) » أى دعائه الخير ، وبذلك يفارق الفعل لأن الموجب للمنع فيه تنزيله إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره وللفصل به بين الفعل وإعرابه فى مفعلان وحذف الجزء من الكل لا يجوز بقياس .

وقال الكوفية لا يحذف بل يضر فى المصدر كما يضر فى الصفات والظرف وقال ابن الأبرش ينوى إلى جنب المصدر قال ولا يجوز أن يقال إنه محذوف لأن الفاعل لا يحذف ولا يضر لأن المصدر لا يضر فيه بمنزلة أسم الجنس . ويجوز بقاء أى الفاعل مع الإضافة إلى المفعول فى الأصح نحو قوله تعالى فى قراءة يحيى ابن الحارث الدمارى عن ابن عامر « ذكر رحمة ربك عبده زكريا^(٣) » .

وقوله عليه السلام : « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » وقيل لا يجوز إلا فى الشعر . كقول الشاعر^(٤) :

أفنى بلادى وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق .

الخلاف فى هذه المسألة يدور حول إعتبار الفاعل (عند إضافة المصدر للمفعول) محذوفاً أو مضمراً أو منوياً ، فالكوفيون يمنعون أن يقال إن الفاعل محذوف ، والواقع أنه غير مذكور وغير المذكور محذوف والفاعل مع الفعل يحذف حين إسناد الفعل لنائب الفاعل فما الذى يمنع أن يقال إن الفاعل محذوف عند إضافة المصدر للمفعول به .

(١) مع التوامع ج ٢ ص ٩٤

(٢) سورة فصلت آية : ٤٩

(٣) سورة مريم آية : ٢

(٤) البيت للأفيسر الأسدى

المسألة (١٣٠)

تابع فاعل المصدر ومفعوله

مذهب الكوفيين^(١) وطائفة من البصريين : الاتباع على المحل وذهب سيويه^(٢) ومن وافقه من أهل البصرة إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل .

وفصل أبو عمرو فأجازه في العطف والبدل ومنعه في التوكيد والنعت .

يقول الأشموني : « والظاهر الجواز لورود السماع والتأويل بخلاف الظاهر » ..

أقول : إذا أضيف المصدر إلى الفاعل ففاعله يكون مرفوعاً محلاً مجروراً لفظاً ويجوز في تابعه حيثئذ على رأى الكوفيين الرفع على المحل ، والجزم على اللفظ وإلى هذا يشير ابن مالك بقوله :

وَجُرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ وَمَنْ رَاعَى فِي الْإِتِّبَاعِ الْمَحْلَ فَحَسَنُ

أما سيويه فإنه لا يميز الإتيان على المحل .

وفصل أبو عمرو « فأجاز في العطف والبدل ومنعه في التوكيد والنعت » والسماع يؤيد مذهب الكوفيين .
يقول ليبد^(٣) :

حتى تُهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجَهَا طَلَبُ الْمُعَقَّبِ حَقُّهُ الْمَظْلُومِ

كذلك إذا أضيف المصدر إلى المفعول به فالمفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً وبناء على ذلك يجوز في التابع النصب على المحل والجزم على اللفظ .

ومن ذلك قول زياد العنبري :

قَدْ كُنْتُ وَنِيبَ بِهَا حَسَنًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَاسِ

ولا أرى داعياً للفرقة بين العطف والبدل وبين التوكيد والنعت .

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(١) أشموني ج ٢ ص ٢٩١

(٤) قاله بيد من قصيدة يصف فيها حماراً وأتانا كانا في خصب زمانا حتى إذا هاج النبات ونصب أكر المعين وحاف من القاصر أسرع معها إلى نجد يرجو أن أطيب الكلاء عيني ج ٢ ص ٢٩٠ أشموني

(٥) اللياني المطلب

المسألة (١٣١)

المصدر النائب عن فعله

يقول الصبان^(١) :

أعلم أن من هذه المصادر ما سمع مضافاً نحو « ويحك » « وويلك » « وبعدك » « سحقك » والنصب واجب عند الإضافة ولا يجوز الرفع لأنه حيثئذ يكون مبتدأ لا خبر له .

ويجوز عند الأفراد النصب والرفع على الابتداء كذا في الجمع .

وأطلق في التسهيل جواز الرفع ولم يقيده بعدم الإضافة .

ورفع المعرف بأل أحسن من نصبه نحو الويل له لكن إدخال أل ليس مطرداً في جميعها وإنما هو سماع نص عليه سيويه ، وقال الفراء والجزمى بقياسه .

ومتابعة ما ورد من المصادر المضافة بالقرآن الكريم لم أجدها إلا منصوبة : قال تعالى : « وهما يستغيثان الله ويلك آمن^(٢) » .

وقال تعالى : « ويلكم لا تفتروا على الله كذباً فيسحقكم بعذاب^(٣) » .

وقال تعالى : « وقال الذين أوتوا العلم ويلكم ثواب الله خير لمن آمن وعمل صالحاً ولا يلقاها إلا الصابرون^(٤) » وعند خلو هذه المصادر من أل والإضافة نحو ويج له وويل لفلان ، فالرفع والنصب جائزان على السواء وكل ما ورد بالقرآن جاء مرفوعاً^(٥) وجاء بالشعر منصوباً ومن ذلك قول جرير :

كسا اللؤم يتما خضرة في جلودها فويلا ليتم من سراويلها الخضر

فإذا قرنت هذه المصادر بأل فالرفع أفضل لأنه السائع حيث يقال الويل للمخربين ، والويل للمخلصين .

(١) الصبان على الأشموني ج ٢ ص ١١٧

(٢) سورة طه آية : ٦١

(٣) سورة الأحقاف آية : ١٧

(٤) سورة القصص آية : ٨٠

(٥) وردت بالقرآن الكريم خالية من ال والإضافة ٢٦ مرة وكلها مرفوعة .

المسألة (١٣٢)

بنية فَعَل

اشترط في التسهيل^(١) لكون فَعَل قياساً في مصدر فَعِلَ المكسور العين أن يفهم عملاً بالفهم ولم يشترط ذلك سيبويه^(٢) والأنخفش بل أطلقا .

الفعل الثلاثي المتعدي يجئ مصدره على فَعَل قياساً مطرداً نص على ذلك سيبويه والأنخفش واشترط ابن مالك لكون فَعَل قياساً في مصدر فَعِلَ المكسور العين أن يفهم عملاً بالفهم كشرِب شرباً ولقِم لقماً .

وذهب الفراء إلى أنه يجوز القياس عليه وإن سمع غيره .

قال في الجمع^(٣) : ومنع ابن جودر قياسه أى مصدر فَعِلَ فقال لا تترك مصادر الفعل الثلاثي إلا بالسمع فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع .

القاعدة العامة : أن مصادر الأفعال الثلاثية لا تترك إلا بالسمع وسيبويه بنى رأيه على استقضاء ما سمع حيث وجد أن فَعَل جاءت عليه مصادر الفعل الثلاثي المتعدي .

وما لم يسمع يقاس على ما سمع حتى لا يقف نحو اللغة .

كما أنه إذا سمع يجئ الثلاثي المتعدي على غير فعل لا يصح أن ننكره لأن السماع من مصادر اللغة .

(١) أشموني ج ٢ ص ٣٠٤ مع ج ٢ ص ١٦٧ ابن عقيل ج ٢ ص ٣٣

(٢) الأشموني ج ٢ ص ٣٠٤

(٣) ج ٢ ص ١٦٧

المسألة (١٣٣)

الكسر والفتح في مصدر المضاعف^(١)

يجوز في المضاعف من فعّال كالزّلزال والقلقلال فتح أوله وكسره وليس في العربية فعّال بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل وإنما فتح تشبيهاً بالتفعّال كما جاء في التفعّال التبيان والتلقّاء بالكسر والتفعّال كله بالفتح إلا هذين على أنهما عند سيبويه اسمان وضع كل منهما موضع المصدر .

وذهب الكسائي^(٢) والفراء وصاحب الكشاف إلى أن الزّلزال بالكسر المصدر وبالفتح الاسم وكذلك الوسواس والققعاق وأجاز قوم أن يكونا مصدرين . محل الخلاف جواز فتح وكسر أول المضاعف .

يقول الأشموني : « يجوز في المضاعف من فعّال نحو الزّلزال والقلقلال فتح أوله وكسره وليس في العربية فعّال بالفتح إلا في المضاعف والكسر هو الأصل » . ومذهب الكسائي والفراء والزّمخشرى أن الزّلزال بالكسر مصدر ، وبالفتح اسم وهذا ما جاء به القرآن الكريم « من شر الوسواس^(٣) » أي الشيطان . ويقول الصبان^(٤) :

« مذهب البصريين أن التفعّال بالفتح مصدر فعل المخفف جيئ به كذلك للتكثير وقال الفراء وجماعة من الكوفيين هو مصدر فعل المضعف العين ورجحه ابن مالك وغيره لكونه للتكثير وفعل المضعف كذلك وكونه نظير التفعيل باعتبار الحركات والسكنات والزوائد ومواقعها وهل سماعى أو قياسى قولان : وأما التفعّال بالكسر كالتبيان والتلقّاء فليس بمصدر بل بمنزلة اسم المصدر » . المناسب أن يكون التفعّال مصدر فعل الدال على المبالغة والتكثير لأن التفعّال يدل على المبالغة والتكثير حتى يكون هناك تناسب وتوافق بين الأصل والفرع .

(٣) سورة الناس آية : ٣

(٤) الصبان ج ١ ص ٣٠٩

(١) أشموني ج ٢ ص ٣٠٩

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٣٤)

إعمال اسم المصدر^(١)

اسم المصدر منع إعماله البصرية إلا في الضرورة . وجوزه قياساً أهل الكوفة
وبغداد إلحاقاً بالمصدر كقول الشاعر :

أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المائة الرئاع^(٢)

وقول الآخر :

لأن ثواب الله كل موحد جناباً من الفردوس فيها يخلد^(٣)

وقول ذي الرمة :

ألاهل إلى مى سبيل وساعة فإن كلامها شفاء لمايا

وقال الكسائي^(٤) : إمام أهل الكوفة إلا ثلاثة ألفاظ « الخبز والدهن والقوت »
فإنها لا تعمل فلا يقال عجبت من خبزك الخبز ، ولا من دهنك رأسك ، ولا من
قوتك عيالك .

وأجاز الفراء^(٥) ذلك ، وحكى عن العرب مثل أعجبنى دهن زيد لحيته . قال
أبو حيان^(٦) : « والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أن المنصوب فيه
بمضمرة يفسره ما قبله وليس بإسم المصدر ولا جرى مجرى المصدر في العمل لا في
الضرورة ولا في غيرها » .

اسم المصدر إذا كان علماً لا يعمل مثل (فجار ، يسار) أما إذا كان غير
علم فعمله قليل ، ولا مانع من استعماله قياساً على ما ورد ، وإن كان الإتجاه إلى
عمل المصدر أولى من الإتجاه إلى عمل اسم المصدر لأن عمل المصدر هو
الأصل .

(٤) الجمع ج ٢ ص ٩٥

(٥) المصدر السابق

(٦) المصدر السابق

(١) الأنصوري ج ٢ ص ٢٨٨ مع ج ٢ ص ٩٥

(٢) البيت للنظامي

(٣) نسب هذا البيت أبو حيان لحسان بن ثابت

هل يقع المصدر المنكر حالا ؟

وقوع المصدر المنكر حالا^(١) :

مثل جاء زيد ركضاً ، وقتلته صبراً ، وهو عند سيبويه والجمهور على التأويل ... أى راكضاً ومصبوراً . وذهب الأخفش^(٢) والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف والتقدير طلع زيد بغتة ، ويركض ركضاً ، ويصبر صبراً ، فالحال عندهما الجملة لا المصدر . وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهبوا إليه لكن الناصب عندهم الفعل المذكور لتأوله بفعل من لفظ المصدر ، فطلع زيد بغتة في تأويل بغتة زيد بكذا غيره ، وقيل هي مصادر على حذف مصادر والتقدير طلع زيد بغتة .. إلخ .. ، وقيل مصادر على حذف مضاف والتقدير طلع ذا بغته .

جاء هذا في كتاب سيبويه تحت عنوان (باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقوف فيه الأمر وذلك نحو قتلته صبراً ، ولقيته فجأة ، وكفاحاً ومكافحة ، ولقيته عينا ، وكلمته مشافهة ، وأتيته ركضاً وعدوا ومشياً .. إلى أن قال : ومثل ذلك قول زهير ابن أبي سلمى :
فلأياً بلأى ما حملنا وليدنا على ظهر محبوبك ظمأ مفاضله^(٣)

(١) الكتاب ج ٣ ص ٣٧٠ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون

(٢) الأشعرى ج ٢ ص ٧٢ الجمع ج ١ ص ٢٣٨

(٣) يقول الشنخري ج ١ ص ٢١٨ : الشاهد فيه لا بألأى ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال والتقدير حملنا وليدنا مبطلين ملعين ، وصف قرسا بالنشاط وقوة الخلق فيقول إذا حملنا الغلام عليه ليصيد امتنع لنشاطه فلم يحمله إلا بعد إبطاء وجهه ، واللأى الإبطاء ، ولا فعل له يجرى عليه ، والمحبوبك الشديد الخلق ، والظاء هنا القليلة اللحم وهو المحمود منها .

ومثله قول الآخر : ومنهل وردته التقاطا^(١)

يرى سبويه هذا الرأي ، وهو رأى حسن بعيد عن التكلف والتقدير ، وهو أولى من كل الآراء التى ذكرت بعد هذا حيث ورد كثيرا بالقرآن الكريم ، قال تعالى : ثم ادعهم يأتينك سعيلا^(٢) ، الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية^(٣) ولا تفسدوا فى الأرض بعد إصلاحها وادعوه خوفا وطمعا^(٤) إني دعوتهم جهرًا^(٥) .

المسألة (١٣٦)

إعمال اسم الفاعل

إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضى .

لا يعمل خلافا للكسائى ولا حجة له فى : « وكلبهم باسط ذراعيه » لأن المعنى ييسط بدليل ما قبله وهو ونقلهم ولم يقل وقلبناهم أو لم يعتمد على شئ خلافا للكوفيين والأخفش فلا يجوز « ضارب زيدا أمس » ويقول السيوطى^(١) : أما الماضى فالأصح أنه يرفع فقط نحو مررت برجل قائم أبوه أو ضارب أبوه أمس ولا ينصب لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال .

(١) هو إنقادة الأسدى . اللسان (لقط) والمعنى وردته ملتقطا غير قاصد لأننى لم أكن أعرف

مكانه من قبل

(٢) سورة البقرة آية : ٢٦٠

(٣) سورة البقرة آية : ٢٧٤

(٣) سورة الأعراف آية : ٥٦

(٥) سورة نوح آية : ٦

(٦) الأشمولى ج ٢ ص ٢٩٣

وقال الكسائي وهشام ووافقهما قوم بنصبه أيضا اعتبارا بالشبه معنى وإن زال
الشبه لفظا وإستدلوا بقوله تعالى : « وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد^(١) » وتأوله
الأولان على حكاية الحال .

ومنع قوم^(٢) رفعه الظاهر وقوم رفعه المضمر أيضا ، قال ابن طاهر وابن خروف
وهو يرد دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنه يرفعه ويتحملة . قال الإمام
الرضي^(٣) : إنما اشترط فيه الحال أو الإستقبال للعمل في المفعول لا في الفاعل لأنه
لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان وإنما اشتراط أحد الزمانين ليعم مشابهته للفعل
لفظا ومعنى لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابه معنى لا لفظا لأنه لا يوازنه
مستمرا .

ويقول ابن عقيل^(٤) : وإن كان بمعنى الماضي لم يعمل لعدم جريانه على الفعل
الذي هو بمعناه هو شبه له معنى لالفظا ، فلا تقول هذا ضارب زيدا أمس ، بل
يجب إضافته فنقول (ضارب زيد أمس) وأجاز الكسائي أعماله ، وجعل منه قوله
تعالى « وكلهم باسط ذراعيه بالوصيد » وأرى أن محل الخلاف بين الكسائي وبين
غيره في نصب المفعول أما الفاعل فإن كان مضمرا رفعه اتفاقا أو ظاهرا فكذلك
على ظاهر كلام سيويه واختاره بن عصفور . قال السيوطي وهو الأصح .

وأنا لا أرى وجها للتفرقة بين رفع الفاعل ونصب المفعول كما لا أرى وجها
للتفرقة بين كونه للماضي أو لغير الماضي ، والمضارع يعمل مع أن وقوعه قد يكون
في الماضي نحو (كان زيد يضرب عمرا أمس) .

وقد أجاز غير الكسائي نحو (كان زيد ضاربا عمرا أمس لأنه صرح وقوع
المضارع موقعه وهذا يبدو أن التفرقة متكلفة والآية الكريمة تؤيد رأى الكسائي .

(١) الكهف آية : ١٧

(٢) الجمع ج ٢ ص ٩٥

(٣) المصدر السابق

(٤) حاشيتنا على المصنف ص ٢٨

المسألة (١٣٧)

من شروط إعمال اسم الفاعل المجرد^(١)

من شروط الإعمال في اسم الفاعل المجرد أيضا ألا يكون مصغراً ولا موصوفاً خلافاً للكسائي فيهما لأنهما يختصان بالاسم فيبعدان الوصف عن الفعلية ولا حجة له في قول بعضهم : أظننى مرتحلاً وسويراً فرسخاً لأن فرسخاً ظرف يكتفى برائحة الفعل .

وقال^(٢) بعض التأخرين إن لم يحفظ له مكبراً جاز كما في قوله :
فما طعم راح في الزجاج ندامة تفرق في الأبدى كمت عصيرها^(٣)
حيث رفع عصيرها بكميت ، ولا حجة له أيضا على أعمال الموصوف في قوله :

إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ذكرت سليمى في الخليط المزابل^(٤)
إذا فرخين نصب بفعل مضمر يفسر فاقد والتقدير فقدت فرخين لأن فاقد ليس سارياً على فعله في التأنيث فلا تعمل إذ لا يقال هذه امرأة مرضع ولدها لأنه بمعنى النسب .

قال في شرح التسهيل ووافق بعض أصحابنا الكسائي في أعمال الموصوف قبل الصفة لأن ضعفه يحصل بعدها لا قبلها .

ونقل غيره أن مذهب البصريين^(٥) والفراء هو هذا التفصيل وأن مذهب الكسائي وباقي الكوفيين أجازة ذلك مطلقاً .

(١) أشعري ج ٢ ص ٢٩٤

(٢) المصدر السابق

(٣) البيت لمضرب بن ربي

(٤) لبشر بن أبي حاتم

(٥) الأشعري ج ٢ ص ٢٩٥

وشرط^(١) البصرية كون اسم الفاعل العامل مكبراً فلا يجوز هذا ضوئاً بهذا لعدم وروده ولدخول ما هو من خواص الاسم عليه فبعد عن شبه المضارع بتغيير بنيت التي هي عمدة الشبه .

وقال الكوفيون^(٢) إلا القراء ووافقهم النحاس يعمل مصغراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى لا في الصورة .

قال ابن مالك في التحفة هو قوى بدليل أعماله محمولا للمبالغة اعتباراً بالمعنى دون الصورة ، وقاسه النحاس على التكسير .

وقيل يعمل المصغر الملازم التصغير الذي لم يلفظ له مكبر كقوله كميت عصيرها في رواية جر كميت .

(١) مع ج ٢ ص ٩٥

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٣٨)

النصب باسم الفاعل غير العامل لتلو ما أضيف إليه

أجاز ذلك السيرافي^(١) لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شها بمصحوب
الألف واللام وبالمنون .

ويقوى ما ذهب إليه قولهم : هو ظانّ زيد أمس قائما . فقائما يتعين نصبه
بظان لأن ذلك لو أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولى ظان
وذلك ممتنع إذ لا يجوز الاختصار على أحد مفعولى ظن .

وأیضا فهو مقتض له : فلا بد من عمله فيه قياسا على غيره من المقتضيات
ولا يجوز أن يعمل فيه الجر لأن الإضافة إلى الأول منعت الإضافة إلى الثاني فتعين
النصب للضرورة .

يقول الأشموني^(٢) : يتعين في تلو غير العامل الجر بالإضافة ، وأما غير التلو
فلا بد من نصبه مطلقا نحو هذا معطى زيد أمس درهما ، ومعلم بكر أمس خالدا
قائما ، والناصب لغير التلو في هذين المثالين ونحوهما فعل مضمر .

وقول الأشموني : يتعين أى باتفاق جميع النحويين والخلاف الآن في نصب غير
التلو . فالتحويون جميعا يقولون : إن الناصب له فعل مضمر . ويقول السيرافي :
إن الناصب له اسم الفاعل الموجود ، وقول السيرافي يؤيد ما ذهب إليه الكسائي في
عمل اسم الفاعل ولو كان بمعنى الماضي والدليل الذى ذكره يؤيد ما ذهبنا إليه من
تأييد رأى الكسائي .

(١) جـ ص ٣٠٠ أشموني

(٢) المصدر السابق

فقولهم : هو ظان زيد أمس قائما يتعين فيه نصب (قائما) بظان مع أن النحويين غير الكسائي يقولون : إن اسم الفاعل هنا غير عامل لدلالته على الماضي فكيف يخرجون النصب في هذا المثال (هو ظان زيد أمس قائما) مع إجماعهم على أنه لا يجوز اضممار الفعل في مثله كما ذكر الأشموني سابقاً .

المسألة (١٣٩)

تقديم صفة اسم الفاعل عليه^(١) وتقديم معموله عليه

لا يجوز تقديم صفة اسم الفاعل أى على المفعول ولا تقديم معموله عليه وعلى صفته معا فلا يقال هذا ضارب عاقل زيدا ولا هذا زيدا ضارب عاقل ويجوز الكسائي^(٢) التقديم في صورتين ويجوز وفاقا تأخير الوصف عن المفعول نحو هذا ضارب زيدا عامل والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذى هو من خواص الأسماء بخلاف ما إذا تأخر الوصف لأن صفته تحصل بعد تمام عمله . لا يصح أن ننسى أن (اسم الفاعل) اسم بدليل تنوينه ، ودخول أل عليه . وأرى أن دخول حروف الجر عليه ، ووصفه ، والتعليل (بأنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل) تعليل واه لأن سبق الوصف عن المفعول لا يعد الشبه كما أن تأخير الوصف لا يقرب الشبه من الفعل .

(١) مع الهوامع ج ٩٦

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٤٠)

جواز إضافة اسم الفاعل لمفعوله

ويضاف اسم الفاعل لمفعوله جوازا نحو « هديا بالغ^(١) الكعبة » « وإنك جامع^(٢) الناس » و « غير محلي^(٣) الصيد » .

قال أبو حيان^(٤) وظاهر كلام سيويه أن النصب أولى من الجر وقال الكسائي^(٥) هما سواء .

ويظهر لي أن الجر أولى لأنه الأصل في الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل إنما هو بجهة الشبه للمضارع الحمل على الأصل أولى .

ظاهر كلام سيويه أن النصب أولى من الجر .

وقال الكسائي^(٦) هما سواء .

ويرى أبو حيان أن الجر أولى .

وأرى رأي الكسائي لأن اسم الفاعل كما قلت سابقا جمع بين مافى الاسم من الدلالة على الذات ، وبين مافى الفعل من الحدث والإضافة من خواص الأسماء ، والعمل من خواص الأفعال ، فالإضافة والنصب مستويان من حيث مافى اسم الفاعل من الدالتين .

(١) مع ج ١ ص ٩٦

(٢) سورة المائدة آية : ٩٥

(٣) سورة آل عمران آية ٩

(٤) سورة المائدة آية : ١

(٥) مع ج ٢ ص ٩٦

(٦) المصدر السابق

المسألة (١٤١)

عمل اسم الفاعل إذا كان مثنى أو جمع تكسير

يعمل عمل فعله^(١) مفرداً أو غيره أى مثنى أو مجموعاً جمع سلامة وجمع تكسير ومنع قوم عمل المكسر ومنع سيبويه^(٢) والتحليل إعمال المثنى والجمع الصحيح المسند لظاهر لأنه فى موضوع يفرد فيه الفعل فخالفه . فلا يقال مررت برجل ضارين غلماناً زيدا .

وأجاز المبرد^(٣) إعماله لأن لحاقه حيث بال فعل قوى من حيث لحقه ما يلحقه . وقبل لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل الناصب فعل مقدر منه لأن الاسم لا يعمل فى الاسم حكاه ابن مالك فى التسهيل ، وبه يرد على ابنه فى دعواه نفى الخلاف فى عمله .

وشروط البصرية لإعماله^(٤) إعتاده على أداة نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول ، أو ذى خبر أو حال أو إن نحو إن قائماً زيد ، ولم يشترط الكوفيون ، « ووافقهم الأنخفش » الإعتاد على شيء من ذلك فأجازوا إعماله مطلقاً نحو ضارب زيدا عندنا .

واضح أن مدار الخلاف قرب شبه أسم الفاعل من الفعل وبعد هذا الشبه ، وقد سبق أن أسم الفاعل يجمع بين الأسم حيث يدل على ذات وبين الفعل حيث يدل على حدث ، وقد ثبت أنه يعمل عمل الفعل مع أن الجميع متفقون على أنه أسم ، فالادعاء بأن الوصف أو التصغير أو الجمع أو التثنية يبعد شبهه بالفعل إدعاء فيه تلكف لأن الحدث وهو الجامع بينه وبين الفعل مازال أحد مدلولى أسم الفاعل .

وبناء عليه أرى أن يعمل اسم الفاعل بلا شروط .

(١) المصدر السابق

(٢) المصدر السابق

(١) مع ج ٢ ص ٩٥

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٤٢)

أمثلة المبالغة

إعمال أمثلة المبالغة : مذهب سيويه^(١) وإصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة .

ولم يجوز الكوفيون^(٢) إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعدها على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ويرد عليهم قول العرب « أما الغسل فأنا شراب ألخ »

أمثلة المبالغة محولة كما يقول النحويون عن اسم الفاعل (وإن كانت العرب قد نزلت بها دون مراعاة لهذا التحويل) وجاءت الشواهد بعملها كما جاءت بعمل اسم الفاعل ولا أدري لماذا خالف الكوفيون مذهبهم في اعتمادهم في قواعدهم وآرائهم على ما سمع من العرب ، وصيغ المبالغة فيها الحدث الموجود في اسم الفاعل ودعوى أن المبالغة تبعد الشبه بالفعل دعوى باطلة لأن المبالغة في الصيغة معناها المبالغة في الحدث الذي يعمل الفعل بمقتضاه ، كما أن الشواهد على إعمالها كثيرة وفي تأويلها تكلف ممقوت ومن ذلك : قول القلاح بن حزن :
أنا الحرب لباساً إليها جلالها وليس هولاج الخوالف أعقلا^(٣)

وحكى سيويه : أما الغسل فأنا شراب . وإنه لمتحار بوائكها وقول أبي طالب :

ضروب بنصل اليف سوق سخانها إذا عدموا زاداً فإنك عامر

(١) الصبان ج ٢ ص ٢٩٦ مع ج ٢ ص ٩٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الجلال : الدروع — الهولاج : الدخول — الخوالف : جمع خالفة وهي عماد البيت — الأعقل : الذي تضطرب رجلاه من الفزع يريد أنه لا يفارق الحرب

وقول الراعى :

عشية سعدى لو تراءت لراهب بدومة تجر دونه وحجيج
قلى دينه واحتاج للشوق أنها على الشوق إخوان العزاء هيوج
وقول عبدان بن قيس الرقيات :

فتاتان . أما منهما فشبهة هلالاً والأخرى منهما تشبه البدر
وقول زيد الخيل :

أتانى أنهم مزقوق عرضى جعاش الكيرملين لها فديد^(١)
وقول أبى يحيى اللاحقى :

حلزُ أموراً لاتضر وآمن ما ليس منجيه من الأقدار
وما استدل به سيويه على أعمال فعل قول لييد :

أومسحل شنج عضادة سمحج بسرائه ندب لها وكلوم^(٢)

(١) الكرملين بالكسر : اسم ماء فى جبل طىء والمعنى : أن هؤلاء عنده بمنزلة جعاش هذا الموضع التى
تصوت عند ذلك — فديد : صوت .

(٢) المسجل : الحمار الوحشى — شنج : منقبض — العضاء : جانب العبة من الباب — سمحج : أتان
طويلة الظهر . بسرائه : ظهره — يلب : أثر الجرح — كلوم : جمع كلم وهو الجرح والمعنى : حتى صار
هذا المسجل فى المهاجرة مع أئاته فى الرواح والمعنى أثارها وقت طلب الماء

الباب الرابع

الأساليب

الفصل الأول

- ١ - الاستثناء
- ٢ - الشرط
- ٣ - الصلة

المسألة (١٤٣)

هل يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه أو أكثر

قال أبو حيان^(١) أُنْفِقَ النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ولا كونه أكثر منه إلا أن ابن مالك نقل عن الفراء^(٢) : جواز له على ألف إلا الفين واختلفوا في غير المستغرق فأكثر النحويين أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر بل يكون أقل من النصف وهو مذهب البصريين واختاره ابن عصفور والأبدي^(٣) .

وأكثر الكوفيين أجازوا ذلك وهو مذهب أبي عبيد والسيرافي واختاره ابن خروف والشلوبين وابن مالك^(٤) .

وذهب بعض البصريين وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النصف فما دونه ولا يجوز أن يكون أكثر وبدل لجواز الأكثر قوله تعالى : « إن عبادي ليس لك عليهم سلطان إلا من اتبعك من الغاوين^(٥) » والغاوون أكثر من الراشدين « ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه^(٦) » وحديث مسلم : « يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته » والمطعمون أكثر قطعاً .

ولجواز النصف قوله تعالى : « قم الليل إلا قليلاً نصفه^(٧) » .

قال أبو حيان وجميع ما أستدل به محتمل التأويل والمستقراً من كلام العرب إنما هو إستثناء الأقل .

(١) مع ج ١ ص ٢٢٨

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

(٥) سورة الحجر آية : ٤٢

(٦) سورة البقرة آية : ١٣٠

(٧) سورة المزمل آية : ٣

المفهوم من أسلوب الإشتاء أن المستثنى جزء مأخوذ ومخرج من كل فإذا كان المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه أو أكثر كان ذلك قلباً للحقائق وغير مقبول وغير مستساغ ، أما إذا كان المستثنى نصف أو أقل فهذا جائز وقد جاءت الشواهد كما ذكرت سابقاً مؤيدة .

المسألة (١٤٤)

حكم تقديم المستثنى

الجمهور^(١) على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجبا كان أو منقيا فلا يقال إلا زيدا قام القوم . ولا ما إلا زيدا قام القوم لأنه لم يسمع من كلامهم ولأن « إلا » مشبهة بلا العاطفة وواو مع وهما لا يتقدمان .

وجوز الكوفيون^(٢) والزجاج تقديمه واستدلوا بقول الشاعر :
خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك^(٣)
وقيل الآخر :

وبلسدة ليس بها طوري ولا خلا الجن بها إنسى^(٤)
ورد في « خلا » وهي فرع إلا فالأصل أولى بذلك وجوز الأبدى^(٥) في النفي بعد سبق حرف النفي كقوله « لا خلا الجن » .

وجوز الكسائي تقديمه^(٦) على حرف النفي أيضا وأجازه الفراء إلا مع المرفوع . ومنعه هشام إلا مع الدائم .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٢٦

(٢) المصدر السابق

(٣) لم يعل على قائل

(٤) البيت للمعراج وفي البيت رب بلد ليس بها أحد درر ١ ص ١٩٣

(٥) الجمع ج ١ ص ٢٢٦

(٦) المصدر السابق

وتقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل فيه إذا لم يتقدم وتوسطه بين جزأى الكلام فيه مذاهب :

أحدها : المنع مطلقا سواء أكان العامل متصرفا أو غير متصرف فلا يقال القوم إلا زيدا قاموا ولا القوم إلا زيدا قائمون ولا القوم إلا زيدا فى الدار .

قال أبو حيان : فهذا مذهب من يرى أن العامل فى المستثنى ما تقدم من فعل وشبهه .

الثانى : الجواز مطلقا وصححه بعض المغاربة لوروده .

قال الشاعر^(١) :

الأكل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل

فالاستثناء من ضمير باطل وباطل عامل فى ذلك الضمير .

الثالث : الجواز مع المتصرف والمنع فى غيره وعليه الأخفش وصححه أبو حيان لأن السماع إنما ورد بالتقديم فى المتصرف فيقتصر عليه ولا يقدم على غيره .

وجاء بكتاب تهذيب النحو^(٢) :

(كما أنه يجوز أحيانا تقديم الصفة على الموصوف ... فإنه يجوز أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه فنقول : ما حضر إلا عليا القوم وفى هذه الحالة يختار نصبه كما فى قول الشاعر :

ومالى إلا آل أحمد شيعة ومالى إلا مذهب الحق مذهب^(٣)

ويقول أن يأتى المستثنى فى حالة تقدمه مرفوعاً .

روى يونس قولهم : « مالى إلا أبوك ناصر » .

(١) قاله لبيد العامري

(٢) للذكتور عبد الله درويش ج ٢ ص ١٢٣

(٣) قاله الكميت بن زيد الأسدي

وعلى هذا قول الشاعر :
لأنهم يرجون منه . شفاعه إذا لم يكن إلا النبيون شافع^(١)
وهو بهذا يؤيد رأى الكوفيين .
وأرى أن التقديم والتأخير متعلقان بنظرة المتكلم وإهتمامه فما يراه مهما في
تقديره يبدأ به الكلام .
والواضح من الشواهد الواردة أن المستثنى موضع إهتمام .

المسألة (١٤٥)

إذا كررت إلا^(٢)

إذا كررت إلا فلها حالان :
الأول : أن تكون للتأكيد فتجعل كأنها زائدة لم تذكر ويكون ما بعد الثانية
بدلاً مما بعد الأولى نحو قام القوم إلا عمداً إلا أبا بكر وهي كنية وشرط هذا
التكرار أن يكون الثاني يغنى عن الأول كما أن أبا بكر يغنى عن ذكر محمد فإن لم
يكن يغنى عنه عطف بالواو لمبايسته للأول نحو قام القوم إلا زيدا وإلا جعفر .
وقد اجتمع في قول الشاعر^(٣) :
مالك منشيخك إلا عمله إلا رسمه وإلا رمله
والرسم والرمل ضربان من العدو والرمل لا يغنى عن قوله إلا رسمه فعطف
بالواو وهما يغنيان عن قوله إلا عمله .

(١) قاله حسان بن ثابت

(٢) المجموع ج ١ ص ٢٢٧

(٣) لم يعرف قاله

الثانية : أن تتكرر لغو تأكيد فإن أمكن استثناء بعضها من بعض قبله
مذاهب :

أحداها : وعليه البصريون^(١) والكسائي أن الأخير يستثنى من الذى قبله
والذى قبله يستثنى من الذى قبله إلى أن ينتهى إلى الأول .

الثاني : إنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول .

الثالث : أن الاستثناء الثانى منقطع وعليه الفراء^(٢)

وأرى أن يكون المرجع هو المتكلم فإذا كان ما بعد إلا الثانية يبنى عن الأول
فتكرار إلا للتوكيد وإذا كان لا يبنى فلا ضرورة للعطف لأننا إذا قلنا حضر
العلماء إلا عليا إلا إبراهيم فهو استثناء لا شيء فيه والكلام صحيح لأن المتكلم
أراد إخراج على وإبراهيم من بين العلماء الحاضرين وإذا كان هناك عطف فلا
ضرر من وجوده أيضا .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٢٧

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٤٦)

حكم المستثنى بعد الاستثناء التام المنفى

إذا كان أسلوب الاستثناء منفيًا ، وذكر المستثنى منه كما في قوله تعالى : « ما فعلوه إلا قليل منهم » جاز إتباع المستثنى للمستثنى منه على أنه بدل عند البصريين^(١) بدل بعض من كل لأنه على نية تكرار العامل .

وأجاز الكوفيون^(٢) الأتباع على أن المستثنى معطوف بالأ على المستثنى منه ، فالأ عندهم حرف عطف لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون في البديل .

وتكون في العطف بيل ولا ولكن وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض لأن الثاني فيه مخالفة للأول في المعنى وقد قالوا مررت برجل لا زيد ولا عمر وهو بدل لا عطف لأن من شروط لا العاطفة ألا تتكرر .

وقال ابن الضائع^(٣) لو قيل إن البديل في الاستثناء قسم على حدثه ليس من تلك الإبدال التي عني في باب البديل لكان وجهها وهو الحق .

وحقيقة البديل هنا أنه يقع موقع الأول ويبدل مكانه .

لا أدري لماذا خص الكوفيون « إلا » بأنها عاطفة في هذه الحالة فقط لأن ما قالوه ينطبق على حالة الاستثناء المفرع نحو ما فعله إلا محمد لأن المعنى ما فعله أحد إلا محمد كذلك في حالة الإثبات جاء العلماء إلا عالمًا لأنه فيه مخالفة لأن ما بعد إلا مخالف لما قبلها في الحكم .

ولهذا أرى أن رأى الكوفيين قصد به الخلاف لذات الخلاف فقط وقد شرط الفراء لجواز نصب ما جاز فيه الإتيان أن يكون المستثنى منه معرفة .

(١) مع ج ١ ص ٢٢٤

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

وقد رد بالسمع قال تعالى : « ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك^(١) » فيمن نصب وحكى سيبويه^(٢) ما مررت بأحد إلا زيدا ، وما أتاني أحد إلا زيدا واختار ابن مالك النصب في التراخي نحو ما ثبت أحد في الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدا والقراء لم يبن رأيه على شاهد أو دليل ، وقد جاء الشاهد ضد ما روى وهو قراءة النصب كما أيد ذلك سيبويه في استعماله ، ولهذا أرى أن التخصيص بالكرة تكلف لا داعي له .

المسألة (١٤٧)

الخلاف حول (خلا ، وعدا)

ينصب المستثنى بهما ويجر فإذا نصب كانتا فعلين وإذا جر كانتا حرفي جر لأنهما لا يباشران العوامل وإذا جرتا كانتا متعلقين بما قبلها من فعل وشبهه كسائر حروف الجر فمحلها مع الجرور نصب واختار ابن هشام في المغنى^(٣) أنهما لا تتعلقان بالحروف الزائدة لأنهما لا توصلان معنى الفعل إلى الاسم بل تزيلانه عنه وأنهما بمنزلة إلا وهي غير متصلة وقيل موضعها النصف من تمام الكلام « كغير » إذا استثنى بها .

وأنكر الكوفيون أيضا حرفية خلا وعدا وقالوا إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضمنا معنى الاستثناء والعذر لسيبويه أنه لم يحفظ النصب بحاشا ولا الجر بعدا لقلته وإنما نقله الأنخفش والقراء^(٤) .

(١) سورة هود آية : ٨١

(٢) مع ج ١ ص ٢٢٤

(٣) ج ٢ تحقيق محي الدين

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

فعلية هذه الأفعال :

ذهب الفراء إلى أن حاشا فعل لا فاعل له قال أبو حيان ويمكن القول في خلا وعدا بذلك كقلما لما اشرقت به من معنى الأمر .

واتفق بقية الكوفيين والبصريين^(١) على أن فاعلها ضمير مستكن فيها لازم الأضمار .

ثم قال البصريون هو هو عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير قام القوم عدا هو أى بعضهم بهذا .

وقال الكوفيون عائد على المصدر المفهوم من الفعل أى عدا قيامهم بهذا وهو غير مطرد فيما لم يتقدم فعل أو نحوه ولكون الضمير عائدا على البعض أو المصدر لم يثن ولم يجمع ولم يؤنث لأنه عائد على مفرد مذكر وتدخل « ما » على خلا وعدا فيتعين النصب بعدها لأنها مصدرية فدخولها يعين الفعلية .

وزعم الجرمي والربيعي^(٢) والكسائي والفارس وابن حبنى أنه يجوز الجر على تقدير « ما » زائدة .

قال في المعنى^(٣) فإن قالوه بالقياس ففسد لأن « ما » لا تزد قبل حرف الجر بل بعدها أو بالسمع فشاذ بحيث لا يقاس عليه وأجاز بعضهم دخول « ما » المصدرية على حاشا بقلة تمسكا بقول الشاعر^(٤) :

رأيت الناس ما حاشا قرشا فإننا نحن أفضلهم فعلا

والذى نص عليه سيبويه المنع وذهب الكسائي إلى أنه يجوز دخول إلا على حاشا ومنع البصريون ذلك .

والذى تنطق به الشواهد ويؤيده السماع أن هذه الكلمات وردت أفعالا وخروفا ناصبة وجارة وهذه رخصة .

(٣) ج ١ ص ١٣٤ تحقيق الشيخ محي الدين

(٤) نسب للأعطل

(١) الجمع ج ١ ص ٢٣٢

(٢) المصدر السابق

المسألة (١٤٨)

لا سيما

عد الكوفيون^(١) وجماعة من البصريين كالأنخفش وإلى حاتم والفراس وابن مضاء « لا سيما » من أدوات الاستثناء^(٢) ووجه أنه إذا قلت قام القوم لا سيما زيد فقد نجالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية .

قال الخضرأوى^(٣) لما كان ما بعدها بعضا مما قبلها وخارجا عنه بمعنى الزيادة كان استثناء من الأول لأنه خرج عليه بوجه لم يكن له .

« والصحيح^(٤) أنها لا تعد من أدوات الاستثناء لأنه مشارك لهم في القيام وليس تأكيد القيام في حقه بخدمة من أنه قائم وبما يعطل ذلك دخول الواو عليها وعدم صلاحيته إلا مكانها بخلاف سائر الأدوات » .

أنا لا أريد أن تكون ولا سيما من أدوات الاستثناء لما ذكر ، ولأن حكم ما بعدها غير مخالف لحكم ما قبلها كما هو شأن الاستثناء لأن الذي بعدها مشترك مع ما قبلها وأفادت « لا سيما » أو لويته بما نسب لما قبلها .

(١) مع ج ١ ص ٢٢٤ - تهذيب النحو ج ٢ ص ١٤٠

(٢) يقول الأحموني ج ٢ ص ١٦٨ : وأما انتصاب المعرفة نحو لا سيما زيدا فمنعه الجمهور ، وتشديد الياء ودخول لا عليها ، ودخول الواو على لا واجب . قال ثعلب من استعماله على خلاف ما جاء في قوله ، ولا سيما يوم فهو غلطى وذكر غيره أنها قد تحذف الواو كقول الشاعر :

فه بالعقود وبالأيمان لا تسليما عقيد وفاء به من أعظم العرب

(٣) مع ج ص ٢٤٣

(٤) السيوطي : المصدر السابق

المسألة (١٤٩)

الاستثناء المفرغ

قال الكسائي^(١) في نحو ما قام إلا زيد « يجوز مع الرفع على الفاعل النصب على الاستثناء » .

قال أبو حيان^(٢) وهو مبنى على البديل من الفاعل المخبوف ووافق الكسائي على إجازة النصب طائفة واستدلوا بقول الشاعر :

لم يبق إلا المجد والقصائد غيرك يا بن الأكرمين والدأ^(٣)
يروى بنصب المجد وغير أى لم يبق أحد غيرك وأجيب بأن غير فاعل مرفوع والضممة بناء لإضافته إلى مبنى .

إذا أمعنا النظر نجد أن المستثنى منه مراعى في المعنى غير مراعى في اللفظ بدليل أن العامل السابق مسلط على ما بعد إلا والإعراب يتبع اللفظ لا المعنى لأن كلمة زيد في المثال هي الفاعل في اللفظ فكيف يجوز النصب على الاستثناء ، وعلى رأى الكسائي يكون هناك اعتباران : فإذا اعتبرنا أن زيد هو الفاعل لا يجوز النصب .

ولهذا أرى أن رأى الكسائي متكلف وأن شاهدا واحدا لا يقوى على نقض قاعدة ثابته بالكثير من الشواهد .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٢٣

(٢) المصدر السابق

(٣) لم يعرف قائله درر ص ١٩١

المسألة (١٥٠)

المستثنى المنقطع ينصب بما قبل إلا من الكلام

قال الرضى^(١) : أما المنقطع فمذهب سيبويه أنه أيضا منصوب بما قبل إلا من الكلام كما نصب المتصل به . فما بعد إلا عنده إلا أنها مثل لكن العاطفة للمفرد على المفرد وفي وقوع المفرد بعدها قل هذا وجب فتح أن بعدها نحو زيد غنى إلا أنه شقي .

والتأخرون لما رأوها بمعنى لكن قالوا إنها الناصبة بنفسها نصب لكن لا سمها ، وخبرها في الأغلب محذوف نحو « جاءني القوم إلا حمرا أى لكن حمرا لم يجيء . قالوا : وقد يجيء خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى : « إلا قوم يونس^(٢) » لما آمنوا كشفنا عنهم » .

وقال الكوفيون^(٣) « إلا » في المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه به في المتصل . وتأويل البصريين^(٤) أولى لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيًا وإثباتًا كما في لكن وفي « سوى » لا يلزم ذلك لأنك تقول لي عليك ديناران سوى الدينار الفلاني وذلك إذا كان صفة . وأيضا معنى لكن للاستدراك والامتناع لذلك لأنها ترفع توهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل^(٥) .

وأرى أن الناصب للمستثنى هو العامل قبل إلا بوساطتها وذلك سواء أكان الاستثناء متصلا أم منقطعا لأنه لا يشترط في عمل العامل أن تكون معمولاته كلها من نوع أو جنس واحد ففي العطف مثلا نقول أكرمت الفارس وفرسه والفرس من غير جنس الفارس فهل يصح هنا أن نقول إن (أكرمت) لم يعمل في كلمة (فرس) لأنها من غير جنس المعطوف عليه .

(١) الكافية ج ١ ص ٢٢٧ الكتاب ج ٢ ص ٣١٩ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون . صيان ج ٢ ص ١٤٣ أعمري .

(٤) المصدر السابق .

(٢) سورة يونس آية : ٩٨

(٥) صيان ج ٢ ص ١٤٣

(٣) الكافية ج ١ ص ٢٢٧

المسألة (١٥١)

جواب الشرط

إذا كان فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً فالجمهور يعتبرون ذلك ضرورة والقراء وابن مالك يميزون ذلك في الاختيار .

ويرى الأشموني^(١) أن هذا هو الصحيح لما رواه البخاري : من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له ومن قول عائشة رضي الله عنها : إن أباً بكر رجل أسيف متى يقيم مقامك رق ، ومن ذلك قوله تعالى : إن نשא نزل عليهم من السماء آية فظلت^(٢) ، لأن تابع الجواب جواب .
وقول الشاعر :

من يكذبني بسيء كنت منه كالشجاين حلقه والورس^(٣)
اللفة سماع وقياس ، وقد جاء السماع بجواب الشرط ماضياً كما في الحديث وقول عائشة والآية والبيت ، فإنكار ذلك أو الادعاء بأنه ضرورة تعيب لرأى فقط .

(١) الأشموني ج ٤ ص ١٦ ، الجمع ج ٢ ص ٥٨

(٢) سورة الشعراء آية : ٤

(٣) قاله أبو زيد . العيني ج ٤ ص ١٧ الأشموني

المسألة (١٥٠)

حكم إعراب الفعل المضارع في جواب الشرط إذا كان فعل الشرط ماضيا أو مضارعا

يرفع جواب الشرط جوازا إذا كان الشرط فعلا ماضيا نحو إن قام زيد يقوم عمرو ، وقول الشاعر :

وإن أتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرم^(١)

ومن شواهد الجزم قوله تعالى : من كان يريد الحياة الدنيا وزينتها نوف^(٢) إليهم^(٣) ، من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه^(٤) .

قال أبو حيان : ولا نعلم خلافا في جواز الجزم وأنه فصيح مختار إلا ما ذكره صاحب كتاب الإعراب عن بعض النحويين أنه يجيء في الكلام الفصيح ، وإنما يجيء مع كان لأنها أصل الأفعال ، والذي نص عليه الجماعة أن ذلك لا يختص بها بل سائر الأفعال في ذلك مثلها ، وأنشد سيويه للفرزدق :

دست رسولا بأن القوم إن قدروا عليك يشفوا صدورا ذات توغير

قال وأما الرفع فمسموع ، ونص بعض النحاة أنه أحسن من الجزم ، واختلف في تخريجه فقال سيويه إنه على نية التقديم والجواب محذوف ، وقال المبرد والكوفيون^(٥) إنه الجواب وإنه على حذف الفاء ، وقال آخرون هو الجواب لا على إضمار الفاء ولا على نية التقديم ولكن لما لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فعله لكونه ماضيا ضعف عن العمل في فعل الجواب . وإن كان الشرط مضارعا فضرورة رفع الجواب كقراءة طلحة بن سليمان : أينما تكونوا يدرككم الموت^(٦) ، وكقول

(١) سورة الشورى آية ٢٠

(١) الأعمش ج ٤ ص ١٩ ، الجمع ج ٢ ص ٦٠

(٥) الجمع ج ٢ ص ٦٠

(٢) قاله زهير بن أبي سلمى : خليل : قمر ، حرم : ممنوع

(٦) سورة النساء آية ٧٨

(٣) سورة هود آية : ١٥

الشاعر^(١) :

يا أقرع بن حابس يا أقرع إنك إن يصرع أخوك تصرع

والاختيار جزمه : ومن يتق الله يجعل له مخرجا ، وإذا رفع فمذهب سيويه^(٢) أنه على نية التقديم والتأخير إن كان قبله ما يمكن أن يطلبه كالقيد ، وإلا فعلى إضمار الفاء وذهب المبرد^(٣) إلى أنه على إضمار الفاء في الحالين لأنه جواب في المعنى قد وقع في محله فلا ينوى به التقديم .

وأرى أن النصوص الواردة تميز الرفع والجزم ، والقول بأن الرفع ضرورة ادعاء يخالفه الواقع ، والأفضل أن يكون المرفوع هو الجواب على تقدير الفاء ، وفي المسألة الثانية الجزم أفضل لأنه المؤيد بالشواهد وذلك منعا للخلط واللبس ، ولأن الاستدلال ضعيف ، فالقراءة شاذة كما أن الشواهد على الرفع محدودة ، ولد يقول البعض إنه لا يصح الرفع مطلقا إلا في الضرورة ، وإذا جاء ما ظاهره الرفع فعلى تقدير الفاء .

(١) قاله جرير

(٢) مع ج ٢ ص ٦١

(٣) المصدر السابق

المسألة (١٥٣)

هل يجوز أن يتقدم جواب الشرط على الأداة وفعل الشرط ؟

يقول الرضى^(١) : وأعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب له لفظاً لأن للشرط صدر الكلام . بل هو دال عليه وكالعوض منه .

وقال الكوفيون^(٢) : بل هو جواب في اللفظ أيضاً لم ينجزم ولم يصدر بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا . وهذا الرأي رأى المبرد وأبى زيد^(٣) .

البصريون يقولون إنه جواب من حيث المعنى ، والكوفيون يقولون إنه جواب من حيث اللفظ والمعنى ، ورأى الكوفيون في هذه المسألة جدير بالتأييد ، لأن التعبير سليم وقد أدى مدلوله ، وعدم صلاحيته بوضعه ليكون جواباً لا يدل على أنه ليس بجواب لأن لزوم الفاء إذا كان الجواب أمراً وكان بعد الشرط ، أما إذا تقدم على الشرط فلا تلزم الفاء كما في قوله تعالى : فذكر إن نفعت الذكرى^(٤) .

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٥٧

(٢) المصدر السابق

(٣) الأشعري ج ٤ ص ١٥

(٤) سورة الأعلى آية : ٩

المسألة (١٥٤)

تقديم معمول فعل الشرط وجواب الشرط على الأداة^(١)

لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها لأنها عندهم كأداة الاستفهام وما النافية ونحوها مما له الصدر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها وأن تقع مستأنفة أو مبنية على ذى خبر أو نحوه .

وجوز الكسائي^(٢) تقديم معمول فعل الشرط أو الجواب على الأداة نحو : خيراً إن تفعل يثبك الله ، وخيراً إن اتيتنى تصب . قال أبو حيان^(٣) : وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب ، وقال البصريون : يجوز تقديم معمول الجواب المرفوع .

لقد بدأ أن جواز تقديم معمول فعل الشرط أو معمول جواب الشرط رأى الكسائي وحده ، ولم يقم هذا الجواز على دليل من كلام العرب ، ولذلك قال أبو حيان : وتحتاج إجازة هذا التركيب إلى سماع من العرب ، ولم يسمع هذا فقد تصفحت كتب النحو القديمة والجديدة ولم أجد شاهداً واحداً ، ولهذا أرى عدم الجواز لأن كلام العرب هو القدوة في ذلك .

وما قاله البصريون من جواز تقديم معمول الجواب المرفوع بحجة أن الجواب محذوف وأن الموجود في نية التقديم — غير مستساغ لأن الموجود هو الجواب على تقدير الفاء ، وبناء عليه لا يجوز تقديم معمول سواء أكان الجواب مرفوعاً أم غير مرفوع .

(١) انظر ج ٢ ص ٦١

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

هل يجوز تقديم معمول الجواب المجزوم على الجواب ؟

قال الفراء^(١) لا يجوز ، والصحيح جوازه وعليه سيويه^(٢) والكسائي ، نحو : إن تأتني خيرا تصب .

اللغة ألفاظ وأساليب يقصد بها المتكلم توصيل المعاني والأفكار إلى القارئ ، والسماع ، وإذا لم تستطع اللغة أن تؤدي هذه الوظيفة بيسر وسهولة كان ذلك عيبا فيها ، ومثل هذا التعبير (إن تأتني خيرا تصب) على فرض أنه جائز من ناحية التركيب ، فالنوق يأباه ، ولهذا فرأى الفراء بعدم الخواز رأى صائب .

(١) الجمع ج ٢ ص ٦٢

(٢) رأى السيوطي

(٣) الجمع ج ٢ ص ٦٢

المسألة (١٥٦)

الصلة

هل يجوز تقديم الضرف والجار والمجرور المتعلق بالصلة على الموصول ؟ .

مذاهب :

أحداها : المنع مطلقا وعليه البصريون^(١)

ثانيها : الجواز مطلقا وعليه الكوفيون^(٢)

ثالثها : الجواز مع ال إذا جرت بمن نحو قوله تعالى « وكانوا فيه من الزاهدين^(٣) » وقوله تعالى : « إني لكما لمن الناصحين^(٤) » وقوله تعالى : « وأنا على ذلكم من الشاهدين^(٥) » .

والمنع في غير ال مطلقا وفيها إذا لم تجر بمن وعليه ابن مالك ويدل للجواز في غير ال قول الشاعر :

لا تظلموا حسورا فإنه لكم من الذين وفوا في السر والعلن^(٦)
وقول الآخر :

وأهجو من هجاني من سواهم وأعرض منهم عن هجاني^(٧)
وقول العجاج :

ريشة حتى إذا تمددا وأض نهدأ كالحصان أجردا
كان جزائي بالعصا أن أجلدت

(٥) سورة الأنبياء آية ٥٦

(٦) لم يعثر له على قائل

(٧) لم يعثر له على قائل

(١) المجمع ج ١ ص ٨٨

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة يوسف آية ٢٠

(٤) سورة الأعراف آية ٢١

وفي غير ال مجرورة من قول امرئ القيس :
 فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها فإنك مما أحدثت بالحرب
 وقول الشماخ بن صرار :
 فتى ليس بالراضى بأدنى معيشة ولا في بيوت الحى بالمتولج^(١)
 والبصريون يمنعون مطلقا وأولوا ما ورد من الشواهد ففي البيت الآتي :
 وأهجو من هجاني من سواهم وأعرض منهم عمن هجاني

المسألة (١٥٧)

جواز حذف الموصول إذا علم

في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب :
 أحدها : الجواز في الاسمى غير ال دون الحرفي غير أن وعليه الكوفيون^(٢)
 والبغداديون والأنخفش وابن مالك واحتجوا بالسمع قال حسان :
 فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
 وقول عبد الله بن رواحة :
 فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب
 أي ومن يمدحه ، وما الذي نلتم . وقال تعالى : « وقولوا آمنا بالذي أنزل إلينا
 وأنزل إليكم^(٣) » أي والذي أنزل إليكم لأن المنزل إلينا ليس المنزل إليهم « ومن
 آياته يريكم البرق^(٤) » أي أن يريكم . وقالوا تسمع بالمعدي خير من أن تراه أي
 أن تسمع وبالقياص على المضاف إذا علم .

(١) المتولج : المتكاسل ، والمعنى : لا يرضى بالنون المشوور يتكاسل فيلزم البيوت

(٢) الجمع ج ١ ص ٨٨

(٣) سورة النكبات آية : ٤٦

(٤) سورة الروم آية ٢٤

والثاني : المنع مطلقا وعليه البصريون^(١) وأولوا الآيات وحملوا الايات على الضرورة .

الثالث : الجواز إن عطف على مثله كالأية والبيت الأول والمنع إن لم يعطف عليه كالبیت الثاني .

رأى الكوفيين في حذف الموصول يتفق والشواهد الواردة وهو رأى مقبول وبخاصة إذا كان حذفه لا يوقع في لبس والمعنى يقتضى تقديره كبيت حسان ابن ثابت :

فمن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
إذا التقدير من يهجو رسول الله ومن يمدحه ومن ينصره سواء ولولا هذا التقدير
لكان المعنى أن المدح والهجاء والنصر صادرة من جهة واحدة كما أن قوله تعالى :
« قولوا آمنا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم » يقتضى تقدير الموصول أى والذى
أنزل إليكم لأن المنزل إلى المسلمين ليس هو المنزل إلى غيرهم من أهل الكتاب .
وكقول عبد الله بن رواحة :

فوالله ما نلتكم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب
حيث حذف « الذى » والتقدير ما الذى نلتكم .

(١) الجمع ج ١ ص ٨٨

المسألة (١٥٨)

محل العائد من صلة آل من الإعراب

اختلف النحويون في محل العائد من صلة « آل » من الإعراب ذهب
الأخفش^(١) إلى أنه منصوب .

وذهب المازني^(٢) إلى أنه مجرور .

وذهب الفراء^(٣) إلى جواز الأمرين .

وذهب سيبويه إلى اعتباره بالظاهر فحيث جاز في الظاهر نصب والجر نحو
جاء الضارب زيدا أو زيد جاز في الضمير نحو الضاربهما غلامك الزيدان وحيث
وجب في الظاهر نصب نحو جاء الضارب زيدا وجب في الضمير نحو الضارب
زيد غلامك ..

(١) الجمع ج ١ ص ٨٩

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

المسألة (١٥٩)

حذف عائد صلة غير ال

يقول السيوطي :

إن كان بعض معمول الصلة جاز حذفه مطلقا ، وإن لم يكن فإن كان منفصلا نحو جاء الذي إياه أكرمت لم يجوز حذفه وإن كان متصلا فله أحوال : أحداها : أن يكون منصوبا فإن نصب بفعل أو وصف جاز حذفه نحو « أهذا الذي بعث الله رسولا (١) » أى بعثه وإن كان بغيرها لم يجوز حذفه نحو جاء الذي إنه فاضل وألحق أبو حيان به المنصوب بالفعل الناقص نحو جاء الذي ليسه زيد .

ثانيهما : أن يكون مجرورا فيجوز حذفه في صور : أحداها أن يجز بإضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو فاقض ما أنت قاض (٢) أى قاضيته وزعم ابن عصفور (٣) أن حذفه ضعيف جدا ورده أبو حيان بوروده في القرآن وبأنه منصوب في المعنى ولا خلاف أن حذف المنصوب قوى فكذلك ما في معناه .

فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو جاء الذي أنا ضاربه أمسك أو غير صفة نحو جاء الذي وجهه حسن لم يجوز حذفه .

وأجاز الكسائي ومن ذلك قول الشاعر :

أعوذ بالله وآياته من باب من يُغلق من خارج (٤)
أى يغلق بابه .

ثالثهما : أن يجز بحرف جر الموصول ، أو بحرف جر الموصول (٥) بمثله لفظا ومعنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون أى منه ، وإن جر بغير ذلك لم يجوز ابن مالك الحذف إذا تعين الحرف نحو الذي سرت يوم الجمعة أى فيه .

(٤) الجمع ج ١ ص ٩٠

(٥) لم يعثر له على قائل ردد ج ١ ص ٦٨

(٦) مثل : مررت بالذى أو بالرجل الذى مررت أى به

(١) الجمع ج ١ ص ٨٩ ، ٩٠

(٢) سورة الفرقان آية : ٤١

(٣) سورة طه آية : ٧٢

المسألة (١٦٠)

حذف العائد المنصوب

إذا حذف العائد المنصوب بشرط ففي توكيده والنسق عليه . نحو جاءني الذي ضربت نفسه ، وجاءني الذي ضربت وعمرا . خلافاً فالأنفخش^(١) والكسائي على الجواز .

وابن السراج^(٢) وأكثر أصحابه على المنع .

واتفقوا على مجيء الحال منه إذا كانت مؤخره عنه في التقدير نحو هذه التي عانقت مجردة أي عانقتها مجردة .

فإن كانت مقدمة في التقدير نحو هذه التي مجردة عانقت أجازها ثعلب^(٣) ومنعها هشام .

(١) انفع ج ١ ص ٩١

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

المسألة (١٦١)

الذى والتى^(١)

أصل الذى والتى « لذى ولتى » على وزن فعل كعمى ، زبدت عليهما « أل » زيادة لازمة أو عرفا بها على القولين .

وقال الكوفيون^(٢) : الاسم الذال فقط من الذى ساكنة لسقوط الياء فى التثنية وفى الشعر ولو كانت أصلا لم تسقط ، واللام زبدت ليمكن النطق بالذال ساكنة ، ورد بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد . وقال الفراء : أصل الذى « ذا » المشار بها ، وكذا أصل التى « تي » المشار بها . وقال السهيلي : أصل الذى ذو بمعنى صاحب . وقدرت تقديرات حتى صارت الذى فى غاية التعسف والاضمحلال .

وذهب يونس والفراء وابن مالك إلى أن (الذى) قد يقع موصولا حرفيا فيؤول ، وخرجوا عليه : ونخضم كالذى خاضوا^(٣) أى كخوضهم ، والجمهور منعوا ذلك وأولوا الآية ... أى كالجمع الذى خاضوا .

ويقع الذى بمعنى الذين مضمنا معنى الجزاء بكثرة نحو : والذى جاء بالصدق وصدق به ودونه بقله نحو : كمثل الذى استرقد نارا — بدليل : ذهب الله بنورهم وقيل : إن الذى كمن .. يكون للواحد والمثنى والجمع بلفظ واحد وعليه الأخفش ، قال : أولئك أشياخى الذى تعرفونهم^(٤) . قال أبو حيان : ولم يسمع ذلك فى المثنى .

(١) الجمع ج ١ ص ٨٢ — ٨٣ ، الكافية ج ٢ ص ٤٠

(٢) المصدر السابق

(٣) سورة التوبة آية ٦٩

(٤) يقول الشنقيطي فى الدرر ج ١ ص ٥٦ : ولم أعثر على قائله ولا تنبه

والواضح من رأى البصريين أنهم يميلون إلى أن تبقى أسماء الإشارة خاصة بالإشارة دفعا للخلط ، وتحديد المواصفات الأساليب وإلا تداخلت معظم الأساليب وصعب على المتعلم التمييز بينهما .

والخلاف الذى دار حول أصل (الذى والذى) خلاف شكلى عديم الأثر كما أنه لم ترد شواهد تدل على أن أصل الذى والذى (لذى ولتى) ولا الذال فقط كما يقول الكوفيون .

والذى اختاره أن هذه الأسماء وغيرها من المعارف وضعت أصلا على الصورة التى وضعت عليها ، ومثلها فى ذلك مثل الأعلام : الحسن ، الحسين ، العباسى فقد وضعت هذه الأعلام بحروفها التى وجدناها عليها ، ولم يقل أحد أن آل فى الحسن والحسين والعباس زائدة ، وإلا جاز أن نقول إن الميم من محمد زائدة .

الفصل الثاني

- ١ - النداء
- ٢ - الاستغاثه
- ٣ - النديه

المسألة (١٦٢)

هل يجوز حذف حرف النداء ؟

يجوز الحذف (١) : يوسف أعرض عن هذا (٢) ، ربنا لا تزغ قلوبنا (٣) ، أيتها العير (٤) ، ويستثنى صور لا يجوز فيها الحذف وهي اسم الله — إذا لم تلحقه الميم — والمستغاث ، والمتعجب منه ، والمندوب ، واسم الجنس ، واسم الإشارة ، النكرة غير المقصودة . هذا مذهب البصريين ، وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك .

ويقول الرضي (٥) : ويجوز حذف حرف النداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف أعرض عن هذا ، وشذ أصبح ليل ، واقتد مخنوق ، واطرق كرى ، يعنى الجنس ما كان نكرة قيل النداء سواء تعرف كيارجل أو لم يتعرف كيارجلا ، وسواء كان مفردا أو مضافا أو مضارعا له نحو يا غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا — قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه أولا ، وإنما لا تحذف من النكرة لأن حرف التنبيه إنما يستغنى عنه إذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول له ، ولا يكون هذا إلا في المعرفة لأنها مقصودة قصدتها وإنما لا تحذفه من المعرفة المعرفة بحرف النداء إذ هي إذن حرف تعريف ، وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به ، وإنما لم يجوز الحذف عند البصريين (٦) مع اسم الإشارة وإن كان متعرفا قبل النداء كما ذكرنا قبل من أنه موضوع في الأصل لما يشار إليه للمخاطب وفيه كون الاسم مشار إليه وكونه منادى أى مخاطبا تنافر ظاهر ، فلما أخرج في النداء من ذلك الأصل وجعل مخاطبا احتيج إلى علامة

(١) الجمع ج ١ ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٢) سورة يوسف آية : ٢٩

(٣) سورة آل عمران آية : ٨٠

(٤) سورة يوسف آية : ٧٠

(٥) الجمع ج ١ ص ١٧٣ ، ١٧٤

(٦) الكافية ج ١ ص ١٥٩

ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبا هي حرف النداء ، والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء واستشهادا بقوله تعالى : ثم انتم هؤلاء ، وليس في الآية دليل لأن هؤلاء خير لمبتدأ .

ويقول الأشموني^(١) احذف حرف النداء من اسم الجنس والمشار له كلاهما^(٢) عند الكوفيين مقيس مطرد ، ومذهب البصريين^(٣) المنع فيهما ، وحمل ما ورد على شذوذ أو ضرورة ، ولحنوا المتنبي في قوله :

هذي برزت لنا فهجت رسيسا ثم انصرفت وما شفيت نسيسا^(٤)

والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرة نظما ونثرا ، وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يرد إلا في الشعر ، وقد صرح في شرح الكافية بموافقة الكوفيين في اسم الجنس فقال : وقولهم في هذا أصح .

القضية العامة أن ما يعلم يجوز حذفه لوجود ما يدل عليه ، وفي الآية الكريمة ما يوحي بأن الأسلوب أسلوب نداء ، فلذلك جاز الحذف . والسبب الذي أراه مانعا من الحذف كما في الصورة المستثناة عدم وجود ما يوحي بأن الأسلوب للنداء ، ولهذا فأنا آوئد ابن مالك في جواز الحذف مع المسائل التي ذكرها إذا وجد ما يوحي بذلك .

(١) المصدر السابق

(٢) ح ٣ ص ١٣٦

(٣) المصدر السابق

(٤) الرئيس : من الحمى والنسيب : بقية النفس

المسألة (١٦٣)

حكم المنادى

يقول السيوطي^(١) « لكون المنادى مفعولا به كان منصوبا ، لكن إنما يظهر نصبه إذا كان مضافا نحو يا عبد الله أو شبيها نحو : يا خيرا من زيد . وبنى العلم المفرد ، وعلّة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب وقيل شبهه بالضمير ، ويخص بالضم لئلا يلتبس بغير المنصوب لو فتح وبالمضاف للياء لو كسر ، وزعم الرياشي^(٢) أنهما معربان وأن الضمة لإعراب لاء ، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين . وذهب بعض الكوفيين^(٣) إلى جعل المثني والجمع بالياء حملا على المضاف ، وذهب الكوفيون إلى أن اثني عشر إذا نودي أجرى على أصله من الإضافة فيعرب نصبا بالياء ، والبصريون يبقونه على التركيب مبيّنا بالآلف لأن إضافته غير حقيقية . وذهب ثعلب إلى جواز بناء حسن الوجه على الضم لأن إضافته في نية الانفصال ، ورد بأن البناء ناشئ عن شبه الضمير والمضاف عادم له » .

ويقول الرضوي^(٤) : ويبنى على ما يرفع به إن كان مفردا معرفة مثل : يا زيد ، ويارجل ، ويازيدان ، ويازيدون ، إنما قال على ما يرفع به ليكون أعم من قوله : يبنى على الضم ، فإن نحو يا زيدون ويازيدان خارج منه ، وما يرفع به الاسم الضمة والآلف والواو . وقال الكسائي^(٥) المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده من العوامل اللفظية ، ولا يعنى أن التجريد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الإعراب ، ثم إنا

(١) المجموع ج ١ ص ١٧٢

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق

(٤) الكافية ج ١ ص ١٣٢

(٥) المصدر السابق

لو جردناه لشابه المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف فرفعناه ولم ننونه ليكون فرقا بينه وبين ما وقع بعامل رافع ، ولا يعترض عليه بالمبتدأ فإن العامل فيه عنده هو الخبر ، وإنما ينصب المنادى المضاف لطوله ، ولأن المقصودات في كلام العرب أكثر فهو عنده منصوب أو مرفوع بلا عامل . وقال الفراء : أصل يازيد يازيدا ليكون المنادى بين الصوتين ثم اكتفى بياء ونوى الألف فصار كالتغايات فبنى على الضم وفتح المضاف لوقوع المضاف إليه موقع ألف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ، ولا أدري ما يقول في نصب المضاف والمفرد النكرة ، ولم لا يجرى المضاف مجراها في كونه منصوبا .

وقال الزجاجي^(١) : الاسم العلم المنادى المفرد مبنى على انضمام مضارعتة عند التحليل وأصحابه للأصوات ، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير .

ويقول الأشموني^(٢) : انتصاب المنادى لفظا أو محلا عند سيويه على أنه مفعول به وناصبه الفعل المقدر ، فأصل يازيد عنده أدعو زيدا فحذف الفعل حذفًا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه وإفادته فائدته . وأجاز المبرد نصبه بحرف النداء لصدقه مسد الفعل ، فعلى المذهبين ، يازيد جملة وليس المنادى أحد جزأيا ، فعند سيويه جزأها أى الفعل والفاعل مقدران ، وعند المبرد حرف النداء سد مسد أحد جزأى الجملة — الفعل — والفاعل مقدر والمفعول هنا على المذهبين واجب الذكر لفظا أو تقديرا إذ لا نداء بدون المنادى .

ويقول السيوطي^(٣) من المنصوب مفعولا به بفعل لازم الإضمار باب المنادى ، ويقدر الفعل بأنادى أو أدعو وهذا مذهب الجمهور . وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء ، ثم اختلفوا قليل : على سبيل النيابة والعوض عن الفعل فهو على هذا شبه بالمفعول به لا مفعول به ، وعليه الفارس ، ورد بجواز حذف

(١) الخزانة ج ٢ ص ١٥٠

(٢) ج ١ ص ١٤١

(٣) الفصح ج ١ ص ١٢١

الحرف والعرب لا تجمع بين المعوض والمعوّض منه في الذكر ولا في الحذف . وقيل على أن حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو كآف بمعنى أنضجر ، وليس ثم فعل مقدر ، ورد بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير وكان يجوز إتباعه كما سمع في سائر أسماء الأفعال ولا كتنفى بها دون المنصوب لأنه فضلة ولا قائل بأنها تستعمل كلاما . وقيل على أنها أفعال ، ورد بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما تتصل العوامل ، وقد قالوا يا إياك منفصلا ولم يقولوا إياك فدل على أن العامل محذوف .

بمتابعة النصوص العربية والشواهد وجدنا العلم المفرد والتكررة المقصورة بينان على ما يرفعان به وما عدا ذلك منصوب .

المسألة (١٦٤)

المنادى العلم والموصوف بابن^(١)

المنادى العلم الموصوف بابن متصل مضاف إلى علم نحو يازيد بن عمرو يجوز في المنادى مع الضم الفتح إتباعا لحركة ابن إذا بينهما ساكن وهو حاجر غير حصين ، وإختلف في الأجود ، فقال المبرد^(٢) الضم لأنه الأصل ، وقال ابن كيسان الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب ، فإن كان مما يقدر فيه الحركة نحو ياعيسى بن مريم ، فقال ابن مالك^(٣) يتعين تقدير الضمة ، ولا ينوى بدلها فتحة إذ لا فائدة في ذلك ، وأجاز الفراء تقدير الضمة والفتحة ولو كان المنادى غير علم نحو : يا غلام ابن زيد ، أو علما بعده ابن لكنه غير صفته بل بدل أو بيان أو منادى أو مفعول بمقدر أو صفة لكنه غير متصل نحو : يازيد الفاضل ابن

(١) الأشئوبى ج ٣ ص ١٤١ ، الجمع ج ١ ص ١٧٦ ، التصريح ج ٢ ص ١٦٩

(٢) الجمع ج ١ ص ١٧٦

(٣) المصدر السابق

عمرو .. او متصل لكنه غير مضاف إلى علم نحو : يازيد ابن اخيت ، أو وصف
بغير ابن نحو يازيد الكريم تعين الضم في الصور كلها ، ولم يجز الفتح .

وأجاز الكوفيون الفتح في الأخير وهو إذا ما وصف بغير ابن مستثنين بقوله :
فما كعب بن مامة وابن سعدى بأجود منك عمرا الجواد^(١)

على أن الرواية بالفتح ، وعللوه بأن الاسم ونعته كالشيء الواحد ، فلما طال
النعت بالمنعوت حركوه بالفتح .

وحكى الأخفش أن من العرب من يضم نون الابن أتباعا لضم المنادى وهو
نظير من قرأ الحمد لله لله بضم الام .

وزعم الجرجاني أن فتحة ابن بناء .

قال ابن مالك والحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو : يافلان ابن فلان ،
وياضل ابن ضل ، وباسيد ابن سيد لكثرة الإستعمال كالعلم .

قال أبو حيان : والذي ذكره أصحابنا أن المسألة مفروضة فيما إذا كان
المنادى والمضاف إليه ابن غير علم لكنه مما أتفق فيه لفظ المنادى ولفظ ما أضيف
إليه ابن نحو : ياكريم ابن كريم أو ابن الكريم وباشريف ابن شريف أو ابن
الشريف . وذكر في ذلك خلافا : فالبصريون^(٢) يضمون المنادى وينصبون ابن
والكوفيون وابن كيسان يجرونه مجرى يازيد بن عمرو في جواز الضم والفتح كما
أجرت العرب ذلك في غير النداء في حذف التنوين من الموصوف .

قال الكمي :

تناولها كلب ابن كلب فأصبحت بكف لثيم الوالدين يقودها^(٣)

(١) البيت لجرير ، وكعب بن مامة من إبياد وكان من أجود العرب حتى ضرب به المثل في ذلك وهو الذي
أثر رفيقة بالماء فنجا ومات عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة الطائي أحد الأجواد ، وعمر المذكور هو
عمر بن عبد العزيز الخليفة المشهور بالعدل

(٢) الجمع ج ١ ص ١٧٦

(٣) البيت للكميت وقيل لرجل يذكر امرأة تزوجت من غير كفء الدرر ص ١٥٣

وقال آخر :

فإن أباكم ضل ابن ضل^(١)

وما ذكره البصريون هو القياس إذ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها . انتهى^(٢)
جميع النحويين متفقون على أن العلم المفرد الموصوف بابن مضافا إلى علم يجوز
فيه الفتح إتباعا لحركة ابن .

وأنا مع المبرد في أن الأجود الضم لأن ذلك هو الأصل ، وإذا فقد أحد
الشروط التي ذكرها النحاة تعين الضم ، وهو رأى البصريين ، أما الكوفيون
فيجيزون الفتح أيضا ، ولو سرنا على رأى الكوفيين في ذلك لفتحنا ثغرة في
اللغة ، وسوف تصبح اللغة بلا ضابط وتكثر الأخطاء وتشيع الفوضى .

لهذا أرى الأخذ برأى البصريين وهو ما يؤيده الاستعمال العربي ، وما استدل
به الكوفيون شاهد واحد ، ويمكن تخريبه على أنه مفعول به لفعل محذوف ..

(١) لم يدر له على قتال ولا نعمة المررا ص ١٥٣

(٢) مع ج ١ ص ١٧٦

المسألة (١٦٥) .

نداء — أى

يقول الأشموني^(١) : يشترط أن تكون (ال) فى تابع (أى) جنسية^(٢) . فإذا قلت : يأيها الرجل فال جنسية وصارت بعد للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة .

وأجاز الفراء والجزمى اتباع (أى) بمصحوب (أل) التى على الصفة نحو : يأيها الحرث .

والمنع مذهب الجمهور ، ويتعين أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازوه^(٣) . ويرى الأنخفش^(٤) أن المرفوع بعد (أى) خبر لمبتدأ محذوف ، و (أى) موصولة بالجملة . يقول الأشموني : ورد بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف .

(ها)

ذهب الكوفيون^(٥) ، وابن كيسان إلى أن (ها) دخلت تلتنبيه مع اسم الإشارة ، فإذا قلت : يأيها الرجل تريد ، (يأيها ذا الرجل) ثم حذف (ذا) اكتفاء (بها) .

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٥١ .

(٢) يقول الصبان : (جنسية) أى لا زائدة لازمة كالبيع أو غير لازمة كاليزيد . ولا التى تسمح بالأصل كالحرث . ولا التى للعهد كاليزيدية ، ولا الداخلة على العلم بالغلبة كالصعق والنجم . والمرد أنها حسية بحسب الأصل أى قبل دخول (ها) فلا يتناقض أن مدخولها بعد دخول (يا) معين .

(٣) لأن العلم لا ينعت به .

(٤) الأشموني ج ٣ ص ١٥١ .

(٥) المصدر السابق .

يقول الأشموني : إذا نوديت (أى) فهي نكرة مقصودة مبنية على الضم ، وتلزمها (ها) التنبيه مفتوحة . وقد تضم لتكون عوضاً عما فاتها من الإضافة ، وتوثث لتأنيث صفتها نحو : (يأيها الإنسان) (يأيها النفس) ويلزم تابعها الرفع .

وأجاز المازني^(١) نصبه قياساً على صفة غيره من المناديات المضمومة .

قال الزجاج^(٢) : لم يجر هذا المذهب أحد قبله ولا تابعه أحد بعده . وعلة ذلك : أن المقصود بالنداء هو التابع وأى وصلة إلى ندائه ...

يقول الأشموني^(٣) : « وظاهر كلام الزجاج : أنه صفته مطلقاً ، وقد قيل عطف بيان .

قال ابن السيد^(٤) : وهو الظاهر ، وقيل : إن كان مشتقاً فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف وهذا أحسن » .

يقول السيوطي^(٥) : وتوصف (أى) بأحد ثلاثة :

- ١ - إما بذى (ال) الجنسية مرفوعاً نحو : يأيها الإنسان — يأيها النبی .
- ٢ - وإما بموصول مصدر بآل خال من خطاب نحو : « يأيها الذى نزل عليه الذكر » ولا يجوز يأيها الذى رأيت .

- ٣ - وإما باسم إشارة عار من الكاف نحو قول الشاعر^(٦) :

يأيهاذا كلاً زاديكمــــــــــــــا ودعائى واغلا فيمن وغل

ونحو قول طرفة بن العبد^(٧) :

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ج ١ ص ١٧٥ المجمع .

(٨) معنى البيت : هل أنت مبقى يا من يلومنى في حضور الحرب لئلا أقتل رقي أن أنفق مالى في الفتوة ولا أخلفه لغرى .

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى
وجوز ابن كيسان نحو يأبها ذلك الرجل .

وشرط أبو الحسن بن الضائع لجواز وصف أى باسم الإشارة أن يكون اسم
الإشارة منعوتاً بما فيه الألف واللام كالبيت السابق .

وكقول الأعشى^(١) :

ألا أيهذا السائل أين يمت فإن ها فى أهل يثرب موعدا .
قال السيوطى :

ولا يجوز اتباع (أى) بغير هذه الثلاثة^(٢) .

(١) الضمير فى (عمت) لناقته .

(٢) المراد بالثلاثة : فو (ال) الجنسية ، واسم الإشارة ، والموصول المصدر بأن .

المسألة (١٦٦)

اللهم^(١)

من الأسماء الخاصة بالنداء سمعا اللهم ، وشذ استعماله في غيره . قال الأعشى :

كخلفة من أى رياح يسمعها اللهم الكبار^(٢)
وشذ أيضاً حذف أل منه ، قال :

لا هم إن كنت قبلت حُجَّيْعُ فلا يزال شائِجُ يأتِيكَ بَيْجُ^(٣)
وأصله الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عوضا عن حذف النداء ، ومن ثم لا يجمع بينهما إلا في الضرورة كقوله :

إني إذا ما حدث ألما أقول يا اللهم يا اللهم^(٤)
هذا مذهب البصريين ، وجوز الكوفيون الجمع بينهما بناء على رأيهم أن الميم ليست عوضا منه بل بقية من جملة محذوفة وهي آمنا بخير .

ومذهب سيويه والخليل أن هذا الاسم وهو اللهم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت يعنى غير متمكن في الاستعمال ، وقال في قوله : اللهم فاطر السموات إنه على نداء آخر .. أى يا فاطر ، ومذهب المبرد والزجاج^(٥) إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على الموضع وجعل فاطر صفة له ،

(١) الجمع ج ١ ص ١٧٩ ، الأشموني ج ٣ ص ١٤٦ .

(٢) من قصيدة للأعشى (الدرر ج ١ ص ١٥٤) والبيت في رجل قتل رجلا من بني سعد فسألوه أن يغلف أو يعطى الدية فعلف وقتله العرب وضرب أمره مثلا .

(٣) رجز لرجل من الهذليين : الشاجع : البغل الذى يصوت (الدرر ج ١ ص ١٥٥)

(٤) البيت لأبي نوح الخزاز الهذلي (الدرر ج ١ ص ١٥٥) .

(٥) الأشموني ج ٣ ص ١٤٧ .

وقال أبو حيان : والصحيح مذهب سيبويه لأنه لا يسمع فيه مثل اللهم الرحيم
أرحمنا ، والآية ونحوها محتملة للنداء . قال الطرزي في شرح المقامات وقد تستعمل
لغير النداء تمكيناً للجواب ، ومنه الحديث : الله أرسلك ، قال اللهم نعم ،
ودليلاً على الندرة كقول العلماء : لا يجوز أكل الميت اللهم إلا أن يضطر
فيجوز .

القول بأن الميم المشددة عوض من ياء النداء اجتهاد من النحويين بدليل أن
الياء قد اجتمعت مع الميم المشددة ، وبدليل أن اللهم استعملت في غير النداء ،
وليس هناك ما يدل على أن يا كانت موجودة ثم حذفت وعوض عنها الميم
المشددة ، وإنما هو لفظ استعملته العرب في أنحاء مختلفة كما جاء في النهاية ، وأما
وصفه فأنا مع سيبويه في رأيه بأنه لا يوصف حيث لم يرد الأسلوب الذي يوحى
بالوصف إلا في مقام المدح والثناء ، والمعنى على النداء أولى في هذا المقام لأنه
مقام خضوع وإبتهاال كمن يقول يا الله يا رحيم يا عليم إلى آخره ، فهذا أبلغ في
الخضوع والابتهاال من الوصف ، ولن يزيد الوصف الموصوف شيئاً لأنه ليس في
حاجة إلى وصف ، ولو جاز وصفه لسمع فيه مثل اللهم الرحيم كما يقول أبو
حيان .

المسألة (١٦٧)

أسماء لازمت النداء

قل — قلة :

اختلف فيها ، فذهب سيويوه^(١) أنهما كنايةتان عن نكرتين ، فقل كناية عن رجل ، وقلة كناية عن امرأة ، ومذهب الكوفيين^(٢) أن أصلهما فلان وفلانة فرخما ، ورده الناظم بأنه لو كان مرخما لقل فيه فلا ، ولما قيل في التائيث قلة . وذهب الشلوبين^(٣) وابن عصفور وصاحب البسيط إلى أن قل وقلة كناية عن العلم نحو زيد وهند بمعنى فلان وفلانة ، وعلى ذلك مشى الناظم وولده ، وقد وافق الكوفيين في أنهما كناية عن العلم وأن أصلهما فلان وفلانة ، وخالفهم في الترخيم ورد بالوجهين السابقين .

رأى صاحب البسيط هو ما ينطق بالواقع والاستعمال ، ففي الأحاديث العادية حينما يكنى عن شخص معهود بين متحدثين يريدان إخفاء اسمه عن غيرهما يقول المتحدث : لقد قلت له يا فلان لا تفعل كذا ، وذلك رغبة في إخفاء اسمه . ولكثرة الاستعمال اختصرت الكناية إلى قل وقلة .

(١) الأشعري ج ٣ ص ١٥٩ ، الجمع ج ١ ص ١٧٧ .

(٢) الأشعري ج ٣ ص ١٥٩ .

(٣) المصدر السابق .

المسألة (١٦٨)

هل ينادى المعرف بآل ؟

ولا ينادى المعرف بآل فلا يقال يا الرجل إلا في الضرورة لأن في ذلك جمعا بين أداتى التعريف ، وجوزة الكوفيين^(١) في الاختيار ، ومن وروده في الشعر قوله :
فيا الغلامان اللذان فرا إياكما أن تعقباننا شرا^(٢)
وقول الشاعر :

عباس يا الملك المتوج والذي عرفت له بيت العلاء عدنان^(٣)
وقول الشاعر :

من آجلك يا التى تيمت قلبى وأنت بخيلة بالوصل عنى^(٤)
واستثنى البصريون^(٥) شيئين :

أحدهما : اسم الله تعالى فيقال يا الله لأن آل من لزومها فيه كأنها من بنية الكلمة ، وتجاوز حينئذ وضع همزة ووصلة .

الثانى : الجملة المسمى بها كأن تسمى وتقول : يا الرجل قائم أقبل لأنه سمي به على طريق الحكاية .

واستثنى المبرد ثالثا وهو الموصول إذا سمي به نحو : يا الذى قام لمسمى به ، ووافقه ابن مالك . قال أبو حيان : والذى نص عليه سيويه المنع ، وفرق بينه وبين الجملة لأنها سمي فيها بشيئين كل واحد منهما اسم تام ، والذى وصله بمنزلة اسم

(١) المصع ج ١ ص ١٧٤ ، الأشعرى ج ٣ ص ١٤٥ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) لم يعرف قائله .

(٤) لم يعرف قائله .

(٥) المصع ج ١ ص ١٧٤ .

واحد كالحارث فلا يجوز فيه النداء . واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبه به فأجاز نداءه مع أل نحو : يا الأسد شدة ، ويا الخليفة هيبة ، ووافق ابن مالك لأن تقديره يا مثل الأسد ، ويا مثل الخليفة فحسن تقدير دخول يا على غير الألف واللام .

ويقول سيبويه^(١) : وأعلم أنه لا يجوز لك أن تنادى اسما فيه الألف واللام ألته ، إلا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا ، وذلك من قبل أنه اسم يلزم الألف واللام لا يفارقانه ، وكثر في كلامهم فصار كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف وليس بمنزلة الذي قال ذلك من قبل أن الذي قال ذلك وإن كان لا يفارقه الألف واللام ليس اسما بمنزلة زيد وعمرو غالبا ، ألا ترى أنك تقول : يا أيها الذي قال ذاك ولو كان اسما غالبا بمنزلة زيد وعمرو لم يجوزوا فيه .

لا يكفي أن نجد شاهدا فنحاكيه من غير أن نضع في اعتبارنا الحس والنطق اللغويين ، ودخول ياء النداء على المعرف بأل ثقيل في التعبير من غير داع أو مقتض ، لذا أرى رأى سيبويه .

(١) الكتاب ج ٢ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

المسألة (١٦٩)

نداء النكرة

ذهب الأصمعي^(١) إلى منع نداء النكرة مطلقاً ، وذهب المازني^(٢) إلى أنه لا يتصور أنه يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها ، وأن ما جاء منونا لحقه التنوين ضرورة ، وذهب الكوفيون^(٣) إلى جواز ندائها إن كانت خلفاً من موصوف بأن كانت صفة في الأصل حذف موصوفها وخلفته نحو : يا ذاهبا ، والأصل يا رجلا ذاهبا والمنع إن لم تكن كذلك ، فهذه مذاهب في النكرة غير الموصوفة ، أما الموصوفة بمفرد أو جملة أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقا وهي من شبه المضاف فتنصب نحو : يا رجلا كريما ، ويا عظيما يرجى لكل عظيم قيل ويجوز البناء والنصب ، قاله الكسائي ، وفصل الفراء^(٤) فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو : يا رجلا ضرب زيدا ، والرفع إذا كان ضمير خطاب نحو : يا رجلا ضربت زيدا .

ويقول الرضي في الكافية^(٥) : الفراء والكسائي لا يميزان نداء النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو : يا رجلا ظريفا ، ونحو قوله :

فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندامى من نجران أن لا تلاقيا^(٦)
إنما جاز عندهما إما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر ، أى يا رجلا راكبا ،
أو لكونه معرفة .

(١) الجمع ج ١ ص ١٧٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) الكافية ج ١ ص ١٣٥ .

(٦) هذا البيت من قصيدة لعبد بنوثة الحارثي اليمنى قالها بعد أن أسر في يوم الكلاب الثاني

الحزنة ج ٢ ص ١٩٤ تحقيق الأستاذ هارون .

ولا يرى البصريون^(١) بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير ، إذ لا مانع من ذلك .

ويقول البغدادى بعد أن ذكر البيت السابق .. أيا راكبا .. : على أن المنادى هنا عند الكسائي والفراء إما معرفة بالقصد ، وإما أصله يا رجلا راكبا لأنهما لا يميزان نداء النكرة مفردة بل يوجبان الصفة ، والصحيح جواز نداء النكرة غير المقصودة . وأنشده سيويه لما قلنا قال الأعمى^(٢) : الشاهد فيه نصب راكب لأنه منادى منكور إذ لم يقصد ، قصد راكب بعينه إثما التمس راكبا يبلغ قومه بحره ونحيته ولو أراد راكبا بعينه لبناء على الضم ولم يجوز له تنوينه ونصبه .

أنا لا أرى حرجا في نداء النكرة من غير قصد ، فكثيراً ما يحدث كما يقول النحاة — أن ينادى الأعمى فيقول : يا رجلا خذ بيدي وهو لا يقصد رجلا بذاته ، فماذا يقول الفراء والكسائي في مثل هذا التعبير وهو تعبير مستعمل .

(١) الكافية ج ١ ص ١٣٥ .

(٢) الخزائن ج ٢ ص ١٩٤ .

المسألة (١٧٠)

آراء في إعراب يا سعد سعد الأوس^(١)

سعد الثاني منصوب ، والأول مختلف فيه النحويون ، فإن ضمته فلأنه منادى مفرد معرفة ، وانتصاب الثاني لأنه منادى مضاف أو تأكيد أو عطف بيان أو بدل أو بإضمار أعنى ، وأجاز السيرافي^(٢) أن يكون نعتاً وتأول فيه الاشتقاق ، وإن فتحته فتلاثة مذاهب أحدها وهو مذهب سيويه^(٣) : أنه منادى مضاف إلى ما بعد الثاني والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وعلى هذا قال بعضهم يكون نصب الثاني على التوكيد . وثانيها وهو مذهب المبرد^(٤) ، أنه مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر ، والثاني مضاف إلى الآخر ، ونصبه على الأوجه الخمسة ، وثالثها أن الإسمين ركبا تركيب خمسة عشر ففتحتهما فتحة بناء لا فتحة إعراب ، ومجموعهما منادى مضاف ، وهذا مذهب الأعلام .

صرح في الكافية بأن الضم أمثل الوجهين ، الثاني مذهب البصريين^(٥) ، أنه لا يشترط في الاسم المكرر أن يكون علما بل اسم جنس نحو : يا رجل رجل قوم ، والوصف نحو يا صاحب صاحب زيد كالعلم فيما تقدم ، وخالف الكوفيون^(٦) في اسم الجنس فمتعوا نصبه ، وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منوناً نحو : يا صاحب صاحب زيد .

(١) المجمع ج ١ ص ١٧٧ ، الأشموني ج ٣ ص ١٥٤ ، المفصل ج ٢ ص ١٠ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ١٥٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

لا خلاف في جواز ضم الأول وفتحه ، ونصب الثاني ، وإنما الخلاف في التوجيه والتخريج ، وأرى أن أصل التعبير يا سعد الأوس يا سعد الأوس ، فمن نظر إلى التعبير بعد الحذف ولم ينظر إلى الأصل بنى الأول على الضم ونصب الثاني باعتباره بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل أو على أنه متادى مضاف . ومن نظر إلى الأصل وراعى ما كان عليه التعبير نصب الأول والثاني ، فليس الخلاف إذا في الضبط ، وإنما الخلاف في التوجيه ، وبهذا يكون الخلاف شكليا .

المسألة (١٧١)

يا زيد صاحبنا

أجاز الكسائي والفراء^(١) وابن الأنباري الرفع في نحو : يا زيد صاحبنا ، والصحيح المنع لأن إضافته محضة ، وأجازه الفراء^(٢) في نحو : يا تميم كلهم ، وقد سمع ، وهو محمول عند الجمهور على القطع ، أى كلهم يدعى .

لا أدري كيف يميز هؤلاء العلماء الرفع ، وعلى أى وجه ، وكيف يكون التخريج ، لأن (زيدا) مبنى ، ولو قدرنا حرف نداء بعد زيد لكان المتادى منصوبا لأنه مضاف ، ولو قدرناه صفة نجد أن لفظ (زيد) مبنى على الضم ومحلّه النصب .. لهذا أرى التزام النصب .

كما أن الفراء في التعبير (يا تميم كلهم) خانه التوفيق ، ولو كان ذلك على القطع ، لأن العبارة بالتقدير الذى قلره الجمهور غير ذات فائدة .

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٤٨ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٧٢)

ترخيم المنادى المضاف

لا يرخم المنادى المضاف عند البصريين^(١) لأن المضاف إليه ليس هو المنادى ولا يرخم إلا المنادى ، وأجازوه الكوفيون^(٢) وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله :

خفوا حظكم يا آل عكرم واذكروا أوأصرتنا والرحم بالغيب تذكر^(٣)
وأجاب سيويه بأنها ضرورة . قال أبو حيان : ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التانيث وقوفا مع الوارد ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهبا .

يرى الكوفيون أن ترخيم المنادى المضاف جائز لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد ، واستدلوا ببيت زهير ، أما البصريون فلا يجيزون ذلك لأن المضاف هو المنادى ، والترخيم الذي بالبيت ضرورة .

ورأى الكوفيون أقرب إلى الواقع فيما إذا كان المنادى علما مضافا ، أما إذا كان غير علم فرأى البصريون أولى لأن المزج في العلم أقوى منه في غيره .

يقول الرضي^(٤) : ويجوز أن يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه بأن المضاف إليه لم يمتزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه بأسره أو حذف

(١) الجمع ج ١ ص ١٨٣ .

(٢) الكافية ج ١ ص ١٤٩ .

(٣) البيت من أبيات تسعة لزهر قالها لبني سليم وقد بلغه أنهم يريدون الإغارة على غطفان والمراد بالرحم القرابة ، والأواصر جمعه أصرة وهي القرابة ، والرحم التي بينهم وبين زهر صاحب الشاهد أن مزنية من ولد أد ابن طائجة بن إلياس بن مضر وهؤلاء من ولد قيس عيلان ابن مضر . درر ج ١ ص ١٥٨ . الخزائن ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٤) الكافية ج ١ ص ١٤٩ .

آخره ، وبدليل أن إعراب المضاف باق ، والإعراب لا يكون إلا في آخر الكلمة ، ولم يكن أيضاً منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف لترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه فهو متصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين ، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم أحدهما .

المسألة (١٧٣)

ترخيم المركب

منع الفراء^(١) ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره (ويه) وذهب الفراء إلى أنه لا يحذف منه إلا الهاء فتقول سيبوي ، وقال ابن كيسان^(٢) : لا يجوز حذف الجزء الثاني من المركب ، بل إن حذفت الحرف أو الحرفين فقلت يا بعلب ، ويا حضرم لم أر به بأساً .

الهدف من الترخيم التخفيف وبشرط ألا يؤدي ذلك إلى اللبس ، وترخيم المركب يؤدي إلى الخفاء سواء أكان ذلك بحذف الجزء الثاني أو بعضه لأن كلمة بعلبك إذا حذفت منها بك وقيل يا بعل يمكن أن يفهم القارئ منه غير المقصود ، كما أن حضرموت إذا رخت بحذف الجزء الثاني يحتمل أن يسمى إنسان بحضر . وفي الواقع يوجد حضري اسم شخص ، وإذا قيل حضرم بحذف الحرفين فقد يقصد منها حضرمي . وهكذا .

لهذا أرى أن يغلق هذا الباب وقد سبق في المركب الإضافي منع البصريين لترخيمه ، وفي الإمكان الجواز إذا دل دليل على ذلك ، ولكن نحن بصدد قواعد عامة ينبغي الالتزام بها .

(١) الأشمول ج ٣ ص ١٧٩ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٧٤)

الاستغاثة^(١)

اللام الداخلة على المستغاث :

قيل هي بقية ال والأصل يا آل زيد ، فزيد مخفوض بإضافة ، ونقله المصنف عن الكوفيين ، وذهب الجمهور^(٢) إلى أنها لام الجر ثم اختلفوا فقليل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف ، وقيل ليست بزائدة فتعلق ، وفيما يتعلق به قولان :

أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيوريه واختاره ابن عصفور ، والثاني يتعلق بحرف النداء وهو مذهب ابن جنى .

القول بأن يا لزيد لعمره أصلها يا آل زيد ، وأن زيدا مجرور بإضافة افتراض ولا دليل يؤيده ، ولو كان هذا أصلا للتعبير لما كان هناك داع للتغيير والحذف . كما أن القول بأن اللام للجر وهي زائدة غير مؤيد بدليل أيضاً ، وأرى أن رأى ابن جنى في هذا رأى منطقي ، لأن حرف النداء كما هو معلوم — ناب عن الفعل ، والنائب يأخذ حكم ما ناب عنه وله قوته ، فالجار والمجرور هنا متعلقان بحرف النداء .

(١) الأشمولى ج ٣ ص ١٦٤ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٧٥)

الندبة^(١)

حذف التنوين من المندوب :

يحذف التنوين من المندوب لأن ألف الندبة لا يكون فيها إلا فتحة ، والتنوين لاحظ له في الحركة . هذا مذهب سيبويه والبصريين ، وأجاز الكوفيون فيه مع المحذف وجهين ، فتحه فتقول : واغلام زيدناه ، وكسرة مع قلب الألف ياء فتقول : واغلام زيدنيه . قال المصنف : وما رأوه حسن لو عضده سماع ، لكن السماع فيه لم يثبت ، وقال ابن عصفور : أهل الكوفة يحركون التنوين فيقولون : واغلام زيدناه ، وزعموا أنه سمع ، وأجاز الفراء وجهاً ثالثاً وهو حذفه مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول : يا غلام زيديه .

وأجاز الرياشي^(٢) ندبة النكرة ، وفي الحديث : واجبلاه ، وقال المبرد : وهو نادر إن صح . ومنع السيرافي ندبة المضاف لضمير المخاطب كما لا يجوز ندائه لأن البايين سواء . قال بعض المغاربة ولم يسمع شاهد بخلاف قوله ، ومنع الكوفيون^(٣) ندبة الجمع السالم كما لا يجوز تشيته ولا جمعه لأن إلحاق الألف هنا كالإلحاق الألف والنواو هناك . وفرق البصريون بأن هذه الألف لا تغير اللفظ عما هو عليه ولا تحدث به شيئاً بخلاف حرف التثنية والجمع يلحق جوازاً آخر ما تم به المندوب ألفاً وليس إلحاقها بلازم ، وآخر ما تم به يشمل المفرد والمضاف وشبهه والموصول والمركب ، ثم إن كان مثلوها تنويناً أو ألفاً حذف لالتقاء الساكنين نحو : واموساه ، واغلام زيداه . وجوز الكوفيون قلب الألف ياء وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال : واموسياه ، واغلام زيدناه أو زيدنيه . وإن كان همزة تأنيث أقر

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٦٩ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

نحو : واحمرآه ، وجوز الكوفيون حذفها ، وإن كان حرفا محركا فتح إن كان مضموما أو مكسورا وأقر إن كان مفتوحا نحو : وازيداه ، واعبد الملكاه .

مذهب سيبويه في حذف التنوين مذهب يتفق والاستعمال الشائع السليم ، ومذهب الكوفيين فيه تكلف وثقل ، والأصائب إنما تقاس بقدر ما تؤدي من معنى مع سلامتها في التعبير ومسايرتها للذوق ، أما رأى السيرافي منع ندب المضاف لضمير المخاطب قياسا على ما اتبع مع المنادى فهو رأى منطقي لأن الندبة والنداء متشابهان . كما أن رأى الكوفيين في منع ندب الجمع السالم رأى يتفق أيضا مع سلامة الأسلوب وقبوله .

المسألة (١٧٦)

« ما » التعجبية^(١)

أجمع النحاة على أنها مبتدأ لأنها مجردة للإسناد إليها ، ثم اختلفوا فقال سيبويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدىء بها تضمينها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فوضعه رفع .

وقال الفراء وابن درستويه : هي استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين . وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذى وما بعدها جملة فلا موضع له أو نكرة ناقصة وما بعدها محله رفع وعلى هذين فالخبر محذوف وجوبا .

وقال في الجمع^(٢) : « والأصح أن (ما) مبتدأ خبره ما بعده .

وقال الكسائي^(٣) : لا موضع لها من الإعراب .

(١) الأشمولى ج ٣ ص ٩٧ .

(٢) ج ٢ ص ٩٠ .

(٣) الجمع ج ٢ ص ٩٠ .

والأصح أنها نكرة تامة بمعنى شئ خفية قصد بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجب منه لاقتضاء التعجب ذلك .

وقيل نكرة موصوفة بالفعل والخبر محذوف وجوبا أى : شئ أحسن زيدا عظيم ، وقيل استفهامية دخلها معنى التعجب لإجماعهم على ذلك فى أى رجل زيد ، ورد بأن مثل ذلك لا يليه غالبا إلا الأسماء ، نحو : « أصحاب الميمنة ما أصحاب الميمنة » . و (ما) ملازمة للفعل وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أى كما جاز ذلك فى يا سيدا ما أنت من سيد .

وقيل موصولة صلتها الفعل والخبر محذوف وجوبا والتقدير الذى أحسن زيدا عظيم .

يقول الإمام الرضى^(١) : « و (ما) مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والأنخفش فى أحد قوليه وذلك لأن التعجب كما ذكرنا إنما يكون فيما يجهل سببه فالتفكير يناسب معنى التعجب فكأن معنى ما أحسن زيدا فى الأصل شئ من الأشياء لا أعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل إلى إنشاء التعجب ، وانمحي عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى التعجب عن شئ وتسجيل كونه بمعنى جاعل نحو : ما أقدر الله وما أعلمه وذلك لأنه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهى التعجب من الشئ ... إلى أن ذكر رأى الأنخفش ثم قال وفيه بعد ثم ذكر رأى القراء .. ثم قال : مثل مذهبه ضعيف من حيث إنه نقل من معنى الاستفهام إلى التعجب فالتقل من إنشاء إلى إنشاء لم يثبت » .

وأنا مع الإمام الرضى فى ترجيح رأى سيبويه لما ذكر ولبعده عن التكلف والتقدير ولأنها لو كانت للاستفهام لقل فى : ما أجمل السماء : ما أجمل السماء (برفع أجمل) وكانت تحتاج إلى جواب .

(١) الكافية ج ٢ ص ٣١٠ .

المسألة (١٧٧)

أفعل به

وأما الصيغة الثانية فأجمعوا على فعلية أفعل ثم اختلفوا فقال البصريون^(١) : لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر وهو في الأصل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كأغد البخر إذا صار ذا غدة ثم غيرت الصيغة فقبح اسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل لتصور على صورة المفعول به كأمرر يزيد ... وقال الفراء^(٢) والزجاج والزنجشري وابن كيسان وخروف : لفظه ومعناه الأمر وفيه ضمير والباء للتعدي ثم قال ابن كيسان الضمير للحسن وقال غيره للمخاطب .

قال في الجمع^(٣) : « زعم ابن الأنباري (الثانية) أى أفعل به اسما لكونه لا تلحقه الضمائر ... ويجز المتعجب منه بعد أفعل بياء زائدة لازمة لا يجوز حذفها نحو : أكرم يزيد .

قل يجوز حذفها مع أن أن المصدريتين .

كقول العباس بن مرداس :

وقال بنى المسلمين تقدموا وأحب إلينا أن يكون المقدما

وقول بعض المولدين :

أهون على إذا امتلأت من الكرى ألى أبيت بليلة المسلوع

والأصح أنه خبر معنى وإن كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة وليس بأمر حقيقي فمحل المجرور بعده الرفع فاعلا والهمزة فيه للصيرورة والباء للتعدي ولا ضمير في أفعل والتقدير في « أحسن يزيد » صار زيد ذا حسن كقولهم : « أنبت

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٨ .

(٢) مع المراجع ج ٢ ص ٩٠ .

(٣) المصدر السابق .

الأرض « أى صارت ذا بقل وقيل : هو أمر حقيقة فمحل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهي : « فيما أفعل » فالباء زائدة .

واختلف على هذا والأصح فاعله ضمير المصدر الدال على الفعل فكأنه قيل : يا حسن أحسن بزيد أى الزمه ودم به ولذلك وجد الفعل على كل حال .

وقيل فاعله ضمير المخاطب كأنك قلت : أحسن يا مخاطب به أى احكم بحسنه ولم يبرز فى التأنيث والتثنية والجمع لأنه جرى مجرى المثل ولزمت الباء فى المفعول به ليكون للأمر فى معنى التعجب حال لا يكون له فى غيره » .

هناك إجماع على فعلية (أفعل به) بدليل دخول نون التوكيد^(١) عليه فى قول الشاعر :

ومستبدل من بعد غضبى صرمة فأحر به من طول فقر وأحرى^(٢)
ونسب فى الجمع إلى ابن الأنبارى أن رأيه أن أفعل به : اسم وهذا مردود بالإجماع وبالشاهد السابق .

وأما قول الزجاج والفراء والزنجشري وابن كيسان وخروف بأن لفظه ومعناه الأمر فيتأتى مع المعنى المراد من التعجب لأنه على الأمر يكون معنى (أحسن بزيد) أحسن يا حسن زيدا وليس لهذه العبارة معنى .

والرأى الأول هو رأى البصريين وإذا كان هذا هو رأى الراجح فتكون الباء زائدة كما قالوا والفاعل هو ما أدخلت عليه الباء .

(١) ابن عقيل ج ٢ ص ١١٨ تحقيق محى الدين .

(٢) هذا البيت مما استشهد به ثعلب ولم ينسبه لقائله . « غضبى » بفتح الغين وسكون الضاد وفتح الباء اسم للجائفة من الإبل « صرمة » تصغير صرمة بكسر أوله وهى القطعة ما بين العشرين والثلاثين .

المسألة (١٧٨)

اسم التفضيل يلزم الأفراد والتذكير^(١) إن جرد أو أضيف لنكرة

يلزم الأفراد والتذكير إن جرد أو أضيف لنكرة . خلافاً للفراء في المضاف للنكرة حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة أن يؤنث ويثنى نحو : هند فضلى امرأة تقصدنا والهندان فضليا امرأتين تزوراننا وعلى الأول يلزم مطابقة النكرة المضاف إليها خلافاً لابن مالك في النكرة المشتقة حيث قال : يجوز فيها الأفراد مع جمعية ما قبل المضاف ومنه قوله تعالى : « ولا تكونوا أول كافر به » .

قال أبو حيان : وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله بمثنى نحو : الزيدان أفضل مؤمن ، قال والحق تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى أى أول فريق كافر به .

ملحوظة : المضاف إلى معرفة يجوز فيه المطابقة وعدمها وقد اجتمعا في قوله ﷺ : « ألا أخبركم بأحبكم إلى ، وأقربكم منى مجالس يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً » .

وأوجب ابن السراج الأفراد والتذكير . ومنع مطابقتها ما قبله .
قال أبو حيان : ورد عليه بالقياس والسماع ، قال تعالى : « ولتجدنهم أحرص الناس على حياة »^(٢) وقال تعالى : « جعلنا في كل قرية أكابر مجرمين »^(٣) فأفرد أحرص وجمع أكابر .

المسألة الأولى : المسموع أن اسم التفضيل المحرد والمضاف للنكرة يلزم الأفراد

(١) الجمع ج. ٢ ص ١٠٢ .

(٢) سورة البقرة آية : ٩٦ .

(٣) سورة الأنعام آية : ١٢٣ .

والتذكير وفي هذا يقول ابن مالك :

وإن المنكور يضاف أو جرذا إلزم تذكيرا وأن يوحدا
ورأى الفراء لا يؤيده السماع . واللغة كما سبق أن أوضحت سماع .
المسألة الثانية : أجاب عنها أبو حيان بالنص القرآني حيث استشهد بنصين
أحدهما ليست فيه مطابقة ، والثاني فيه مطابقة .

المسألة (١٧٩)

حذف من من التفضيل

تحذف من المفضلون لقريظة كقوله تعالى : « فإنه يعلم السر وأخفى » .
ويكثر الحذف لكون الفعل خيراً لمبتدأ أو ناسخ نحو : « ذلكم أفسط^(١) » عند الله
وأقوم للشهادة ، وأدنى ألا ترتابوا « والله أعلم بما وضعت »^(٢) « وما تخفى
صدورهم أكبر »^(٣) « والباقيات الصالحات »^(٤) خير عند ربك ثواباً وخير أملاً «
« تجدوه عند الله »^(٥) هو خيراً وأعظم أجراً « وقال الشاعر^(٦) :
سقوناهم كأساً سقونا بمثلها ولكنهم كانوا على الموت أصبراً^(٧)
أو صفة نحو مررت برجل أفضل ومنعه الزماني معها وقال : لا يجوز الحذف
إلا في الخبر .

(١) سورة البقرة آية : ٢٨٢ .

(٢) سورة آل عمران آية : ٣٦ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١١٨ .

(٤) سورة الكهف آية : ٤٦ .

(٥) سورة المزمل آية : ٢٠ .

(٦) قاله النابغة الجعدي .

(٧) البيت للناطقة الجعدي الصحابي درر ١٣٧ ج ٢ .

والحذف مع الصفة قبيح ، وجوزه البصرية مع أفعل إذا كان في موضع فاعل أو اسم إن نحو : جاءني أفضل وإن أكبر ومنعه الكوفيون^(١) .

رأى البصريين جواز الحذف إذا كان (أفعل) في موضع الفاعل أو اسم (إن) والتعبير بهذه الصورة : (جاءني أفضل) لا معنى له ولا مدلول .

المسألة (١٨٠)

هل ينصب أفعل التفضيل المفعول به ؟

يقول السيوطي^(٢) : ولا ينصب أفعل التفضيل المفعول به على الأصح بل يتعدى إليه باللام إن كان الفعل يتعدى إلى واحد نحو : زيد أبدل للمعروف فإن كان الفعل يفهم علما أو جهلا تعدي بالباء نحو : زيد أعرف بالنحو وأجهل بالفقه .

وذهب بعضهم إلى أنه ينصب المفعول به إن أول بما لا تفضيل فيه . حكاه ابن مالك في التسهيل .

قال أبو حيان^(٣) : وهذا الرأي ضعيف لأنه وإن أول بما لا تفضيل فيه فلا يلزم منه تعدية كتعدية وللتراكيب خصوصيات .

وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا^(٤) على أنه لا ينصب المفعول به فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى : « الله أعلم^(٥) » حيث يجعل رسالته » فحيث هنا مفعول به لا مفعول فيه وهي في موضع نصب بفعل مقدر يدل عليه أعلم — زاد في شرح التسهيل والتقدير والله أعلم

(١) الجمع ج ٢ ص ٢٠٤ .

(٢) الجمع ج ٢ ص ١٠٢ .

(٣) الجمع ج ١ ص ١٠٢ .

(٤) ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٥) سورة الأنعام آية : ١٢٤ .

يعلم مكان جعل رسالاته ، قال أبو حيان : فوضبعناه نحن على أن تكون حيث
باقية على بابها من الظرفية لأنها من الظروف التي لا تتصرف ولا ينصب مفعولا
مطلقا وفاقا .

لم يسمع عن العرب نصب اسم التفضيل للمفعول به نصبا مباشرا ، وما سمع
هو ارتباط اسم التفضيل بما بعده بواسطة حروف الجر وهذا يدل على قصور اسم
التفضيل عن النصب المباشر إذا كان فعله متعديا إلى واحد ، أما إذا كان متعديا
لاثنين فإنه يرتبط بالمفعول الأول بحرف الجر . وينصب الثاني لأنه لا يستساغ
تعديه إلى الثاني بحرف مماثل للأول لهذا ينصب الثاني .

ويقول الكوفيون^(١) : إنه منصوب باسم التفضيل .

ويقول البصريون^(٢) : إنه منصوب بفعل مقدر مدلول عليه بأفعل فيكون ثالي
مفعولى أفعل والفعل مع مفعوله الأول محذوفان ففي مثل : أنا أكس منك لعمرو
الثياب التقدير أنا أكس منك لعمرو أكسوه الثياب . ومن الواضح أن التكلف
باق في رأى البصريين كما أن رأى الكوفيين لا يتفق مع قول النحاة بضعف أفعل
التفضيل عن الفعل عن اسم الفاعل .

ولهذا أرى أن الاسم الثالي في مثل هذا المثال : أنا أكس منك لعمرو الثياب
منصوب على نزع الحافض ، والحافض نزع ليستقيم الأسلوب وللتخلص من
القبح الذى يأتى نتيجة لتعدى الفعل بحرفين متماثلين لفظا ومعنى إلى شيئين من
نوع واحد .

(١) الكافية ج ٢ ص ٢٢٠ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٨١)

مجنئ فاعل نعم وبش ضميراً

ما ذكر من أن فاعل نعم يكون ضميراً مستتراً فيها هو مذهب الجمهور^(١) .
وذهب الكسائي^(٢) إلى أن الاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة فاعل نعم
والنكرة عنده منصوبة على الحال ويجوز عنده أن تتأخر فيقال : نعم زيد رجلاً .
وذهب الفراء^(٣) إلى أن الاسم المرفوع فاعل كقول الكسائي إلا أنه جعل
النكرة المنصوبة تمييزاً منقولاً .

والأصل في قولك نعم رجلاً زيد نعم الرجل زيد ثم نقل الفعل إلى الاسم
الممدوح فقيل : نعم رجلاً زيد .

ويقبح عنده تأخيره لأنه وقع موقع الرجل المرفوع وأفاد إفادته والصحيح ما
ذهب إليه الجمهور بوجهين :

أحدهما : قولهم نعم رجلاً أنت وبش رجلاً هو ، فلو كان فاعلاً لاتصل
بالفعل .

الثاني : قولهم نعم رجلاً كان زيد فأعملوا فيه الناسخ .

وأرى أن مذهب الجمهور من جواز وقوع فاعل نعم ضميراً مفسراً بتميز هو
ما تنطق به الشواهد والدليل على أن الاسم المرفوع مخصوص وليس فاعلاً الجمع
بينه وبين الفاعل إذا كان اسماً ظاهراً كما تنطق بذلك الشواهد :

لعمري وما عمري على بهين لبش الفتى المدعو بالليل حاتم
فالجمع بين الفتى وحاتم دليل على أن الاسم المرفوع ليس فاعلاً ، ثم وقوع

(١) الأهموني ج ٣ ص ٣٣ ، مع ج ٢ ص ٨٥ .

(٢) الأهموني ج ٣ ص ٣٣ .

(٣) المصدر السابق .

هذا الاسم ضميرا منفصلا كقول الشاعر :
نعم الفتى المرى أنت إذا هم عمدوا لدى الحجرات نار الموقد
مما يدل على أنه لا يصلح أن يكون فاعلا .

المسألة (١٨٢)

إعراب (ما) بعد نعم وبشئ

هناك رأى بأنها فى موضع نصب على التمييز ولكن القائلين^(١) به اختلفوا على ثلاثة أقوال :

الأول : أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأنخفش^(٢) والزجاج والفارسي فى أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين .

والثانى : أنها نكرة غير موصوفة والفعل بعدها صفة للمخصوص محذوف أى شئ .

والثالث : أنها تمييز والمخصوص « ما » أخرى موصولة محذوفة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة ونقل عن الكسائى .

وأما القائلون بأنها الفاعل فاجتلفوا على خمسة أقوال :

الأول : أنها اسم معرفة تامة أى غير مفتقرة إلى صلة والفعل صفة لمخصوص محذوف والتقدير نعم الشئ شئ فعلت . وقال به قوم منهم ابن خروف^(٣) ونقله فى التسهيل عن سيبويه والكسائى .

(١) الأعمش ج ٣ ص ٣٥ ، مع ج ٢ ص ٨٦ .

(٢) الأعمش ج ٣ ص ٣٥ .

(٣) المصدر السابق .

والثاني : أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي .
والثالث : أنها موصولة والفعل صلتها وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن
المخصوص . ونقله في شرح التسهيل عن الفراء والكسائي .

والرابع : أنها مصدرية ولا حذف والتقدير نعم فعلك وإن كان لا يحسن في
الكلام نعم فعلك حتى يقال نعم الفعل فعلك كما تقول أظن أن تقوم ولا تقول
أظن قيامك .

والخامس : أنها نكرة موصوفة في موضع رفع والمخصوص محذوف ، وأما
القائلون بأنها المخصوص فقالوا إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي
التمييز والأصل نعم ما ما صنعت والتقدير نعم شيئا الذي صنعته هذا قول
الفراء^(١) .

وأما القائلون بأنها كافة فقالوا أنها كنت نعم كما كنت قل وقال فتدخل على
الجملة الفعلية .

و (في) ما إذا وليها اسم نحو : (نعمما هي) القولان الأولان :
أحدهما : أنها معرفة تامة فاعل بالفعل وهو قول سيبويه^(٢) والمبرد وابن السراج
والفارسي .

والثاني : أنها نكرة غير موصوفة تمييز ، والفاعل مضمرة والمرفوع بعدها هو
المخصوص .

ثالثها : أن ما (مركبة) مع الفعل لا محل لها من الإعراب ، والمرفوع فاعل .
الاختلاف في إعراب (ما) ليس له تأثير في الاستعمال وإنما هو اختلاف
واجتهاد لا يترتب عليه نتيجة ، وأفضل رأى الفراء والكسائي في أنها موصولة
والفعل بعدها صلة وهي فاعل يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص . لأنه بعيد عن
التأويل والتكلف . أما إذا وليها اسم مرفوع فأفضل أن تكون معرفة تامة فاعلا
والاسم بعدها هو المخصوص ، وبهذا يكتمل الأسلوب ولا يحتاج إلى تقدير .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (١٨٣)

من أحكام فاعل نعم وبئس إذا وقع ضميراً

الأول : أنه لا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وأجاز ذلك قوم من الكوفيين^(١) .

وحكاة الكسائي عن العرب ومنه قول بعضهم : مررت بقوم نعموا قوما وهو نادر .

الثاني : أنه لا يتبع وأما نحو نعم هم قوما أنتم فشاذ .

الثالث : أنه إذا فسر بمؤنث لحقته تاء التانيث نحو : نعمت امرأة هند ، وقال ابن أبي الربيع^(٢) : لا تلحق وإنما يقال : نعم امرأة هند استغناء بتانيث المفسر .

الرابع : ذهب القائلون بأن فاعل نعم الظاهر يراد به الشخص وإلى أن الضمير كذلك .

وأما القائلون بأن الظاهر يراد به الجنس فذهب أكثرهم إلى أن المضمير كذلك وذهب بعضهم^(٣) إلى أن المضمير للشخص قال : لأن المضمير على التفسير لا يكون في كلام العرب إلا شخصا .

وأرى أن الفاعل إذا كان ضميراً لا يجوز أن يكون له تابع لأنه مفسر بالتمييز ولأن الإبهام مقصود .

كما أرى أن إبراز الضمير يخالف لاستعمال العرب فاستعمالهم على الاستتار وهي أساليب جارية مجرى الأمثال لا تغير .

(١) الألفوني ج ٣ ص ٢٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

والأفضل أن يراد بالفاعل الظاهر الجنس لأن في هذا مبالغة في المدح حيث يدخل الخصوص ضمن الجنس في المدح ثم يخص بعد ذلك بالذكر .
أما الضمير فينبغي أن يراد به الشخص لأن الضمير من أعرف المعارف فكيف يراد به الجنس ؟

المسألة (١٨٤)

هل يجوز الفصل بين نعم وفاعلها ؟

يقول السيوطي^(١) : ولا يفصل بين نعم وفاعلها بظرف ولا غيره قاله ابن أبي الربيع والجمهور وفي البسيط يجوز الفصل في الفعل والفاعل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر والمضمر وعدم التركيب .

وقال الكسائي^(٢) : يجوز بمعموله أى الفاعل نحو : نعم فيك الراغب . قال أبو حيان : وفي الشعر ما يدل له قال الشاعر :

فَبَادَرَنَ الدِّيارَ يَزْفَنُ فيها وبس من المليحات البديل^(٣)

قال وورد الفصل بإذا والقسم في قول الشاعر :

أَرْوَحُ ولم أَخِدْثَ ليلي زبارة لبس إذا راعى المودة والوصل^(٤)

وقول الآخر :

بس عمرُ الله قوماً طَرَقُوا فَقَرَّوا جَارَهُمْ لَحْماً وحر^(٥)

(١) ج ٢ ص ٨٥ مع .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قاله رفاعة الفقمسي — يزمنه : يرقض .

(٤) لم يعرف قائله .

(٥) لم يعثر على قائله . طروقوا : من الطروق وهو الإتيان ليلاً — قروا : من قرى الضيف . الوجز : اللحم الذي دبت عليه الوحرة وهي دابة .

وأرى أن اختلاف النحاة في مثل هذا يعطى انطبعا عن أفعال المدح بأنها ليست ككل الأفعال لأنهم يخصصونها بأحكام لا تنطبق على غيرها ولهذا أرى أن كل هذا تكلف ، والواجب أن يكون لها ما لغيرها وقد جاءت الشواهد بالفصل فلماذا الخلاف والأمر واضح .

الفصل الثالث

- ١ - التعجب .
- ٢ - التفضيل .
- ٣ - المدح والذم .

المسألة (١٨٥)

البدل خلاف في التسمية

في اصطلاح البصريين يسمونه بدلا ، وأما الكوفيون^(١) — قال الأخفش — فسموه بالترجمة والتبيين ، وقال ابن كيسان^(٢) يسمونه بالتكرير .

المعروف أن بدل الشيء هو الذي يحل محله ويساويه من حيثية تبرز وجود البدل مع وجود المبدل منه ، وهذه الحيثية هي التمهيد بالمبدل منه ، والقصد للبدل مع إمكان وجود المساواة بينهما في التعريف والتوضيح لأن التعبير : حضر الخليفة عمر نجد فيه المساواة ، فالخليفة هو عمر ، وعمر هو الخليفة حيث لا يوجد في الوقت خليفة غير عمر ، ولهذا لا تستطيع أن تقول إن عمر ترجمة وتبين للخليفة ، لأن الخليفة مدلوله عمر ، ومدلول عمر الخليفة ، فتسمية هذا التابع بدلا أولى وبخاصة في بدل اللفظ ، لأننا لو قلنا أكلت سمكا لحما فليس اللحم بترجمة ولا بيان للسمك ، فالأولى إذا تسميته بدلا كما يقول البصريون .

(١) الطبع ج ٢ ص ١٢٥ ، الأشموني ج ٣ ص ١٢٣ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ١٢٣ .

المسألة (١٨٦)

إبدال الضمير

يتناول (إبدال الضمير) ثلاث مسائل :

الأولى : إبدال الضمير من مثله بدل بعض أو اشتغال . منع أبو حيان ذلك ومن أمثله ثلث التفاحة أكلتها إياها وحسن الجارية أعجبنى هو . وأجاز هذا آخرون .

قال أبو حيان : ومنشأ الخلاف هل البديل من جملة أخرى أو العامل فيه عامل المتبوع فعلى الأول يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط لأن الضمير يعود على المضاف إليه .

وعلى الثانى يجوز قال : إلا أنه يحتاج إلى سماع .

الثانية : إبدال الضمير من مثله بدل كل من كل .

قال الكوفيون : لا يبدل المضمّر من مضمّر بدل كل إذا كان منصوباً بل يحمل على التوكيد نحو : رأيتك إياك .

والبصريون قالوا : هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو : قمت أنت . وصحح الأول ابن مالك والثانى أبو حيان .

الثالثة : إبدال المضمّر من الظاهر بدل كل .

منع ابن مالك إبدال المضمّر من الظاهر بدل كل قال : لأنه لم يسمع عن العرب لا نثراً ولا نظماً ولو سمع لكان توكيداً لا بدلاً وأجازه الأصحاب نحو : رأيت زيدا إياه .

إذا ناقشنا المسألة الأولى نجد أن الأمثلة فيها متكلفة وغير مقبولة ولهذا لم يستطع المحيرون أن يستدلوا على جواز البديل بشاهد واحد من كلام العرب . وهذا يؤيد أن الأسلوب غير مقبول .

وبالنظر للمسألة الثانية : لا مانع من جواز التوكيد فيها والبدل فالمثال رأيتك إياك يجوز أن يعرب الضمير المنفصل توكيدا وأن يعرب بدلا لأن (حد) البدل والتوكيد ينطبق عليه .

أما المسألة الثالثة : فإنى أرى عدم جواز البدل فيها لأن البدل يجب أن يكون أوضح من المبدل منه لأنه المقصود بالحكم ، والاسم الظاهر أوضح من الضمير فلا فائدة من ذكر الضمير بعد الظاهر . لهذا أرى منع مثل هذا الأسلوب ولم يرد عن العرب ما يؤيد استعماله كما قال ابن مالك .

إبدال الظاهر من المضمير :

يبدل الظاهر من المضمير^(١) الحاضر مخاطبا أو متكلما إن أفاد إحاطة نحو : « تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا »^(٢) وكرمتكم أكابركم وأصاغركم أو بعضا نحو قول الشاعر :

أوعدنى بالسجن والأداهم رجلى فرجلى ششنة المناسم^(٣)
أو اشتمالا نحو قول الشاعر :

ذرينى إن أمرك لن يطاعا وما الفيتنى حلمى مضاعما^(٤)
وإلا فلا يبدل منه لأنه إنما جىء به للبيان وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه لأنه فى غاية الوضوح وقيل يجوز مطلقا وعليه الأخفش والكوفيون قياسا على الغائب لأنه لا لبس فيه .

وقد ورد .. قال تعالى : « ليجمعنك إلى يوم القيامة لا ريب فيه الذين خسروا »^(٥) فالذين بدل من ضمير الخطاب وأجيب بأنه مستأنف .

(١) جمع جـ ٢ ص ١٢٧ والأشمول جـ ٣ ص ١٢٩ .

(٢) سورة المائدة آية : ١١٤ .

(٣) قال هذا البيت العديل بن الفرخ والأداهم جمع أدهم وهو القيد ، ششنة المناسم : غليظة المناسم والمناسم جمع منسم وهو خف البعير .

(٤) الشاعر عدى بن زيد العبدي .

(٥) سورة الأنعام آية : ١٢ .

ورأى قطرب : يجوز في الاستثناء نحو : ما ضربكم إلا زهدا قال تعالى :
« فلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا .. » أى إلا على الذين
ظلموا .

البدل : كما قال الكوفيون لم يؤت به لإزالة اللبس وإنما لتأكيد معنى وإطالة
تعبير .

ولذا أرى جواز إبدال الظاهر من المضمّر مطلقا كما قال الكوفيون ، وكما في الآية
الكريمة : « ليجمعنكم إلى يوم القيامة » .

المسألة (١٨٧)

بدل الغلط

أثبت هذا القسم سيبويه ومثله بقولك مررت برجل حمار أردت أن تخبر بحمار
فسبق لسانك إلى رجل ثم أبدلت منه الحمار وأنكره غير سيبويه من النحويين^(١) .
وزعم قوم منهم ابن السيد أنه وجد في كلام العرب كقول ذى الرمة :
لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب
فأللعس بدل غلط لأن الحوة السواد ، واللّس سواد يشوبه حمرة وذكر يتيقن
آخرون ، ولا حجة له فيما ذكره لإمكان تأويله .

التعبير بأن في الكلام غلط يوهم بأن اللغة العربية تستعمل الغلط ، وهذا
يتنافى مع جمال اللغة ، وما تتصف به من سلاسة وبلاغة ، على أن المتكلم الذى
نطق بالغلط ثم تنبه عليه أن ينطق بادئ ذى بدء بالصّح حتى لا يكون ذكر
الغلط حشوا ، وما ذكره ابن السيد من أن الغلط وجد في كلام العرب في قول
ذى الرمة :

(١) الأشموني ج ٣ ص ١٢٧ ، الجمع ج ٢ ص ١٢٦ .

لماء في شفتها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب^(١)
 يمكن تأويله كما يقول الأشموني^(٢) ، كأن يقال : لعس مصدر وصفت به
 الحوة .. أي حوة لعساء ، هذا وقد قيل : كل من الحوة واللحس حمرة تضرب إلى
 سواد ، وعليه فلعس بدل كل من كل ، وهذا يمكن أن نقول : إنه لا يوجد
 أسلوب يقال له بدل الغلط .

المسألة (١٨٨)

العطف بأى

أثبت الكوفيون^(٣) العطف بأى نحو : رأيت الغضنفر أى الأسد ، وضربت
 بالعضب أى السيف ، والصحيح^(٤) أنها حرف تفسير يتبع بعدها الأجل
 الأنفى ، لأننا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ، ولا ملازما لعطف الشيء على
 مرادفه ، وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب المستوفى .

قال أبو حيان^(٥) : ولا أدري من هو ، قال : والعجب نسبته هذا المذهب إلى
 كتاب مجهول ، وهو مذهب الكوفيين ووافقهم ابن صابر والسكاكى .

وقال ابن هشام^(٦) : و (أى) حرف تفسير .. تقول : عندى عسجد أى
 ذهب ، وغضنفر أى أسد ، وما بعدها عطف بيان على ما قبلها أو بدل لا
 عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحبى المستوفى والمفتاح لأننا لم نر عاطفا يصلح
 للسقوط دائما ، ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه ، وتقع تفسيرا

(١) لماء : فعلاء من اللس بالفتح وهى سمرة في باطن الشفة .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ١٢٧ .

(٣) الجمع ج ٢ ص ١٣٨ .

(٤) رأى السيوطى .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المغنى تحقيق محى الدين ج ١ ص ٧٦ .

للمنجمل أيضا كقول الشاعر :

وترمينين بالطرف أى أنت مذنب وتقليبتى لكن إياك لا أقل
الدليل على أنها حرف تفسير فقط أنها تأتي دائما لتفسير ما قبلها بما بعدها ،
ولم يثبت أنها أنت لغير ذلك ، وملازمتها لهذا النوع من الأساليب دليل على أنها
جاءت فقط للتفسير .. هذا بالإضافة إلى ما ذكره النحاة من الرد على
الكوفيين .

المسألة (١٨٩)

العطف بـ

يقول ابن مالك (١) :

وانقل بها للثان حكم الأول في الخبر المثبت والأمر الجلى
فيصير السكوت عنه في الخبر المثبت والأمر الجلى كقام زيد بل عمرو ، وليقم
زيد بل عمرو .

وأجاز المبرد (٢) وعبد الوارث ذلك مع النفي والنهي فتكون ناقلة لمعناها إلى ما
بعدها ، وعلى ذلك فيصح : ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى .
قال الناظم وما جوزاه مخالف لاستعمال العرب .

ومنع الكوفيون (٣) أن يعطف بها بعد غير المنفى وشبهه ، ومنعهم ذلك مع
سعة روايتهم دليل على قلته .

اتجاه المبرد إلى أن (بل) مع النفي والنهي ناقلة لمعناها إلى ما بعدها غير
مستساغ إذ كيف يدرك القارئ أن يفيد : ما زيد قائما بل قاعدا نفى القعود عن

(١) الأشمولى ج ٣ ص ١١٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

زيد كما نفى القيام عنه أيضا ؟ لهذا أرى أن اتجاه المبرد مخالف للحس اللغوي
السلم .

كما أن تخصيص الكوفيين العطف بها بعد النفي وشبهه لا سند له ، ومجيئها
بعد الإثبات وإن لم تكن عاطفة دليل على أن الإثبات هو المؤلف لا النفي
وشبهه ، فقد جاءت كثيرا بعد الإثبات كقوله تعالى : « أم يقولون به جنة بل
جاءهم بالحق »^(١) ، وقوله تعالى : « قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل
تؤثرون الحياة الدنيا »^(٢) ، وقوله تعالى : « ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا
يظلمون بل قلوبهم فى غمرة »^(٣) . وقوله تعالى : « وقالوا اتخذ الرحمن ولدا
سبحانه بل عباد مكرمون »^(٤) .

المسألة (١٩٠)

معنى ثم

يقول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
فقبل ثم لترتيب الإنخبار لا لترتيب الحكم ، وأنه يقال : بلغنى ما صنعت اليوم
ثم ما صنعت أمتى أعجب ، أى ثم أخبرك أن الذى صنعته أمتى أعجب ، وقبل
أن ثم بمعنى الواو ، وقبل غير ذلك . وأجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد أن
الجد أتاه السؤدد من قبل الأب والأب من قبل الأبن .

(١) سورة المؤمنون آية : ٧٠ .

(٢) سورة الأعلى آية : ١٤ .

(٣) سورة المؤمنون آية : ٦٢ .

(٤) سورة الأنبياء آية : ٢٦ .

وقال في المجمع^(١) : ثم للتشريك في الحكم والترتيب خلافاً لقطرب في قوله إنها لا تفيد ، واحتج بقوله تعالى : « خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ، وقوله تعالى : « وبدأ خلق الإنسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه ونفخ فيه من روحه »^(٢) ، وقوله تعالى : « ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب »^(٣) . وقول الشاعر :

إن من ساد ثم ساد أبوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الإخبار لا الحكم . خلافاً للفراء^(٤) في قوله بمعنى الفاء .

قال الكوفية^(٥) : تقع زائدة كقوله تعالى : « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت »^(٦) إلى قوله : ثم تاب عليهم . وأجيب بأن الجواب فيها مقدر . وقال الفراء^(٧) : تقع للاستئناف نحو : أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالا .

وأرى أن القاعدة العامة التي جرت عليها كل الشواهد أن ثم تفيد التشريك في الحكم والترتيب والتراخي ..

زعم الأنخفش^(٨) والكوفيون أنه قد يتخلف وذلك بأن تقع زائدة فلا تكون عاطفة البتة ، واستدلوا بقوله تعالى : « حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم » .

(٥) المصدر السابق .
(٦) سورة التوبة آية : ١١٨ .
(٧) المجمع ج ٢ ص ١٣١ .
(٨) المغني ج ١ ص ١١٧ .

(١) المجمع ج ٢ ص ١٣١ .
(٢) سورة السجدة آية : ٨ .
(٣) سورة الأنعام آية : ١٥٤ .
(٤) المجمع ج ٢ ص ١٣١ .

وقول زهير :

أراني إذا أصبحت أصبحت ذا هوى فثم إذا أمسيت أمسيت غاديا
أما الآية فقد خرجت على تقدير الجواب .. أي لجأوا إليه ، والبيت على زيادة
الفاء .

وأما الترتيب فخالف قوم في اقتضاها إياه ومنهم قطرب مستدلين بالآية :
« وبدأ خلق الإنسان من طين » ، وبالبيت : إن من ساد ... ، وقد أجاب ابن
هشام عن الآية بخمسة أجوبة^(١) : خامسها أن ثم لترتيب الإخبار لا لترتيب
الحكم وكذا البيت ، كما أجاب ابن عصفور عن البيت بأن المراد بأن الجذ أثناء
السؤدد من قبل الأب والأب من قبل الابن ، كقول ابن الرومي :

قالو : أبو الصقر من شيبان قلت لهم كلا لعمري ولن منه شيبان
وكم أب قد علا بابن ذرا حسب كما علت برسول الله عدنان

وأما التراخي فزعم القراء أنها قد تتخلف بدليل قولك : أعجبنى ما صنعت
اليوم ثم ما صنعت أمس أعجبنى ، لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين
الإخبارين وجعل منه ابن مالك : ثم آتينا موسى الكتاب . ثم قال ابن هشام :
والظاهر أنها واقعة موقع الفاء كما في قول الشاعر :

كهز الرديني تحت العجاج جرى في الأنابيب ثم اضطرب

إذ اهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه .
وأرى أن الأصل في ثم للتشريك والترتيب والتراخي ، وقد تأتى دون إفادة لذلك كما
في الأمثلة ، وهذا قليل ونادر .

(١) المغنى ج ١ ص ١١٧ ، ١١٨ ، ١١٩ تحقيق صبي الدين .

المسألة (١٩١)

الفاء

الفاء^(١) للترتيب مع التشريك ، وأنكر الفراء^(٢) الترتيب مطلقاً ، واحتج بقوله تعالى : « أهلكناها فجاءها بأسنا »^(٣) ، وجميئ الأس سابق للإهلاك ، وأجيب بأن المعنى أردنا إهلاكها ، أو بأنها للترتيب الذكرى . وأنكره الجرمي في الأماكن والمطر بدليل قول أمرئ القيس :

قفا نيك من ذكرى حبيب ومنزل سقط اللوى بين الدخول فحومل
وقولهم : مطرنا مكان كذا فمكان كذا وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد .

لقد استشهد الفراء بالآية الكريمة ، وبالحديث الشريف : توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه ، فغسل الأعضاء الأربعة متقدماً في المعنى ومتأخراً في الحديث ، فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك .

أما الأمثلة الدالة على الترتيب فكثيرة :

قال تعالى : « فوكنه موسى فقضى عليه »^(٤) .

وقال تعالى : « فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه »^(٥) .

وقال تعالى : « فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم »^(٦) .

وقال تعالى : « فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها »^(٧) .

ولهذا : « فأنا أرى إفادتها للترتيب » ، وقد أجيب على رأى الفراء كما تقدم في الآية ، وكذلك في الحديث : أراد الوضوء فغسل ...

(١) الجمع ج ٢ ص ١٣٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة الأعراف آية : ٤ .

(٤) سورة آية

(٥) سورة آية

(٦) سورة آية

(٧) سورة آية

المسألة (١٩٢)

العطف بليس

أثبت الكوفية^(١) العطف بليس كلا فتكون حرفاً ، واحتجوا بقول الشاعر :

أين المفز وإلا له الطالب والأشرم المغلوب ليس الغالب^(٢)

أى لا الغالب ، وفى الصحيح من قول أبى بكر : بأى شبيه بالنبي ليس شبيهه
بعل . والبصريون^(٣) أولوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها والخبر ضمير متصل
محذوف تخفيفاً^(٤) .. أى ليسه . قلت^(٥) : وفى ذلك نظر على أن حذف خبر
باب كان ضرورة ، وبه نطق الشافعى ، فإنه قال فى الأم فى أثناء مسألة ، لأن
الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف ... أى لا ، ولا يصح أن يكون اسمها
ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حيثل ، وقول الشافعى حجة فى اللغة .

(ليس) تفيد النفى كلا ، وإلحاقها بها فى العطف نادر وقليل ، وينبغى
الوقوف عند ما ورد منه حتى لا تلجأ إلى التأويل ، والدليل على ندرة ذلك أن ما
ورد من شواهد محدود عدداً غير مألوف استعمالاً ، فيجب الاقتضار فيه على ما
ورد . على أن الاستغناء عن الخبر فى البيت وفى عبارة أبى بكر قد يكون القصد
منه الإيجاز لدلالة المقام عليه ، كما أن الاستغناء عن تاء التأنيث فى عبارة الشافعى
قد يخفف منه أن الضمير عائد على مؤنث مجازى .

(١) الفصحى ج ٢ ص ١٢٧ والأشعرى ج ٣ ص ١٢٩ .

(٢) سورة المائدة آية : ١١٤ .

(٣) قال هذا البيت العذيل بن الفرخ والأداهم جمع أدهم وهو القيد . شئنا المناسم : غليظة المناسم

والمناسم جمع منسم وهو خفف البحر .

(٤) الشاعر عدى بن زيد العبدي

(٥) سورة الأنعام آية ١٢

المسألة (١٩٣)

العطف

بهلا ، وإلا ، وأين ، ولولا ، ومتى ، وكيف

أثبت الكوفيون^(١) العطف بهلا ، قالوا : تقول العرب : جاء زيد هلا عمرو ، وضربت زيدا فهلا عمرا ، فمجيء الاسم موافقا للأول في الإعراب دل على العطف .

والصحيح أنها ليست من أدواته ، والرفع والنصب على الإضمار بدليل امتناع الجر في ما مررت برجل فهلا امرأة .

وأثبت الكوفيون^(٢) عطف (إلا) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « خالدين فيها ما دامت السموات والأرض إلا ما شاء ربك »^(٣) ، أى وما شاء ربك ، ورد بقولهم ما قام إلا زيد ، وليس شيء من أحرف العطف يلى العوامل . وأثبتوا عطف (أين) قالوا : تقول العرب : هذا زيد فأين عمر ؟ ولقيت زيدا فأين عمر ، وأثبت الكسائي العطف بلولا^(٤) ومتى فى قولك : مررت بزيد فلولا عمرو ، أو فمتى عمرو بالجر ، وأباه الفراء كالبصريين . وأثبت هشام العطف بكيف بعد نفى ، نحو : ما مررت بزيد فكيف عمرو ؟ ، وقال سيبويه : وهو ردئ لا تتكلم به العرب .

قال أبو حيان^(٥) : ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف ، ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين ، قال ابن بابشاذ : ولم يقل به منهم إلا هشام وحده . قال فى المغنى : وقد قال به عيسى بن

(١) الجمع ج ١ ص ١٣٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة هود آية : ١٠٨ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

موجب ، واستدل بقول الشاعر :

إذا قل مال المرء لانت قناته وهان على الأدلى فكيف الأبعد
قال : وهذا خطأ لاقترائها بالفاء ، والجبر بإضافة مبتدأ ، أي فكيف حال
الأبعد ، على حد قراءة : والله يريد الآخرة ، أو العطف بالفاء وكيف مقحمة
لإفادة الأولوية بالحكم .

الواضح أن ما ذهب إليه الكوفيون من إثبات العطف للكلمات السابقة فيه
تكلف لأن إثبات العطف لها يسلب منها المعالي التي تدل عليها بأصل الوضع ،
ومن العسير أن ينصرف السامع عما تدل عليه بأصل الوضع إلى وظيفة أخرى
بعيدة الاحتمال ، ولا يكفي أن تقول : إن بعض العرب قد استعملها لأن اللغة
العربية ذات شأن وخطر لأنها لغة القرآن ، ولو سائرنا كل قائل لاختلطت
المعاني ، وضل المتعلمون ، هذا بالإضافة إلى ما ورد به كبار النحاة .

المسألة (١٩٤)

تقديم المعطوف على المعطوف عليه

تقديم المعطوف على المعطوف عليه ضرورة كقولهم : عليك ورحمة الله
السلام ، وجوزه الكوفية^(١) في الاختيار إن كان بالواو كما مثل ، قبل : أو بالفاء أو
ثم أو « أو » أو « لا » ما لم يؤد إلى وقوع العاطف صدرا أو إلى مباشرته عاملا
غير متصرف ، ولم يكن التابع مجرورا بل مرفوعا أو منصوبا ولا كان العامل لا
يستغنى بواحد ، فإن فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفية ولا في
الضرورة عند البصريين ، وخالف^(٢) ثعلب في الأخير فلم يشترط وجوز التقديم
وإن لم يستعن العامل بواحد .

(١) الجمع ج ٢ ص ١٤٠ .

(٢) المصدر السابق .

استدل الكوفيون بما يأتي :

قول الشاعر :

أطلال دار النياح فحمت سألت فلما استجمعت ثم ضمت (١)
أى سألت فحمت .

وقول الشاعر :

فلست بنازل إلا ألت برحلى أو خيالها الكذوب (٢)
أى الكذوب أو خيالها .

والبصريون لا يجيزون تقدم المعطوف حتى مع هذه الشروط إلا للضرورة ، أما الكوفيون فيجيزون تقدم المعطوف بالشروط المتقدمة في الاختيار ، وهو رأى شديد لأن الاستعمال أيده ، ولأن الأسلوب سائغ لا تكلف ولا ثقل فيه وقد خصه الرضى بالضرورة في الشعر (٣) .

(١) لم يعرف قائله : النياح جمع نوع وهو الوطن ، استجمعت : لم تتكلم ، ضمت : من الصم .
(٢) قائله من بنى مجتر بن عقود ، الخيالة : العليف ، الكذوب صفة ، والمعنى إلى ما أتفك من هذه المرأة في يقظة ولا نوم وهي حبيته . الدرر ص ١٩٤ .
(٣) الكافية ج ١ ص ٣٢٦ .

المسألة (١٩٥)

في العطف على معمولي عاملين أقوال :

منع سيبويه^(١) العطف مطلقا في المجرور وغيره ، فلا يقال كان آكلا طعاما زيد وتمرا عمرو ، ولا في الدار زيدا والحجرة عمرو لأنه بمنزلة تعديتين بمعد واحد ، وذلك لا يجوز ، ولأنه لو جاز لجاز في أكثر من عاملين وذلك ممتنع بإجماع ما تقدم .

وجوز^(٢) الكافيجي في المجرور وغيره ، قال لأن جزئيات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج إلى النقل والسماع وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه .

وقد نقل ابن^(٣) مالك الإجماع على الامتناع في غير المجرور ، ورد بأن ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقا ، وذكره الفارسي في بعض كتبه عن قوم من النحويين ، قال أبو حيان^(٤) : ونسب إلى الأخفش . وقيل : يجوز إن كان أحدهما جارا حرفا أو اسما سواء تقدم المجرور المعطوف نحو : في الدار زيد والحجرة عمرو ، أم تأخر نحو : وعمرو الحجرة . وقيل : يجوز إن تقدم المعطوف سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا ، بخلاف ما إذا تأخر وهو رأى الأخفش والكسائي^(٥) والفراء وابن مضاء .

وقيل : يجوز إن تقدم المجرور في المتعاطفين نحو : إن في الدار زيدا والحجرة عمرا ، ولا يجوز إن لم يتقدم فيهما ، وإن تقدم في المعطوف نحو : إن زيدا في الدار والحجرة عمرا وهو رأى الأعلام ، قال لأنه لم يسمع إلا مقدما فيهما ، ولتساوي الجملتين حينئذ ، ومنه قوله تعالى : « وفي خلقكم وما يبث من دابة

(١) انفع ج ٢ ص ١٣٩ . الأشموني ج ٣ ص ١٢٢ .

(٢) انفع ج ٢ ص ١٣٩ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

آيات لقوم يوقنون^(١) واختلاف الليل والنهار» إلى قوله : « آيات لقوم يعقلون » . وقوله تعالى : « للذين أحسنوا الحسنى وزيادة » ، « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها »^(٢) .

وقول الشاعر :

ألا يا لقومي كلما حم واقع وللطير مجرى والجنوب مصارع^(٣)
وأول ذلك من منع مطلقا على حذف حرف الجر .

وقيل : يجوز في غير العوامل اللفظية ويمتنع فيها ، وغيرها هي الابتدائية فيجوز نحو : زيد في الدار والقصر عمرو لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضا ، فكان العطف على معمول عامل واحد وهو رأى ابن طلحة .

وقيل : يجوز في غير اللفظية وفي اللفظية الزائدة لأنه عارض والحكم للأول نحو : ليس زيد القائم ولا خارج أخوه ، وما خرب من غسل زيد ولا لبن عمرو ، وإنما امتنع في العوامل اللفظية المؤثرة لفظا ومعنى ، وهذا رأى ابن الطراوة .

اللغة قياس وسماع ، والسماع ورد بجواز العطف فيما إذا تقدم المجرور في المتعاطفين كما في الآيتين والبيت ، ولا حاجة إلى تقدير مجرور مع ورود ذلك وقبوله وبخاصة في أفصح استعمال وهو القرآن الكريم .

(١) سورة الجاثية آية : ٤ .

(٢) سورة يونس آية : ٢٦ .

(٣) لا يعرف له نائل .

المسألة (١٩٦)

العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل

وإن على ضمير رفع متصل عطفت فافصل بالضمير المتفصل
أو فاصل ما وبلا فاصل يزد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد
من ذلك قول الشاعر :

ورجا الأنحيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا
وقول الآخر :

قلت إذا أقبلت وزهرتهادى كنعاج الفلا تصفن رملا
وهو — على ضعفه^(١) — جائز في السعة ، نص عليه الناظم لما حكاه سيويه
من قول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم ، برفع العدم عطفًا على الضمير
المستتر في سواء لأنه مؤول بمشتق أى مستو هو والعدم وليس بينهما فصل .

ويرى ابن مالك أن الفصل بين المتعاطفين إذا كان المعطوف عليه ضميرا
مرفوعا متصلا لا يتعين أن يكون بالضمير ، وإنما يكفي الضمير أو غيره ، ثم بين
أن عدم الفصل فاش أى كثير في الشعر ، وأنه مع كثرة ضعف لا يقاس
عليه ، هذا هو رأى البصريين وعليه ابن مالك .

أما الكوفيون^(٢) فقد أجازوا العطف بلا فصل وبلا ضعف قياسا على البدلية^(٣)
نحو : أعجبتنى جمالك ، ورأى الكوفيين في هذا واضح وجدير بالنظر والموافقة ،
ذلك لأنه مؤيد بما ورد شعرا ونثرا ، فمن الشعر قول جرير :

ورجا الأنحيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينالا

(١) الأشموني ج ٣ ص ١١٤ ، الجمع ج ٢ ص ١٣٨ .

(٢) الجمع ج ٢ ص ١٣٨ .

(٣) الصبان ج ٢ ص ١١٤ ، الكافية ج ١ ص ٣١٩ .

وقول عمرو بن أبي ربيعة :

قلت إذا أقبلت وزهرتهادى كنتعاج الفلا تعسفن رملا^(١)

ومن النثر قول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم ، وفي الصحيح : كنت وأبو بكر وعمرو . وروى عن عمر رضي الله عنه : كنت وجارقي من الأنصار . وابن مالك يناقض نفسه حيث يقول : إنه يرد فاشيا والقياس عليه ضعيف والكثرة تعارض الضعف ، وأرى أن القياس سائغ بلا ضعف .

المسألة (١٩٧)

تبعية النعت للمنعوت

شرط الجمهور^(٢) ألا يكون التابع أعرف من المتبوع بل دونه أو مساويا له نحو : رأيت زيدا الفاضل والرجل الصالح ، نعم يجوز كونه أنخص نحو : رجل فصيح وغلام بائع ومراهق .

وقال الفراء^(٣) : يوصف الأعم بالأنخص نحو : مررت برجل أخيك ، وقال ابن خروف^(٤) : توصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم ، قال وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل . وجوز الكوفية^(٥) : التخالف في المدح والذم ، ومثلوا بقوله تعالى : « ويل لكل همزة لمزة الذي جمع » فجعلوا الذي صفة لهمزة .

(١) التعاج جمع نعجة وهي بقر الرمل ، الفلا : الصحراء ، تعسفن : أي أخذت غير الطريق ، ورملا نصب بتقدير في أي في رمل . المعنى ج ٣ ص ١١٥ .

(٢) الأشموني ج ٣ ص ٦٠ ، مع ج ٢ ص ١١٦ .

(٣) المع ج ٢ ص ١١٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) المصدر السابق .

وجور الأنفث^(١) . وصف النكرة بالمعرفة إذا خصصت قبل ذلك بالوصف وجعل منه قوله تعالى : « فأخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهم الأوليان »^(٢) قال الأوليان صفة لأخران لأنه كما وصف تخصص . وجوز قوم عكبه أى وصف المعرفة بالنكرة مطلقا ومثل بقول الشاعر :

لا بن اللعين الذى يُغيبا الدخان له وللمغنى رسول الزور قَوَادِي^(٣)
قال قواد صفة المغنى . وجوز أبو الحسن وابن الطراوة وصف المعرفة بالنكرة إذا كان الوصف خاصا بالموصوف لا يوصف به غيره كقول النابغة :
أبيت كَأْنى ساورتنى ضئيلة من الرقش فى أياها السم نافع
فنافع صفة للسم ، وأجيب بالمنع فى الكل بإعرابها إبدالا .

فائدة النعت للتخصيص أو التوضيح ، ولا يتم هذا إلا إذا كان النعت مساويا للمنعوت أما إذا كان دونه ، بأن كان المنعوت معرفة والنعت نكرة أو كانا بالعكس تذهب الفائدة ، وما جاء من الشواهد موهما خلاف ذلك فليس بنعت ويمكن حمله على تابع آخر .

(١) المصدر السابق .

(٢) سورة المائدة آية : ١٠٧ .

(٣) البيت للأحوص .

ابن اللعين : شخص يدعى ابن صائد البخارى . — المغنى : معبد المشهور والبيت قصة فى كتاب الدور (الدرر اللوامع) ج ٢ ص ١٤٨ .

مطابقة الصفة للموصوف

تكسيروها حين ترفع السببي مسندة إلى جمع أولى من الإفراد في الأصح سواء كان الموصوف جمعا أم مثني أم مفرد نحو : مررت برجال حسان غلمانهم ورجلين حسان غلمانهما . ورجل حسان غلمانه . هذا قول المبرد^(١) ونص عليه سيويه^(٢) في بعض نسخ كتابه واختاره الجزولي ، وصاحب التمهيد وبه جزم ابن مالك ، قال أبو حيان^(٣) : وذهب بعض شيوخنا إلى أن الإفراد أحسن من التكسير قال لأن العلة في ذلك أنه قد ينزل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر والفعل لا يثنى ، ولا يجمع فانضى أن تكون الصفة مفردة . قال نعم التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد لأنه معرب بالحركات مثله بخلاف جمع السلامة وإلا فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد .

قال أبو حيان^(٤) : وما ذكره هو القياس لكنه ذهل عن نقل سيويه في ذلك ، ثم ذكر أبو حيان أن هذا القول هو مذهب الجمهور^(٥) واختيار الشلوطين وشيخه الأبدى .

وإن اتبعت جمعا فالتكسير أولى مشاكلة لما قبله ، ولما بعده نحو : مررت برجال حسان غلمانهم ، وإن اتبعت مفردا فالإفراد أولى من التكسير لأنه تكلف جمع في موضع لا يحتاج إليه لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه . فكذا في الاسم نقل ذلك أبو حيان عن بعض من عاصره فإن لم يكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الإفراد نحو : مررت برجال شرب آبائهم .

(١) الجمع ج ٢ ص ١٠٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق

(٥) المصدر السابق

وأوجب التكسير الكوفية^(١) فيما لم يصحح أى لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو : مررت برجال عور آباؤهم وأوجبوا المطابقة في الثنية نحو : مررت برجلين أعورين أبواهما ، ومنعوا الأفراد فيهما بخلاف ما جمع الجمع فجوزوا فيه الأفراد والتكسير نحو : مررت برجل كريم أعمامه وكرام أعمامه ويضعف كريم أعمامه .

أرى أن تلزم الصفة الأفراد حين ترفع السبب لأنها تعمل حملا على الفعل والفعل يلتزم فيه الأفراد في اللغة الفصيحة ، كما أن التزام الأفراد بوحدة الاستعمال .

(١) المصدر السابق .

المسألة (١٩٩)

لا ينعت الضمير ولا ينعت به^(١)

لا ينعت الضمير ولا ينعت به مطلقا :

أما الأول فلأنه إشارة بحرف واحد أو حرفين إلى ظاهر تقدم ذكره . والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدم ، ولأن النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص ، ولا إضمار إلا بعد معرفة لا الباس فيها .

وأما الثاني فلأنه ليس بمشتق ولا مؤول به فلا يتصور فيه إضمار يعود على منعوته ولأنه أعرف المعارف ، وتقدم اشتراط ألا يكون النعت أعرف :

وجوز الكسائي^(٢) : نعت المضمرة الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم كذا نقله عنه الناس كما قال أبو حيان واحتج بقوله تعالى : « قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب »^(٣) . وقولهم : مررت به المسكين وقولهم : اللهم صل عليه الرعوف الرحيم ، وقوله : فلا تلمه أن ينام البائسا . وغيره خرج ذلك على البديل . قال ابن مالك وفيه تكلف .

وقيل إنه أجازوه إذا تقدم المظهر كذا نقله عنه النحاس والفراء .

من الأفضل أن يسر الباب على وثيرة واحدة حتى لا تتشعب القواعد ما دام في الإمكان التصرف دون تأويل أو تكلف ولا مانع من أن يكون ما تقدم من الأمثلة على سبيل البديل .

(١) مع ج ٢ ص ١١٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة سبأ آية : ٤٨ .

المسألة (٢٠٠)

اسم الإشارة

اختلف البصريون^(١) في ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنها منقلبة عن أصل . قال بعضهم هي منقلبة عن ياء لقولهم في التصغير ذيا وإمالتها فالحين واللام المحذوفة يآن وهو ثلاثي الوضع في الأصل . وقال بعضهم عن واو وجعلوه من باب طويت .

وقال الكوفيون^(٢) ووافقهم السهيلي هي زائدة لسقوطها في الثنية ورد بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد وأما حذفها في الثنية فلا لتقاء الساكن ، (وقد عوض منها تشديد النون)

قال أبو حيان^(٣) : ولو ذهب ذاهب إلى أن ذا ثنائي الوضع نحو : ما . وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شئ إذ أصل الأشياء المبنية أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهبها جيدا سهلا قليل الدعوى .

وأرى أن هذا رأى جيد لأن الخلاف والادعاء بأن الألف أصلها واو أو ياء لا طائل ولا ثمرة من ورائه ، ومثلها مثل (ما) الاستفهامية فهي على حرفين وألفها تحذف عند دخول حرف الجر عليها مم وم .

مراتب الإشارة :

يقول السيوطي : « ليس للإشارة^(٤) سوى مرتبتين وهذا ما صححه ابن

(١) المجمع ج ١ ص ٧٥ .

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

(٤) المصدر السابق

مالك وقال إنه الظاهر من كلام المتقدمين ونسبه الصنار إلى سيويه^(١) واحتج له ابن^(٢) مالك بأن المشار شبيه بالمنادى والنحويون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلهذا بنظيره وبأن الفراء نقل^(٣) أن بنى تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف ، والحجازيون ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام فلزم من هذا أن اسم الإشارة على اللغتين ليس له إلا مرتبتان وبأن القرآن لم يرد فيه المجرد من اللام دون الكاف^(٤)، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامع لوجوه الإشارة فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يكتب في التثنية والجمع بلقطين وهي وجوه حسنة إلا أن دعوى الإجماع في الأول مردودة .

وذهب أكثر النحويين^(٥) إلى أن الإشارة ثلاث مراتب :

« قرى ولها المجرد ووسطى ولها ذو الكاف وبعدي ولها ذو الكاف واللام » .

وقد وضع من هذه المناقشة أنه ليس من لغة التميميين استعمال اللام مع الكاف مع أن ذلك ورد بالقرآن الكريم قال تعالى : « كذلك قال ربك » ، وقال تعالى : « ذلكما مما علمنى ربى »^(٦) ، وقال تعالى : « ذلكم الله ربكم »^(٧) ، وقال تعالى : « فذلكن الذى لمتنى فيه »^(٨) .

وليس من لغة الحجازيين استعمال الكاف بلا لام مع أن ذلك أيضاً ورد بالقرآن الكريم قال تعالى : « فذلك برهان من ربك » ولهذا أرى أن نستفيد من اللغتين بالاستعماليين لو رודהما باللغة الفصحى ويكون ذلك باستعمال ذا للقرهه وذاك للمتوسط وذلك للبعيد كما يرى أكثر النحويين .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ورد بالقرآن وجود الكاف دون اللام قال تعالى :

(٦) سورة يوسف آية : ٣٧ .

(٧) سورة الأنعام آية : ١٠٢ .

(٨) سورة يوسف آية : ٣٢ .

« فذلك برهانك من ربك » سورة القصص آية : ٢٢ .

(٥) المصنوع ج ١ ص ٧٥ .

المسألة (٢٠١)

اسم الإشارة والنعته به

قال الكوفية^(١)، والزجاج والسهيلي ومنه أى مما لا ينعته ولا ينعته به « الإشارة » فلا ينعته به لأنه جامد ولا يتصور فيه الإضمار ولا ينعته لأنه غالبا ما يقع بعده جامد .

قال السهيلي فالأولى جعله بيانا ، وإن سماه سيبويه صفة فتسامح كما سمي بذلك التوكيد والبيان فى غير موضع واختاره ابن مالك وأكثر البصريين^(٢) على أنه ينعته وينعته به نحو : « بل فعله كبيرهم هذا »^(٣) ونحو : رأيتك هذا الذى كرمت على^(٤) ولكن لا ينعته عند الجوز له إلا بذى أل أما غير المضاف من المعارف فواضح أنه لا ينعته به وأما المضاف فلأن النعته مع منعوته كاسم واحد . واسم الإشارة لا يضاف فكذا منعوته ، ولوحظ فى ذى أل معنى الاشتقاق على أن معنى قولك هذا الرجل هذا الحاضر المشار إليه .

اسم الإشارة وإن كان جامدا إلا أنه فى قوة المشتق فمعنى (هذا) المشار إليه (بل فعله كبيرهم هذا) أى المشار إليه ، ومثله فى هذا مثل المصدر نحو : رأيت قاضيا عادلا ، وشهودا صدقا أى قاضيا عادلا وشهودا صادقين ، فالمعنى على تفسيره بالمشتق .

كما يمكن وصفه باعتباره جامدا (هذا العالم مخلص) فالعالم صفة هذا وإن كان البعض يعربه بدلا أو بيانا .

(١) مع ج ٢ ص ١١٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) سورة الأنبياء آية : ٦٣ .

(٤) سورة الإسراء آية : ٦٢ .

المسألة (٢٠٢)

نعت معمولي العاملين^(١)

إن تعدد العامل وتجب القطع إلى الرفع بإضمار مبتدأ ، وكذا النصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص سواء اختلف العمل نحو : مررت بزيد ولقيت عمراً الكرمان أو الكرمان أم اتحدا واختلف جنس الكلام في المعنى نحو : قام زيد وهل خرج عمرو العاقلان أو اتفق واختلف جنس العامل وجوز قوم منهم الأنفث^(٢) الاتباع إذا تقارب المعنى وإذا اتحد العمل لا جنس العامل .

وجوز الكسائي والقراء^(٣) الاتباع إذا تقارب المعنى وإن اختلفا في العمل . فإن اتحد العاملان جنسا وعملا جاز الاتباع عند الجمهور في جميع الصور .

وذهب ابن السراج^(٤) إلى وجوب القطع في الجميع . وإن اختلف العمل^(٥) وتحدد النسبة من جهة المعنى نحو : خاصم زيد عمراً الكرمان ، فالقطع في هذه واجب عند البصريين ، وأجاز القراء^(٦) وابن سعدان الاتباع ، والنص عند القراء أنه إذا اتبع غلب الرفع فتقول خاصم زيد عمراً الكرمان ، ونص ابن سعدان على جواز اتباع أي شئت لأن كلا منهما مخاصم ومخاصم والصحيح مذهب البصريين^(٧) : قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هذا العاقلة برفع العاقلة نعتا

(١) المجموع ج ٢ ص ١١٨ ، الأمل ج ٣ ص ٦٦ .

(٢) المجموع ج ٢ ص

(٣) المصدر السابق .

(٤) الأمل ج ٣ ص ٦٧ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المجموع ج ٢ ص ١١٩ .

(٧) اختلف في قائل هذا البيت : قيل أبو حيان الفعفي ، وقيل ماور العيسى ، وقيل العجاج والشاهد

في رفع الحيات ونصب القدماء ، ثم نصب الأفعوان وما بعده بفعل مضمر من عليه سلم من المسألة الأفعوان . ذكر الحيات ، والأنثى : أنثى . والشجاع : الحية وكذا الشجعة

لهند ، لكن ذكر الناظم في باب أبنية الفعل من شرح التسهيل أن الإسمين من نحو : ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب ولو اتبع منصوبهما بمرفوع أو مرفوعهما بمنصوب لجاز ، ومنه قول الراجز :

قد سالم الحَيَّاتُ منه القدماء الأفعوان والشُّجاع الشُّجعما

فتنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا لأن كل شيعين تسالما فنهى فاعلان مفعولان .

رأى الجمهور في هذه المسائل يتفق والفطرة اللغوية السليمة ، فاتحاد العاملين جنسا وعملا يتلاءم مع الاتفاق في الإعراب ، أما اختلاف العاملين في أى صورة من صور الاختلاف فيقتضى القطع حتى لا يكون الأسلوب نشازا وحتى لا تكون هناك مفاضلة في الاتباع مراعاة للأول أو الثانى .

الباب الخامس

المتفرقات

الفصل الأول

الأصل والفرع

المسألة (٢٠٣)

النكرة أصل أم المعرفة

ذهب سيبويه^(١) والجمهور إلى أن النكرة أصل والمعرفة فرع .
وخالف الكوفيون^(٢) وابن الطروة وقالوا : لأن من الأسماء ما لزم التعريف
كالمضمرات وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزهد وزهد آخر .

وقال الشلوبيين^(٣) : لم يثبت هنا سيبويه إلا حال الوجود لا ما تخيله هؤلاء .
وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف لأن الأجناس هي الأولى
ثم الأنواع ووضعها على التنكير إذا كان الجنس لا يختلط بالجنس والأشخاص هي
التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض .

قيل مما يدل على أصالة النكرة أنك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة وتجد كثيرا
من النكرات لا معرفة لها .

وقد جاء في الأشباه والنظائر^(٤) :

الأصل في الأسماء التنكير والتعريف فرع عن التنكير .

وقال ابن يعيش في شرح المفصل^(٥) :

(١) مع ج ١ ص ٥٥ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ج ٢ ص ٣٦ .

(٥) ج ٥ ص ٨٥ ، ونص عبارة ابن يعيش اعلم أن النكرة هي الأصل والتعريف حادث لأن الاسم
نكرة في أول أمره مبهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرد به بالتعريف حتى يكون اللفظ الواحد دون سائر جنسه
كقولك رجل فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عند الخطاب لواحد بعينه فتقول الرجل
فيكون مقصورا على واحد بعينه فالنكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل سائر أمته ... إلى
أن قال ويزيد ما ذكرناه عندك وضوحا أن الإنسان حين يولد يطلق عليه حيثما اسم رجل أو امرأة ثم يميز
باللقب والاسم .

أصل الأسماء أن تكون نكرات ولذلك كانت المعرفة ذات علامة ، وافتقار إلى وضع لنقلها عن الأصل .

وقال صاحب البسيط^(١) : النكرة سابقة على المعرفة لأربعة أوجه :

- ١ - أن مسمى النكرة أسبق في الذهن .
 - ٢ - التعريف يحتاج إلى قرينة :
 - ٣ - أن لفظ شيء ومعلوم يقع على المعرفة والنكرة فاندراج المعرفة تحت عمومها دليل على أصالتها .
 - ٤ - أن فائدة التعريف تعيين المسمى عند الإخبار للسامع والإخبار يتوقف على التركيب فيكون تعيين المسمى عند التركيب .
- واضح كما يرى سيويه والجمهور أن النكرة أسبق من المعرفة وهذا أمر طبعي لأن الإنسان عند خلقه يسمى مولودا ثم يوضع له العلم .
- أما احتجاج الكوفيين بالضمائر فالحقيقة أن الضمائر لا تعريف فيها إلا عن طريق مرجعها أو من تعود إليه أو المتكلم بها أو المخاطب بها وإلا فهي وحدها ممتة لا حراك فيها (فأنت أو إياك أو إياكم) لا أثر لها إلا إذا وجد المخاطب أو المخاطبون فحياتها بما ترمز إليه .

(١) الفصل ج ٥ ص ٨٥ .

المسألة (٢٠٤)

إذا تأخر اللقب عن الاسم

إذا تأخر اللقب عن الاسم فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو :
جاء سعيد كرز على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من إضافة الشيء
إلى نفسه ، هذا رأى البصريين .

وجوز الكوفيون^(١) فيه الإتيان على البدل أو عطف البيان واختاره ابن مالك لأن
الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل .

فإن كان في الأول ال فليس إلا الإتيان وفقا نحو : الحارث كرز ذكره أبو حيان
وغیره ، وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو : عبد الله زين العابدين أو
الأول مفردا والثاني مضافا نحو : سعيد زين العابدين أو عكسه نحو : عبد الله بطة
امتنعت الإضافة وتعين بدلا أو بيانا أو القطع إلى الرفع بإضمار هو وإلى النصب
بإضمار أعني .

ويقول الرضي^(٢) : « إذا قصد الجمع بين اللقب والاسم أتى بالاسم أولا ثم
باللقب لكون اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت . فلو
أتى به أولا لأغنى عن الاسم فلم يجتمعا ثم إما أن يتبع اللقب الاسم عطف بيان
له لكونه أشهر أو يقطع عنه رفعا أو نصبا على المدح أو الذم لكونه متضمنا
لأحدهما ، ويجوز الإتيان والقطع المذكوران سواء أكانا مفردين أو مضافين أو
مختلفين في ذلك وإن كانا مفردين أو مضافين أو مختلفين في ذلك وإن كانا
مفردين في أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب كما تقدم في باب الإضافة ، وظاهر
كلامه وجوب الإضافة عند إفرادهما .

(١) مع ج ١ ص ٧١ .

(٢) الكافية ج ٢ ص ١٢٩ .

وقد أجاز الزجاج والفراء الإتياع أيضاً وهو الأولى لما روى الفراء : قيس قفة ،
ويحیی عینان بالإتیاع لرجل ضخم العینین وابن قیس الرقیات بتنوین قیس وإجراء
الرقیات علیه والأشهر إضافة قیس إلى الرقیات إما علی أن الرقیات لقب قیس ،
والإضافة كسعيد كرز أو علی أن الإضافة لأدنی ملابسة لنكاحه نسوة اسم كل
منها رقية وقيل من جداته ، وقيل شيب بثلاث .

ويقول ابن يعيش^(١) : « أعلم أنك إذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إليه نحو :
سعيد كرز كان اسمه سعيداً ولقبه كرز فلما جمع بينهما أضيف العلم إلى اللقب
وإنما فعلوا ذلك لئلا يخرجوا عن منهاج أسمائهم ألا ترى أن أصل أسمائهم إما مفرد
كزيد وإما مضاف كعبد الله وأمرئ القيس وليس في كلامهم إسمان مفردان
لمسمى واحد تستعمل كل واحد منهما مفرداً فلو جمعوا بين الاسم واللقب مفردين
لا علی سبيل الإضافة لخرجوا عن منهاج استعمالهم ولم يكن له نظير فأضافوا العلم
إلى اللقب ليخرجوا علی عادتهم في ذلك ويكون له نظير في كلامهم فإن قيل كيف
جازت إضافة الاسم إلى اللقب وهما كشيء واحد فالجواب أن العلم إذا أضيف
إلى اللقب وابتزوا ما فيه من تعريف العلمية صار للمسمى لا غير ، والمسمى
يضاف إلى الاسم نحو : ذات مرة وذات صباح فإن كان العلم مضافاً كعبد الله
بطة أفردوا اللقب ويكون من قبيل عطف البيان فلم تخرج عن حد استعمالهم .

واضح أن الاسم واللقب لمسمى واحد والإضافة في المفرد لا تتم إلا علی أساس
التأويل ، وإذا كان أحدهما غير مفرد أو كان الأول مقترناً بالـ يجب الإتياع علی
البدل أو البيان .

لهذا أرى وجوب الإتياع في المفرد طرداً للباب علی وتيرة واحدة وتخلصاً من
التأويل وتوحيداً للقاعدة .

(١) الفصل ج ١ ص ٣٣ .

المسألة (٢٠٥)

الوزن السادس من أوزان الاسم المجرد الرباعي^(١)

« فَعَلَّلَ » بضم الفاء وفتح الثالث نحو : « جُخَذَب »^(٢) .

مذهب البصريين^(٣) غير الأنخفش أن هذا البناء ليس ببناء أصلي بل هو فرع على « فَعَلَّلَ » بالضم فتح تخفيفاً لأن صيغ ما سمع فيه الفتح سُمِعَ فيه الضم نحو : جخذب وطحلب وبرقع في الأسماء وجوشع في الصفات .

ومذهب الكوفيون والأنخفش^(٤) إلى أنه بناء أصلي واستدلوا لذلك بأمرين : أحدهما : أن الأنخفش حكى جُوذَرَ^(٥) ولم يحك فيه الضم فدل على أنه غير مخفف وهو مردود فإن الضم فيه منقول أيضاً وزعم الفراء أن الفتح في جوذر أكثر وقال الزبيدي : أن الضم في جميع ما ورد أفصح .

والآخر : أنهم قد ألحقوا به فقالوا : عندد ، يقال مالى عن ذلك عُنْدَدُ أى بُدُ وقالوا : عاطت الناقة عَوَّطَطاً إذا اشتت الفحل وقالوا : سُوْدَدَ^(٦) فجاءوا بهذه الأمثلة مفكوكة وليست من الأمثلة التى استثنى فيها فك المثلين لغير الإلحاق فوجب أن يكون للإلحاق .

واضح من هذا النقاش التعصب الذى عهدناه بين البصريين والكوفيين ، ورأى البصريين في هذه المسألة للملاحظة التخفيف خروج على روح الرباعى الذى وضع على شيء من الثقل ، وورود الفتح كاف في أن يجعل المفتوح لغة

(١) الأشموني ج ١ ص ٢٤٧ .

(٢) ذكر الجراد بضم فحاء معجمة فداًل مهمله .

(٣) الأشموني ج ٤ ص ٢٤٧ .

(٤) الأشموني ج ٤ ص ٢٤٧ .

(٥) ولد البقرة الوحشية .

(٦) ومنه قَعْدَدَ ومن ذلك قول ورد بن الصيحة :

فلما دعاني لم يحدني بقَعْدَد

دعاني أنحى والخيال بيني وبينه

ثابتة لا فرعاً وإن كان قليلاً في الاستعمال . والخلاف في هذه المسألة لا أثر له
وقد وافق ابن مالك الكوفيين في هذه المسألة :

لاسم مجرد رباع فَعَلَّل وفَعْلِل وفَعْلَل وفَعْلَل وفَعْلَل
ومع فَعَل فَعْلَل وإن علا فمع فَعْلَل حوى فَعْلَلَا

المسألة (٢٠٦)

إذا تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها

إذا تماثلت أربعة ولا أصل للكلمة غيرها نحو : سمسم أو قمقم ، وفلفل ،
وزلزل فالكل أصول هذا مذهب البصريين^(١) لأنه إن جعل كل من المثلين زائداً
أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة أو أحدهما أدى إلى بناء مفقود إذ يصير
وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة عفل ، أو على زيادة الثاني فلفل أو على زيادة
الثالث فلفل وكلها مفقودة .

وذهب الكوفيون^(٢) إلى أن هذا الباب ونحوه ثلاثي أصله فَعْل فاستقل
التضعيف فخالوا بين المضاعفين بحرف مثل فاء الفعل وقيل محل الخلاف فيما
يفهم المعنى بسقوط ثلاثة نحو : كبكب بخلاف غيره فإن كان للكلمة أصل غير
الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو : مر مرهس فإنه ثلاثي مأخوذ من المرهس ، فلا
تعم الحروف الأصالة .

المنطق أن الكلمة التي لا أصل لها سوى مبناها الموجود أن يكون هذا المبنى
أصلاً كزلزل وسمسم فهما كلمتان لا يمكن الاستغناء عن أحد أصولهما كما أنه لا
يمكن أن يكون لهما أصل آخر غير الأصل الموجود . لذا ينبغي أن تكون كل
الحروف فيهما أصلية .

(١) مع ج ٢ ص ٢١٥ ، ٢١٦ . أي كان اثنان منها مكررين .

(٢) المصدر السابق .

أصل الضمير المتفصل « أنا »

ذهب البصريون^(١) إلى أن أصل « أنا » أنْ بلا ألف للمتكلم ، ولكون النون مفتوحة زيد فيها الألف مع الوقف لبيان الحركة كهاء السكت ، ولذلك تعاقبها نحو قولهم : هذا مروي أنه . وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلأ .

وذهب الكوفيون^(٢) ، إلى أن الضمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلأ في لغة . قالوا والهاء في أنه بدل من الألف . وفي الألف لغات . إثباتها وصلأ ووقفاً وهي لغة تميم وبها قرأ نافع .

قال أبو النجم :

أنا أبو النجم وشعري شعري لله دري ما أجنُّ صدري
وحذفها فيهما وحذفها وصلأ وإثباتها وقفاً وهي الفصحى ولغة الحجاز .
أما « أنت » فالبصريون على مذهبهم من أن الضمير (أنْ) والتاء حرف خطاب ، وتوصل بهم في جمع المذكر (كأنتم) وبهم وألف في المثني (كأنتما) ونون في الجمع المؤنث (كأنتن) .

وذهب الفراء^(٣) : إلى أن الضمير مجموع (أن والتاء) .

وذهب ابن كيسان^(٤) : إلى أن الضمير في هذه المواضع (التاء) فقط وهي (تاء) فعلت ، وكثرت بأن ، وزيدت الميم للتقوية والألف للتثنية والنون للتأنيث . وكذلك (أنت) الهمزة والنون والتاء وهكذا .

(١) المجمع ج ١ ص ٦٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المصدر السابق .

ويقول ابن يعيـش^(١) : « (أنا) الألف والنون هما الاسم عند البصريين والألف الأخيرة أتى بها في الوقف لبيان الحركة فهي مثل : (هاء السكت) في اغزاه وارمه وإذا وصلت حذفها كما تحذف الهاء في الوصل » .

وذهب الكوفيون^(٢) إلى أنها بكاملها هو الإسم واحتجوا لذلك بقول الشاعر :
أنا سيف العشرة فاعرفولي حميد قد تذريت البسناما^(٣)
وجه الشاهد أنه أثبت الألف في حال الوصل ومنه قراءة نافع أنا أحيى قالوا فإثباتها في الوصل دليل على ما قلناه ولا حجة في ذلك لقلته ، ولأن الأهم الأغلب سقوطها .

وقد قالوا : إنه فوقفوا بالهاء حكى عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضعف فقيل له هلا فصدتها وأطعمته منها مشويا فقال هذا قصدي أنه ، وقال الشاعر :
إن كنت أدري فعلى بدنه من كثرة التخليط في من أنه^(٤)
ومنهم من يسكن النون في الوصل والوقف أن فعلت وهذا مما يؤيد مذهب البصريين وأن الألف زائدة لبيان الحركة لوقوعها موقع ما لا يشبه فيه في زيادتها وهي الهاء ... » .

وأرى أن الخلاف حول أصل الضمير كما ذكر لا ثمرة منه ، كما أن الإدعاء بأن (أنا) أصلها (أن) لا دليل عليه مقنع فضلا عن إتحاد صورة الضمير مع بعض الحروف مثل : (أن) المصدرية والمخففة يوقع في اللبس ، لهذا أرى أن الضمير مجموع الحروف الثلاثة (أنا) .

(١) المنهاج ج ٣ ص ٩٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيت لحميد بن حرث بن مجدل شاعر إسلامي ينتهي نسبه إلى قضاعة ، وإثبات الألف في الإجمال لغة بني تميم ، وتذريت : عثوت ، البسنام : الذبابة .

(٤) لم يعرف قائله والبدنة هي الناقة أو البقرة ، والتخليط في الأمر : الإفساد .

المسألة (٢٠٨)

الأصل في الضمائر

عند البصريين^(١) أن « هو وهي » أصلان فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة وزيدت الميم والألف والنون في المثني والجمع .

وقال أبو علي^(٢) : الكل أصول ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد .

وقال الكوفيون^(٣) والزجاج وابن كيسان الضمير من هو وهي الهاء فقط ، والواو والياء زائدتان كالبواقي لحذفهما في المثني والجمع ومن المفرد في لغة .

ويقول ابن يعيش^(٤) : والاسم « هو » بكماله عند البصريين وقال الكوفيون الاسم « الهاء » وحدها والواو مزيدة واحتجوا لذلك بقول الشاعر :

فبيناه بشرى رحله قال قائل لمن جمل رنحو الملائم نجيب^(٥)

فحذف الواو وحذفها يدل على زيادتها .

والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولأن المضمرة إنما أتت به للإيجاز والاختصار فلا يليق به الزيادة ولا سيما الواو وثقلها فهو في البيت من قبل الضرورة .

(١) الجمع ج ١ ص ٦٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المفصل ج ٣ ص ٩٦ .

(٥) بشرى أراد أن يبع وبشرى يستعملان في الضدين ، والرجل كل شيء بعد نزع الجاء ، الملائم بكسر الميم الخشب . ورنحو الملائم سهل وقد شبه الشاعر حاله في هوى امرأة بعها وشدة وجده بها بوجد هذا الرجل الذي ضل بعيده وفارقه أصحابه فباتت هموم هذا الرجل شتى تذهب عنه حيناً فيسكن وترجع إليه حيناً فيعوده الألم وبها هو يبيع رجل هذا الجمل الضال إذ سمع من يعرفه وينادي عليه ليؤده على صاحبه والبيت لمنخلب الهلالى ، المفصل ج ٣ ص ٩٦ .

إيانا وإياك^(١) :

النوع الثاني من المضمز المتفصل ما هو للنصب وهو لفظ واحد وذلك إيا وإياه دليل ما يراد به من متكلم أو مخاطب أو غائب أفراداً وثنياً وجمعاً تذكيراً أو تأنيثاً . وهذه اللواحق حروف تبيين الحال . هذا هو مذهب سيويه والفارسي وعزاه صاحب البديع إلى الأنخفش^(٢) : قال أبو حيان^(٣) : وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا .

(١) التفصيل ج ٣ ص ٩٦ .

(٢) منبع ج ١ ص ٦١ .

(٣) المصدر السابق

المسألة (٢٠٩)

عود الضمير

إذا كان المفعول الذى اتصل به الضمير مقدم الرتبة نحو : ضرب غلامه زيدا
فإن الجمهور^(١) بمنعون التقديم لعود الضمير حيثئذ على متأخر لفظا ورتبة .
وحكى الصغار^(٢) الإجماع عليه لكن أجازوه أبو عبد الله الطوال من الكوفيين
وعزى إلى الأنخفش^(٣) ورجحه ابن جنى وصححه ابن مالك لوروده فى النظم
كثراً كقول الشاعر :

جزى ربه عنى عدى بن حاتم جزاء الكلاب العاديات وقد فعل^(٤)
وقول الآخر :

جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يحزى سنار^(٥)
والأولون قصره على الشعر :

قال أبو حيان^(٦) : وللاجواز وجه من القياس وهو أن المفعول كثر تقدمه على
الفاعل فيجعل لكثرتة كالأصل . ورأى الطوال فى هذه المسألة مقبول لأن
السمع يؤيده وقد ورد فيه أكثر من شاهد كما أن تعليل أبى حيان معقول ومقبول .

(١) الجمع ج ١ ص ٦٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) قيل إن هذا البيت للناطقة .

(٥) قال هذا البيت صليت بن سعد « سنار » هو الذى بنى الخورنق للنعمان فلما تم بناؤه رماه من فوقه
فمات فضرب العرب به المثل لسوء المكافأة .

(٦) الجمع ج ١ ص ٦٦ .

المسألة (٢١٠)

إذا اجتمع ضميران فأكثر :

إذا اجتمع ضميران فأكثر واختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأنخص فيقدم المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب نحو : الدرهم أعطيتكه فإن أخرج الأنخص وجب الفصل نحو : أعطيته إياك .

وندر قول عثمان : أراهمنى الباطل شيطاناً والقياس أراهم وذهب المبرد^(١) وكثير من القدماء إلى أن الفصل مع التأخير أحسن لا واجب وأن الاتصال أيضاً جائز نحو : أعطيتهموك .

وذهب الفراء^(٢) إلى تعيين الانفصال إلا أن يكون ضمير مثني أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال . والاتصال أحسن نحو : الدرهمان أعطيتهما له والغلمان أعطيتهموك ووافق الكسائي^(٣) الفراء وزاد جواز الاتصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو : الدراهم أعطيتهن كن .

وقد اشترط الزمخشري^(٤) أنه إذا التقى ضميران متصلان بدئ بالأقرب إلى المتكلم من غير تفضيل ، والصواب ما ذكرته وهذا الترتيب رأى سيويه^(٥) وحكايته عن العرب ، والعلة في ذلك أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه لأنها أعرف وأهم عنده وكما كان المختار أن يبدأ بنفسه كان المختار تقديم المخاطب على الغائب لأنه أقرب إلى المتكلم ، وقد أجاز غيره من النحويين تقديم الضمير الأبعد على الأقرب قياساً وهو رأى أبي العباس^(٦) محمد بن يزيد وكان يسوى بين الغائب والمخاطب ، والمتكلم في التقديم والتأخير ويجوز أعطاهوك وأعطاهوني ، وأعطاكني

(٤) الفصل ج ٣ ص ١٠٥ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

(١) الجمع ج ١ ص ٦٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

ويستجيده ولم يرض سيبويه مقالاتهم وقال هو شيء قاسوه ولم يتكلم به العرب
فاعرفه .

لقد عالج ابن يعيش^(١) الموضوع علاجاً منطقياً فالمفروض أن يتقدم الأخص
فالأخص وهكذا وهذا ما تقتضيه سلامة الأسلوب وسهولة التعبير حتى لا تشعر
بصعوبة ومجافاة الأسلوب للنوق السليم .

(١) انظر ج ٣ ص ١٠٥ .

المسألة (٢١١)

صيغة ما لم يسم فاعله

ذهب المبرد^(١) وابن الطراوة والكوفيون إلى كون صيغة ما لم يسم فاعله أصلاً ونقله في شرح الكافية عن سيويه والمازني .

وذهب البصريون^(٢) إلى أنها فروع مغيرة عن صيغة الفاعل ونقله غير المصنف عن سيويه وهو أظهر القولين وذهب إليه المصنف في باب الفاعل من الكافية وشرحها .

وأرى أن الفاعل هو من قام بالفعل أو اتصف به ، والصفة الأصلية للفعل أن يأتي على الصورة التي بنيت عليها مادته ، كما أن الأصل فيمن قام بالفعل أو اتصف به هو الفاعل الذي أحدث الفعل فنحو : أكرم محمد علياً صيغة أفادت إكرام محمد لعل إذا طرأ طارئ يقتضي إبعاد محمد حدث تغيير في صورة الفعل وفي ضبط المفعول وصارت الصيغة أكرم على فهذه الصيغة جاءت على خلاف الأصل ، وجاءت مرتبة ثانية بعد الصيغة الأولى إذ الأصل هو صيغة الفاعل أما صيغة ما لم يسم فاعله فمتفرعة عنها .

(١) أعمد ج ٤ ص ٢٤٢ .

(٢) المصدر السابق .

الفصل الثانى

النوع والمعدد

المسألة (٢١٢)

حذف نون المثني والجمع

قال السيوطي : « تحذف هذه النون للإضافة ظاهرة نحو : بل يده ، والمقيمي الصلاة غير محل الصيد . أو مقدرة^(١) كقول الشاعر :

هما خططنا إما إसार ومئة وإما دم والموت بالحر أجدر^(٢)
ولشبه الإضافة ذكره أبو حيان ومثله باثنا عشر ..

في المثني : قال أبو حيان لكنه قد سمع في الجمع وقياس المثني كالجمع ...
وجوزه الكسائي^(٣) في السعة فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون . قال أبو حيان : ويشهد له ما سمع ببيضك ثنتا ، وبيضى مائتا . ويتبغى أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدي إلى الإلباس بالمفرد كما في « هذان » و « هاتان » وفيما تخرج على رأى الكسائي في الجمع قراءة غير معجزة^(٤) الله ، « إنكم لذائقوا العذاب »^(٥) بالنصب . وذهب الأنخفش وهشام^(٦) إلى أنها تحذف للطاقة الضمير نحو : ضاربك وأنه منصوب المحل لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الجر الإضافة . وهي غير محققة ولا دليل عليها إلا حذف النون ولحذفها سبب آخر غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل من وقوعه منفصلا ، والذي قاله سيبويه والمحققون إنه في محل جر بالإضافة .

ويقول ابن يعيش^(٧) : وتسقط نون التثنية للإضافة نحو : جاءني غلاما زيدا ، ورأيت ثوبى عمر .

(١) مع ج ١ ص ٤٩ .

(٢) البيت لتأبط شرا (ج ١ درر ص ٢٢) .

(٣) المعج ج ١ ص ٥٠ .

(٤) سورة التوبة آية : ٢٢ .

(٥) سورة الصافات آية : ٣٨ .

(٦) المعج ج ١ ص ٥٠ .

(٧) الفصل ج ٤ ص ١٤٥ .

والأصل غلامان وثوبين ، وذلك أن النون عوض عن الحركة والتنوين جميعاً على ما قررتم والحركة تثبت مع الإضافة نحو قولك جاءني غلام زيد ، ورأيت غلام زيد ، ومررت بغلام زيد فلم تحذف النون في الإضافة مع ثبوت أحد بدلها وهو الحركة . فالجواب أنه لما ثبتت النون مع الألف واللام في نحو الرجلان والغلامان مع أن أحد بدلها وهو التنوين لا تثبت معهما حذف مع الإضافة مع أن أحد بدليل وهو الحركة لا يحذف كأن ذلك لضرب من التعادل والتقاص .

وأرى أن المطرد أن النون تحذف عند الإضافة ولم يثبت وجودها معها وهذا دليل على أن السبب في حذفها الإضافة ، وما جاء من الحذف لغير ذلك فلهجات محدودة . ولا أدري كيف جوز الكسائي الحذف في السعة مع أن المسموع في ذلك قليل بدليل عبارة أبي حيان ويشهد له ما سمع « ويبضى مائتا » كما أن الحذف لغير الإضافة قد يؤدي إلى الإلباس بالمفرد .

المسألة (٢١٣)

وضع كل من المثني والجمع والمفرد في موضعه

الأصل^(١) وضع كل في موضعه وقد يخرج عن هذا الأصل وهذا قسمان :
فالأول : ما ليس جزءاً مما أضيف إليه سمع « ضع رحالهما » يريد في اثنين ودناركم مختلفة . أي دنائيركم .

وقاسه الكوفيون^(٢) وابن مالك إذا أمن اللبس وهذا على قاعدة الكوفيين : من لقياس على الشاذ والنادر .

قال أبو حيان^(٣) : ولو قيس شيء من هذا لالتبس الدلالات أو اختلطت لموضوعات .

(١) مع ج ١ ص ٥٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

والثاني : ما أضيف إلى متضمنه وهو مثنى لفظاً نحو : قطعت رءوس الكبشين
أى رأسيهما أو معنى نحو : كفاغزى الأفواه عند عرين أى كأسد ين فاغزى
أفواههما عند عرينهما فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع والأفراد والتثنية فمن الأول قوله
تعالى : « فقد صفت قلوبكما »^(١) وقرأ ابن مسعود « والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما »^(٢) . ومن الأفراد قراءة الحسن « بدت لهما سواتهما »^(٣) وفي التثنية
قراءة الجمهور سواتهما .

فطرد ابن مالك قياس الجمع والأفراد أيضاً لفهم المعنى ونخص الجمهور
القياس بالجمع وقصروا الأفراد على ما تردد وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع
كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرط ألا يكون بكل واحد من
المضاف إليه إلا شيء واحد لأنه إن كان له أكثر التيسر فلا يجوز في قطعت أذلى
الزبدتين الإتيان بالجمع ولا الأفراد للإلتباس .

ويقول ابن يعيش^(٤) : « أعلم أن كل ما في الجسد منه واحد لا ينفصل
كالرأس والأنف واللسان والظهر والبطن ، والقلب فإنك إذا ضمنت إليه مثله
جاز فيه ثلاثة أوجه :

أحدها : الجمع وهو الأكثر نحو قولك : ما أحسن رءوسهما قال تعالى : ي إن
تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما »^(٥) وإنما عبروا بالجمع والمراد التثنية من حيث
إن التثنية جمع في الحقيقة ولأنه مما لا يلبس ولا يشكل لأنه قد علم أن الواحد لا
يكون له إلا رأس واحد أو قلب واحد فأرادوا الفضل بين النوعين فشبهوا هذا
النوع بقولهم نحن فعلنا وإن كان اثنين في التعبير عنهما بلفظ الجمع وكان الفراء
يقول إنما خص هذا النوع بالجمع .

(١) سورة التحريم آية : ٤ .

(٢) سورة المائدة آية : ٣٨ .

(٣) سورة طه آية : ١٢١ .

(٤) المنقول ج ٤ ص ١٥٥ .

(٥) سورة التحريم آية : ٤ .

نظراً إلى المعنى لأن كل ما في الجسد منه جيء واحد فإنه يقوم مقام شيئين فإذا ضم إلى ذلك مثله فقد صار في الحكم أربعة والأربعة جمع وهذا من أصول الكوفيين الحسنة ويؤيد ذلك ما في الجسد منه واحد ففيه الدية كاملة .

والوجه الثاني : التثنية على الأصل وظاهر اللفظ نحو قولك : ما أحسن رأسهما . وأسلم قلوبهما .

قال الشاعر^(١) :

بما في قوادينا من الهم والهوى فيراً منها من الفؤاد المشغف
فأما قول خطام الجاشعي :

ومهمين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين^(٢)
جفتها بالنعث لا بالنعثن .

فإن الشاهد في تثنية الظهر على الأصل والكثير الجمع لما ذكرناه .

الوجه الثالث : الإفراد نحو قولك : ما أحسن رأسهما . وضربت ظهر الزيدتين
قال الشاعر^(٣) :

كأنه وجه تركيب قد غضبا مستهدف لطحان غير منجم
وذلك لوضوح المعنى إذ كل واحد له شيء واحد من هذا النوع فلا يشكل
فأتى بلفظ الإفراد إذ كان أخف .

فإن كان مما في الجسد منه أكثر من واحد نحو : اليد والرجل فإنك إذا
ضممته إلى مثله لم يكن فيه إلا التثنية نحو : ما أبسط يديهما ، وأخف رجليهما
لا يجوز غير ذلك . فأما قوله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » .
فإنما جمع لأن المراد الإيمان . وقد جاء في قراءة ابن مسعود فاقطعوا أيماهما .

(١) البيت للفرزدق ج منهاض : أصله الذي انكسر بعد الجبر ، والمشغف : الذي شغفه الحب .

(٢) المهمة : المقفر ، القذف : البعيد ، المرت : الأرض التي لا تثبت ، الواو واو رب . والشاعر يعصف

نفسه بالخلق والمهارة والعرب تفتخر بمعرفة الطرق وتعبر بها الجاهل .

(٣) البيت للفرزدق يجوز جهر .

وكذلك المنفصل من نحو : غلام وثوب إذا ضمنت منه واحدا إلى واحد . لم يكن فيه إلا التثنية نحو : غلاميهما وثوبيهما إذا كان لكل واحد غلام وثوب ولا يجوز الجمع في مثل هذا لأنه مما يشكل ويلبس إذ قد يجوز أن يكون لكل واحد غلمان وأثواب .

المسألة (٢١٤)

جمع ما لحقته تاء التانيث جمع مذكر سالماً

من شروط جمع الكلمة جمع مذكر سالماً : أن تكون خالية من تاء التانيث ونخالف الكوفيون^(١) في ذلك فجوزوا جمع ذى التاء بالواو والنون مطلقاً .

فقالوا : في طلحة وحمزة ، وهبيرة ، طلحون وحمزون ، وهبيرون . واحتجوا بالسمع والقياس أما السماع فقوله في علانية للرجل المشهور علانون وفي أربعة للمعتدل القائمة ربعون ، وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير . وإن أدى إلى حذف التاء قال الشاعر :

وعقبة الأعقاب في الشهر الأصم^(٢)

: وأجيب عن السماع بشذوذه وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة ولا تانيث في جمع السلامة يعقبها على أن جمعه جمع تكسير غير مسلم به لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت فلا يقاس عليه مع إمكان تأويله يجعل الأعقاب جمع عقبة بمعنى الاعتقاب لا العلم .

قال في الكافية^(٣) : « وأعلم أن شروط جمع المذكر السالم بالواو والنون على طريق عام للأسماء والصفات ونحوها بأحدهما فالعام لهما شيطان : أحدهما التجرد

(١) مع ج ١ ص ٤٥ .

(٢) لم يعرف قائله .

(٣) ج ٢ ص ١٨١ .

من تاء التأنيث ولا يجمع نحو : طلحة في الأسماء وعلامة في الصفات بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الإسم ذي التاء فإنهم أجازوها طلحون بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو : طلحون قياسا على الجمع بالألف والتاء فالطلحات والحمزات وذلك لأن حقه الألف والتاء والذي قالوه يخالف للقياس والاستعمال أما الاستعمال فتحو قوله :

نصر الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وأما القياس فلأن التاء لو بقيت مع الواو والنون لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث وإن حذفت كما عملوه حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه وغلب على النطق أنه غير المجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون ولو جاز في الإسم لجاز في الصفة نحو : ربهون وعلامون ولا يجوز اتفاقاً ...

وإن قاسوا ذا التاء على ذي الألف فليس لهم ذلك لأن الألف الممدودة تقلب فتسمى صورة علامة التأنيث .

ورأى الكوفيين في هذا تحقيق بالنظر والتأييد لأن مثل حمزة وطلحة وهبيرة وإن كانت مؤنثة لفظاً إلا أنها مذكورة حقيقة ومعنى . والواقع أن علامة التأنيث في نية الانفصال لأنها زائدة بدليل حذفها في جمع المؤنث السالم فقاطمة حين تجمع تحذف تاءها وتزاد ألف وتاء للجمع فأولى في جمع التذكير وجمعها جمع تذكير يعيد إليها وضعها من التذكير وألف المقصور وباء المنقوص تحذفان عند الجمع المذكور السالم فحذف التاء إذا لا ضرر فيه .

المسألة (٢١٥)

جمع الصفة جمع مذكر سالماً^(١)

من شروط جمع الصفة جمعاً سالماً أن تقبل التاء كعاقل ، وعاقلة فالصفة التي لا تقبل التاء لا تجمع كأحمر وسكران وعانس وجريح وصبور .

وجوز الكوفيون^(٢) جمع الصفة التي لا تقبل التاء كقول الشاعر :

منا الذى هو ما إن طر شاره والعانسون ومنا المزد والشيب^(٣)

وقوله :

فما وجدت نساء بنى نزار حلائل أسودين وأحمرهن^(٤)

وذلك عند البصريين^(٥) من النادر الذى لا يقاس عليه .

قال صاحب الإقصاص : عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادر كلام جعلوه باباً وفصلاً وليس بالجيد .

وأرى أن في جمع الصفة التي لا تقبل التاء جمع مذكر سالماً خروج على المعهود والمألوف من كلام العرب لأن النادر لا يقاس عليه ولهذا فأنا أرى الإلتزام برأى البصريين .

(١) مع ج ١ ص ٤٥ - الكافية ج ٢ ص ١٨٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) قيل إن البيت لأبي قيس بن رفاعه وقيل لأبي قيس بن الأسلت الأنصارى .

(٤) البيت من قصيدة لحكيم الأعمور بن عياش الكلبي من شعراء الشام مجا بها مضر درر ص ١٩ .

(٥) المسع ج ١ ص ٤٥ .

المسألة (٢١٦) .

جمع المقصور

واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملاً
إذا جمع المقصور الجمع الذي على حد المثنى وهو جمع المذكر السالم . حذف
ما تكمل به وهو الألف لالتقاء الساكنين ، وبقي الفتح الذي قبل ألفه مشعراً بما
حذف نحو : « وأنتم الأعلون »^(١) و « إنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار »^(٢) لا
فرق في ذلك بين ما ألفه زائدة نحو : حبلى وما ألفه غير زائدة نحو : مصطفى
وذلك عند البصريين^(٣) .

وأما الكوفيون^(٤) فنقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو . وكسر ما قبل الياء
مطلقاً ونقله ابن مالك عنهم في ذى الألف الزائدة نحو : حبلى مسمى به .
قال في شرح التسهيل : فإن كان أعجمياً نحو : عيسى أجازوا فيه الوجهين
لاحتمال الزيادة وعدمها .

وأرى أنه عند جمع المقصور جمعاً سالماً تحذف الألف ويبقى ما قبلها مفتوحاً
ويعلل النحاة سبب ذلك بأنه عند الجمع ترد الألف إلى أصلها الواو أو الياء
متحركة وما قبلها مفتوح فتقلب ألفاً ساكنة فيلتقى ساكنان الألف والواو أو الياء
علامتا الجمع فتحذف الألف ويبقى ما قبل الواو أو الياء مفتوحاً .

وهذا رأى البصريين وبه جاء القرآن الكريم ، فقال تعالى : « وأنتم
الأعلون » ، « إنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار » ويقول امرؤ القيس :
وقاهم جداهم بينى أبيهم وبالأشقين ما كان العقاب^(٥)

(١) سورة آل عمران آية : ١٣٩ .

(٢) سورة ص آية : ٤٧ .

(٣) الصوري ج ٤ ص ١١٤ .

(٤) المصدر السابق . جداهم : حظهم وهم بنو أسد ، وبنو أبيهم ، بنو كنانة لأن أسداً وكنانة أخوان .

أما الكوفيون^(١) فقد نقل عنهم أنهم أجازوا ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء مطلقاً . وقال ابن مالك في ذى الألف الزائدة نحو : حبل مسمى به ، وفي الأعجمي أجازوا الوجهين ورأى الكوفيون مخالف للسمع ووضح فيه التكلف لأنه بلا دليل أو شاهد .

ويقول السيوطي^(٢) : « إذا جمع المقصور جمع مذكر سالماً حذفت الألف وفتح ما قبل الواو والياء فيقال في مصطفي مصطفون ومصطفين وقد أجراه الكوفيون مجرى المنقوص فضموا ما قبل الواو وكسروا ما قبل الياء وحكاه ابن ولاد لغة عن بعض العرب — وهذا النقل عن الكوفيين مطلقاً هو الذى حكاه عنهم الأصحاب فيما قال أبو حيان ونقل ابن مالك عنهم تفصيلاً وهو إجراء ذاك في الأعجمي كموسى وما فيه ألف زائدة كأرطى وحبل علمى مذكر بخلاف ما ألفه أصل وقد حكيت القولين معاً .

الكوفيون يلحقون^(٣) ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازاً فيقولون العيسون^(٤) بضم السين ، والعيسين بكسر السين .

والشواهد من القرآن الكريم والشعر العربى تؤيد رأى البصريين قال تعالى : « وأنتم الأعلىون »^(٥) وقال سبحانه : « وأنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار »^(٦) ولهذا فأننا تؤيده بلا شك ، ولأننا لو وافقنا الكوفيين لالتبس المنقوص بالمقصور .

(١) الأشموني ج ٤ ص ١١٤ .

(٢) مع ج ١ ص ٤٥ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكافية ج ٢ ص ١٨٠ .

(٥) التثنية لا يطابق القاعدة لأنه قال ذا الألف الزائدة ومثل بالأعجمي .

(٦) سورة آل عمران آية : ١٣٩ .

المسألة (٢١٧)

ألف التانيث

الألف الممدودة بقوا ابن مالك : وذات مد نحو : أنثى الغر أى غراء :
يقول البصريون^(١) : إن ألف التانيث هي الألف الثانية المنقلبة همزة ويقول
الزجاج والكوفيون^(٢) : إنها همزة من غير إنقلاب لها عن الألف .
ويقول الأخفش^(٣) : إن الألف وهمزة معاً للتانيث .

ويقول ابن يعيش^(٤) : إبدال همزة من ألف التانيث نحو : صحراء وبيضاء
وحمراء وعشواء فهذه همزة بدل من ألف التانيث كالتى فى حبل وسكرى وقعت
بعد ألف زائدة . والأصل يضى وحمزى ، وعشوى ، وصحرى بالقصر . وزادوا
قبلها ألفاً آخر للمد توسعاً فى اللغة وتكثيراً لأهية التانيث ليصير له بناوان ممدود
ومقصور فالتقى فى آخر الكلمة ساكنان وهما الألفان : ألف التانيث وهى
الأخيرة ، وألف المد وهى الأولى فلم يكن بد من حذف إحداهما أو حركتها إلى أن
قال : فلما حركت إنقلبت همزة فقبل : حمراء ، وصحراء ، وعشواء ، وهذا
مذهب سيويه فى هذه همزة .

ثم استعرض الآراء ورد عليها ، وقال : رأى البصرى أرجح الأربعة .
أما ضعف رأى القائل : إن ألف التانيث هي الألف الأولى فلأن علامة
التانيث لا تكون حشواً البتة .

(١) الصبان ٤ - ٩٨ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المنفصل ١٠ - ٩ .

وأما ضعف رأى القائل : إن الألفين للتأنيث فلأن علامة التأنيث لا تكون على حرفين .

وأما ضعف رأى الزجاج والكوفيين فلأن همزة لو كانت أصلاً في الكلمة لبقيت في الجمع .

المسألة (٢١٨)

تشية الممدود الذى قبل ألفه واو

القاعدة أن همزة قلب واوا فيقال فى عشواء عشواوان وزعم السيرافى^(١) أنه إذا كان قبل الألف واو يجب تصحيح همزة لتلا يجمع واوان ليس بينهما إلا الألف فتقول فى عشواء عشواءان بالهمزة ولا يجوز عشواوان وجوز الكوفيون^(٢) فى ذلك الوجهين .

الواضح أن السيرافى أوجب بقاء همزة إذا كان قبلها واو نحو : عشواء ، حواء فيقول : عشواءان ، وحواءان تباعداً من اجتماع واوين بينهما ألف ، وهى كما يقول النحاة حاجز ضعيف .

أما الكوفيون فيجيزون الوجهين ، وهو رأى وسط وأقرب إلى القبول ولا سيما تصحيح همزة لأن النطق به أخف وأبعد عن الثقل .

(١) الأشعرى ج ٤ ص ١١٢ .

(٢) المصدر السابق .

المسألة (٢١٩)

قصر الممدود

يقول ابن مالك :

وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه والعكس بخلف يقع
ومنع الفراء^(١) قصر ما له قياس يوجب مده نحو : فعلاء أفعل .

فقول المصنف : وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه يعنى فى الجملة .
ويرد مذهب الفراء قول الشاعر^(٢) :

وأنت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر
وقول الآخر^(٣) :

والتقارح المد وكل طمرة ما إن ينأل يد الطويل قذالها
والعكس : وهو مد المقصور اضطراراً (بخلف يقع) منعه الجمهور^(٤) من
البصريين مطلقاً . وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً^(٥) .

وفصل الفراء^(٦) فأجاز مد ما لا يخرج المد إلى ما ليس فى أبيتهم فيجوز مد
مقلى بكسر الميم فيقال بمقلاء لوجود مفعال ، ويمنع مد مولى لعدم قفعال بفتح
الميم .

وكذا بمد لحي بكسر اللام فيقول لحياء لوجود جبال ، ويمنعه فى لحي لضم
اللام لأنه ليس فى أبيته المجموع إلا نادراً والظاهر جوازه مطلقاً لوروده .

(١) الأشعري ٤ : ١٠٨ .

(٢) قاله : لأقيش واسمه المصرة — والمشمولة : الخمر إذا كانت باردة الطعم .

(٣) لم يعرف قاله .

(٤) الأشعري ٤ : ١٠٨ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) المصدر السابق .

من ذلك قول الشاعر :

والمرء يبلية بلاء السربال تعاقب الإهلال بعد الإهلال^(١)

وقول الشاعر :

يا لك من تمر ومن شيشاء ينشب في المسعل واللهاء^(٢)
ومن وافق الكوفيين^(٣) على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف وزعما : أن سيويه
استدل على جوازه في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا : مناهير .

قال ابن ولاد : فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء .

ومخالفة هذه المسألة وهي قصر المحدود ومد المقصور : أن البصريين وجمهور
الكوفيين يجهزون قصر المحدود لأنه رجوع إلى الأصل ولكونه وروده ومن ذلك
صنعاء في قول الشاعر :

لاهد من صنعنا وإن طال السفر وإن تمني كل غودٍ ودَيْر^(٤)

والوفاء في قول الشاعر :

فهم مثل الناس الذي يعرفونه وأهل الوفا من حادثٍ وقديم^(٥)
والفراء يمنع قصر المحدود وكنه محجوج بوروده فيه فمن ذلك العداء للمبالغة في
قول الأعشى :

والقارحُ العمدُ وكل طمرة ما إن ينال يد الطويل قذالها^(٦)

(١) قاله العجاج — وتعاقب الإهلال معناه : توارده .

(٢) رجز قاله إعرابي من أهل البادية والشيشاء : التمر لم يشتد لواءه ، ينشب يتعلق في المسعل وهو موضع
السعال ، واللهاء : بروز في أقصى سفل الخلق

(٣) الأنصوري ٤ : ١١١ .

(٤) لا يعرف قائله . تمني من ضي ظهره إذا احذوب ، والقود : المسن من الإبل ، دَيْر : البعير إذا عقر
ظهره .

(٥) أي أن وفاءهم مستمر لا يتغير بغير الزمن . ولا يعرف قائله .

(٦) القارح : الفرس الذي انتهت أسنانه وذلك بعد خمس سنين ، الطمرة : الأتقى من الخيل المستفزة
للوثوب ، والعدو أو الطويلة القوائم ، والقلال : منقذ العذار من رأس الفرس بخلف الناصية والنص من
نصيحة في مدح قيس بن معد يكرب الكندي مشروحا في رغبة الأمل على الكامل ج ٤ ص ٤٨ .

وصفراء في قول الأفيشر الأسدي :

وأنت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر^(١)
بهذا يبدو جواز قصر الممدود لأن السماع يؤيده ويطل ما ذهب إليه الفراء .
أما مد المقصور ففيه مذاهب :

(١) الأول : هو مذهب جمهور البصريين وهو المنع مطلقاً^(٢) .

(٢) الثاني : مذهب جمهور الكوفيين^(٣) وهو الجواز مطلقاً مستندياً إلى
القياس والسماع أما القياس فعلى الياء قال ابن ولاد : وقد دل سيبويه على إجازة
ذلك في الشعر بقوله : وربما مدوا فقالوا : مساجيد ، ومنابر ، فزيادة الألف قبل
آخر المقصور كزيادة هذه الياء إذا كانا جميعاً ليسا من أصل الكلمة . وأما
السماع فمن ذلك (غنى) في قول الشاعر :

سيغنيني الذي أغناك عني فلا فقر يدوم ولا غناء^(٤)

واللهاء في قول أبي المقدم جساس بن قطب :

يا لك من ثمر ومن شيشاء ينشب في المسقل واللهاء^(٥)

(٣) المذهب الثالث : مذهب الفراء : حيث منع المد فيما يخرج المد إلى
عدم النظير وأجازه فيما لا يخرج المد إلى عدم النظير فيجيز مد مقل لوجود مفتاح
ولحن لوجود جبال ويمنع مد : مولى لعدم مفعال ، هذه هي المذاهب الثلاثة .
والمذهب الكوفي أقوى هذه المذاهب لاعتماده على القياس والسماع وليس لدى
البصريين ما يردون به على الكوفيين وإلى ما تقدم يشر ابن مالك بقوله :

وقصر ذى المد اضطراراً مجمع عليه والعكس بخلف يقع

(١) المشمولة : الخمر الباردة الطعم ، وصفرا صفته وقائل البيت الأفيشر واسمه المغيرة بن عبد الله .

(٢) الأشموني ج ٤ ص ١١٠ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) سبق توضيح معناه .

(٥) سبق شرحه .

المسألة (٢٢٠)

جمع المؤنث السالم

يقول السيوطي^(١) : الجمهور على أن جمع المؤنث في حالة النصب معرب بالكسرة .

أما الأخفش فقد ذهب إلى أنه مبنى على الكسر ورد الجمهور على الأخفش بأن ذلك لا نظر له بأن يبنى الجمع في حالة ويعرب في أخرى فاحتج بأن له نظراً هو أمس .

ورد الجمهور بأن أمس لا يبنى إلا حال تضمنه معنى الحرف ولا سبب للبناء في حالة نصب جمع المؤنث .

ويؤيد الفارسي في العسكريات رأى الجمهور وبما يدل على إعرابه في الحالة المذكورة أن هذه الحركة وجبت بعامل والحركات التى تجب بعوامل لا تكون حركات بناء .

ولست أدري وجهة نظر الأخفش ولماذا خص حالة النصب دون غيرها وكيف تتحول الكلمة بين آونة وأخرى من حالة البناء إلى حالة الإعراب دون داع لذلك ولهذا أؤيد رأى الجمهور .

ويرى البصريون أنه ينصب^(٢) بالكسرة أما الكوفيون فأجازوا نصبه بالفتحة مطلقاً وأجازوه هشام منهم في المعتل خاصة كلغة ، وحكى سمعت لغاتهم وفي المفصل لابن يعيش^(٣) ولا يجوز فتح هذه التاء عندنا وهى مسلمات وأجازوه البغداديون وأنشدوا لأبي ذؤيب :

(١) الجمع ج ١ ص ٢٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ج ٥ ص ٨ .

فلما اجتلاها بالأيام تحيزت ثباتاً عليها ذلها وانكسارها^(١)
وحكوا أيضاً سمعت لغاتهم ولا حجة في ذلك لاحتمال أن يكون لغات وثبات
واحد — فأصل ثبة ثبوة وأصل لغة لغوة مثل ثغرة وأن استعمالها بحذف اللام إلا
أنهم تميموها .

وحكى ابن سيده : رأيت ثباتك بفتح التاء .

وأرى رأى البصريين لأن النصوص القرآنية والشواهد الأدبية تؤيده فقد ورد
ذكر السموات في القرآن الكريم منصوبة بالكسرة كما أن الشواهد الكثيرة من
الشعر القديم جاءت بالكسرة في حالة النصب وبيت أبي ذؤيب ورد مكسوراً
ونصبه مشكوك فيه ولهذا يجب الإلتزام بالنصب بالكسرة متابعة للغة القرآن
والشعر العربي .

(١) نسب صاحب الصحاح هذا البيت إلى أبي ذؤيب الهذلي والأيام الدخان ، وثبات هي بضم التاء
الجماعات المتفرقة والضمير المؤنث في قوله اجتلاها وفي قوله تحيزت يعود على النحل والمعنى أن المشتار وهو
الذي يأخذ العسل حين طرد النحل بالدخان خرجت من الخلايا جماعات متفرقة وانحازت كل جماعة منها في
ناحية والاكتئاب الذل وهو عطف تفسير .

الفصل الثالث

الممنوع من الصرف

المسألة (٢٢١)

العلم الأعجمي

هل يشترط لمنعه من الصرف أن يكون علما في لسان العجم ؟

قولان :

المشهور (لا) وعليه الجمهور^(١) فيما نقله أبو حيان .

الثاني : (نعم) وعليه أبو الحسن الدهاج وابن الحاجب ونقل عن ظاهر ملخص
سيبويه^(٢) .

ويبنى على ذلك صرف نحو : قالون ، ويندار فيصرف على الثاني لأنه لم يكن
علما في لغة العجم دون الأول لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى
به

الشرط الثاني : أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف كإبراهيم وإسحق فإن كان
ثلاثياً صرف متواء تحرك الوسط كبشتر وملك اسم رجل أولا كنوح ولوط وقيل يمنع
متحرك الوسط إقامة للحركة مقام الحرف الرابع كما في المؤث وقيل يجوز في
الساكن الوسط الوجهان الصرف والمنع وهو فاسد إذا لم يحفظ^(٣) .

وما الحكم لو سمعت العرب باسم مجهول أو باسم ليس من عادتهم قيل يجري
يجري الأعجمي لشبهه به من جهة أنه غير معهود في ألسنتهم كما أن الأعجمي
كذلك وعلى هذا الفراء^(٤) ومثل الأول بسا والثاني بقولهم هذا أبو صبر وقلم
يصرف لأنه ليس من عادتهم التسمية به .

يقول السيوطي : الأصح وعليه البصريون^(٥) خلاف ذلك .

(١) مع ج ١ ص ٢٢ .

(٢) المرجع السابق .

(٣) السيوطي .

(٤) الجمع ج ١ ص ٢٣ .

(٥) المصدر السابق .

ويقول ابن يعيش^(١) : فأما الاسم الأعجمي الثلاثي الساكن الوسط فمصرف
البتة نحو : لوط ونوح قال تعالى : ي ضرب الله مثلا للذين كفروا امرأة نوح
وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين «^(٢)» .

(١) بالنظر إلى المسألة الأولى أرى أنه يشترط أن يكون علما في لسان العجم
لأن حلة المنع العلمية والعجمي . ولأنه إذا لم يكن علما في لسان العجم . ثم
استعمل علما في لسان العرب . يكون علما بالوضع في لسان العرب^(٣) .

(٢) أما الزيادة على ثلاثة فأرى أنه إذا كان محرك الوسط بمنع قياسا على
المؤثث المحرك الوسط وإذا كان ساكن الوسط فيصرف وإمامنا في هذا القرآن
الكريم : « امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين » .

(١) قال صاحب المفصل ج ١ ص ٧٠ وما فيه بيان من الثلاثي الساكن الوسط كنوح ولوط منصرف
في اللغة النصبية التي عليها التنزيل لمقاومة السكون أحد السبين ، وقوم يحرونه على القياس فلا يصرفونه وقد
جمعها الشاعر في قوله :

دعد ولم تسق دعد في الغلب

لم تلتفع بفضل مثرها

ولم يفرق بين المؤثث والأعجمي .

(٢) سورة التحريم آية : ١٠ .

(٣) يقول السيوطي : تعرف عجمة الاسم بوجوه :

١ - أن تنقل ذلك الأكمة .

٢ - الخروج عن أوزان الأسماء العربية نحو : (برم) فإن هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان

العربي .

٣ - أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو : نرجس أو آخره زاي بعد دال نحو : مهندر فإن ذلك لا

يكون في كلمة عربية .

٤ - أن يجمع في الكلمة من الحروف ما لا يجمع في كلام العرب والجم والصاد نحو : صولجان أو

القاف نحو : منجنيق أو الكاف نحو : اسكرجه .

٥ - أن يكون عاليا من حروف الدلالة وهو محاسي أو رنانى وحروف ستة يجمعها (مر ينقل) .

ويقول السيوطي : المراد بالعجمي : كل ما نقل إلى اللسان العربي من لسان غيرها من أي لغة . جمع ج

١ ص ٣٢ . الكفاية للذكتور عبد الرحمن السيد ج ٢ ص ٤٤١ .

العلم المؤنث الساكن الثلاثي الوسط

والمعتل الوسط والعلم الثنائي

العلم المؤنث الساكن الثلاثي والثنائي مثل يد فيه مذاهب :

١ - أصحابها وعليه سيويه والجمهور جواز الأمرين فيه الصرف وتركه فكلاهما مسموع .

أما المنع فلا جتماع العلمية والتأنيث وأما الصرف فلخفة السكون قاوم أحد السببين كما وقع أثره في نوح ولوط .

٢ - الثاني : لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج قال لأن السكون لا يعتبر حكماً أو جبه اجتماع علتين ما نعتين .

٣ - الثالث : وعليه الفراء :

أن ما كان اسم بلد كقيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز لأنهم يرددون اسم المرأة على غيرها فيوقعون هنأً ووعداً وجهاً على جماعة من النساء ولا يرددون اسم البلدة على غيرها فلما لم تردد ولم تكثر في الكلام لزمها الثقل .

وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما فالأصح أن الأجود والمنع . قال ابن جنى (١) : وهو القياس والأكثر في كلامهم ، وقال أبو علي الفارسي (٢) الصرف أفصح .

قال الخضرأوى : « لا أعلم أن قال هذا القول أحد قبله وهو غلط جلي ويتحتم المنع » . وأرى أنه ينبغي أن نلتزم بالصرف في الساكن الوسط قياساً على الأعجمي وقد جاءت الشواهد بالصرف (٣) وعدمه والتزام طريق واحد أفضل قياساً على ما قلته في المحرك الوسط الأعجمي .

(١) الجمع ج ١ ص ٢٣ .

(٢) المعتمد السابق .

(٣) بقول الشاعر :

لم تنلفح بفضل منزهها دعد ولم تسق دعد في العطب ■

فعال ومفعل

فعال ومفعل من العدد .

المسموع من فعال ومفعل^(١) أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع وخماس وخمس ، وعشار ومعشر قال تعالى : « أولى أجنحة مثنى وثلاث ورباع^(٢) » واختلف هل يقاس عليها سداس ومسدس وسباع وثمان ومثمن ، وتساع ومتسع على ثلاثة مذاهب :

أحدها : لا وعليه البصريون^(٣) لأن فيه أحداث لفظ لم تتكلم به العرب .
ثانيها : نعم وعليه الكوفيون^(٤) والزجاج لوضوح طريق القياس فيه .
ثالثها : يقاس على ما سمع من فعال لكثرة دون مفعل لقلته وما سمعته^(٥) من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في التسهيل وذكر في شرح الكافية أن خماس لم يسمع وذكر أبو حيان^(٦) أن سداس وما بعده مسموع أيضا فقال في شرح التسهيل أن البنائين مسموعان من واحد إلى عشرة .

حكى أبو عمر اسحاق بن مروان الشيباني موحد إلى معشر وحكى أبو حاتم في كتاب الأمة ويعقوب ابن السكيت أحاد إلى عشار قال ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في المجاز .

يقول السيوطي^(٧) : فعال ومفعل ما قيل من منعهما من الصرف للعدل مع الوصفية هو مذهب سيويه والجمهور .

• وقول الآخر :

ألا حيلنا هند وأرض بها هند وهند ألى من دونها النأى والبعـد
صرف هذا في موضعين من البيت .

(١) الجمع جـ ١ ص ٢٦

(٢) سورة طاهر آية ١ .

(٣) الجمع جـ ١ ص ٢٦ .

(٤) المصدر السابق .

(٥) السيوطي .

(٦) المصدر السابق .

(٧) المصدر السابق .

ومذهب الزجاج إلى أنه لا وصف فيها وأن منعهما للعدل في اللفظ وفي المعنى أما في اللفظ فظاهر وأما في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها فأرني المفهوم من أحاد اثنان ومن ثناء أربعة وكذا البواقي . ومذهب الفراء^(١) إلى أن منعها للعدل والتعريف بنية الألف واللام قال لأن ثلاث يكون الثالث ثلاثة ولا يضاف إلى ما يضاف إليه فلا متناعه عن الإضافة كان فيه ال واستنع من ال لأن فيه تأويل الإضافة .

ورد بنجرانها صفة على النكرات .

ومذهب الأعلام^(٢) إلى أنها تتصرف للعدل ولأنها لا تدخلها التاء .

يقول الرضى : وأما ثلاث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة وذلك أنا وجدنا ثلاث وثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم أمر ذى أجزاء على هذا العدد المعين ولفظ المقسوم عليه في غير لفظ العدد فكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزئيا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وأبصرت العراق بلدا بلدا فكان القياس في باب العدد أيضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للمفرد المتنازع فيه بالأعم الأغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بأن أصله لفظ مكرر ، ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث إلا ثلاثة فقليل انه أصله وقد جاء فعال ومفعول من العدد من واحد إلى أربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت .

ولم يسترثوك حتى رميت فوق الرجسـال خصالا عشرا^(٣)

والمبرد والكوفيون^(٤) : يقيسون عليها إلى التسعة نحو خماس وسداس ومسدس والسمع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من واحد إلى عشرة مع ياء المنسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثاني والتساعي . وعند سيهويه أن منع الصرف في هذا للعدل والوصف .

(١) المصدر السابق .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) أعمد ج ٤ ص ١٤٦ .

فإن قيل الوصف في هذا المكرر عارض كمعرضه في أربع نحو نسوة أربع فكيف أثر فيه ولم يؤثر في أربع ، قلت هذا التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفا ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف فيه ، ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه .

والفراء^(١) يميز صرف هذا المعدول إذا لم يجر على الموصوف وليس بوجه إذ الموضوع على الوصفية كأحمر يؤثر فيه الوصف وإن لم يتبع الموصوف ، وقال ابن السراج وإنما لم ينصرف لكونه مثنى مثلاً معدولاً عن لفظ اثنين وعن معناه أيضاً لأنه عدل عن معناه مرة واحدة إلى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي ومعنوي .

وقيل إن فيه عدلاً مكرراً من حيث اللفظ لأن أصله كان اثنين اثنين فجعل واحدة ثم غير لفظ اثنين إلى مثنى .

وقال ابن كيسان^(٢) والكوفيون إن فيه العدل والتصريف كما في عمر إذ لا يدخله اللام وإذا أجرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك أن فيه معنى الوصف فجرى على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا . « نحو جائى القوم مثنى » .

وأنا لا أرى مانعاً من أن نقيس ما لم يسمع على ما سمع واللغة فيها مجال للسمع ومجال للقياس ، والقصر على المسموع تضيق في اللغة وقد يكون عدم السماع لعدم المقتضى لأن الاستعمال رهن الحاجة .

كما أني أميل إلى رأى سيبويه في علة المنع لأن العدل محقق كما أن الصفة أيضاً محققة لأننا حينئذ نقول جاء القوم مثنى وثلاث فقد وصفنا حالهم عند مجيئهم .

(١) المصدر السابق .

(٢) نقواضى = القضية للشر أى الشر يتبع الأمور المفضية المحنة والبيث من شرح شواهد انفصل لأن يعيش ج ٥ ص ٧٧ ، وقد ذكر ابن يعيش شاهداً آخر حيث قال المسموع في تصغير ركب تركيب قال الشاعر وأشدده أبو زيد .

وأين ركب واصفون رحالهم إلى أهل ناز من الناس بأسودا

صرف ما لا ينصرف

يجوز صرف ما لا ينصرف لتناسب أو ضرورة

واستثنى الكوفيون^(١) أفعل التفضيل فلم يميزوا صرفه لذلك واحتجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل من فلا يجمع بينه وبينها كما لا يجمع بينه وبين الأضافة في الضرورة .

والبصريون بنوا الجواز على أن المانع له الوزن والصفة كأحر لا من بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن .

واستثنى آخرون ما آخره ألف التانيث فمنعوا صرفه للضرورة وعللوه بأنه لا فائدة. لأنه مستوفى الرفع والنصب والجر ولأنه إذا أريد فيه التنوين سقطت الألف . لالتقاء الساكنين فيكسر ويكون محتاجا إلى ذلك .

وزعم قوم أن صرف مالا ينصرف مطلقا أى في الاختيار لغة لبعض العرب حكاهما الأخفش^(٢) قال وكأن هذه لغة الشعراء قد اضطروا إليه في الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

وقال الراضي^(٣) : ان الأخفش والكسائي قالا : ان صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم الا أفعل منك ، وأنكره غيرهما . اذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو : جائئني أحمد وإبراهيم ونحو ذلك ، وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه .

أرى أنه لا يجوز ذلك الا في ضرورة الشعر حتى لا تعطى الرخص بلا حدود فيكون هناك المجال للعبث باللغة .

(١) مع ج ١ ص ٧٧ :

(٢) الكافية أيضا ج ١ ص ٣٨ .

(٣) الكافية ج ١ ص ٣٨ .

الفصل الرابع

التصغير والحذف ، والزيادة والوقف

هل يأتي التصغير للتعظيم ؟^(١)

يرى الكوفيون أن من فوائد التصغير التعظيم كقول بعض العرب (أنا جذيلها^(٢)) المحكك ، وعذيقها المرجب^(٣)) ، وقول الشاعر :

وكل أناس سوف تدخل بينهم دويبة تصغر منه الأنامل^(٤)
وقول الآخر :

فويق جبيل شاخ الرأس لم يكن لتبلغه حتى تكل وتعملا^(٥)
ووجهة نظر الكوفيين في مجي التصغير للتعظيم أنه يكون من باب الكناية حيث يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم لأن الشيء إذا جاوز حده جانس صده .

ورد حميد بن على ذلك بالتأويل إلى تصغير التحقير ، وبأن التصغير في البيت وكل أس ... الخ على حسب احتقار الناس للذاهية ومهاونهم بها إذ المراد بها الموت أي حينهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصغر منه الأنامل .

وردوا على البيت الثاني بتجويز كون المراد دقة الجبال . وإن كان طويلا وإذا كان كذلك فهو أشد لصعوده .

قد يأتي التصغير : لتصغير ما يتوهم أنه كبير ، وتحقير ما يتوهم أنه عظيم ، وتقليل ما يتوهم أنه كثير ، وتقريب ما يتوهم أنه بعيد وللتعظيم كقول سيدنا عمر في ابن مسعود : كنيف مليء علما^(٦) .

(١) أشمولى ج ٤ ص ١٥٧ ومع ج ٢ ص ١٨٥ والخضري وابن عقيل ج ٢ ص ١٧٦ والشافعية ج ٢ ص ١٩٠ تحقيق الزفزاف .

(٢) الجدبل = العود الذي ينصب للابل الجزى لتحك به ، والهلك الذي كثر الاحتكاك به .

(٣) والعذيق : النخلة ، والمرجب : من رجته وعظمته .

(٤) قاله جيد .

(٥) من قصيدة لأوس بن حجر — الشافعية ج ٢ ص ١٩٠ .

(٦) كنيف تصغير (كنف) بكسر الكاف وسكون النون وعاء الراعى يضع فيه أدواته .

وأرى أن هذا يختلف باختلاف المقام فالمقام هو الذى يحدد الغرض منه
فالتعظيم واضح كما فى قول سيدنا عمر وإذا أمكن التأويل فى البيتين فغير محتمل فى
عبارة الخليفة . ولهذا رى أن الذى يحدد الغرض هو المقام والمناسبة .

حذف ألف الوصل عند تصغير ما هى فيه

تزال ألف الوصل عند تصغير ما هى فيه سواء كان ثنائيا كابن واسم أم أكثر
كافتقار وانطلاق واستغراب واشهياب واعديدان واقعنساس واعلواط واضطراب
لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المصغر فيقال بنى ، وسخى ، وفتقى ، ونطلىق ،
وشهيب وعديدين ، وسواء بقى على مثال الأسماء أم لا . هذا مذهب سيويه .
وأثبت ثعلب^(١) ألف الوصل فى الأسماء فى حالة التصغير ولم يسقطها فيقال فى
اضطراب ، اضيب فحذف الطاء لأنها بدل من تاء افتعل وهى زائدة وأبقى
همزة الوصل لأنها فضلتها بالتقدم .

ومنع المازنى^(٢) من تصغير انفعال وافتعال فلم يجر فى انطلاق نطليق ولا فى
افتقار فيتقى لأنه ليس لهما مثال فى الأسماء بل يحذف حتى يصير إلى مثال
الأسماء فيقال ظليق وفقير .

قال أبو حيان^(٣) وليس خلاف المازنى مختصا بانفعال وافتعال فقط . بل
يشترط فى المصغر كله أن يكون على مثال الأسماء .

يقول سيويه^(٤) باب ما تحذف منه الزوائد من ... مما أوائل الألفات ،
الموصلات وذلك كقول فى استغراب تغريب حذفت الألف الموصولة لأن ما يليها
من بعدها لابد من تحريكه فحذفت لانهم قد علموا أنها حالة استغناء عنها

(١) الجمع ج ٢ ص ١٨٧ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ١٣١ .

وحذفت السين كما كنت جاذفها لو كسرتة بالجمع حتى يصير على مثال
مفاعيل ، وصارت السين ، أولى بالحذف حيث لم يجلوا بدا من حذف احدهما
لأنك إذا اردت ان يكون تكسيه وتحقيه على ما في كلام العرب التخفاف
والتبيان وكان ذلك احسن من ان يجيوا به على ما ليس من كلامهم .

رأى سيويه هو الرأي المنطقي لان همزة الوصل يؤتى بها للوصول إلى النطق
بالساكن وعند التصغير يتحرك الحرف الأول بالضم فلا حاجة إذا إلى همزة
الوصل والتصغير يرد الاشياء إلى اصولها وحذف الزائد الذي يخرج الكلمة عن
المعهود أولى بالقبول كما يرى سيويه .

(تصغير ناب)^(١)

أجاز الكوفيون في نحو (ناب) مما ألفه (ياء) نوب بالواو وأجازوا أيضا
إبدال (الياء) في نحو شيخ واوا ووافقهم في التسهيل على جوازه جوازا مرجوحا
ويؤيده أنه سمع بيضة بويضة وهو عند البصريين شاذ .

لأنه إذا كان ثاني المصغر ياء أو كان منقلبا عن ياء تبقى الياء ويرد الثاني إلى
الياء .

فالأول : نحو بيت وشيخ ، وميت وسيد ، فيقال بيت وشيخ وسيد وميت .
والثاني : نحو ناب فيقال ينب وهذا مذهب البصريين وجوز الكوفيون الاقرار ،
والقلب واوا كراهة اجتماع اليائين واختاره ابن مالك فيقال نوب وشويخ وموميت
وسويد .

وسمع في بيضة بويضة بالواو وفي ناب للمسته من الابل نوب وهذا عند
البصريين شاذ ولا يعمل به وعلى مذهبهم : للأحسن ضم ما قبل الياء ونجوز
كسرها فيقال شيخ وبيت^(٢) .

(١) مع ج ٢ ص ١٨٦ الأخصوى ج ٤ ص ١٦٥ .

(٢) كتاب الجمل للزجاج ص ١٤٨ ، ٢٤٩ في كتاب نصوص النحو العربي للدكتور السيد :

القاعدة العامة أنه إذا كان ثالي الاسم حرف لين ألفا أو واوا أو ياء منقلبا عن لين وجب ارجاعه إلى أصله الذي انقلب عنه لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصلها وهذا هو مذهب البصريين .

أما ما أجازوه الكوفيون من جواز قلب ما أصله الياء واوا خروج عن المؤلف وتشتيت دون حاجة أو ضرورة والالتزام بوحدة لقاعدة أولى وأفضل .

ولأن النادر لا تبني عليه قاعدة .

(حكى سيبويه^(١) في تصغير ابراهيم واسماعيل : برهه ، وسميعا وهو شاذ لا يقاس عليه) .

قال : لأن فيه حذف أصلين وزائدين لأن الهمزة فيهما والميم واللام أصول أما الميم واللام فاتفق ، وأما الهمزة ففيها خلاف : مذهب المبرد أنها أصلية^(٢) .

مذهب سيبويه^(٣) أنها زائدة وينى عليها تصغير الاسمين بغير ترخيم .

قال المبرد : أبيره واسميع ، وقال سيبويه برهيم وسميعيل وهو الصحيح الذي سمعه أبو زيد وغيره من العرب وعلى هذا ينى جمعهما فقال الخليل وسيبويه : براهيم وسماعيل وعلى مذهب المبرد أبيره وأساميع .

ولقد سمع سيبويه^(٤) عن العرب تصغير ابراهيم واسماعيل للترخيم على (برهه ، وسميع) وقد اتفق الجميع على شذوذه لأن فيه حذف أصلين وزائدين والأصول لا تحذف في تصغير الترخيم وقياس تصغير الترخيم فيها عند سيبويه (برهيم ، سميعيل) وعند المبرد أبيره وأسميع .

وقياس غير الترخيم عند سيبويه (برهيم ، وسميعيل) وعند المبرد (أبيره ، أسميع) وعلى هذا ينى جمعهما .

(١) الأهمون ج ٤ ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الكتاب ج ٢ ص ١٧٤ .

وقال الخليل^(٤) براهم وسماعيل وعلى مذهب الميرد أبارية وأساميع ، وحكى الكوفيون^(٥) براهم وسماعل بغير ياء وبراهمه وسماعله والهاء بدل من الياء وقال بعضهم أباره وأسامع .

وأجاز ثعلب براه كما يقال في تصغير بريه والوجه أن يجمعاً جمع سلامة فيقال ابراهيمون ، واسماعيلون .

ما أعتقده وأراه سائفا هو ما ذهب إليه سيويه من تصغير ابراهيم على برهم واسماعيل على سميغيل وهذا ما أيده أبو زيد وسمعه عن العرب (حقا) كتب النحو جميعها لم تأت بشاهد . يؤيد أحد الآراء السابقة وإنما المؤلف المستساغ ما ذهب إليه سيويه لأنه بعيد عن تشويه اللغة والذهاب برواتها .

(١) اضموى ج ٤ ص ١٧٠ .

(٢) المصدر السابق .

كيف يصغر ركب وصحب

ذهب الأنخفش^(١) إلى أن نحو ركب وصحب جمع تكسير .
ومذهب سيويه^(٢) : أنه اسم جمع وهو الصحيح لأنه يصغر على لفظه .
ومذهب الفراء^(٣) : أن كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ نحو ثمر ثمار جمع
تكسير وليس بصحيح .

مذهب سيويه أصبح الآراء لما يأتي :
- أنه يصغر على لفظه كركيب قال احيمة بن الخلاع :
والشر مما يتبع الفواضيأ أخشى ركبيا أو رجلا عاديا^(٤)
وجموع الكثرة إنما تصغر بردها إلى مفردتها ، وجموع القلة محصورة .
- النسب إليه على لفظه .
٢ - جواز عود الضمير الواحد إليه قال تعالى : « أعجاز نخل منقعر » بخلاف
التكسير في الأمرين .

(١) أنعمون ج ٤ ص ١٤٦ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الفواضي = المفضية للشر أى الشر يتبع الأمور المفضية المحتمة والبيت من شرح شواهد المفصل لابن
بشير ج ٥ ص ٧٧ ، وقد ذكر ابن بيشر شاهدا آخر حيث قال المسروع في تصغير ركب ركب قال
الشاعر وأنشده أبو زيد .

وأين ركب واصفون رحالم
إلى أهل نار من الناس بأسودا

هل يختص تصغير الترقيم بالاعلام ؟

لا يختص الترقيم بالاعلام خلافا للفراء^(١) وشعلب قيل والكوفيين .

ودليل الذين لا يخصصونه بالاعلام قول العرب (يجرى بليق ويذم^(٢)) مصغر أبلق ومن كلامهم : جاء بأم الربيق على أريق .

قال الأصمعي : تزعم العرب أنه من قول رجل رأى الفول على جمل أورك فقلبت الواو في التصغير همزة .

وأرى أن قواعد النحو مصدرها ما جاء عن العرب ولا فرق بين تصغير الترقيم وغيره لأن الهدف الأصل هو الإيجاز كما يكون الإيجاز في الاعلام يكون في غير الاعلام فلا داعي إذا للفرقة بين الاعلام وغيرها كما هو مذهب الفراء وشعلب .

(١) الاشموني ج ٤ ص ١٧٠ لأن ترقيم الاعلام لا يقع في اللبس غالبا .

(٢) معنى المثل : ان الفرس يسبق غيره في الجري ومع هذا يذم وهو مثل يضرب في مجازاته .

حذف عين فيعلولة^(١)

من المطرد حذف عين فيعلولة سواء أكانت واو نحو كينونة أم ياء نحو طيرورة .
الأصل كيونونة ، وطيرورة اجتمع في الأول ياء وواو وسبقت أحدهما بالسكون
فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فيها ، وفي الثاني أدغمت الياء المزيدة في الياء التي
هي عين الكلمة فصار كينونة ، وطيرورة ، ثم حذفت عين الكلمة على جهة
اللزوم فصار كينونة ، وطيرورة وصار الوزن فيعلولة . هذا مذهب سيويه في هذه
المصادر أن وزنها فيعلولة .

وذهب الكوفيون^(٢) إلى أنه لا حذف وأن الأصل فيعلولة ففتحت لتسلم الياء
من ذوات الياء وحمل عليها ذوات الواو .

الواضح أن رأي الكوفيين في هذه المسألة مقبول والأولى لأنه لا داعي لكل هذه
التقديرات .

(١) مع ج ٢ ص ٢١٨ .

(٢) المصدر السابق .

حذف التاء في أول المضارع

وما بتاءين ابتدئ قد يقتصر فيه على تاكسين الخير^(١)
الأصل تبين بتاءين الأولى تاء المضارعة والثانية تاء تفعل ، وعلة الحذف أنه لما
ثقل عليهم اجتماع المثلين ، ولم يكن سهل إلى الإدغام لما يؤدي إليه من اجتلاب
همزة الوصل وهي لا تكون في المضارع عدلوا إلى التخفيف بحذف إحدى
التاءين ، وهذا الحذف كثير جدا ومنه في القرآن الكريم مواضع كثيرة نحو :
« تنزل الملائكة والروح^(٢) » « لا تكلم نفس^(٣) » « نارا تلظى^(٤) » .
مذهب سيويه والبصريين^(٥) : أن المحذوف هو التاء الثانية لأن الاستثقال بها
حصل وأخير بذلك في شرح الكافية وقال في التسهيل والمحذوف هي الثانية لا
الأولى خلافا لهشام .

ومذهب هشام أن المحذوف هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين .
والواضح أن مذهب البصريين يتفق والمنطق السليم لأن الثقل جاء من التاء
الثانية ولأن تاء المضارعة لو حذفت لضع الغرض منها وهو دلالة الصيغة على
المضارعة لأنه قبل مجيء التاء كانت الصيغة للحاضی والتاء هي التي هيأتها
للمضارعة فإذا حذفت فأت الغرض .

(١) موى ج ٢ ص ١٠٠ .

(٢) سورة القدر آية ٤ .

(٣) سورة هود آية ١٠٥ .

(٤) سورة الليل آية ٤ ظ .

(٥) الحموني ج ٤ ص ٢٥١ .

جمع الخماسى

عند جمع الخماسى ليتوصل إلى فعالل تحذف الحرف الخماسى فتقول سفرجل سفارج ، وفى فرزدق فرازد ، وفى خورنق خوارن وإن كان الرابع فى الخماسى شبيهاً بالزائد لفظاً أو مخرجاً جاز حذفه وإبقاء الخامس .

مذهب سيبويه حذف الخامس أجود^(١)

وقال المبرد لا يحذف فى مثل هذا إلا الخامس^(٢) وخوارق وفرازن غلط ، وأجاز الكوفيون والأخفش^(٣) حذف الثالث كأنهم رأوه أسهل لأن ألف الجمع تحل محله فيقولون بخوانق وفراذق .

رأى سيبويه أجود لأن الجمع فى مثل هذه الألفاظ لا يبعدها عن مفرداتها كثيراً ومن السهل إدراك معنى الجمع ومدلوله والوقف على مفردة لأن رأى الكوفيين قد يؤدى بالكلمة إلى الغموض والبعد عن أصلها .

(١) أعمول ج ٤ ص ١٤٧ .

(٢) المصدر السابق

(٣) المصدر السابق

الرابعى الذى أحد المكررين فيه صالح للسقوط

« كلملم » أمر من لملم ، كفكف أمر من كفكف ، فاللام الثانية والكاف الثانية ضالخان للسقوط بدليل صحة كف ولم ، فقل انه كالنوع الأول حروفه كلها محكوم بأصالتها^(١) وان مادة لملم وكفكف غير مادة لم وكف فوزن هذا النوع فعلى كالنوع الأول وهذا مذهب البصريين إلا الزجاج .

وقيل^(٢) : ان الصالح للسقوط زائد فوزن كفكف على هذا فعلى وهذا مذهب لزجاج وقيل : ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين فأصل لملم لم فاستقبل توالى ثلاثة أمثال فابدل من أحدهما حرف يماثل الفاء وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره الشارح ويرده أنهم قالوا فى مصدره فعلة ، ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفصيل وعلى عهدنا فى مثل هذا الخلاف أنه بخلاف شكل لا أثر له ورأى البصريين فى هذا أوضح وأولى ، لأنه لا داعى لضم كلمة إلى أخرى فى مادتها إذا أمكن استقلالها .

(١) الأبنون ج ٤ ص ٥٥٥ .

(٢) مصدر السبق .

زيادة الياء وحذفها

(أجاز الكوفيون زيادة الياء في مماثل مفاعل وحذفها من مماثل مفاعيل)^(١)

فيجيزون في جعافير جعافر وفي عصافير عصافر ، وهذا عندهم جائز في الكلام مثلوا من الأول : « ولو ألقى معاذيره » ومن الثاني « وعنده مفاتيح الغيب » ووافقهم في التسهيل على جواز الأمرين واستثنى فواعل فلا يقال فيه فواعل الا شذوذا كقوله :

صليها أسود ضاربات لبوسهم سوايخ بيض لا يخرمها النبل^(٢)
ومذهل البصريين^(٣) أن زيادة الياء في مثل مفاعل وحذفها في مثل مفاعيل لا يجوز الا للضرورة - انتهى .

يؤيد رأى الكوفيين النص القرآني في قوله تعالى « ولو ألقى معاذيره^(٤) » وفي الحذف قوله تعالى « وعنده مفاتيح الغيب^(٥) » وقد وافق ابن مالك الكوفيون في ذلك وهو الرأي الجيد .

(١) أشعري ج ٤ ص ٥١ ظ .

(٢) قاله زهير بن أبي سلمى : والمعنى : هل الخيل أسود ، والسوايخ : جمع سايخة وهي الترع لواسعة .

(٣) أشعري ج ٤ ص ١٥١ .

(٤) سورة القيامة آية ١٥ .

(٥) سورة الانعام آية لا ٥٩ .

نقل الحركة

ونقل فتح من سوى المهور لا يراه بصري وكوفي نقلاً^(١)
البصريون منعوا نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه همزة فلا يجوز عندهم رأيت
بكر ولا ضربت الضرب لما يلزم على النقل حيثخذ في المنون من حذف ألف التنوين
وحمل غير المنون عليه .

الكوفيون : أجازوا ذلك . ونقل عن الجرمي أنه أجازوه . وعن الانخفش أنه
أجازوه في المنون على لغة^(٢) من قال رأيت بكر .

البصريون يمنعون النقل وأنا معهم في هذا لأن النقل قد يؤدي إلى اللبس في
بعض الكلمات لأن بكرا قد يراد بها جمع بكرة وبكرة^(٣) البئر ما يستقى عليها
وجمعها بكر ، واللغة الملبسة لا تصلح واسطة للافهام والفهم وقد خلقت أساساً
لهما .

(١) الأشموني ج ٤ ص ٢١١ .

(٢) لغة ربيعة (الصبان) ج ٢ ص ٢١٢ .

(٣) مفتاح الصحاح .

كيف يوقف على المقصور ؟^(١)

يوقف على المقصور المنون نحو فتى يوقف عليه بالالف عند جميع العرب في الأحوال الثلاث وفي حقيقة هذه الف ثلاثة مذاهب .

الأول : أنها بدل التنوين الذي لم يحذف وهذا هو مذهب أبو الحسن والفراء والمازني وهو المفهوم من كلام ابن مالك .

الثاني : أنها الف المنقلبة عن لام الكلمة في الأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الف وهو مروى عن أبي عمر والكسائي والكوفيين وإليه ذهب ابن كيسان والسيوطي ونقله ابن الباذش عن سيويه والخليل وإليه ذهب المصنف في الكافية قال في شرحها : ويقوى هذا المذهب ثبوت الرواية بامالة الف وقفا والاعتداء بها رويًا وبدل التنوين غير صالح لذلك . ثم قال : ولا خلاف في المقصور غير المنون أن لفظه في الوقت كلفظه في الوصل وأن ألفه لا تحذف إلا في الضرورة .

الثالث : اعتباره بالصحيح فالالف في النصب بدل التنوين وفي الرفع والجرح بدل من لام الكلمة وهذا مذهب سيويه فيما نقل أكثرهم ، قيل وهو مذهب معظم النحويين وإليه ذهب أبو علي في غير التذكرة ، وذهب في التذكرة إلى موافقة المازني .

الخلاف في هذه المسألة خلاف شكلي وثمره الخلاف تظهر في الأعراب فعلى أنها بدل التنوين تعرب بحركات مقدرة على الف المحذوفة لالتقاء الساكنين ، وعلى أنها المنقلبة عن الياء يعرب بحركات مقدرة على الموجوده لأنها حيثئذ محل الأعراب وإن كانت هذه الثمرة لا أثر لفظي لها ، ولهذا لا فائدة من تفضيل رأى على آخر .

(١) ج ٤ ص ٢٠٤ أشمولى .

المسألة (٢٣٨)

الوقف على إذا

ذهب الجمهور^(١) إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبههما بالنون المنصوب .
وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون لأنها بمنزلة أن .
ونقل عن المازني والمبرد والقرآن الكريم يوقف على « إذا » بالألف وتكتب به
أجماعا فلماذا لا يتخذ القرآن الكريم مثالا لهذا كما يرى ذلك الجمهور .
وفي رسمها في غير المصحف ثلاثة مذاهب^(٢) :

أحدها : بالألف قيل وهو الأكثر .

الثاني : أنها تكتب بالنون وإليه ذهب المبرد والأكثرية وصححه ابن عصفور
وعن المبرد انتهى أن أكوى يد من يكتب إذن بالألف لأنها مثل أن ولن ، ولا
يدخل التنوين الحروف .

الثالث : التفصيل فإن الغيب كتبت بالألف لضعفها وإن أعملت كتبت
بالنون لقوتها قاله الفراء .

تم بحمد الله

(١) أقهوى ج ٤ ص ٢٠٦ .

(٢) المصدر السابق .

طبع بشركة المروة لصناعة مواد التغطية والتغليف
ت : ٤٣٠١٣٤٨ - ٤٣٠١٣٤٩



Bibliotheca Alexandrina



0580590